

## المملكة المغربية

## المجلة السنوية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
2126	دورة أبريل 2016
2157	صفحة
2126	• محضر الجلسة السادسة والستين ليوم الثلاثاء 21 من شوال 1437 (26 يوليوز 2016)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
2157	• محضر الجلسة السابعة والستين ليوم الثلاثاء 21 من شوال 1437 (26 يوليوز 2016)..... جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية: - مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛ - مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 من شعبان 1433 الموافق ل 17 يوليو 2012؛ - مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛ - مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛ - مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛ - مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، في إطار قراءة ثانية.
2066	• محضر الجلسة الثالثة والستين ليوم الثلاثاء 14 من شوال 1437 (19 يوليوز 2016)..... جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
2078	• محضر الجلسة الرابعة والستين ليوم الثلاثاء 14 من شوال 1437 (19 يوليوز 2016)..... جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين: المحور الأول: آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي؛ المحور الثاني: تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجبوية.
2106	• محضر الجلسة الخامسة والستين ليوم الثلاثاء 14 من شوال 1437 (19 يوليوز 2016)..... جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية: - مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية؛ - مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بجزر الغش في الامتحانات المدرسية؛ - مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

## محضر الجلسة الثالثة والستين

**التاريخ:** الثلاثاء 14 شوال 1437 هـ (19 يوليوز 2016 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاث وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية والأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.

**المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيط المجلس الموقر علما بتوصل رئيس مجلس المستشارين بالقرارين الصادرين عن المجلس الدستوري تحت عدد: 16/1009، 16/1010 ويتعلقان على التوالي:

- بالقانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتزمات بمجال التشريع؛

- وبالقانون التنظيمي رقم 44.14، بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

كما ورد على المجلس رأيين صادرين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مشروع قانون 27.14، يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، ومشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

كما نحيط المجلس الموقر، أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وتعمقها جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالنقل، وموضوعه "معاونة مستعملي القطارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد أبو بكر اعبيد:**

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من طرف الحكومة للحد من المعاناة اليومية لمستعملي القطارات؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل اليوم المجال السككي كما تعلمون في إطار، سطرت الحكومة الدور ديالها الأساسي في تدبير القطاع السككي هو التوجيه الاستراتيجي والبناء ديال الأهداف الكبرى ديال العملية السككية، المكتب الوطني للسكك الحديدية هو الذي يقوم على التدبير اليومي باعتباره الهيئة المشرفة على القطاع.

بالفعل كنت كنتمنى أنه السيد المستشار على الأقل يعطيني بعض العناصر اللي يمكن نجاب عليهم في إطار الإشكالات، لكن ما يمكن أن يقال في هذا المجال، هو أن المكتب الوطني للسكك الحديدية اشتغل خلال العشرية السابقة وأساسا خلال 2010-2015 على دعم الاستثمار بحوالي 13 مليار درهم للبنية التحتية، وهذا اللي جعل أنه بالفعل هناك تدبير في المجال ديال البنية التحتية، اللي جعلت اليوم المغرب مصنف الأول على الصعيد الإفريقي وعلى الصعيد العربي في مجال البنية التحتية السككية حسب تقرير "دافوس 2015".

لكن يلاحظ بالفعل، بالواقع المعاش، من خلال ما يعرفه المسافرون على أن هناك كثير من الإشكالات اللي هي مطروحة في جودة الخدمات، وأيضا بالاحتفاظ وخاصة في المناسبات ديال الأعياد الوطنية والدينية والعطل المدرسية، وأنه على المجال الخدماتي أيضا فيه العديد من الإشكالات اللي هي مرتبطة أساسا بفترات اللي يمكن نعتبرها استثنائية عندما يصل العدد ديال المسافرين الذين يأخذون القطار حوالي 140 ألف، بينما في الوقت العادي هناك 84-85 ألف إلى 86 هو المعدل

اليومي.

اليوم نشتغل على أساس البلورة ديال الإستراتيجية ديال الخماسية المقبلة 2016-2020 على أساس أنه اليوم ننتقلو من العمل على البنية التحتية، ننتقل إلى العمل على تحسين الجودة ديال الخدمات، واللي هي مرتبطة بالمشاريع المهيكلية، كما تعلمون السيد المستشار، وأيضاً بالعديد من التحسينات اللي هي مرتبطة بالمجال السكني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

بعض الإشارات اللي جات في الرد ديالكم، السيد الوزير، وهي المعاناة ديال المسافرين، معاناة مستعملي هاذ القطارات تبدأ بالتأخير في المواعيد، بحيث بعض المرات هاذ التأخيرات تدوم 4 دالسوايح، الشيء الذي يعيق مستعملي هذه القطارات عن الالتحاق بمواعيدهم، ويضيع عليهم مواعيدهم الحصرية، مثلا العلاجية أو الحصص الدراسية أو مواعيد الطائرات.

تعطل المكيفات، السيد الوزير، المكيفات معطلة في القطارات، بحيث تصبح هذه القطارات عبارة عن أفران أو حمامات إن صح التعبير، بعض المرات السيد الوزير، المسافرين يضطرون للبقاء واقفين طول الرحلة، الرحلة تكون طويلة ويضطر المواطنون للبقاء واقفين طول هذه الرحلة، انعدام المقاعد، التوقفات المتكررة، السيد الوزير، بعض المرات تيووقف القطاردون إشعار أو إنذار، تيبقاو الناس كيتساءلوا أشنو السبب، أشنو السبب ما كاينش اللي يتجاوب معهم.

انعدام الأمن، السيد الوزير، داخل القطارات، بأنه بعض المرات المسافرين يكونون معرضين للسرقة داخل القطارات من طرف بعض اللصوص خصوصا أيام الاكتظاظات.

ضعف بعض المحطات، السيد الوزير، بعض المحطات تنعدم أماكن الظل والكراسي، بحيث يظل المسافرون واقفون طول المدة.

أكتفي بهذا القدر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوحيديستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو، السيد المستشار، بالفعل وضع يده على خمسة ديال النقاط مركزية اللي ممكن تكون إشكال فهاذ التدبير الخدماتي.

لا يمكن إلا أن نقول له أن ما تفضل به هو واقع، لكن نعمل إن شاء الله رب العالمين مع المكتب اليوم على التحسيس التام بهاذ الإشكالات اللي هي معروضة.

اليوم في إطار نستاجبو لهاد المسألة ديال الاكتظاظ وديال الحصول على مقاعد، اليوم غنعملو برمجة جديدة في إطار التسعيرة ديال المكتب على أساس أنه تكون التسعيرة تفضيلية اللي هي تواكب الأوقات ديال الذروة اللي خاص الأسعار تكون مرتفعة باش الناس يمشيون نحو الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الخميس اللي ما تيكونش هناك اكتظاظ.

اليوم نشتغل في إطار البنية التحتية على أساس أننا نكملو الأشغال ديال الأوراش الكبرى المهيكلية اللي غادي تفسح لنا المجال باش ما يوقعش هاذ الشيء اللي تكلمتو عليه ديال الوقوف بدون سبب عموما واضح، بينما تتكون هناك التزامات اللي هي مرتبطة بالأشغال اللي تتكون على السكك.

نعم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت السيد الوزير، ومعدرة على المقاطعة ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى قطاع السكنى وسياسة المدينة وموضوعه "وضعية العمران بالأقاليم الجنوبية للمملكة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

السيد الرئيس،

إلى كان بالإمكان تمرروا إلى القطاع الموالي، لأن السيد وزير السكنى سيلتحق بالجلسة.. ها هو، معدرة، تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التحق بنا السيد الوزير، ما غادي نضطروش نأجلو السؤال.  
والسؤال موجه للسيد الوزير في قطاع السكنى وسياسة المدينة،  
وموضوعه "وضعية العمران بالأقاليم الجنوبية للمملكة".  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار النهضة العمرانية المتواصلة بالأقاليم الجنوبية للمملكة،  
تقوم إدارة العمران بإنجاز تجزيئات سكنية في مختلف الأقاليم  
الصحراوية موجبة للساكنة، وهو عمل جبار يستحق الإشادة، وعليه  
نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي إستراتيجية الحكومة المعتمدة لتنمية هذا القطاع الحيوي  
بمختلف المناطق الجنوبية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، معذرة عن  
التأخر.

بداية، أريد أن أقول لكم بأنه تعلمون أن المجهود الذي بذل بالأقاليم  
الجنوبية الصحراوية العريضة علينا مجهود غير مسبوق، سواء تعلق الأمر  
بالأقاليم بحد ذاتها أو تعلق الأمر بمختلف الأقاليم والعمالات الأخرى  
على امتداد التراب الوطني، وهكذا منذ 2006 على وجه الخصوص كان  
هناك تفكير في ماذا يمكن القيام به في هذه الأقاليم، وجاء برنامج 2008  
معزز ببرنامج 2011.

وفي الواقع يطول الحديث عن ما تم القيام به على مستوى هذه  
الأقاليم، يكفي أن أقول لكم بأنه تم بداية إعلان مدن العيون، الداخلة  
وبوجود مدن بدون صفيح وذلك على التوالي في سنة 2008-2010 ثم  
2010 كذلك فبراير بالنسبة للمدينة الأخيرة.

الانتهاء من إعداد مناطق الاستقبال بالنسبة لمدينة السمارة، وقد تم  
ذلك بهدم 22.000 براكعة، وإعادة إسكان 22.000 أسرة، كما تم فتح ما

يزيد عن 1700 هكتار للتعمير عن طريق إنشاء أقطاب حضرية بكل من  
العيون، مدينة الوحدة، مدينة 25 مارس، مدينة الوفاق، وبوجدور،  
التنمية والقطب الحضري الأمان، الداخلة، مدينة الوحدة والنهضة  
1 و2، وكلميم، الفردوس وباب الصحراء وبطرفاية، المسيرة الخضراء  
والسلام.

تم كذلك تهيئة 37.000 وحدة سكنية، تم كذلك تمكين الفئات  
الاجتماعية الهشة غير القاطنة بالمخيمات سابقا من الاستفادة من  
بقع أرضية بالمجان، خلق سوق عقارية بالأقاليم الجنوبية عن طريق  
تسويق الواجهات المبنية للمشاريع ومع برمجة إنشاء تدريجيا برامج  
للسكن الاقتصادي من فئة 250.000 درهم، والأن هذه البرامج كتمشى  
الحمد لله بكثرة.

تحقيق مداخيل في هاذ البرنامج، تقدر بواحد 293 مليون درهم  
اللي كلها تم إعادة استثمارها في المنطقة عبر تجزيئات مختلفة البعض  
منها مازال قائم الآن، وهناك اليوم عدد من البرامج الأخرى التي تدخل  
في إطار أوسع وهي إطار سياسة المدينة والتي تهم العيون، الداخلة،  
بوجدور، السمارة، البرامج كما سبق أنني جاوبت على هاذ الشئ يعني  
في عهد هذه الحكومة بمئات الملايين من الدراهم وهم على استعداد تام  
باش نزيدوا أكثر إن توفرت الظروف إلى ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، ما خليتي لنا ما نقولو في هذا الإطار، وهو أنه  
الحديث عن ما أنجز من طرف جميع القطاعات يعني كثير وكبير جدا.

السيد الوزير،

نحن نثمن المجهودات التي تقومون بها منذ أن حظيتم بالثقة  
المولوية لتسيير هذا القطاع، لا من حيث القضاء على الصفيح في  
الأقاليم الجنوبية، ولا من حيث تتبع المشاريع التي تقوم بها شركة  
العمران في إطار التجزيئات المتنوعة.

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتنا الفرصة أن ننوه من هذا المنبر بالسيد المدير العام لإدارة  
شركة العمران من خلال وقوفه وتبعه للمشاريع والتجزيئات السكنية  
والزيارات الميدانية، بغية أن يكون المنتوج في المتناول ومستجيب  
لحاجيات الساكنة.

والشكر أيضا موصول للأطر العاملة في جميع الإدارات التابعة  
لشركة العمران.

القروي وللتلاميذ في الوسط القروي، بحيث أن هناك عدة مجهودات مؤسساتية وكذلك تربية ومجهودات تتعلق بالتجهيز.

فعلى المستوى المؤسساتي، هناك البرنامج الحكومي الذي أكد على تقديم الدعم اللازم للعالم القروي بشكل متصاعد ومتطور، ثم هناك الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التربية والتكوين 2015-2030 تستهدف من خلال مشروع رقم 4 تعميم وتنمية التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص، بتحويلها تمييزاً إيجابياً.

مجموع ميزانيات الوزارة تتجاوز 90% من هذه الميزانية، ستخصص في 2016 للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق ذات الخصائص، وكذلك سيتم تمكينها من تمييز إيجابي، بحيث تم رصد غلاف مالي يقدر ب 230 مليون درهم من ميزانية الاستثمار للوزارة برسم سنة 2016 للصندوق الخاص بتنمية العالم القروي.

على مستوى التدابير الأخرى، وصل وهذه بعض الإحصائيات التي تبين مدى الاهتمام بالعالم القروي، وصل مجموع المؤسسات التعليمية إلى 10.805 عامة، 54% في العالم القروي.

المدارس الجماعية التي هي تجربة مهمة تتحقق ويتم إخراجها لحيز الوجود بفضل تضافر جهود وزارة التربية الوطنية والمنتخبين، هناك 111 وحدة على المستوى الوطني، ونعول على المنتخبين لتطوير هذه التجربة.

ثم هناك كذلك 57% من العدد الداخلي توجد بالعالم القروي، وكذلك على المستوى الاجتماعي هناك برنامج "تيسير" الذي يستفيد منه العالم القروي، 63% أساساً في العالم القروي، وهناك تصاعد وتزايد في الاهتمام بهذا البرنامج.

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عز الدين زكري:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم، ولكن في واقع الأمر واقع التعليم في بلادنا عموماً وفي العالم القروي على وجه الخصوص لازال يعاني من مشاكل متعددة، جعلت العديد من أطفال العالم القروي لا يلتحقون بالمدارس أو يغادرونها في سن مبكرة، والأرقام والإحصاءات المهولة لنسبة الهدر المدرسي تجعلنا دائماً كل سنة ندق ناقوس الخطر، وخير دليل هو ما كشفت عليه الإحصائيات الأخيرة من أرقام مثيرة للجدل حول عدد

وأملنا، السيد الوزير المحترم، كما عهدنا فيكم من روح وتعاون، والتجاوب السريع مع مختلف القضايا المطروحة عليكم من طرفنا.

وشكراً السيد الرئيس المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

لست أدري أن الوقت لم يبق، الوقت الكافي للسيد الوزير للرد على التعقيب، ومنتقل، بعد شكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، تنتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه "مشاكل ومعوقات التعليم بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

#### المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا ينكر أحد المجهودات المبذولة من أجل إصلاح منظومة التعليم في بلادنا، إلا أن الواقع المعيش الذي يتمثل في زرع مدرسة في قرية نائية أو في جبل معزول عن العالم لا يعني تقريب التعليم من المواطنين، بل هو خلق سجون مع وقف التنفيذ للمدرسين من جهة وأماكن لتجميع التلاميذ في غياب كل المواصفات البيداغوجية والتقنية لإنجاح عملية التعليم.

السيد الوزير،

هل من آليات وتدابير واضحة لإنجاح عملية التعليم والتدريس بالمناطق النائية بالعالم القروي؟

شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد خالد برحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

جواباً على هاذ السؤال أزود السيدة المستشارة بمجموعة من المعطيات، تبين بأن الوزارة ما فتئت دائماً تولي اهتمام خاص للوسط

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى الموضوع الثاني كذلك موجه لنفس القطاع، وهو حول "وضعية أطر الإدارة التربوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش أطر الإدارة التربوية أوضاعا نفسية وقانونية استثنائية، نظرا لغياب إطار خاص بهذه الفئة بالنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، مما يجعلهم بدون حماية قانونية وعرضة لجميع أنواع الشطط، علما أنهم لا يكتفون بالتدبير التربوي فقط بل يطال تدبيرهم الجانب المالي كذلك.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير التي تعتمز وزارتك اتخاذها لرفع الحيف عن هذه الفئة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

شكرا على هاذ السؤال، وقد سبق أن أجبت عن هاذ السؤال.

وأريد التأكيد في البداية أن الوزارة تولي اهتماما خاصا وتقديرا للمسار المهني لمديري المؤسسات التعليمية على غرار باقي موظفي القطاع، كما تقدر المجهودات التي يبذلها المديرون للهوض بالإدارة التربوية والراقي بها إلى مستوى الإصلاح المنشود.

وتقديرا لتلك الجهود تم الرفع من التعويضات على الأعباء الإدارية لمديري المؤسسات التعليمية سنة 2011، وتمكينهم من وسائل العمل.

كما أحدثت الوزارة لأول مرة في تاريخ المنظومة التربوية، مسلكا

الأطفال المغاربة المنقطعين عن الدراسة، وبالخصوص خلال السنوات الأولى من الولوج للأقسام.

حسب الأرقام والإحصائيات الرسمية لسنة 2013-2014 قد أكدت أنه يوجد حوالي 7 ملايين أمي في المغرب، وأزيد من مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 9 و14 خارج أسوار المدرسة، وحوالي 400 ألف طفل يتكونون مقاعد الدراسة سنويا.

وأشارت أغلب التقارير إلى أن المرحلة الابتدائية تنصدر المراحل الدراسية على مستوى الهدر المدرسي، حيث يغادر الأطفال مدارسهم دون تمكثهم من ضبط آليات القراءة والكتابة بالشكل المطلوب.

ورغم أن بلادنا جعلت من التعليم من ثاني الأولويات بعد قضية الوحدة التربوية، فإن ما يعانيه قطاع التعليم بالعالم القروي هو مهول وفضيع جدا سواء على مستوى البنية التحتية أو على المستوى البيداغوجي أو على المستوى الاجتماعي.

فعلى مستوى البنية التحتية:

- هناك ضعف البنية التحتية من أقسام ومدارس؛

- ضعف وتعميم وحدات المدارس الجمعاتية التي تكلمتم عليها من خلال جوابكم؛

- صعوبة الولوج إلى الأقسام والمدارس؛

- عدم توفر سكن للمدرسين؛

- غياب نقل خاص بالتلاميذ، خصوصا بالنسبة للدواوير النائية.

على المستوى البيداغوجي:

في إطار الجهوية الموسعة فإن الوزارة مطالبة بوضع برامج دراسية تتلاءم وطبيعة الجهة الثقافية والطبيعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

لست أدري، السيد الوزير، هل ممكن أن يرد على التعقيب في حدود ربع دقيقة. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

كما قلت، إذن هناك فعلا انتباه لكل هاذ الحاجات في العالم القروي.

هناك عناية خاصة من طرف الدولة ومن طرف الحكومة، وهاذ الأمر يتطور في برامجها باستمرار والإحصائيات تبين ذلك.

وشكرا.

قانوني صادر بالجريدة الرسمية، أضيف إلى ذلك نظام التقويم غير الواضح، فهذه السنة مثلا لم يتم احتساب النقط المحصل عليها في الامتحانات النهائية للتباري على مناصب التعيين، وهنا يطرح السؤال، أليس من شأن البحث عن المناطق المرغوب فيها أن يؤدي إلى الرفع من الاجتهاد والتنافس الذي ينعكس إيجابا على الجودة؟

أما فيما يتعلق بالتدريبات الميدانية بالمؤسسات التعليمية، حيث إنه على الرغم من وجود دفتر للتحميلات لهذه التدريبات والتي تمت صياغته من طرف واحد، وهو الوزارة دون إشراك المؤسسات المستقبلية، فإن هذه التدريبات تفتقد لإطار تنظيمي واضح وملزم بكل، بل يتم تدبيرها في الغالب فقط بالعلاقات بين المراكز ومديري المؤسسات التعليمية مباشرة في غياب لأي تعويض عن هذه التدريبات الميدانية، سواء للأساتذة أو لأطر الإدارة التربوية المستقبلين.

**السيد الوزير المحترم،**

نطلب منكم العمل على الإسراع بإخراج نظام أساسي خاص بموظفي وزارة التربية الوطنية منصف لفئة الإدارة التربوية التي تشتغل بدون حماية قانونية حقيقية ولباقي فئات الوزارة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا، السيد المستشار، على هذا الملاحظات التي من شأنها أن تُغني النقاش حول هاذ الموضوع، الإدارة التربوية.

وكما قلت الوزارة واعية بأهمية الدور الذي يقوم به مديرو المؤسسات التعليمية والدور الذي تقوم به الإدارة التربوية عامة، وهناك تصور واضح لتطوير مردودية هذه الإدارة التربوية، وتنوع وسائل التكوين عبر هاذ المسلك الجديد الذي تم اعتماده.

ونحن رهن الإشارة لتلقي كل الملاحظات القيمة والتي من شأنها أن تطور هاذ المسار.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموالي وموضوعه "تعثر تدريس اللغة الأمازيغية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد الحوالمريوح:**

تأثيرت أمغار نكرون واسا.

لتكوين الأطر الإدارية، برسم الموسم الدراسي 2014-2015، حيث تم تكوين الفوج الأول، ويبلغ عدد المستفيدين من التكوين 109 في إطار مسلك الإدارة التربوية خلال هاذ الموسم، وكذلك في الموسم الثاني 420 إطار.

حاليا، يوجد حوالي 18 ألف موظف يمارسون مهام الإدارة التربوية، إطارهم الأصلي هو أستاذ، ومهمة مدير مؤسسة هي بمثابة تكليف وليس وظيفة.

لكننا نتدارس حاليا مع وزارة الوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية، إمكانية إحداث هيئة التدبير التربوي لتنظيم المسار المهني في الإدارة التربوية، إطار متصرف تربوي وإطار مساعد تربوي.

وقد تمت مناقشة المسار المهني لفئة مديري المؤسسة التعليمية مع النقابات الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي، وتنكب حاليا للجنة التقنية المشتركة بين الوزارة والنقابات على دراسة مشروع النظام الأساسي الجديد الذي يأخذ بعين الاعتبار آفاق العاملين بالإدارة التربوية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم أولا على جوابكم ونود أن نثير بعض الملاحظات انسجاما مع ما أشرت إليه فيما يرتبط بمسلك الإدارة التربوية وبالغموض الذي يحيط المسار الإداري لخريجي هذا المسلك، والمرتبب أساسا بعدم الحسم في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو ما يعتبر في حد ذاته عنصرا يعيق استقرار المنظومة التربوية ومصدرا للاحتجاجات المتتالية.

السيد الوزير المحترم،

في نفس السياق، إذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد أقر إجراءات تهم الرفع من الوضعية الاجتماعية والمادية والاعتبارية لنساء ورجال التربية والتكوين، فماذا عن التدابير ذات الأولوية التي تعتمد الوزارة تنزيلها في إطار تفعيل الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؟

فعلى الرغم من تخرج الفوج الثاني من مسلك الإدارة التربوية هذا الموسم، فإن شروط الولوج ونظام التكوين لازالت غير مؤطرة بنص

أيتما، ديستما،

السي الوزير،

إمشي نات يا تمازيغت توتلايت تونصبيت، يزرف أختارت مازيغت للمغرب، إذيختلايت توتلايت للمغربت سومتى ما ساكولاد.

يوسولاس كجمنس إتينمل وتاريخوميزأذغارنمس سويوناس نرا.

ذويونا ديوييزرأختارت نتمازيغت، دغيزاكي نصقضا، أسي الوزير، ما غتاما زيغت أليدي توغول، أورنديفاذغارنس لا كتينمل، لا كالمحاكم، مانيس ترجمان للنفس الطرق نيس شحال أياذا تحكم ما خفاذنا ويريسين مانذاس ينا القاضي ولا سينما تينيبي القاضي، لا إكل الادارات ولا كيدغارنياضن.

نكني نغال يستفوكا إستسري، تمكرستين تمازيغت، إساول وليغ أيتنصر ربي، يوجد رير وغر خمسطاعش نسقاس أيا. إزايداس يزرف أختارث تمازيغت ف 2011، خمسة إسكاس أزايزرين.

السي الوزير،

إغكا أتنباطنون، إسوريتيات سكراتوتحاح، تتجماعرن ثقلساينا وتريماتسين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

اتساولن خاونكيس تمازيغت.

ولاست الدارجة ولاتس داتفهم كلشي.

نهضر باللغة اللي غادي يفهمها يمكن كلشي.

أعتقد بأنه القول بأن الوزارة فشلت في تدريس اللغة الأمازيغية حكم غير مضبوط ومتسرع، بحيث أن هناك عدة إحصائيات تبين بأن الوزارة منذ البداية بذلت مجهودا جبارا لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ومنذ سنوات والإحصائيات تبين ذلك، وهذا كذلك يراعي إذن اعتبار الأمازيغية في الدستور الجديد لغة رسمية، وهناك كذلك توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين في هذا الصدد، وهناك برامج خاصة متطورة وهناك تقييم دائم لهذا الأمر.

أعطي بعض الإشارات:

- هناك 5000 أستاذ وأستاذة يدرسون الأمازيغية، وليس من السهل أن نصل إلى هذا العدد في هاذ الفترة الوجيزة؛

- هناك 21 مفتشا ومفتشة يوظرون مكونات اللغة الأمازيغية، ليس من السهل كذلك أن نتوفر على مفتشين في هاذ التخصص،

والتخصصات كلها في مجال التربية الوطنية؛

- أكثر من 550.000 تلميذ وتلميذة يدرسون الأمازيغية؛

- 11.000 أستاذ وأستاذة استفادوا من التكوينات الخاصة بمجالات تدريس اللغة الأمازيغية؛

- أكثر من 4200 مؤسسة تعليمية تدرس بها اللغة الأمازيغية جزئيا أو كليا؛

- 20 مركز تكوين يقدمون التكوين الأساسي في الأمازيغية، 20 مركز؛

- خريجو شعبة الأمازيغية 414 أستاذ وأستاذة موزعون على الشكل التالي:

• 2012-2013: 87؛

• 2013-2014: 80؛

• 2014-2015: 127؛

• 2015-2016: 120.

إذن، عدد يسير بشكل متصاعد.

وهناك كما قلت دراسات تشخيصية وتقييمية دائمة ومستمرة لتطوير الأداء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحوالمربوح:

تانميرت السي الوزير.

طبقا للدستور وإيماننا منا باللغتين الرسميتين للبلاد سأعقب بالعربية في انتظار أن يفعل المجلس استعمال اللغتين في البرلمان بالترجمة الفورية للعربية نحو الأمازيغية والأمازيغية نحو العربية لتسهيل الأمور.

لأنه، السيد الوزير، قلت اللي تيفهموها الناس كاملين باش غادي ترد عليا، راه هاذ الشئ ملي اهضرت أنت ودبا ملي تنهضر، راه الإحصائيات 30% ديال المغاربة ما تيفهموش أش تنقولودابا أنا وإياك، وعكس ذلك كاين ناس عاود ثاني لا ينطقون بالأمازيغية.

إذن، السيد الوزير، راه عندنا 30% ديال المغاربة ما تيفهموش أشنوتقولو أنا وإياك.

ولكن رغم ذلك الإدماج الحقيقي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية لازال يراوح مكانه، السيد الوزير، ويعرف تعثرا حقيقيا، وهذا لا



السيدات والسادة المستشارين،

كما هو معلوم أن هناك العديد من الجهات لا تتوفر لحد الآن على جامعات أو كليات، وبالتالي فأبناء هذه الجهات كالأقاليم الجنوبية مثلا يتوجهون مباشرة بعد حصولهم على شهادة البكالوريا لتقديم ملفاتهم إلى إحدى الكليات بجهة أكادير، باعتبارها الجهة المجاورة من أجل التسجيل لمتابعة دراستهم.

لكن للأسف الشديد، يفاجئ هؤلاء الشباب ببعض الشروط الاقصائية التي تمنع تسجيلهم بهذه الكليات والجامعات والتي تؤثر على مسارهم التعليمي.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الوزارة لفتح المجال أمام طلبة الأقاليم الجنوبية الراغبين في متابعة دراستهم بكلية الطب بمدينة أكادير، ريثما يتم بناء كليات وجامعات بهذه الجهة؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الفريق المحترم على طرح هاذ السؤال، وإتاحة الفرصة للتأكيد مرة أخرى أنه اليوم يحق لنا كمغاربة أن نفتخر بأنه سيتم فتح كليتين للطب، واحدة في أكادير والأخرى في طنجة، وستبدأ ابتداء من الموسم الجامعي القادم، طبعاً بنسبة طاقة استيعابية، لأن هذه السنة الأولى، 100 مقعد سواء في أكادير أو في طنجة، وسأتحدث بما أن السؤال مرتبط بالجنوب، سأركز على الجنوب.

كلية الطب في أكادير اليوم، الطاقة الاستيعابية 100 مقعد، طبيعي 100 مقعد، أن توجه بالدرجة الأولى للأبناء، لأن حسب الإحصائيات التي نتوفر عليها يعني أبناء المنطقة أكادير وتزنيب والمناطق القريبة، تقريبا عندهم 100 مقعد كتمشي لمراكش، كلية الطب في مراكش الطاقة الاستيعابية ديالها اليوم 350 مقعد، فالطبيعي جدا في سنة أولى يعني لفتح هذه الكلية، طبيعي جدا بدون وجود أي خلفية إقصائية أو أي خلفية يعني تمييزية لمنطقة دون أخرى، ولكن هذا تصنيف طبيعي، من أجل، لأن مراكش الطاقة الاستيعابية ديالها تصل إلى 350 مقعد، فمن الطبيعي أن نفتح روافد متعددة تسجل في هذه الكلية أو تطلب ترشيح التسجيل في الكلية.

وبالنسبة لأكادير لأن الطاقة الاستيعابية ديالها مازالت محدودة،

يمكن أن يتحقق دون، أولا وقبل كل شيء، بغينا نلمسو إرادة سياسية واضحة وإرادية للحكومة، هذا مع الأسف لم نلمسه بعد.

السيد الوزير،

اعلاش كتسدوا الخصاص غير بالأساتذة الأمازيغيين ديال الأمازيغية؟

هاذي حكرة.

السيد الوزير،

باش ما نطولش والوقت قصير، فين هو هاذ القانون ديال التنزيل ديال الدستور فيما يخص الأمازيغية؟

واش هاذي حكرة أخرى؟

باقي لكم بعض الأسابيع، وباقي ما شفناش هاذ القانون باغيين تخليوه لأخر لحظة؟

كيفاش غادي ناقشوه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

كما قلت هناك عناية واهتمام وهناك تطوير للأداء في هذا المجال باستمرار، والإحصائيات تبين ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه لقطاع التعليم العالي، وموضوعه "الشروط الاقصائية لولوج كلية الطب بمدينة أكادير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

يتوجه والمقاعد ديال التباري 350 واش تبغيوه يخلي 350 ويمشي ل 100 مقعد يتبارى عليها؟ أنا كنظن أن الطالب هو بنفسه ما غيقبلش والأسرة ديالو ما غتقبلش.

350 فرصه أكبر من 100 مقعد، هاذ الشي معروف يعني عملية حسابية بسيطة.

فما نقولوش أنه هناك إقصاء، بل هناك أمر خاصو شوية ديال الوقت، السنة الأولى طبيعي الأصل هو أن نثمن هاذ المبادرة ديال الوصول إلى الإعلان عن التسجيل الفعلي والبدء الفعلي للدراسة في كلية الطب بأكادير، هاذ المبادرة في حد ذاتها تستحق كل، احنا مجموعين كنتكلم هذا إنتاج مغربي، وبالتالي احنا كمغاربة خاصنا كاملين نثمنو هاذ المبادرة، السنة الأولى طبيعية غيقوع فيها هاذ العدد محدود، ولكن مع الزمن غتطور والأبناء ديالنا من مختلف الأقاليم غيجيو.

وبالمناسبة آيت ملول هاذ السنة غيتفتح فيها كلية العلوم القانونية والاقتصادية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه.. مازال سؤال آخر، السؤال الثاني موضوعه وموجه كذلك إلى نفس القطاع ديال التعليم العالي وموضوعه "الاستعدادات والعرض البيداغوجي للدخول الجامعي المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

مع اقتراب بداية موسم جامعي جديد بدأ الحديث عن التطور الكمي والنوعي للعرض البيداغوجي للتعليم العالي.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن استعداداتكم للموسم الجامعي المقبل وعن أهم مستجداته؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

موجهة لروافد محددة، في انتظار أنه في المستقبل إن شاء الله غادي يتطور.

وأنتما كتعرفو السيد المستشار، أن موضوع فتح كلية الطب ليس بالأمر السهل، الكلفة المالية تقريبا 315 مليون درهم للكليتين معا، كلية أكادير، هذا دون احتساب المركز الاستشفائي الجامعي اللي هو بوحودو 2 مليار 320 مليون ديال الدرهم.

فاليوم يحق لنا كمغاربة أن نفخر بتعزيز شبكة كليات الطب في المغرب بهذه المؤسسة الجديدة، لأن عندما نتحدث عن كلية الطب بمعنى سيرتفع عدد التاطير الطبي في بلادنا، وهذا ما يمكن لنا إلا نفرحو به جميعا كمغاربة، لأن هذا مكتسب ديال البلاد، طبعا سيتطور مع السنوات وستزداد الطاقة الاستيعابية، أنتم كتشوفو أنه اليوم في الرباط 500 مقعد، هذا جاء بعد سنوات، فاس كذلك 350، فإذا ن كيقوع تطور، ولكن سنة البداية طبيعي يكون هذا العدد اللي هو بهاذ الشكل 100 مقعد.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب إلى كان تعقيب.

#### المستشار السيد الحسن سليفو:

كنشكركم على التوضيحات ديالكم.

ولكن السؤال ديالنا المطروح وهو هاذ الطلبة اللي كيبغيوا يمشيو لجامعات وكليات الطب، إلى كان أكادير أقرب جهة لهم ما عندهومش، فين غادين يمشيو؟ واش ما خمماتش الحكومة فين غيتسجلوا هاذ النوع ديال الطلبة اللي هما في الأقاليم الجنوبية، إلى حرمننا عليهم أكادير هذا كييعني بأنهم خاصهم يجيو للرباط أو غادي يمشيو لكليات اللي هي أبعد منهم، فأقرب جامعة وأقرب كلية بالنسبة للأقاليم الجنوبية هي أكادير.

أنا أظن بأن كان لازم تراعي الطلبة ديال الأقاليم الجنوبية ريثما تكون هناك جامعة كليات طب إن شاء الله.

شكرا السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث

#### العلمي وتكوين الأطر:

أنا فقط أقول بمنطق آخر، منطق حسابي، إلى كان طالب غادي

طبعاً، هذه السنة، ستشهد كذلك من المستجدات، هناك دخول الوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم العالي، لأنها ستبدأ الاشتغال الفعلي، وبالتالي هذا سيضمن تقييم هذه المسالك، سواء المسالك على مستوى التعليم الأساسي وكذلك على مستوى الدكتوراه. من المستجدات كذلك الاشتغال على موضوع الدكتوراه، اليوم لدينا قاعدة معطيات على المستوى الوطني، تضم كل أسماء المسجلين في سلك الدكتوراه بعناوين بحوثهم وبالمؤطرين.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

وقبل ذلك، نرحب بالسيد رئيس الحكومة لحضوره معنا في بعض أشغال هذه الجلسة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيدة الوزيرة على التوضيحات ديالها، هو فعلا كتبذل مجهودات جبارة في هاذ القطاع، يعني الأرقام ناطقة بالمجهود ديالكم:

- وفرتم بنيات تحتية إضافية خلال هاذ المرحلة تتجلى في بناء 25 مدرج وإحداث 7 مؤسسات جامعية جديدة، وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة؛

- وفرتم المزيد من الموارد البشرية؛

- رفعتم من عدد الطلبة الممنوحين، ومن قيمة المنحة؛

- رفعتم من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بنسبة 63%؛

- وضعتم نظام الاستفادة من الأحياء الجامعية، يعطي الأسبقية لذوي الدخل المحدود؛

- نوعتم التكاوين، ولاءتموها مع حاجيات سوق الشغل، حيث تم اعتماد 983 مسلك مهمين.

#### السيدة الوزيرة.

عندنا بعض الإجراءات وبعض التدابير اللي يمكن تتخذوها في هاذ الدخول الجامعي المقبل من خلال المعايينة، كنفترحو باش هاذ المواكبة ديال العرض، يعني الطلب، لأن كايين طلبة جدد كيلتحقوا بالجامعة، باش توفر لهم مقعد بالجامعة، يعني المواكبة ديال العرض والطلب خاصويكون مستمر.

القضية ديال توفير اعتمادات إضافية لتوظيف أساتذة يعني جدد.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا هاذ السؤال سؤال كبير طويل عريض، يمكن يتجاوب عليه بأريحية أكثر في اللجنة المتخصصة، ولكن مع ذلك يمكن أن أعطي بعض المعطيات المرتبطة بالدخول الجامعي الجديد.

الدخول الجامعي الجديد أول مؤشر يمكن لنا نتكلمو عليه هو المجهود الذي تبذله الوزارة اليوم من أجل تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، عبر اعتماد الرقمنة، هنا غنتكلم على بعض المشاريع وبعض البرامج المرتبطة بمشروع الرقمنة، اليوم الارتفاع المستمر للطلبة المغاربة، أنتم كتعرفو أن هاذ السنة تقريبا، السنة الماضية كان 220 ألف حاصل على البكالوريا، هاذ السنة نتوقع أن الرقم سيقاربه.

فإذن اليوم العرض التربوي أو مستجدات الدخول كنعقول، قلت السيد المستشار المحترم أن اليوم هناك مجهودات كبيرة بذلت على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتهيئة الدخول الجامعي، لا يمكن الجواب عنها في هذه الدقائق، ولكن أعطي فقط بعض المؤشرات.

المؤشر الأول هو التوجه الرقمي داخل الوزارة، وفي داخل هذا التوجه الرقمي اليوم هناك

اشتغال على جامعة افتراضية في المستقبل، لأن مواجهة ارتفاع عدد الطلبة، والإقبال خاصة على الاستقطاب المفتوح، لا يمكن تطوير هاذ المنظومة إلا بتطوير جامعة افتراضية على المستوى الوطني.

هناك مؤشرات في بعض الجامعات، ولكن تحتاج إلى أن تكون لها مقومات الجامعة الافتراضية على المستوى القانوني، وعلى المستوى كذلك يعني اللوجستيكي.

المسألة الأخرى هو اليوم موضوع الرقمنة، رقمنة المعادلات، رقمنة معادلات الشواهد ستبدأ هذه الخدمة، واللي هي مهمة جدا كذلك في طور التحديث، أتوقف عند مسألة إحداث مجموعة من المؤسسات اليوم ستعرف طريقها وستفتح.

وهنا أتوقف عند كلية العلوم القانونية والاقتصادية بآيت ملول، التي تعتبر يعني مؤسسة مهمة جدا بالنسبة لتغطية الحاجة والطلب المتزايد على هاذ النوع من التكوينات في الجنوب.

كذلك، افتتاح المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخل.

كلية الطب والصيدلة بطنجة، وكلية الطب والصيدلة بأكادير.

وكذلك سنتطلق الدراسة بمسلكين للإجازة المهنية بمعهد جديد في علوم الرياضة تابع لجامعة الحسن الأول بسطات، في انتظار استكمال تشييده.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

والمستشارات المحترمات،

منذ دخول مدونة الشغل حيز التطبيق في سنة 2004، عرف المغرب بروز شركات تسمى شركات المناولة والتشغيل المؤقت، ومع صدور مرسوم في السلايم الدنيا، عرفت هذه الشركات تزايد ملحوظ وحلت محل موظفي الدولة.

لكن هذه الشركات أغلبها لا توجد إلا على الأوراق وفي أحسن الحالات داخل مكتب أوسيارة وهاتف، هاذ الشركات تخرق كل القوانين وتستغل العمال والمستخدمين خصوصا عمال النظافة والحراسة، لا تصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا تحترم الحد الأدنى للأجور.

لذا، نطلب منكم، السيد الوزير، تفسير سبب عدم مراقبة هذه الشركات؟ ولماذا لا تحترم قانون الشغل؟

وما هي الخلفية الحقيقية وراء سكوتكم عن هذه التجاوزات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

والسؤال كما توصلنا به عندو شقين ديال العمل المؤقت الذي تم تديره من طرف الشركات التي تأسست بموجب مقتضيات مدونة الشغل كما قلتكم في كلامكم.

بالطبع هناك شركات (les sociétés d'intérim) شركات معترف بها، البعض منها وضعت كفالة مالية لدى صندوق الإيداع والتدبير ديال 140 مليون سنتيم كييعني ضمانه في حالة ما إذا تم الإخلال بأداء الواجبات ديال الأجور، إلى غير ذلك.

وهناك العمل بالباطن (le travail sous-traitance) وهو حينما تقوم الشركات الأم لتكليف بعض الشركات في إطار العمل المؤقت حسب دفتر

ثم كذلك توفير ظروف الاستقبال والتوجيه للطلبة، بعض المرات الطلبة كيبقاوا تايهين في بداية الموسم.

نقطة أساسية، هو التعجيل بصرف المنح، خصوصا منحة الدورة الأولى.

الطلبة بعض المرات ما كيلقاوا ما يصرفوا في البداية ديال الدورة، وبالتالي ابغيناكم المنحة تصرفوها في أواخر شتنبر أو في بداية أكتوبر.

ثم كذلك النظام ديال التغطية الصحية، كيتعتبر واحد المكسب مهم جدا، ابغيناكم تفعلوا هاذ النظام ديال التغطية الصحية.

ثم كذلك مسألة أساسية، التسريع بفتح الأحياء الجامعية أمام طلبة الكليات المحدودة الاستقطاب وطلبة المعاهد العليا لكي لا يضطروا إلى الكراء المؤقت.

نقطة أساسية، وهادي مسألة ماشي ديال الوزارة ديالكم، هي مسؤولية ديال الدولة بأكملها، وابغينا الدولة تتحمل المسؤولية ديالها في الحفاظ على الأمن بالجامعة، لأن الجامعة هو الفضاء ديال العلم، ماشي فضاء ديال الإرهاب وديال التطرف، ابغيناكم تتخذوا التدابير اللازمة لحماية أرواح الطلبة والأساتذة من عصابات متطرفة، يعني باش يكون واحد الجود ديال التحصيل ملائم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

متشبهة بالتعقيب ولو في حدود ثواني معدودة جدا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العالمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

أتوقف عند مسألة التغطية الصحية... ولكن في اللجنة إن شاء الله تكون فرصة.

السيد رئيس الجلسة:

للأسف فرصة أخرى، إن شاء الله تعالى.

السؤال الذي كان موجها للسيد وزير الصحة تم تأجيله قبل لحظات من طرف الفريق المعني.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه "شركات المناولة وشركات التشغيل المؤقت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تطبيق واحترام قانون الشغل، إلى ما كانش هاذ الدور اللي تديروا مديرية الشغل، مع الأسف اليوم المفتشين ديال التشغيل عندهم مشكل، القلة ديالهم، كثرة المهام، اليوم ديرو لهم حركة عاود ثاني اللي ساكن في القنيطرة نديوه للخميسات واللي في الخميسات نديوه للرباط، اعلاش؟ لأنه قار..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

لا، السيد المستشار المحترم، كلما يتم انتقاد في حالات بعينها أنا معك، ولكن حينما يتم التعميم وتتقول تعميم الهشاشة وذاك الشي، الكلام يفقد مصداقيته.

أنا تتقول لي في الوزارة، تعطي مثال ديال وزارة اللي تنعرفها، تتقول لي لا تحترم القانون، بمن يتعلق الأمر؟ كايين احنا تنعطيو جميع الحالات ديال الوزارات تنفوضوا الحراسة والنظافة، تيجيو نساء في اليوم شحال تيشتاغلو في الوزارة عندنا؟ تيشتاغلو ساعتين وثلاث ساعات، ربما تيمشيو تيشتاغلو في أماكن أخرى في نفس اليوم، هذا هو العمل، طبيعة العمل هو هكذا تدار.

طبعاً، احنا خاصنا نعملو جميع باس نحسنو ظروف العمل، هذا لا نختلف حوله، ولكن علينا أن لا نعمم يا أخي الكريم، هناك وقلتها في الجواب ديالي، قلت هناك شركات تحترم القوانين وهناك شركات لا تحترم القوانين، حتى في الشركات العصرية، وما بالكم على شركات المقاولات.

هذه يعني حقيقة ظاهرة نتعامل معها احنا راه نعرفو بلادنا ونعرفو الواقع كما نتعرفو أنتيا، فغير ما تعممش الله يهديك، ما تعممش..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

فقط أذكر بأننا بعد هذه الجلسة مباشرة سيكون عندنا موعد مع الجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة، وبعدها مباشرة ستكون عندنا جلسة تشريعية للمصادقة على مجموعة من القوانين.

شكرا لمساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

التحملات، بالطبع هناك ضرورة جميع الحقوق اللي منصوص عليها في مدونة الشغل عليها أن تحترم.

هل تحترم بالفعل أم لا؟ هناك تفاوتات، هناك بعض شركات المناولة تحترم إلى حد ما بعض القوانين، وهناك شركات أخرى لا تحترم، وفي حالة ما لم تحترم، لم تلتزم بما هو منصوص عليه في دفتر التحملات، فتبقى الشركة الكبرى التي منحت هذا الامتياز هي المسؤولة على عدم يعني الالتزام بالواجبات المنوطة بتلك شركات المناولة، هاذو بصفة عامة.

وكما تعلم، السيد المستشار، أن هناك لجنة ثلاثية التركيب ديال العمل المؤقت تجتمع باستمرار وتداول في الموضوع مع النقابات الأكثر تمثيلية ومع مختلف المكونات ديال هاذ اللجنة الثلاثية التركيب.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد المبارك الصادي:

طيب، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع الأسف هاذ الشي نظري، أما واقع الحال، واقع الحال هو أنه هاذ الشركات، أولا خاصنا الخلفية ديال وجود هاذ الشركات واحنا عارفين شكون اللي تياخذ هاذ الامتيازات، هاذو شركات تتعطيهم صفقات مع الأسف، ياك؟ باش يمتصوا الدم ديال الفقراء ديال هاذ الشعب ديال العمال والعاملات البسطاء وكاينين في جميع الآن في الوظيفة العمومية.

احنا كنا نطلبو من هاذ الحكومة أنها تحارب الهشاشة في العمل وتوقف إلى جانب الضعفاء والفقراء، وتجبب لهم حقهم لأنه القانون تبيضن لهم الحق ديالهم، فإذا به هذه الحكومة زادت وسعت من الهشاشة بفرض هاذ التشغيل المؤقت الهش في المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

غادي نعطيكم أمثلة وأنتم تعرفون جيدا، السيد الوزير، في وزارتكم كايينة المناولة ولا تحترم القانون، كايينة في جل الوزارات لا تحترم القانون، بحيث أنه المطالب ديال العمال البسطاء هو الحد الأدنى للأجور، في المدارس العمومية المنظفات اللي تينظفوا المدارس العمومية ما تيتخلصوش وعارفينهم، هاذي 3 أشهر وهما تيساينوا الأجرة ديالهم ودايرين وقفات احتجاجية وحتى شي واحد ما تيهضر معهم، فينا هي الوزارة المكلفة بهاذ الشي؟

أنا ابغيت غير نفهم، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير أشنا هو الدور ديال مديرية التشغيل؟ أشنا هو الدور ديالها إلى ما كانتش مراقبة

**محضر الجلسة الرابعة والستين****التاريخ:** الثلاثاء 14 شوال 1437 هـ (19 يوليوز 2016 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والثلاثين مساء.**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين:**المحور الأول:**—"أفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي";**المحور الثاني:**—"تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية"**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين:

الأول، يتعلق بأفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي.

والثاني، يتعلق بتدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

وإلى اسمحتون شرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، وأفتح باب التدخلات، والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات، الإخوة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤال الفريق الاستقلالي اقتصر اليوم عن التعليم وإصلاح التعليم، وهل يستجيب فعلاً لمتطلبات الشباب المغربي؟ وهل يوافق البرنامج الحكومي الذي صادق الشعب المغربي عليه؟  
شكرا السيد الرئيس.**السيد الرئيس:**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدورنا نطرح سؤال حول قطاع التربية والتكوين، أشنو الحصيلة ديالكم ديال الحكومة، أشنو منظروكم لأفاق الإصلاح في المستقبل؟  
شكرا.**السيد الرئيس:**

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد مبارك جميل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعيش قطاع التربية والتكوين المهني بالمغرب على إيقاع محاولات إصلاحات شاملة جديدة، نأمل أن تساهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي وتطويره للرفي بلبلادنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

ودون الدخول في الأسباب الحقيقية وراء تعثر برامج الإصلاح وعدم

السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة المستشارون،  
السيدات والسادة الوزراء،

يستأثر موضوع إصلاح المنظومة التعليمية وبرامج التكوين المهني ببلادنا، باهتمام متزايد من قبيل جميع الفعاليات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لأهميته البالغة في تقوية وتحسين مؤشرات التنمية.

فالبرغم من توالي مشاريع الإصلاح على مدى عدة عقود، فإن واقع هذه المنظومة لازال عنيدا ومستعصيا، وأفضى تشخيصه المتكرر إلى الإقرار بالأزمة المزمنا للتعليم ببلادنا وإطلاق مشاريع للإصلاح أبرزها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ثم إحداث المجلس الأعلى للتعليم والمخطط الاستعجالي والإجراءات المصاحبة له، ورغم كل ذلك بقي إصلاح التربية والتكوين يتأرجح بين الطموح والانتظارية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد كان إصلاح هذه المنظومة حاضرا في كل الخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث دعا جلالته إلى استئثار أن الأمر، يقول جلالته: "يتعلق بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي، بالارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل الموارد البشرية وترسيخ تكافؤ الفرص وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة وتوفير الشغل المنتج للشباب". انتهى كلام صاحب الجلالة.

ورغم كل مخططات الإصلاح السابقة، ظل واقع منظومة للتربية والتكوين مثقلا بالمعوقات، وواجه إصلاحه العديد من التحديات، وهو ما أكده المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2014 في تقرير تقييمي والذي أفضى إلى مشروع جديد للإصلاح في صيغة "رؤية إستراتيجية" تمتد من 2016 إلى 2030.

وقد سبق لنا في الإتحاد العام لمقاولات المغرب وفي العديد من المناسبات أن أئتنا الكثير من الصعوبات التي تحول دون إسهام المنظومة التربوية والتكوين في تحقيق أهداف المشروع المجتمعي المغربي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- محدودية انفتاح وتفاعل المدرسة مع محيطها؛

- صعوبة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للخريجين؛

- نقائص كبيرة على مستوى التكوين الأساسي والمستمر؛

- الولوج المحدود للتعليم عبر التكنولوجيات التربوية؛

- ضعف مردودية البحث العلمي.

كما سبق ونادينا بضرورة المواجهة الاستعجالية للكثير من التحديات المطروحة على المنظومة التربوية، وعلى الخصوص:

- الحاجة إلى تنوع مصادر تمويل التربية والتكوين والبحث العلمي؛

استقرار الإستراتيجيات والمخططات التي اعتمدها الحكومات السابقة، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن آفاق الإصلاح الممكنة في قطاع التربية والتكوين المهني؟ وعن مدى استئثار البرامج التربوية والتكوينية لحاجيات الاقتصاد ومتطلبات الشعب المغربي في التكوين وولوج سوق الشغل؟

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الطيب البقالي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل إصلاح المنظومة التربوية ببلادنا التحدي الأكبر والرهان الأساسي لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، على اعتبار أن إصلاح قطاع التربية والتكوين هو بالأساس استثمار في الرأسمال البشري ودعامة أساسية للتنمية المستدامة، إلا أنه ورغم الإصلاحات المتعاقبة فإن ربط منظومة التربية والتكوين بالدينامية الاقتصادية وبسوق الشغل لازال بعيد المنال، كما أنها لم تساهم في حل أزمة البطالة.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول ما يلي:

أولا، ما هي في نظركم الأسباب الحقيقية لتعثر النهضة التعليمية والتربية ببلادنا؟

ثانيا، ما هي التدابير المتخذة لإصلاح جذري لمنظومة التربية والتكوين بغية ملائمتها مع متطلبات الاقتصاد الوطني؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد الكريم مهدي:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

لهذا القانون أصبحت ملحة للتفعيل الفاضل للإستراتيجية المتعلقة بالتكوين المهني التي ترأستم مراسيم توقيعهم في مارس 2016.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لكل هذا، نسالكم عن ما تعزم الحكومة القيام به لملائمة جهود البحث العلمي ونظام التكوين المهني مع حاجيات الشغل؟ وما هي التدابير المتخذة لتطوير التكوين المستمر في الارتباط بالإصلاح العميق بالمنظومة؟

مبعث تساؤلنا الحرص أن يستجيب المشروع الجديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين المهني للمتطلبات المتجددة للاقتصاد الوطني ولتطلعات الشعب المغرب؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد فشلت الحكومات السابقة باعتراف الجميع وفي إصلاح منظومة التعليم، وكرست هاذ الحكومة هاذ الفشل باتخاذها لمجموع من التدابير للإجهاز التام على المدرسة العمومية، وبالتالي الإجهاز على المنظومة التعليمية ببلادنا.

لذا، نسالكم، السيد رئيس الحكومة، عن الخلفية الحقيقية وراء اتخاذ حكومتكم لهذه التدابير والإجراءات؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لأخرمتدخل في هذا المحور لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

- معالجة متطلبات التمهين والتشغيل عبر مواجهة الهوة الرقمية وولوج مجتمع المعرفة وتحقيق جودة التربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نأمل بغيرة وطنية، أن يتم بالفعل تجاوز هذه المعوقات والتغلب على كل التحديات، إلا أننا نتساءل:

هل تم توفير الشروط الضرورية لإنجاح الإصلاح هذه المرة؟

وهل يمكننا بهذا الإيقاع أن نصل بالفعل في سقف 2030 إلى الإرساء الفعلي لمدرسة جديدة تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة؟

وهل يمكننا توفير تعليم إدماجي متضامن للجميع والتصدي للهدر المدرسي؟

إن الأمل يحدونا في اعتماد مفهوم مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي ضمن مقومات هذا الإصلاح عبر ملائمة التعلّمات والتكوينات مع حاجة البلاد ومع المهن الجديدة والمستقبلية، وجعل المدرسة قاطرة لتعزيز تموقع المغرب في مصاف الدول الصاعدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فيما يخص إصلاح التكوين المهني الذي نحن معنيون بحكامته وشركاء في تديره، فهل لدى الحكومة تصور لتقوية دوره ومكانته وإحداث تغيير في وظيفته وأفق ومضمونه وملائمة انتشاره مع روح الجهوية المتقدمة؟ فالآلية المخصصة لتمويل التكوين المستمر والتي هي عبارة عن مساهمات المقاولات، هي الآن معطلة منذ أزيد من عقد من الزمان.

فالمقولة التي تؤدي اليوم مليارو 800 درهم بموجب ضريبة التكوين المهني والتي عليها أن تستفيد من ثلث هذا المبلغ لتكوين مأجور بها تستهلك أقل من 5% من اشتراكاتها، بينما تغذي 95% المتبقية ميزانية التكوين الأولي.

فهل تمويل التكوين الأولي أصبح من مسؤولية المقولة، السيد رئيس الحكومة؟

لقد طرحنا هذا الموضوع أكثر من مرة ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات باستفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من هذه الآليات وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع الحكومة في يونيو 2014 اتفاقية أفضت إلى إدخال تعديلات على دليل مسطرة العقود الخاصة للتكوين ودليل مساطر المجموعات من بين المهنيين للمساعدة والمشورة.

وفي نفس الوقت تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنظيم التكوين المستمر من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 5 يونيو 2014، الغاية منه إصلاح منظومة التكوين المهني برتمه، خاصة في الجانب المتعلق بالحكامة، ومنذ ذلك الحين الكل ينتظر مآل هذا المشروع، فمتى سيتم إدراجه في قنوات التشريع؟ خاصة وأن الحاجة



وإشرافه السامي، يعني أنه إن شاء الله الرحمن الرحيم سوف نسير في الاتجاه الصحيح ونتغلب عليها وسوف يكون ذلك انطلاقا من مقاربة واقعية ما فهمنا من مجاملات لبعضيتنا، باش نعالجوا المشاكل الحقيقية التي كاينة، وراه احنا ابدينا.

أنا غير باغي نقول لكم باللي لا يمكنكم أن تتخيلوا سعادتي هذه السنة لما استطعنا أن نتصبر في معركة الغش، معركتنا ضد الغش في شهادة الباكالوريا.

خاصكم تفهموا الإشكال، راه ما شي الإشكال الإخوان أشنوهي لغة التدريس، الإشكال هو هل نحن جادون؟ هل نحن جادون؟ لأنه تنلقوا مشاكل، لا السي للبارولا الإخوان، كلكم تتعرفوا التعليم مزيان، تيمكن نجيوا للمجلس الأعلى للتعليم ونبقاو نديرو النظريات حتى نشبعو، بالحق ملي تنمشيو للقسم راه ماشي هناك هو المشكل اللي تنلقوا، في القسم تنلقوا أنه كاين مشاكل عملية، كاين بعض الأساتذة سامحهم الله ما تيجيوش، كاين بعض المديرين تيقوموا بالواجب ديالهم، وما تيلقاوش اللي يسمع لهم، كاين أمور ديال الحكامة، هذا ما سوف أقوله في كلمتي.

وكاين ناس اللي كيخدموا من نيتهم، وملي ما كيلقاوش اللي يتجاوب معهم كيفقدوا الحماس والأمل، هاذي هي المشاكل، المشاكل الأكثر (très basiques)، وخاصنا نعالجوها.

وراه احنا عالجنا مشكل كبير في التعليم، تكلمت قبلا على الغش هاذ العام، المغرب يمكن لو يفتخر ونقولكم إلا استمرت هاذ الجدية، الباكالوريا ديال المغرب من هنا عامين ولا 3 سنين، دابا كنظن هاذ السنة هاذي غتكون الرصيد ديالها ارتفع كونيا، ومن هنا سنتين لثلاث سنوات غتعبدا تعتبر الباكالوريا ديال المغرب، باكالوريا وحدة من الدول المحترمة والكبرى، لأنه هذا هو المعقول، كاين غير الجدية هي اللي كتعطي قيمة في الحياة.

راه حتى الثروة كتطلع بك واحد شي شوية في ظاهر الأمر، أما الناس في النفوس ديالهم، تيقولوا هذا لقي البترول ولا ورث شي حاجة من عند باه ولا سرق شي حاجة، ولا لابس عليه، نحترموه حيث عندو الفلوس.

ولكن في الداخل ديالهم ما كيحترموا، كيحترمواك، إلا كنت إنسان معقول وجاد، وهذا هو اللي خاصنا في التعليم ديالنا، التعليم ديالنا راه ماشي خايب لهاذ الدرجة.

ولهذا، فأود أن أشكركم على اختيارهاذ الموضوع.

وبطبيعة الحال كلكم تعلمون أن المدرسة تأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية، لما لها من دور أساسي في تكوين مواطنات ومواطني الغد، وضمان الحق في التربية للجميع والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والمستدامة.

دابا الإخوان، كل شي خاصو يكون واعي، راه ماشي المشكلة هي نتفق

السيد رئيس الحكومة، يطالعنا في كل ولاية تشريعية، نقول يطالعنا نحن، لم يعد الأمر يتعلق بالحكومة وحدها، على رأس كل ولاية تشريعية سؤال، هل نحن قادرون على تحقيق الأهداف الوطنية والدولية في مجال التربية والتعليم؟

وهل نحن قادرون على وضع خطة طريق لجعل التربية والتكوين في صلب جدول أعمال التنمية لبلادنا؟

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة المحور الأول المتعلق ب"أفاق إصلاح المنظومة ومدى استجابتها لمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي".

**السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه. السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

المتدخل الأخير طرح سؤالاً يعني يكاد يكون فلسفياً، هل نحن قادرون على أن نصلح منظومتنا التربوية بحيث نكون في مستوى المرحلة وطنياً ودولياً، هذا معنى السؤال، والحقيقة أن هذا السؤال هو كما يقولون بالفرنسية (il nous interpelle dans le fond) يعني يسائلنا في العمق.

أردت فقط أن أذكر بهذا، لأذكر أنه منذ بداية ولاية هذه الحكومة كانت هنالك أسئلة أخرى من هذا النوع متعلقة بقضايا أخرى، متعلقة بالمقاصة، متعلقة بالتوظيف عبر المباريات، متعلقة بانتشار الإضرابات العشوائية ومتعلقة بالتقاعد، متعلقة بأمور أخرى كثيرة كانت تبدو أنها مستحيل أن نحقق فيها شيئاً، ذا بال وذا معنى.

وقدر الله عز وجل أن هذه الحكومة ربما بسبب بعض السداجة الموجودة عند رئيسها وعند بعض أعضائها قررنا أن نقتحم الموضوع، ولابد أن نعترف اليوم أن الله سبحانه وتعالى رزقنا توفيقه في تجاوز هذه المشاكل، إن شاء الله الرحمن الرحيم الحكومة المقبلة لن يرجع إليها أحد لكي يسائل عن هذه الأسئلة.

يبقى المشاكل المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين، حقيقة هذه يعني هي كبيرة وكثيرة ولها أسباب، ولكن إن شاء الله الرحمن الرحيم، العزيمة موجودة والقدرة إن شاء الله الرحمن الرحيم سيرزقنا إياها ربنا سبحانه وتعالى لكي نتجاوز هاذ المشكل ونكون قادرين أن نقول في المرحلة المقبلة مهما كانت الحكومة هذه أو تلك تحت رئاسة جلاله الملك حفظه الله

والذي كان الغرض منه تمكين أطفال المغرب من الظروف اللازمة لتنمية قدراتهم وإقامة هياكل لتمكين المواطنين من التعلم طوال حياتهم، واعتبارا لمحدودية نتائج..

وبغيت نقولها باش ما تبقاش فيا، هو أنه واحدة من الأسباب اللي كانت كتألم السي مزيان بلفقيه من بعد ما، لأن أنا كنت عضو في هاذيك اللجنة واشتغلنا فيها، كانت كتألموا بزاف هو الطريقة باش تعاملوا بصفة عامة الفاعلين في المجال مع ذاك الميثاق اللي كنا أنتجناه وأنا كندكر هاذك الميثاق هو نتيجة واحد العمل طويل، غير أنا حضرت 400 ساعة ديال الاجتماعات اللي كنا كنداولو فيها الأعمال ديال اللجان اللي كانت قبل واتصالات، إلى آخره، وأنتجنا حرف بحرف وكلمة بكلمة، ثم بعد ذلك وقع التعامل معه بطريقة..

واعتبارا لمحدودية نتائج تطبيق هذا الميثاق، وتفاقم العجز على مستوى البنيات الأساسية خاصة، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي 2009-2012، الذي عرف بدوره عدة مشاكل على مستوى التنفيذ.

وعلى المستوى المالي، عرفت الاعتمادات المرصودة لصالح قطاع التعليم منذ سنة 2008، تطورا مضطردا تماشيا مع الأهداف المرسومة لهذا القطاع، حيث انتقلت من 31 مليار درهم برسم تلك السنة، إلى 39.8 مليار درهم سنة 2011 إلى 45.3 مليار درهم سنة 2016، وقبائلا ملي قريت هاذ الأرقام عيطت عاود ثاني على السيد الوزير وقلت ليه شحال عندنا ديال التلاميذ، ودرنا أنا وياه العملية الحسابية ولقينا كل تلميذ في المعدل كيكلفنا 6000 درهم في العام، بعض المرات أكثر من بعض المدارس في القطاع الخاص.

كما يخصص سنويا النصيب الأوفر من المناصب المالية لهذا القطاع ما بين 7000 و8000 منصب كل سنة، وخا هاذ العدد هوراه في الحقيقة غير كافي.

وإن كانت كل هذه المجهودات لم تثمر كل النتائج المنتظرة منها، فقد مكنت المدرسة المغربية من تحقيق مكتسبات يتعين ترشيدها وتثميرها، ولاسيما على مستوى التقدم الكمي في تعميم التمدرس، حيث تجاوزت نسبة التمدرس بالابتدائي 99.6%، وتعزيز البنيات التحتية نحو 11 ألف مؤسسة دراسية وتطوير تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وغيرها من المنجزات.

ولكن ماشي غير الكمي فقط، كذلك الكيفي، راه المغرب راه واحد العدد ديال المدارس العليا في العالم، خصوصا في فرنسا المغاربة كيمثلوا أعلى نسبة من الطلبة اللي كيجيوا من الخارج، ملي كيدوزوا (les concours) منهم (polytechnique)، وربما هذا تكرر عدة سنوات، ياك السي بلمختار.

واسمحو لي أن أؤكد لكم بأن الإشكال الرئيسي الذي تعاني منه منظومة التربية والتكوين لا يرتبط بقلة الإمكانيات، بقدر ما يرجع إلى ضعف الحكامة، وخاص نقولها للحكومة الجاية بكل صراحة ووضوح،

أنا وياكم ولا نتفق أنا والنقابات ولا نتفق أنا والمدربين، ونتفق أنا ويكون كل شي على خاطر، واخا نتفق على شي حاجة اللي ماشي صحيحة.

راه اليوم ولادنا مدعويين للتنافس كونييا، وبلادنا مدعوة للتنافس كونييا، يا إما غنكونو فينا الجديدة وعندنا القدرة باش نضمونو نفوسنا كل ما نحتاج إليه، ونلقاوا الإمكانيات باش نشريو ذاك الشئ اللي خاصنا، ونشريو الأسلحة باش ندافعوا على نفوسنا، ويكون عندنا، يعني الحماس الوطني، يا إما سنهار أمام منافسة حمقاء لم تعد تبالي لا بالشعوب ولا بالهويات، ولا بأي شيء.

وخاص يكون عندنا التماسك الكافي واللازم، باش نوقفوا في وجه هاذ التنافسية الجديدة اللي ولات مفروضة اليوم في العالم أكثر من أي وقت مضى.

كان واحد الوقت جوج ديال.. كان الشرق والغرب، اللي اعيا من الشرق كيمشي يرتاح عند الغرب، واللي اعيا من الغرب كيمشي يرتاح عند الشرق، والأخ الأكبر كيدافع عليه.

اليوم ولا ومتفقين، كل شي متفق، عندك شي باش تدافع على راسك هو هاذك، ما عندكش باش تدافع على راسك راه ما غتلقى راسك في المؤخرة.

والتعليم هو عدتنا للمستقبل، بطبيعة الحال، كذلك ماشي التعليم بوحده، وفي الحقيقة هو التعليم كذلك، لأنه التعليم هو كيفاش كنعلمو ولادنا في المدرسة، وكيفاش كنعلموهم في المجتمع، لأنه تبقى تقري الدرري على النزاهة حتى تشبع، إلا دخل للإدارة، ولقا ما كاينش النزاهة، ولا تقريه على محاربة الرشوة حتى تشبع، إلا دخل للإدارة ولقا الرشوة، غيصبر شهر شهرين، عام عامين، في الآخر غادي يدخل في المنظومة.

هذا هو المشكل ديالنا، هو هذا، واش احنا ناس معقولين وجادين ولا شي حاجة أخرى.

كما تعلمون، فإن موضوع إصلاح التعليم خضع لسلسلة من المحاولات، وخصوصا منذ بداية الألفية الحالية، ففي 1999 تم تشكيل اللجنة الخاصة للتربية والتكوين<sup>(1)</sup> (COSEF)، وهذه مناسبة باش نترحمو على السي "مزيان بلفقيه" رحمه الله، اللي كان واحد من أبناء الوطن البررة واللي اشتغلوا في هذا المجال بشكل منقطع النظير وبالشهادة ديالي أنا بعدا، لوضع مشروع إصلاح المدرسة المغربية، أسفرت نتائج عملها عن وضع ميثاق وطني للتربية والتكوين، والذي هو من أجود ما أنتج في هاذ المجال على الإطلاق في العالم، مع الأسف لم يصادف السعد الذي كان يجب أن يصادفه، لأن احنا فهاذ البلاد متخصصين الحمد لله في محاولة تحطيم كل شيء ناجح، غير تبان شي حاجة مزيانة ولا شي واحد مزيان كنوضوله كاملين، حتى كندقدوه عاد كنجلسو نرتاحو مع راسنا ذيك الساعات.

<sup>1</sup> Commission Spéciale Education-Formation

برمجة زمنية محكمة

القانون الإطار راه جاهز واحنا كنتظرو باش يدوز في المجلس الوزاري، ياك السي، باش يعي للبرلمان إن شاء الله.

وفي إطار تنزيل هذه الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، تم وضع مجموعة من التدابير ذات الأولوية، تمتد ما بين 2015 و2018، وتتمحور حول 9 محاور تهم كل من:

- إتقان الكفايات الأساسية؛

- إتقان اللغات الأجنبية؛

- دمج التعليم العام والتكوين المهني؛

- تحسين العرض المدرسي؛

- تأطير البيداغوجي؛

- الحكامة؛

- تخليق المدرسة؛

- تثمين الرأس المالي البشري؛

- تحسين تنافسية المقولة المغربية.

وإلى كايين شي واحد عند أحسن من هاد المبادئ أجيها ليا، كما تبذل الحكومة مجهودات على مستوى الدعم الاجتماعي للحد من ظاهرة الهدر المدرسي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الإطعام، الداخليات والنقل المدرسي وعبر برنامج "تيسير"، الآن 812 ألف مستفيد اللي كياخذوا واحد المنحة صغيرة، صحيح، ولكن كياخذوها باش كيجيوا يقرأوا، وبرنامج مليون محفظة 4.16 مليون مستفيد.

هذا، وسيتم في إطار البرنامج التالي للتعاون مع مؤسسة التحدي الألفية الأمريكية، تجربة نموذج جديد لحكامة المؤسسات التعليمية، يقوم على مشروع للمؤسسة قوامه الاستقلالية في التدبير وتخصيص ميزانية للمؤسسة في إطار تعاقدية محفز، وسيم هذا البرنامج الذي خصص له نحو مليار درهم، 100 مؤسسة في مرحلة أولى على أن يتم تعميمه بعد ذلك في حالة ثبوت نجاعته، هذه دابا باش تكونوا واعيين معنا، السي اللبار، احنا دابا كنشوف الإدارة كنفول ما كايينش كايبة المركزية بزاف، كنفول أروا نعطيوا الأكاديميات، أروا نعطيوا للنيابات، دبا غنعطيوا للمدارس، شي وحدين ذاك الشئ تيكون إيجابي وتيتجاوبو معانا وتيقومو بالعمل ديالهم، وتلتحسنو شي وحدين تيتراجعو بنا لور، دابا هذي 100 مدرسة غادي نديرو لها واحد التدبيريعي الجديد غادي نعطيوا للمدير الصلاحيات والهيئة المشرفة وهما يتكلفو بالمؤسسة ديالهم ونعطيوهم الميزانية ونعطيوهم الصلاحيات ونعطيوهم كل شي اللي خاصهم ونشوفو ذاك الشئ إن شاء الله الرحمن الرحيم إلى تمشي نديروه نعمموه.

إلى ما كانتش عندها الشجاعة باش تفكر فشي طريقة جديدة ديال الحكامة ديال هاذ المنظومة راه لن تصل إلى شيء، الحكامة هي رقم واحد هي المشكل.

وسأتطرق في ما يلي إلى التدابير التي تباشرها الحكومة في أفق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني.

السيد الرئيس.

لقد قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي كما تعلمون في إطار اختصاصاته بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، وخاصكم تعرف باللي هذا هو المجال الوحيد اللي عندو جوج دالبرلمانات، عندو هاذ البرلمان وعندو البرلمان ديالو هو اللي هو المجلس الأعلى للتعليم، واللي كيشرف عليه جلاله الملك مباشرة، حيث هو الطرف المعني، إذن هذا مجال اللي كيشرف عليه جلاله الملك اللي كيشغل عليه المجلس الأعلى للتعليم باش يحدث التوافق، ويكون التفكير في الإصلاح ديالو، واللي بطبيعة الحال كتتابعو الحكومة من خلال الإدارة اللي كتسير 300 ألف ديال الموظفين.

لقد قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، كما تعلمون، في إطار اختصاصاته بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية وفق مقاربة تشاركية بإعداد الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030، التي يكمن جوهرها في إرساء مدرسة جديدة على ثلاث أسس، قوامها:

- الإنصاف وتكافؤ الفرص؛

- والجودة للجميع؛

- والارتقاء بالفرد والمجتمع.

وهاذ الإستراتيجية راه ماشي حاجة ديال اللعب، ملي كنفول لكم المجلس الأعلى للتعليم وكنقول لكم يعني الحكومة وكنقول لكم الإشراف ديال جلاله الملك، معنى أن هذا راه واحد البرنامج اللي غادي يمشي حاضرا ومستقبلا إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وتشكل هذه الرؤية خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية على مدى 15 سنة، وهي المدة اللازمة لاستفءاء المسار الدراسي الإلزامي والتأهيلي لجيل من المتعلمين، سيتم خلالها إحداث تغييرات نوعية وجوهرية في المنظومة التربوية، تهم الرفع من مردوديتها وضمان نجاعة أدائها وتحقيق التكامل والانسجام بين مكوناتها.

ولضمان شروط النجاح لهذا الورش المصيري، تمت صياغة مضمون الرؤية المذكورة في مشروع قانون إطار يحدد آجال تنزيل الأهداف المرسومة ويتخذ بمثابة تعاقد وطني يلزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه والمتابعة منتظمة لمسارته، ويحدد مشروع هذا القانون الإطار نظام حكامة لتتبع هذا الورش الإصلاحية الهام يعتمد على لجنة وزارية تتولى قيادة المشروع برئاسة رئيس الحكومة ووضع

السيد الرئيس،

على مستوى التكوين المهني حقق نظام التكوين المهني عدة مكتسبات في السنوات الأخيرة كما يتضح من المؤشرات التالية:

تتوفر بلادنا على 551 مؤسسة عمومية و1382 مؤسسة للتكوين المهني الخاص، إضافة إلى مراكز التكوين بالتدرج المهني، بالمناسبة التكوين المهني بالنسبة للمغرب في العالم بصفة عامة وفي إفريقيا بالخصوص راه أحنال لم نكن الأوائل نحن من الأوائل والتجربة ديالنا راه العالم الإفريقية كلها تتسعى باش تستافد منها.

يتم التكوين في 332 شعبة، تغطي كل جهات المملكة وجل الأنشطة الاقتصادية راه التكوين المهني الأولي راه حتى أنتما اللي تستافدو منه السيد المستشار المحترم، وراه الفلوس اللي تتعطيو أنتما ماشي أنتما اللي خاصكم تاخذهم، الفلوس اللي تتعطيو صافي هذوك مشاو للدولة، أنتما طلبوا غير خدمات ماشي كل واحد عطى شي حاجة من واحد الجهة يجي يطلبها من الجهة الأخرى يشدها عندهم بلى ما يعطها لنا حسن.

وصل عدد المتدربين بسلك التكوين المهني حوالي 440 ألف شاب برسم 2014-2015، يؤطروهم حوالي 20000 مكون، ولتعزيز هذه المكتسبات وإصلاح منظومة التكوين المهني تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، بهدف إقامة نظام للتكوين المهني مندمج ناجع وفعال مبني على إشراك كل الأطراف المتدخلة.

وتتوخى هذه الإستراتيجية لضمان التكوين للجميع في كل مكان ومدى الحياة من خلال:

- تقديم عرض موسع ومندمج للتكوين المهني مفتوح في وجه جميع الفئات لتمكينهم من الاستفادة من التكوين الأساسية والتكوين المستمر، كانوا دراري إلى خرجوا من المدرسة في 12 عام ما تيمكنش التكوين المهني ياخذهم، دابا 12 عام التكوين المهني ملزم باش ياخذهم، ولكن ماشي غير سميتو هذاك الشروط كلها ياك نقول لهم دخلوا الدراري عاد قلبو في الوراق، ماشي طلبوا الوراق وليو سبب باش الدراري ما يدخلش يقرى؛

- ربط عرض التكوين المهني بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية عبر وضع جهاز مندمج، دابا تنديرو التكوين المهني حتى في السجون عندينا في واحد العدد ديال السجون التكوين المهني ذوك المساجين باش تيتكونو الوقت اللي يخرجوا يلقاو شي حاجة في يدهم، عبر وضع جهاز مندمج حيث هذه الحاجيات وملائمة عرض التكوين المهني مع متطلبات سوق الشغل؛

- وضع المقابلة في صلب جهاز التكوين المهني بتعزيز دورها في مسلسل التكوين وانخراطها في الانجاز الفعلي للتكوين؛

- إرساء نظام قائم على التحسين المستمر لجودة التكوين، من

خلال إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة تركز على الكفاءات، دابا راه ما بقيناش تناخدو بعين الاعتبار غير الدبلوم دابا واحد الدراري اللي دخل مثلا للميكانيك وهو صغير وملي تيجي ندخلوه احنا باش نديرو لو التكوين تناخدو بعين الاعتبار هذيك المدة اللي دوزها عند المعلم، وتناخدو بعين الاعتبار ذاك التكوين اللي خدا من عند المعلم، واخا كبر ما تنقولوش هذا صافي كبر ما تيبقاش، لا، كيبقى دائما ممكن يدخل وممكن دائما يحصل على دبلوم وكذلك عملنا واحد العدد ديال (passerelles) ما بين التكوين العمومي والتكوين المهني واش الإنسان إلى تكون ابغي يولي مهندس ما يلقاش الطريق مقطوعة في وجهه؛

- تثمين المسار المهني من خلال الانسجام والتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني وذلك بإحداث مسار مهني جديد بالتعليم الإعدادي وإرساء مسلك البكالوريا المهنية وإحداث الممرات مع التعليم العالي وتنمية الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني، ما نعرف واش دريت ولذوك الدراري غادي تبقاو تعطيوهم المنحة جميلة ولا يال التكوين المهني حتى هما خصهم ياخذو المنحة بديتو على الله، احنا عندينا ذوك المشاريع تنوجدهم وتنجهم لنا السلحفاة؛

- وضع حكاية ومتجددة ومندمجة لضمان لنجاعة وفعالية نظام التكوين المهني، من خلال تحسين قيادة هذا الأخير وتقييم أدائه وتعزيز التكامل بين المتدخلين ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيصد لهذه الإستراتيجية التي تستهدف 10 ملايين شخص نحو 65 مليار درهم على مدى 5 سنوات.

السيد الرئيس،

لقد راكمت المنظومة التعليمية ببلادنا على مدى عقود عدة اختلالات نتيجة تدهور عوامل مختلفة، إن عدم مواكبة التطور السريع لعدد المتدربين على مستوى البنية التحتية والموارد البشرية والحكاية وتدهور المكانة الاجتماعية للتعليم وتقلب السياسات التعليمية وعدم مواجهة بعض الخيارات التي تم سلوكها، ناهيك عن ضعف تعبئة مختلف المتدخلين للنهوض بالتعليم وتكريس دوره والحفاظ على مكانته، بل إن عدم تمكن مختلف الخطط والإستراتيجيات التي تم تبنيها لحد الآن من تحقيق نتائج مرضية ساهم في ترسيخ شعور عام لدى المتدخلين بكون فشل السياسة التعليمية هو قدر محتوم.

لذلك، فقد حان الوقت لكي يتجدد الجميع بروح وطنية عالية للمساهمة في الرفع من مستوى المنظومة التعليمية ببلادنا، وجعلها مدرسة للمواطنة الحقة ولتكوين وتأهيل رجال ونساء المستقبل، للمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

ومن أجل تفادي تكرار نفس الأخطاء تمت صياغة مضامين الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية في شكل قانون إطار كما ذكرت، آملين أن تتمكن بلادنا من النهوض بهذا القطاع الذي يجب أن تتضافر

لكن بالمقابل، السيد رئيس الحكومة المحترم، لقي مقاومة شرسة من طرف، من طرف ما سميتموه في إحدى التدخلات، في هذا المجلس الموقر، عصاية المقاومة، العصاية الشريرة التي تهب أموال الشعب. هاذ العصاية لم تجد الآن الشخص الذي يستأصل جذورها، (Il faut procéder à une ablation) البتر.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

راه ما نعتقدوش أن هناك إصلاح، أنا لست متشائما، ولكن أقول لا إصلاح مع الوضعية التي نشاهدها اليوم، التربة غيرصالحة لاستنبات أي إصلاح، السيد رئيس الحكومة المحترم.

التربة فاسدة، نتجه إلى العموميات، ونبتعد عن رجل التعليم الذي هو قطب الإصلاح، التربة فاسدة، يجب تنقية الأجواء، لا يمكننا أن نعلم برنامج إصلاح، ومجموعة المسؤولين داخل الوزارة لم يتغيروا، وراكموا عدة وزراء، وتشبعوا وتشبثوا بالتحكم.

اليوم، نحارب التحكم في وسطنا السياسي، ونسبنا أن نقضي على التحكم في مجرد وزارة صغيرة.

إذا تتبعنا اليوم، تعيين 26 نائب أو مدير في هاذ التسمية الجديدة، قصيناها.

واش بالسهل باش ندبروا مندوب إقليمي أو دابا، هاذ التسمية الجديدة، مدير إقليمي؟

طريقة تعيين مدرء الأكاديميات، واش من السهل الاستغناء على مجموعة من مدرء الأكاديميات؟

وهاذي المسؤولية ديالكم، السيد رئيس الإدارة، اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنتم رئيس الإدارة، كيف غابت عنكم التعيينات ديال المسؤولين في وزارة التربية الوطنية، وأصبح التحكم.

الناس جالسين في الوزارة، ما تيقلبوشاي على الإصلاح، الناس طلقوا جذورهم السيد رئيس الحكومة، وبقاوا تيقلبوا على التحكم، ويعينوا هذا هنا، وهذا هنا باش أي وزيرهما اللي كيسيروه.

تقديري الكبير للوزيرين اللي قدامي، وأنزهما عن كل عبث أو عن أي سوء نية، ولكن، يا أخي، إخواني، راه لا يتم الإصلاح مع وجود..

الناس، عتشنوا، كيفاش يمكن أن رئيس قسم صيفطوا يديرلي أكاديمية، لا تجربة، راهما حاصلين.

كيفاش يمكن لي مثلا، أكاديمية أكادير، نصيفطوها للسيد، ونكلفوه بـ 3 شهور، دازت، وما بقاتش عندو الصلاحية حتى يوقع الشهادة دالباكالوريا.

فيه جهود الجميع بعيدا عن أية حسابات كيفما كانت، لأن الأمر يتعلق بمستقبل المغرب وأبنائه وبناته.

وأرجو من السادة المستشارين إن شاء الله ملي يجهم هاذ القانون الإطار أن يعجلوا بالمصادقة عليه حتى يكون عندنا على الأقل في بلادنا قانون مرجعي غير قابل للمراجعة إلا عند الضرورة بالنسبة للحكومات المقبلة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي في إطار التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأنا استمع بإمعان واستنبط العبر من خلال تدخلكم الذي اعتبرته تدخلا قيما في شطره الأول الخاص بإصلاح التعليم، وهي فرصة كذلك للفريق الاستقلالي الذي أتشرف بأن أنوب عنه في هذا التدخل لأناقش معكم السيد رئيس الحكومة المحترم "إصلاح التعليم"، رغم أن الوقت لا يسعني ولا يسامحني ولا يتسع لما في باطني وما في خاطري لأتكلّم عن إصلاح التعليم، سيما وأنا جزء من رجال التعليم، وعشت وترعرت وربحت ما كنت أعول به عيالي عن طريق التعليم، وافتخر بالسنوات التي قضيتها في التعليم.

السيد رئيس الحكومة،

لابد بأن نتدارك أن تدارس مهدوء إصلاح التعليم اليوم، نبدأ بالعشرية الأولى "الميثاق الوطني لإصلاح التعليم"، نرجعو "للبرنامج الإستعجالي"، نرجعو الآن للرؤية الإستراتيجية، بلورة الرؤية الإستراتيجية ديال 15-30.

فكلها كنظن، كنتمنى أنها توفق، هذالك الميثاق الوطني كان أحسن ما يجب الاعتزاز به والافتخار به.

كيفاش يمكن لنا نصلحو بهاكا؟

هاذوناس معدين جاو باش يتقنوا الصفقات، هاذوناس.

دابا نحسبو، ما غنديروش فرضية، السيد رئيس الحكومة المحترم، نديرو فرضية علمية، ونقلبو على التجربة، راه.. نديرو حساب الخشبيات، الإصلاح الأول فشل، الإصلاح الثاني فشل، الإصلاح الثالث، يا حافظ يا ستار، وراه حتى هو غادي يفشل، إلا كان هاذايك العناصر تما غنخدموها.

هاذوناس جاو بحال ذيك التجربة ديال، ما غنقولش لك التجربة ديال (Claude Bernard)، (la méthode scientifique) الفرضية والتجربة والاستنتاج، هاذو غناخذ المثل ديال كلاب بابلوف (les chiens de Pavlov) غير كيسمعوا الصفقة اللعاب كتبقى تسيل، الصفقات العمومية والسيد الرئيس والسيد وزير المالية قدامي، الصفقات وعندي حجج وأنا أمام الملأ، أحملكم مسؤولية التلاعب في الصفقات العمومية السيد رئيس الحكومة المحترم، لدي حجج هنا تثبت التلاعب، أما رأيك فذيك الأدوات أو العتاد الديدككتيكي المعدات ديال (laboratoire) تم تجميعها عندنا 16 أكاديمية قديمة رجعناها في 14.

اسمح لي السيد رئيس الحكومة المحترم، جمعنا شراء (le matériel) الديدككتيكي ديال 14 أكاديمية ملي كانوا 16 جوج خلينا الرباط والدار البيضاء، و 14 كلهم اعطيناهم لواحد السيد هو اللي دبرهم، 192 مليار، 192 مليون درهم السيد رئيس الحكومة، واحنا في حاجة لواحد مليون درهم باش نضربوا شي حاجة في المؤسسة التعليمية، وانسينا رجال التعليم اللي كيقبلوا على الدرهم، اللي كيتعذبوا في الأماكن النائية ومزال متعوضوش، نسينا رجال التعليم اللي تيعيشوا عيشة ديال الفقر، نسينا رجال التعليم اللي هما قطب ديال الإصلاح.

وهنا كتناكد لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أن لا إصلاح دون الرجوع إلى إصلاح وضعية رجال التعليم، هاذوك المعلمين هاذوك (les chargés de cours) اللي كانوا قدام، هاذوك الناس وكنشكرو البادرة الطبية ديالكم 4000 راهم تسوات لهم وضعيتهم ومازال واحد 40 أو أقل من 40 خصنا نبادرو باش نحلو لهم المشاكل ديالهم، وباش ما نتلفش خاصني نرجع للصفقات العمومية أنا عندي حجج وهنا غوت وهنا صرخة "صرخة في وادي"، وغنتسما غير أحرق أو غنتسعى عندي العداء مع شي واحد، راه ما طلبت امتياز من أي أحد في التعليم، وغيرتي الوطنية هي التي تكلمني اليوم، وأنا تنعرف أنني وضعت يدي على خطر وربما سيقضي على حياتي وأنا أتحمّل مسؤوليتي ومستعد للموت من أجل نشر الحق ومن أجل الكشف عن التلاعب.

أش كيدير لنا السيد الكاتب العام، والسيد المفتش العام والمدير العام والإصلاح العام وكل شي عصابة متخصصة بالحجج، واللي هو الآن صائب وراك قلتها السيد رئيس الحكومة وكنحن بكل تقدير للكلمة ديالكم، اللي هو معقول ما صالحش، والمعقول ما بقاش هو

اللي كيرقي، إما تدخل في اللعبة ومغيمكن لي نعين في الأكاديميات إلا اللي غيمشي معايا في التوجه نتاعي ويقسم معيا الفريسة، واش بهادوا غنديرو الإصلاح؟ واش بهاد العقلية؟ أنا راني كنهضروكنتحمل مسؤولتي في هاذا الكلام، أنا كنعرف كلامي خايب وخطير، ولكن أنا كنهضر مع ناس اللي عندهم غيرة وطنية واللي غادي يقسموا، أنا عندي مدير أكاديمية ديال الرباط راه دارواحد الفلاس كبير في مكناس ولا زال مستمر، ومنين كنتشكي أنا كنتشكي لكبيرهم الذي علمهم السحر "بحال بحال"، إذن لمن غنتشكي؟

كنتشكي لناس ما عرفاش، جا السي الوفا الله يجازيه بخير ماشي حيث استقلالي أنا كيمني رجل وزير جا للتعليم وباش الإصلاح وأعلن جبراً أنه غادي يدير لجنة تقصي وغيعيط للمجلس الأعلى للحسابات، وأمام الملأ، فين هي النتائج؟ ملي تكون 192 مليار مشت، الصفقات ديال الحراسة اللي تمت هنا، وعندي الوثائق السيد رئيس الحكومة أمكنكم منها بأمانة، راه إلى شفتيوها غادي نكبوا على الوضعية ديالنا ونقولوا أننا غادي نصلحو التعليم، لأنني اليوم نتكلم والناس راه تتابعني وأنا تلقيت تهديدات ما تقولش هاذا الكلام، أنا مستعد لأي شيء سوى باش يسد لي شي واحد فعي.

أنا اليوم تنوصل واحد الأمانة وتنحطها قدامكم كاملين، لست الوحيد الذي أتحمّل هذه المسؤولية، هناك عصابة مختصة في الصفقات.

أرى لنا نراجعوا لرجال التعليم، فالى بغينا نصلحو يدينا ممدودة ما فيها لا معارضة لا حكومة أغلبية، بقدر ما أن الغيرة الوطنية تتطلب منا جميعاً أن نضع أيدينا مع الإصلاح، ولكن ما شي بهاد العقلية اللي كايينة الآن في الوزراء ما شي فهاد العقلية اللي كايينة في المدراء الأكاديميات، ما يمكنش السيد رئيس الحكمة أنتما اللي تتعينوا في المناصب السامية، ما يمكنش نزولوناس أكفاء ونعينوناس بدون تجربة، خلي من 26 نائب أو مدير، المدراء الأكاديميات اللي واحد الوزن راهم تالفين، الهم ديالهم أنهم يكون عندهم اللي تيدافع عليهم هنا، وغادي نتكلم على المدير هنا.

السي الوفا راه تعذب مع المدير الأكاديمي الحالي باش يزولوا دار والله ما استطاع، لأنه تيقول عندو الناس اللي واقفين معه، واش كايين شي واحد اللي غادي يوقف مع هذا الظلم، اللهم إلى كان شي حاجة ما غنكملهاش، أنا أنزه جميع المسؤولين وجميع الأسماء المقدسة اللي كيتشبط بها هاذا الرجل هذا وغيره، وزارة التعليم كلها سلسلة من سلسلات كلشي حلقة دايرة، والوزير اللي يجي والله ما يتوقف إلى ما كان شي تحت الإشراف نتاعهم.

هاذاك (matériel) الديدككتيكي تبعوا واحد المرأة ربحت الدولة، ربحت الدولة عشرات الملايير وعندها ترقية، شهادة دولية بل حسن تدبير ديال الشركة، هاذا المرأة هذه داروا عليها عملية التسلط والتصنيف وليبقو عليها الشعوذة باش هذا وتيجي السيد الكاتب العام وتيقول

محاربة الفساد والاستبداد وإرساء الحكامة.

اليوم، السيد رئيس الحكومة كيتشكي، كيقول ما عندناش الحكامة، أش دارت الحكومة؟ وهو هذا دورنا كبرلمان، واليوم في هاذ الجلسة الدستورية دورنا كبرلمانيين مساءلة الحكومة على تدبيرها للسياسات العمومية، على حصيلتها.

اليوم، مزيان سمعنا واحد الكلام، أنا استغربت، وقلت "سبحان مبدل الأحوال"، الميثاق الوطني للتربية والتكوين من أعظم ما أنتج، ولكن ماشي هذا هو الكلام اللي كنا كنسمعو هادي بعض السنوات تقريبا، كان يقال ما لم يقله مالك في الخمر في هاذ الميثاق، ما الذي تغير؟ ما الذي تغير باش نسمعو خطاب آخر تبجيلي للميثاق الوطني للتربية والتكوين؟

سمعنا كلام نظري، وتم عرض علينا هنا المبادئ، هاهي، المبادئ اللي جا بها مشروع الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، وغنرجع على.. كان خاصو يتقال وتم استعراض هاذ المبادئ أمام المغاربة قبل سنة ونصف، ماشي اليوم، باش يعرفوها المغاربة كاملين، ونقول اعلاش.

مشروع الرؤية الإستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030، المؤسسة على المبادئ ديال الجودة والمناصفة وتكافؤ الفرص والترقي الفردي والاجتماعي، هاذ المشروع قدم أمام جلالة الملك يوم 20 ماي 2015، ودازت اليوم عام ونصف، هادي خارطة الطريق متفقين، كما جا على لسان السيد رئيس الحكومة، خارطة الطريق، داز موسم دراسي 2015-2016، أشنو نجزت الحكومة على خطى هاذ الخارطة ديال الطريق؟ كانوا جوج ديال الأمور ذات الأولوية حسب التوصية ديال الوثيقة.

الأمر الأول، هو القيام بتعبئة مجتمعية شاملة لينخرط الجميع، الأسر، التلاميذ، الفاعلين التربويين، المجتمع المدني، المؤسسات المنتخبة، القطاع الخاص، كلشي خاصو ينخرط ويتحمس وتكون تعبئة وطنية، لأن فعلا قضية وطنية كبرى باعتراف الجميع على الأقل بتصريح، أما الواقع العملي الحكومة ما كتتعاملش بالجدية اللازمة مع قضية في حجم القضية ديال التربية والتكوين في بلادنا وما غنحتاجش باش نستعرض الأهمية أشنو هي جوانب الأهمية في هاذ القضية، الكل يعلمها.

اليوم كنهضرو على التدبير أشنو كنديرو على أرض الواقع.

قلت على أن من التوصيات ديال الرؤية هو الشروع في هذه التعبئة الوطنية والمجتمعية الشاملة، أشنو دارت الحكومة فهاذ الشيء؟ أجزم القول ما دارت حتى حاجة، لأنه احنا عايشين في هاذ البلاد ما عايشينش على برا، وما شفنناش هاذ التعبئة.

سبحان الله العظيم، مع تقديم المشروع أمام جلالة الملك 20 ماي، الموسم اللي جا من بعد تم تخفيض الميزانية ديال وزارة التربية

أسيدي وقفوا، الناس سلمت (matériels) ديالها في الزيارة الملكية في الزيارة ديال وزير التعليم الفرنسي للشمال، أعطتهم (les produits de laboratoires) وجاهم أمر أنهم ما يخلصوهاش باش تمشي بحالها باش تمشي للحبس، هذا واقع تنعيشو فيه، فينكم أنتم، احنا أعطنا الله تنوصلو لكم الأمانة وزولناها على ظهرنا، ولكن لا غالب إلا الله السيد..

غادي ندخل للتكوين المهني، التكوين المهني احنا تنشيدوا بالمجهودات المبذولة في هاذ الإطار، وحنا مع السيد المدير السبي بالشيخ وتنقول أننا نحبي هذا الرجل بالمجهودات ديالو، ولكن اللي واقع في التعليم، اللي واقع في وزارة التعليم اللوبيات وأخطبوطات واقع كذلك في التكوين المهني، حتى التمثيلية قاطعوها باش ما يعرف حد أش تيروج في الدوايب الإدارة التكوين المهني، واش بهاذ الشيء غادي نصلحو؟

أرى نبادوا نجاهدوا في الناس اللي ت يخالفوا القانون، أرى انضبطوا مع القانون، وراه احنا غنكونوا موفقين إلى اعتنينا بالأستاذ، بالمعلم، الوضعية الاجتماعية، الوضعية الإدارية، غير يثيقوا أن الوزارة ديالهم نظيفة راه كلشي غادي يستيقظ وكلشي غادي يخدم سيما والنداءات المتكررة ديال سيدنا الله ينصره راه هي النبراس وهو الوحيد اللي غادي يحمينا وهو الوحيد الوجود نتاعوه هو الضامن لاستقرار هذا البلاد، هو الضامن اللي خلاني نهضر حتى أنا هكا.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الرئاسة ومكتب مجلس المستشارين غيكونوا شاكرين لك، السيد الرئيس، إلى وافتيينا بنسخة من تلك الحجج، حتى نضمنها ونسجلها في محضر الجلسة.

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصاله والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

صحيح أنه المشكل الكبير في القطاع ديال التعليم وقطاعات أخرى في الإدارة وفي المؤسسات هو المشكل ديال الحكامة.

أنا متفق، ولكن الحكومة دوزت دابا تقريبا خمس سنين، السيد رئيس الحكومة المحترم ما اعطى لناش الحصيلة، أشنو داروا، السيد رئيس الحكومة ما اعطى لناش الحصيلة أشنو دارت الحكومة لإرساء الحكامة في المؤسسات وبالأخص في التعليم.

فأعتقد على أن الحكومة الحالية، الشعار ديالها المركزي كان هو

فحين يأتي رئيس الحكومة تحت هذه القبة المحترمة، ويقوم بتقريب وزيره في التربية الوطنية، وهل هذا يندرج ضمن الجدية في التعامل مع هاذ القضية؟ أعتقد أنه هاذ السلوك، هاذ السلوك ما يمكن إلا يزيد يعمق الرأي السائد اليوم على أن الحكومة لا تولي الاهتمام اللازم لهذه القضية، ناهيكم على الأنانية اللي كيتعاملو بها بعض من الطبقة السياسية في الحكومة وخارج الحكومة.

كيف ابغيتو ننجحو التعبئة المجتمعية اللي كانت التوصية الأولى ديال الرؤية الإستراتيجية، ننجحو هاذ التعبئة المجتمعية وبعض الناس في الحكومة وخارج الحكومة ما كيقربوش أولادهم في المدرسة العمومية؟ كيقربوهم في البعثات الأجنبية، كيقربوهم في المدارس الخصوصية الباهظة الثمن، كيصيفطوهم يقرأوا في الخارج، معناه أن هاذ المسؤولين وهاذ الجزء من الطبقة السياسية ما عندوش الثقة في المدرسة العمومية، خاص تجاوز الأنانية، وإعطاء الثقة للناس أن المدرسة العمومية كتوفر الجودة، وكتوفر الجودة، ما كتوفرهاش الآن، كتوفرها، ولكن إذا كان الجدية اللازمة لدى الحكومة اللي غتكون مستقبلا، أما هاذي مشت، باش غنبدو؟

نبداو كل طفل وكل طفلة في بلادنا يكون عندها مقعد في التعليم الأولي، وغيستمر يقرأ في الابتدائي، ويقرأ في الإعدادي، ولكن كيف ما جا في المبادئ ديال الرؤية بالجودة وتكافؤ الفرص والإنصات، معناه ماشي الدراري الصغار، الأطفال ديالنا، شي يقرأ في (la cave) وفي (le garage)، وكيقربه مدرب ما عندوش البكالوريا، وواحد يقرأ في أقسام تتوفر فيها كل الشروط ديال مناخ تربوي جيد.

أشندارت الحكومة باش توفر لنا العدالة التربوية؟ فكما ما كاينش العدالة في توزيع الثروة بين المغاربة، ما كاينش هناك عدالة في توزيع الفرص في التربية الوطنية، ما يمكنش واحد الولد يقرأ التعليم الأولي أو العتيق في (garage) وفي (la cave) ما فيهاش أدنى الشروط، ومنتظرو منويكون منتوج ديال التربية الوطنية في المستوى ديال واحد آخر اللي.. هاذي مسؤولية الدولة، الدولة ينبغي أن تتعامل على قدم المساواة ما بين جميع أبناء المغاربة.

الأمر الثاني اللي لابد الإشارة إليه، ونرجع لديك الحكامة، خاص إعادة النظر في الأمور، أنا متفق على أن ربما هناك مقاومة للإصلاح من طرف أو بعض الأطراف في الحكومة اللي عندهم مصلحة في استمرار المنظومة الحالية، لأنهم كيستنفعو من الربح، باش نختصر القول ونقول الانكباب الجدي على هاذ الموضوع.

مثلا، مدير الأكاديمية أو مسؤول في الإقليم على التعليم كتعطيه يبني البناية ويبيي الطفل، هاذ البناية فيها الفلوس، الطفل بالنسبة لو فيه غير تمارة، أش غيدير هذا؟ تيبني البناية لأن كيحلب منها، كيسرق، مدير الأكاديمية خاصويكون فاعل تربوي ماشي طاشرون..

شكرا.

الوطنية ب 2 ديال المليار ديال الدرهم، أشنو معناها؟ واش الحكومة دارت دراسة ولقات على أنه التكلفة ديال تطبيق الرؤية الإستراتيجية تكلفة منخفضة؟ لا أعتقد ذلك، ولكن ما الداعي لتخفيض الميزانية في هذه السنة الأولى من التطبيق أو من وضع البرامج ديال تنفيذ الرؤية الإستراتيجية؟

الأمر الثاني، ذات أهمية وكانت توصية من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، هو قانون الإطار اللي تذاكر عليه السيد رئيس الحكومة المحترم.

أنا كنتساءل معكم، احنا كقريق، فريق الأصالة والمعاصرة، لو كان جا لنا هاذ قانون الإطار نغمضو عينينا ونسنبو ونتفقو، ما عندنا حتى مشكل، لأنه أصلا مشروع الرؤية كان عليه إجماع في المجلس الأعلى، والمجلس الأعلى فيه جميع الأطياف السياسية والنقابية والمجتمع المدني والأكاديميين والخبراء، كلشي حاضر، وكلشي ساهم في إنتاج تلك الوثيقة اللي أصبحت الوثيقة ديال الجميع، وهاذك الإطار القانون له أولوية، ما يمكن لناش نزيدو خطوة للقدام بدون ما نوضعو قانون إطار اللي غيشكل مرجع وأساس للتعاقد الوطني والمجتمعي ملزم للجميع، حكومة وبرلمانا وباقي المؤسسات وكل الفاعلين، عندنا مرجع.

الحكومة من 21 ماي 2015 ما كانش عندها الوقت باش يقول لنا السيد رئيس الحكومة المحترم اليوم راه جاهز، حتى بقت بعض الأسابيع في عمر الحكومة، واش ما كانش أولا أن الحكومة كانت مشغولة بحاجة أخرى؟ لا يهيمها القطاع ديال التعليم.

معنى هذا أنه ضاع من الزمن التربوي سنة، معناه اليوم ما غنهبروش على 2015-2030، نهضرو على 2016 وعلى 2017، وعلى 2031 ولا 2032، أما وإلى بقت هاذ الحكومة منتظرو المجهول، ولن تكون هناك مدة زمنية.

أنا قلت على أن الحكومة ما كتتعاملش بالجدية اللازمة والمطلوبة التي تقتضيها قضية بحجم قضية التعليم، في الوقت اللي التصريحات ديال أعضاء الحكومة متضاربة، متناقضة، كايين وزراء اللي كيقولوا يجب على الدولة رفع اليد على التعليم وعلى الصحة. هاذ الشي تقال.

كيف اليوم نصدق على أن الحكومة جادة باش تصرف من فلوس الشعب- ماشي فلوسها- على قضية اللي كتهم كل الأسر المغربية، وكتهم اقتصادنا وشبابنا وقيمنا، القيم والمستقبل ديالنا والمستقبل ديال أولادنا، وهي عندها (déjà) هاذ الفكرة ديال أن عندها الفكرة ديال أنها الفلوس اللي كتخسر على التعليم فلوس كتضيع، وكتتساءلوهاذ الوزراء في هاذ الحكومة اللي كيديرو هاذ التصريحات واش فعلا حاضرة لديهم القناعة بقيمة منظومة التربية والتكوين لا لليوم ولا للمستقبل ولا هي أساسية هاذ الإصلاح هاذ المنظومة، باش نلقاو بلاصتنا ضمن البلدان الصاعدة وضمن الشعوب اللي كتفتخر بنفسها في العالم؟

كنتساءلو الحكومة هاذ الوزراء هل يتوفرون على هذه القناعة؟



**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان السؤال ديالنا في الحقيقة ماشي على تقييم الحصيلة، ولكن كان السؤال ديالنا عن الأفاق، لكن اليوم، السيد رئيس الحكومة، نحن لم نأتي لنحاسب هذه الحكومة عن التعليم، نحن لم نأتي لنحاسب الحكومة عما قامت به في هذه المرحلة، خصوصا أنكم السيد رئيس الحكومة ذكرتم أن هذا المسار، مسار..

**السيد الرئيس:**

باش كتعلق هاذ نقطة نظام؟

الخلل موجود في (le système) كلو، ولطالما نهنا إلى ذلك، ولا نتفاجؤوا إلى غدا توقف هاذ الشئ باش نكونوا واضحين، وأنت تعرف ذلك، السيد الرئيس، استمر السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

قلت بأننا لم نأت اليوم لنحاسب هذه الحكومة عن التعليم، لكن نعلم علم اليقين أن هذا المسار، كما ذكرتم، السيد الرئيس، أنه مسار الذي عرف إستراتيجيات، عرف برامج، عرف آخرها ما ذكرتم وثمرتموه هو ميثاق التربية والتكوين، الذي قلتم عنه بأنه كان وثيقة مهمة، لكن للأسف الشديد أنه لم يرصد لها كفاية من الأموال ومن المخصصات المالية.

لكن نتساءل اليوم وأقول بأنه لعله الخطأ الذي لم تقم به هذه الحكومة، وهو أنها لم تقم بتقييم البرنامج الإستعجالي، والذي طالما كانت فيه مجموعة من الأسئلة ومجموعة من التساؤلات، خصوصا أن هاذ البرنامج الإستعجالي الذي كان يديره هو بعبارة أختصرها هو التحكم.

الذي نتحدث عنه اليوم، هو التحكم الذي كان يدير هذا البرنامج، لكن لحد الآن نتائج هذا البرنامج لم يكشف عنها أو نتائج هذا الافتتاح لم يكشف عنها حتى يعلم المغاربة من المسؤول، خصوصا أنه رصدت له في هذه المرحلة أموال طائلة لم ترصد للميثاق، أموال طائلة.

نعم، السيد رئيس الحكومة، أنكم اليوم ونحن نتحدث عن إصلاح التربية والتكوين في أفق الرؤية الإستراتيجية، ذكرتم بأنه من أهم الاختلالات التي عرفها القطاع هو موضوع الحكامة، ونحن نشاطركم الرأي، موضوع الحكامة على مستوى كل المجالات، سواء المالية أو التربوية أو التدبيرية، ولعل هذا الأمر استمر، ولعله كان بصيص من الأمل في الحكومة الأولى في نسختها الأولى، كان بصيص من الأمل للإصلاح، ونحن فعلا كنا يومها أمام حكومة مسؤولة منتخبة برئيس مسؤول، يمكن أن يوجه وأن ينتقد وزراءه في المجال وأن يتخذ من القرارات المناسبة.

لكن ونحن في هذه المرحلة نسجل معكم، السيد رئيس الحكومة، أن موضوع الحكامة لازال خلالا مستمرا، وأتمنى وأنتم اليوم وقفتم على أهم اختلالاته في هذا العرض الذي تفضلتم به، نتمنى من الانتخابات القادمة أن تفرز لنا حكومة وأن تعطيوكم أملا لإصلاح ما يجول بخاطركم، أملين أن تكون-آخر نقطة- أملين أن تكون هاذ 6000 درهم اللي تكلمت عليها، السيد رئيس الحكومة، أنها تكون مدخل لتعليم أبناء الفقراء، خصوصا في المؤسسات التربوية داخل المدن، فيمكن أن تكون هاذ 6000 درهم تكون موجهة لهذه الفئات، لهذه المؤسسات، عسى أن ينصلح نظام تربيتنا.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

الكلمة للفريق الحركي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على المعطيات المقدمة في جوابكم على الأسئلة المتعلقة بموضوع عدم ملاءمة منظومة التربية والتكوين مع متطلبات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل ببلادنا.

فعلا، هذه الإشكالية أرهقت كاهل كل الحكومات، جل الحكومات، السيد رئيس الحكومة، المتعاقبة على تدبير الشأن العام ببلادنا منذ الاستقلال، وصولا إلى حكومتكم، فمن أجل تقويم هذا الاختلال وإيجاد الخط الناظم بين التعليم والاقتصاد دأبت الحكومات على اعتماد مجموعة من الإصلاحات، خصصت لها إمكانيات مهمة، ورغم ذلك لم تحقق كل المبتغى، فالميثاق الوطني للتربية والتكوين رغم دعامة مهمة لم تفعل كل مضامينه، وظلت نتائجه محدودة وكذلك "البرنامج

الرفع في تنافس المقاولات الوطنية، كيف ما جا في كلامكم، السيد رئيس الحكومة، احنا خاصنا نقرى اوليداتنا الحاجة اللي غادي نبغيوها غدا؛

سادسا، محاربة الهدر المدرسي، فنحن في الفريق الحركي كنا ولا نزال وسنبقى ندافع عن المدرسة الجماعية، باعتبارها آلية للتقليص من نسبة الهدر المدرسي، خصوصا بالمناطق القروية والجبلية التي تعرف إشكالية التضاريس والنقل المدرسي؛

سابعا، التحسيس بأهمية التوجيه، فلحظة اختيار المسار الدراسي والشعبة تشكل نقطة مفصلة وحاسمة في مستقبل التلميذ أو الطالب، ملي نبغي نوجه واحد الولد راه خاصنا نوجهه للاتجاه اللي غادي يمشي ليه السيد الرئيس؛

ثامنا، الدعوة إلى التعجيل بإخراج مخطط تأهيل التعليم بالوسط القروي من خلال إبرام اتفاقية شراكة وتعاون مع الجهات والجماعات الترابية وتقوية صلاحية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة؛

تاسعا، خلق تكامل بين منظومة التربية الوطنية والتكوين المهني والعمل على تشجيع ودعم هذا القطاع الحيوي الذي ينبغي أن يكون موازيا للتعليم وليس فقط ملاذا للتلاميذ الذين لا يوفقون في المدرسة، السيد رئيس الحكومة، فعلا هاذ الشئ راه كان من قبل، احنا اللي ما توفقتش ولا اللي ما جابش شي معدل مزيان كنصيفطوه للتكوين، رغم أن خاص التعليم، هاذ التكوين المهني خاصنا نعطيوه ناس اللي هما متوفقين واللي هما.. لأن هذا الصناعة ديال بلادنا، احنا غادين مقبلين على صناعة بديلة وواحد العدد ديال المسائل اللي خاصنا نكونو فيها اوليداتنا؛

العمل على وضع استراتيجية متعلقة بالتعليم الخصوصي أو الحر الذي ينبغي أن يكون مكتملا للتعليم العمومي وليس بديلا له، من خلال تقنينه، بغية تغليب المردودية العلمية والتكوينية على الطابع التجاري لهذا القطاع الهام.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه بعض الملاحظات والاقتراحات وغيرها كثير، إطلاق مناظرات جهوية تخصص لتعميق النقاش في هذه الإشكاليات الهامة، بغية الخروج بحلول علمية قابلة للإنجاز والتفعيل.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوة في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب استنفذوا الوقت ديالهم، أعتقد.

الاستعجالي" الذي خصصت له ميزانية ضخمة تناهز 52 مليار درهم، كما جاء في الكلام ديال السيد اللي سبقني.

إذن، فكلنا بدأنا إصلاح القطاع إلا أنه يحتاج هذا الإصلاح إلى إصلاح، ملي كنجيو نصلحو، السيد رئيس الحكومة—كما قلتو—ملي تنصلحو كنجيو.. الإصلاح خاصو إصلاح، إذن هذا هو التعقيد اللي كان عندنا، وأملنا في الفريق الحركي هو أن تنجح "الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة للتربية والتكوين 2015-2030" في تحقيق الأهداف المبتغاة، وبالتالي فك شفرة الاختلال والإشكالات التي يتخبط فيها القطاع، مسجلا أهمية ما تقوم به الوزارة الوصية من مبادرات إصلاحية في ظل الإكراهات المتراكمة في القطاع، نتمناؤها لها التوفيق والنجاح في هذه المهمة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لكي نفهم تلك العلاقات الناظمة بين منظومة التربية والتكوين والاقتصاد الوطني لأبد من الرجوع إلى الإطلاع على تقرير مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية الصادر في 2015، إذ كشفت أن من أهم المعوقات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال العقدين الأخيرين هو ضعف جودة التعليم وعدم ملاءمة التكوين المقدم للشباب المغربي مع متطلبات سوق الشغل، وهذا مشكل، السيد رئيس الحكومة، لأن احنا وليداتنا تنقريوهم في شكل وملي كبغيو نخدموهم كنخدموهم في شكل آخر، هذا هو الشكل اللي عندنا..

إذن كلنا نتفق على تشخيص الإشكاليات، لكن نختلف في الحلول المقدمة، فنحن في الفريق الحركي نقترح ما يلي:

الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتقني التي لم تتجاوز 0.8% حاليا من الناتج الداخلي الخام، وهي ميزانية ضعيفة جدا بمقاييس المعايير الدولية، فحسب البنك الدولي للمنظمة الدولية للتربية والتكوين اللي كتفوق تقريبا 2%؛

ثانيا، خلق ممرات بين التربية والتكوين والحياة العملية، وهذه من الدعامات الأساسية المتضمنة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛

ثالثا، التنسيق بين مختلف الإستراتيجيات الوطنية الكبرى والمخططات لإصلاح التربية والتكوين والربط بين إدماج مقاولات خريجي الجامعات والمعاهد في سوق الشغل وتوفير الامتيازات الضريبية التحفيزية؛

رابعا، التعجيل بالإدماج الإيجابي للأمازيغية في مختلف أسلاك التعليم وإخراج القانون التنظيمي للطابع الرسمي للأمازيغية والقانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافات المغربية؛

خامسا، الرفع من جودة التربية التكوين عبر البرامج والمناهج والكتب المدرسية وإتقان اللغات الأجنبية، باعتبارها أساسية للمساهمة في

هي، أولا، ابدات بالإبقاء على نساء ورجال التعليم في الأقسام ديالهم رغم بلوغهم سن التقاعد، وهاذ الشئ كياتر على النفسية ديال رجال ونساء التعليم وعلى المردودية ديالهم طبعاً.

كنلقاوا المرسومين المشؤومين اللي واحد كينقص المنحة والثاني كيفصل التكوين عن التوظيف، رغم فشل البرنامج اللي قامت به الحكومة لتكوين 10.000 إطار تربوي، اللي من المفروض أنهم يلقاوا عمل..

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت، آسف.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

وصفتم السؤال الذي طرحته عليكم بأنه عميق وبأنه ينقذنا جميعاً، ولكنكم، السيد رئيس الحكومة، أجبتم عنه بكل وضوح، معناه أنكم على قدرة مع حكومتكم في مواجهة الصعوبات وضمان نجاح هذا التحدي الكبير من خلال هذه الإستراتيجية أو الرؤية الإستراتيجية، فضرورة هاذ الإستراتيجية كانت واضحة وكانت ضرورية.

تحدثتم على إشكالية الحكامة وعلى إشكالية توفر الإمكانيات، ماذا بقي إذن؟ بقيت مسألة فهم ما معنى الاستثمار؟ كيفية استعمال هذه الإمكانيات؟ كيف تستثمر؟ هنا السؤال العريض والذي واجهتموه بالحكامة.

اسمحو لي أن أعرض عليكم 4 ديال الملاحظات في هذا الموضوع:

الأولى تتعلق بالاستثمار في تدريب المعلمين لدعم التلاميذ ضعيفي المستوى، وخصوصاً منذ السنوات الأولى من الدراسة والقيام بعمليات تصحيحية مبكرة، رغم صعوبتها، لم يعد هناك مجال لتراكم المشاكل، فاخترتم الخطوة الأولى في الإشكالية أو في المعركة اللي خضتها في قضية 10.000 مدرب، احنا كنا معكم وما عرفناش فين انتهت هاذ المسألة هاذي.

الملاحظة الثانية تتعلق بالاستثمار في التعليم الأساسي الذي كاد أن يكون غائبا في غالبية الجهات، مسألة أساسية.

المسألة الثالثة تتعلق بالاستثمار في المساواة، ضمان المساواة لكل المغاربة، لكل أبناء المغاربة في قلب الأهداف المستقبلية للتربية والتكوين، وما يتطلب ذلك من جهد كبير لضمان تمكين الأطفال والشباب من

إذن، أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

#### المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون والمستشارات،

في الحقيقة، الكل متفق على أن هناك أزمة في منظومة التعليم، لكن ليس هناك إرادة سياسية حقيقية لإصلاح هذه المنظومة، جاء في الخطاب الملكي في 20 غشت 2013، يعني حيز كبير، خصص هذا الخطاب في الحقيقة إلى الأزمة ديال التعليم، لكن للأسف لم تتجاوب الحكومة مع مضامين الخطاب الملكي، ولدينا الإحساس بأن الخطاب الملكي في واد والسياسات الحكومية في هذا النطاق في واد ثاني، ولعل الأدل على ذلك هو ترويج أعضاء الحكومة وحتى رئيس الحكومة بنفسه بأن جاء الوقت لكي ترفع الدولة يدها عن قطاع الصحة والتعليم، وهذا في الحقيقة شيء خطير، كيدفع بنا إلى تسليع هذين المرفقين العامين المهمين.

جاء أيضا في التحليل ديال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في 2014، وقف على مجموعة من الاختلالات في هاذ المنظومة، على رأسها نذكر واحد المجموعة ديال النقط، مثلا الهنذر المدرسي اللي وصل ل 400 مليون طفل من 2000 إلى 2013 غادروا المدرسة، هاذي الحصيلة التركيبية من 2000 إلى 2013، كان الخصائص الهيكلية في الأطر التربوية، اللي كان مفروض أنه في 2016 غادي يوصل ل 30 ألف من رجال ونساء التعليم و إلى ضفنا لهم 15 ألف اللي غادي يخرجو هاذ السنة في إطار التقاعد النسبي، بسبب الفرار ديالهم من الإجراءات الحكومية المجحفة في رجال ونساء التعليم بصفة خاصة وفي الموظفين بصفة عامة، غادي نوصول 45 ألف في النقص ديال الأطر التربوية.

هذا غادي يؤدي بنا إلى الاكتظاظ، شفنا في الموسم الدراسي السابق 70 تلميذ تقريبا في بعض المدارس، والآن غادي نتجاوزو هاذ العدد هذا.

وللأسف هذا كياتر إلى ضعف التحصيل والإرهاق ديال المدرسين، وكنزيدو عاود نشوفو تعدد المستويات بالنسبة لنفس المدرس، وكنشوفو حذف بعض المواد الأساسية وعلى رأسها الفلسفة وما أدراك ما الفلسفة وهي أم العلوم، وكيفاش السيد رئيس الحكومة كيتكلم على أن البكالوريا المغربية سوف تصير في مصاف البكالوريات في العالم، فإلى حذفنا مواد بحال هكذا، في الحقيقة الموضوع فيه شك، وكيفاش غنوصلو هاذ البكالوريا ديالنا غادي توصل لمسؤوليات متقدمة، واحنا كنعرفو بأن الترتيب ديالنا في إطار التربية والتكوين هو 73 من أصل 76، ففي الحقيقة هذا فيه شكوك كبيرة.

الإجراءات اللي قامت بها الحكومة إلى جينا شي شوية نديرو لها واحد (un résumé) واحد الملخص، غادي نلقاوا بأن من الأهم ديالها

صحيح، لأنه ملي جات هاذ الحكومة، الشخص اللي كان مكلف بالقطاع ديال التعليم فيها هو السي الوفا، ما قصرش، واحد العدد ديال الملفات ساخنة وحرارة وقف في وجهها، لأنه الإشكال ديال التعليم ربما يتصوروا الناس بأنه ما نعرف أشنو خاصنا في التعليم، راه التعليم - أنا كنعقولها للسادة الوزراء-أولا وقبل كل شيء (c'est une question de discipline)، أولا خاص واحد النوع ديال الانضباط وواحد النوع ديال التسيير الجيد والحل ديال بعض الإشكاليات العملية، والسيد الوزير ملي جا، بلا ما نتكلمو على الإشكال ديال الإضرابات العشوائية، اللي، الحمد لله، قضينا عليه في التعليم، كنا كنعقرو الخمس ديال التوقيت، وهذا يرجع الفضل فيه، بعد الله سبحانه وتعالى، لهاذ الحكومة ثم للسي الوفا اللي وقف فيه وقفة زعما صحيحة واللي تبعوها الإخوان من بعد.

هذا راه مهم جدا، راه واحد الوقت الأساتذة صيفطوا للسي الوفا يقولوا ليه راه ساليوا البرنامج، أشنو يمكن لنا نديرو؟ قبل ما كانوا تيساليوا البرنامج.

كذلك كانت القضية ديال التغييات و(les certificats médicaux) اللي باقي السيد الوزير تيعاني منهم. النهار اللي كان السي الوفا ضروري يمشي السياسة هي هادي، شي مرات عندها أحكام، ما عندك ما تدير باش تواجهها، كنا كنتشاورو، بطبيعة الحال، أنا والمستشار ديال جلاله الملك فاللي غادي نعملوه في التعليم، واختلفنا، وملي ذكر لي السمية ديال السي بلمختار، قلت لو بعدا، لأنه الصورة لي بقت في الذهن ديالي عليه أنه المرور ديالو في التسعينات في الوزارة كان مطبوع بالجديّة، هي الحقيقة ديال الله، بغض النظر على القرب الإيديولوجي ولا... -افهمتي ولا لا؟- تنقولها لو، تنقول لو ألسي بلمختار أنا وياك كين اشحال من حاجة مختلفين فيها، ولايني ما يمكن لناش نكونوا مختلفين بلي خاص الأسس تكون صحيحة وخاص الأمور تكون نظيفة وخاص...، يقول لي إيه، تنقول لو ونوض يالاه، توكل على الله، باش تنواجهو.

راه كنعقول لكم اليوم هادي إشكالية انتصرنا عليها، ولو كان كان دابا هو اعطيناه الكلمة، غادي يقول لكم الإشكاليات، غتلقاها هاذ الشيء.

طبعا ملي كنتجيو نعملو شي إصلاح راه كنعملوه بواحد الروح واحد النفس عالي. ملي قلت لكم على الميثاق اللي أنا واحد من الناس الأساسيين اللي شاركوا فيه، وكنتذكر ربما أنني ما عمري تغييت على الاجتماعات ديال (la COSEF) إلا مرة واحدة أظن، لسبب ما، لا أذكره، فوق الإرادة ديالي، درنا احنا اللي درنا الأكاديميات، ودرناهم بعقلية أنه نعملو 16 وزارة صغيرة، نفوتولها الصلاحيات كلها تدريجيا باش يولي التدبير عن قرب، ولكن مع الأسف الشديد ماشي دائما كتطلع الأمور بالشكل اللي كنتمناو، ولسي اللبار ملي جا عمل لنا مرافعة كبيرة على شي عدد ديال الناس بيدو كيتصرفوا تصرفات تملها، أولا وقبل كل شيء، المصلحة الشخصية ديالهم والمادية ديالهم الغير مشروعة بدون شك، أما المشروعة ما عليش، المشروعة ما عليش.

استيعاب المدارك الأساسية وإتاحة الفرصة لهم لاكتساب مهارات قابلة للنقل والتصريف في سوق الشغل، ما يبقاوش يقرأوا الناس ويخرجوا ما يلقاوا ما يشغلوا.

وأخيرا، هناك حاجة أيضا لتحديد أهداف واضحة، تحدثتم عنها، لكن هاته الأهداف التي وردت في الخطة يجب أن تكون قابلة للقياس، تسمح بالرصد وتتبع المؤشرات من طرف الحكومة لا من طرف شي واحد آخر وكل الهيئات المختصة والمهتمة بالتعليم والتكوين بقصد مواجهة الصعوبات التي مازلت قائمة وهي كثيرة.

السيد رئيس الحكومة،

الاستثمار في التعليم هو العنصر الأساسي المحفز والمحرك لكل عملية تنموية شمولية، إلا أنه هو وحده هو الذي يضمن المتانة والقوة اللازمة للمجتمع ويؤهله لتحقيق الأهداف التنموية.

إن تثقيف الأمهات وتعليم الفتيات والمرأة مثلا يمكنها من الاستقلالية والتحكم في مصيرها وفي مستقبلها، ويساهم في توعية المجتمعات المحلية، ويرفع من مستوى الجماعات وضمان التماء وجودة الحياة.

شكرا.

**السيد الرئيس:**

انتهى الوقت، شكرا، أنا آسف.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على ما استمعنا إليه من تعقيبات.

تفضل السيد الرئيس، الله يخرج العواقب سليمة، إن شاء الله.

**السيد رئيس الحكومة:**

السيد الرئيس،

هاذ الموضوع اللي احنا فيه، أنا ملي جيت وابدت كنتكلم فيه، ربما الإخوان شعروا بالمرارة باش كنت كنتكلم، وحاولت نتجنب أنني نستهدف شي حزب ولا شي طرف ولا... لأن كنتعتقد بلي ربما واخا أنا هاذ القضية بكل صدق أنا ما كنتستوعمهاش، ربما يكون الإنسان في شي قضية من قضايا الوطن تيكون عندو شوية ديال الاتساع باش يصفي الحسابات ديالو مع الخصوم ديالو السياسيين، هادي بالخصوص ما بغيتش نجبد حتى حاجة ولا نجبد حتى موضوع باعتبار أنه ما يمكنش، هذا واحد المجال صعب وخطير واستراتيجي، السياسيين ملي تيوصلوا اللي كيتصرفوا بطريقة متعقلة، ملي كيوصلوا لشي حاجة اللي عندها هاذ الحجم وعندها هاذ الخطورة كيوليو يد واحدة، ما عندك ما تدير، تيخصك تدير يدك في يد خوك - فهمتيني ولا لا؟- باش يعالجوا زعما المشاكل، ولهذا ما حاولت باش.. تجنبت أنني نعمل وغادي نحاول ربما في الرد، ولكن مع الأسف كين بعض الأشياء اللي جات غادي نحاول في الرد ديالي باش نبقي في نفس المنطق، وإن كان زعما كنظن من الصعب.

ديالو، وهي التي كتدبر ديال المعلم اللي في الرباط واللي في سلا واللي في الدار البيضاء واللي في سيدي بوقشمير واللي في الراس ديال الجبل واللي في المجاهل، لا ماشي معقول، خاصنا نلقاو مقاربات اللي نكلفو واللي تولي المؤسسات التعليمية ديالنا والمؤسسات الصحية ديالنا تدار عن قرب، واللي تيدافع على أنه ما نلقاوش مقاربات جديدة، معنى أنه كيدافع على الوضع الحالي وتيدافع على أنه يسوء، لأنه راه احنا غاديين في طريق اللي ماشي هي هاذيك، فماشى الإنسان غير بيغي، يعني نعم بغى يعارض رئيس الحكومة مرحبا، ولكن خاصو يعارضو بالمعقول، إلى كان كيعارض الإنسان باللا منطق راه ما..

احنا ما ابغيناش نجبدو المرحلة اللي كان الحزب ديالك فيها، السيد الرئيس، كيسيرو وزارة التعليم واللي كان فيها البرنامج الاستعجالي واللي وقعت فيه فضائح، ما ابغيناش نجبدو هاذ الشي، توقيرا للسيد الوزير اللي كان، وتوقيرا أنه كنعقولو هذا مشكل ديال التعليم خاصنا نعالجوه، ماشي نبدوا.. هذا هو اللي خرج على التعليم في المغرب، وأنه اللي جا كيبيغي يصفى فيه الحسابات مع الآخرين عليه. لا، احنا ما ابغيناش نديرو هاذ الشي، ابغينا في هاذ المجال بالخصوص نعطيود الله كاملين باش التعليم ديالنا يكون في المستوى، وحتى المبادئ اللي كنعطالو بها نطالبو بها مع واحد النوع ديال الواقعية، لأنه ملي كنعقولو بلي خاصنا نقادو كل شي، في الأخير راه احنا كنعقادو كل شي في السوء ماشي في الأحسن، وهذا بطبيعة الحال ماشي معقول، وأنا شخصيا ما عمري ما تكلمت في هاذ الميثاق بسوء، وإلى كان شي واحد تكلم في هاذ الميثاق بسوء وعمري ما اسمحت بالحزب ديالي يتخذ من موقف سلمي، الميثاق اللي تدار في العهد ديال السي مزيان بلفقيه كان صالحا ولا يزال صالحا.

وأما الرؤية الإستراتيجية اللي وجدوها السادة الوزراء مشكورين مع المجلس الأعلى للتعليم، واللي حظت بالمصادقة ديال جلالة الملك، واللي سلمها لي مباشرة أمام الشعب المغربي، كإشارة منه أنه يطالب مني أن أشرف عليها على الأقل في المرحلة التي تبقت لي-افهمتي ولا لا؟-فأنا أقول لك، السيد المستشار المحترم، أن قانوننا إطارا في سنة واحدة ليس شيئا قليلا، هاذك واحد الشيء مهم، وإلى كنا درنا رؤية ديال 15 سنة ودرنا سنة باش نوجدو القانون الإطار ديالها اللي كان لابد في التوافق عليه بين رئاسة الحكومة وبين وزارة التعليم وبين المجلس الأعلى للتعليم، طبعاً كل هذا تحت إشراف جلالة الملك، ليس شيئا بسيطا، هوشىء مهم ومحترم.

وبالمناسبة ما عرفتك واش السيد الوزير طلب منك تدافع عليه مرة أخرى، شفت أنا كيظهر لي غير أنا اللي ما مزيانش، أما الوزير ديالي مزيان. إلى كان الأمر هكذا أنا ما عندي مانع، المهم غير يكون وزير التعليم مزيان، أما هو بالمناسبة أنا ما قرعتمو ما الو، وقع بيني وبينو سوء تفاهم، السيد الوزير وزير معايا في الحكومة، وقع بيني وبينو سوء تفاهم، ملي وقع بيني وبينو هاذك سوء التفاهم وقع هنا في هاذ المجلس، فأرجعت الأمور إلى نصابها واستمرينا في العمل، ياك السيد الوزير؟ ياك أنت ما

(Bon)، بطبيعة الحال تيخصو ولا بد إلى كان من الممكن يعطينا الوثائق اللي معني بها واخا هو مسؤول سياسي، من حقو يقول شي حاجة اللي ربما ماشي من الضرورة يكون عندو الوثائق على كل حاجة قالها، وإلا يمشي للمحكمة، ولكن مع ذلك إلى كانت شي حاجة من ذاك الشي يعطينا الوثائق ديالها احنا نتابعو هذوك الأشخاص، وراه كايئة متابعات، ياك السي بلمختار؟ كايئة متابعات في الموضوع، ذاك الشي اللي قال راه ماشي ما كينش كايين، ولكن اللي صعب فيه هو أنه فعلا هاذ الإشكالية ديال التحكم اللي مبنية على واحد المنطق فين ما كانوا الفلوس بزاف تلقى التحكم كييجري باش يهيم، كل مجال فيه الميزانية كبيرة ها التحكم جاي باش يهيم، باش يدير اللي بغى.

بطبيعة الحال أش بغى بالتحكم بشي وزارة؟-فهمتي ولا لا؟-يعني مكعكعة ما عندها لا ميزانية ولا والو تيمشي.. وبطبيعة الحال تمايا.. (bon) باش احنايا غادي..

أما السيد الوزير ملي كيبيغي يعين، طبعاً أنا وياه ملي كنتذاكرو راه احنا كنعفقو على أنه يجيب أحسن ما يمكن، وهو راه السيد الوزير راه ما كييعرفش الأشخاص واحدا واحدا، راه كايئة مساطر اللي كتأهل الناس باش يكونوا يترشحو لبعض المناصب، وملي كيقتح علي إلى ما كانش عندي شي علم بشي واحد بأنه ماشي هو هاذك، بطبيعة الحال كنعقبو والدولة خاص ما يمكنش نبدوا ونديرو الفرز بين المواطنين، ولكن بطبيعة الحال خاصنا نبقاو على مستوى بين اليقظة لأنه الإمكانيات ديال اللي كنوضعو راه رهن الإشارة ديال التعليم وديال الأكاديميات ديال هي كبيرة والإغراء كيمكن يكون كبير، ولكن خاص الجميع، أولا وقبل كل شيء، يعرف باللي هذا واحد المجال ديال الإنسانية، يجرب فيه التقوى ديالو والإيمان ديالو، أولا وقبل كل شيء، وثانيا يعرف بلي القضاء، أو بلي القانون راه غيتابعو في حالة ما إذا.. والخزي ذيك الساعات ديال جوج ديال الدراهم ولا 3 إلى اخذاهم - فهمتي ولا لا؟- أشنو هو غادي يكون.

وبالمناسبة ما عرفتش أنا السيد النائب (المستشار) المحترم منين شكون اللي كييعطيه الأرقام، لأنه هو قال بلي هاذ الحكومة هاذي نقصت من الميزانية ديال التعليم هاذ العام جوج ديال المليار ديال الدرهم. الحمد لله وزراء المالية بجواري-فهمتي ولا لا؟-في عام 2011 كانت الميزانية ديال التربية الوطنية، السيد النائب (المستشار) المحترم، 39.8 مليار ديال الدرهم، في 2012 و2013 كانت 42 مليار ديال الدرهم، يعني بزيادة 2.2 مليار، وفي 2014 و2015 كانت 45.6 و45.9 وفي 2016 كانت 45.4، ما كينش 2 مليار ديال الدرهم ناقصة أبدا.

وأما أنني أنا الذي قلت يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم والصحة، لماذا ربطت بين هذا وبين الميزانية؟ هل رفع اليد هو أن ننقص من الميزانية؟ بل على العكس، أنا كنتكلم على التدبير، كنعقول بأن المقاربة ديالنا ديال الدولة اللي هي اللي كتشري البولة ديال القسم إلى خسرت، وهي اللي كتدبر الغياب ديال المعلم، وهي اللي كتدبر الترقية

اشكيتي لوش؟

الإصلاح ديال التعليم، الإخوان، هو الإرادة السياسية موجودة، ولكن المجال ديالو صعب، وخاص اللي غادي يقوم بهاذ المهمة هادي تبيكون مطلوب منو يبذل واحد المجهود في الإطار ديال الإكراهات الحقيقية اللي كاينة، وهاذ القضية هادي قلت لكم راه ما بقاش عندنا فيها خيار، وهاذ الحكومة هادي راه قامت بأشياء، ويمكن الرمزية ديالها أكبر منها، معنى ذلك أن الإصلاح ممكن إلى استطعنا نقضيو على الإضرابات العشوائية اللي كانت تدعو إليها بعض النقابات اللي بعض المرات ما تابع لها حتى واحد، واللي ملي جابت الانتخابات ديال النقابات ما جابتش حتى 1%، ولكن كانت تدعو إلى إضراب فيتبع من الغد واللي دابا ولت تتدعي الإضراب ما كيستمع لها حد ولا كتجي توقف في البرلمان، وما كتوصلش 100 واحد، باغية توقف المسار ديال الحكومة ب 100 واحد في قطاع ديال مليون ديال الموظفين.

هاذ الإضرابات العشوائية اللي كانت كتديرها هاذ النقابات اللي من هاذ النوع غير الانتصار عليها هو انتصار للوطن، خاص كافة المواطنين يكونوا فرحانيين به، لأن اليوم المغاربة أولادهم كيقرأوا، إلى كايين باقي بعض المشاكل المتعلقة بالغياب بحال اللي كيحاول.. لقينا أطباء كييعطيو شهادات طبية لأشخاص اللي ما كيعرفهمش، عمرهم ما شافوهم، وأكثر من هذا ياك السي...؟ أه؟ إيه؟ الطبيب اللي عايش في الخارج ولا الأستاذ اللي عايش في الخارج؟

الأستاذ في الخارج والطبيب كييعطيه هنايا- فهمتني ولا لا؟- هاذ الإشكاليات هادي ملي غادي ترجع تقاد هذيك الساعة نهضرو في بعض الأمور الأخرى.

القضية ديال الصفقات اللي تكلم عليها الأخ، واخا سبق ليا تكلمت عليها، نعاود نرجع لها واحد شي شوية، راه هي مهمة جدا- كما قلت لكم- وكيبقى في هاذ الشي كلو التحكم راه مشكل كبير.

أنا، السيد المستشار المحترم، قربت أولادي في التعليم العمومي، ما كنفيش أنه ربما بعض الناس كيقيرو أولادهم في التعليم الخاص، التعليم الخاص راه حتى هو تعليم ديال المغرب، حتى أنا أولادي اقراو في التعليم الخاص ديال المغرب، واقراو في التعليم العمومي ديال الدولة- فهمتني ولا لا؟- منهم اللي كمل حتى للجامعة إلى آخره، ودائما كنت حريص على هاذ القضية جهد المستطاع، وأنا متفق معك، خصنا تظهري ليا نديرو في المستقبل مع التصريح بالملكيات فين تنقيرو أولادنا، أنا ما عندي مانع، ولكن لا بد أنه في هذا المجال بالخصوص نوضعو اليد في اليد، باش التعليم ديالنا ينطلق باش تكون عندو الجاذبية الكافية باش يبدا ييجي لو الجميع وكذلك الناس اللي عندهم إمكانيات، لأن النهار اللي غادي يكون المعلم تيعرف بلي معه الولد ديال وزير، والولد ديال سفير، والولد ديال موظف سامي ما غاديش يقدر..

وكذلك حتى الآباء حتى هما خصهم يساهموا، ما يقاش غير الرغبة

ديالهم وهي فقط النقط، كذلك خصهم يساهموا بالجدية اللازمة، وإلى كانت شي حاجة ماشي هي هاذيك يشتكيو، هذا هو المجال ديال ذلك الشي اللي كيسميوه المغاربة "يعطيويد الله"، كل واحد خاصو يعطي يد الله، والله سبحانه وتعالى لن يتخلى عنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن إلى اسمحتو لمعالجة أسئلة المحور الثاني، أفتح باب التدخلات وعندي في البرنامج أول كلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، استهلكت الوقت ديالك السيد الرئيس، الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، باقي لكم واقبلا اشوية ديال الوقت أعتقد.

تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد رئيس الحكومة،

تحتاج الحكومة لإنجاز مجموعة من المشاريع الهيكلية الكبرى التي تهم البنيات التحتية للقيام بعمليات اقتراض خارجي.

ونظرا لما للدين العمومي الخارجي من أثر على النمو الاقتصادي، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، ما هو التطور الحاصل على مستوى الاستثمار العمومي ارتباطا بتطور الدين العمومي الخارجي؟

وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، أعتقد واش مازال لكم الوقت؟ تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أثارت بعض المعطيات والتقارير والإحصائيات الصادرة عن بعض المؤسسات نقاشا عموميا حول ارتفاع نسبة المديونية، نتج عنه إصدار العديد من التحاليل السطحية التي أفزعت المغاربة، محذرة الحكومة من هذه الاستدانة غير المحسوبة العواقب، علما أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعي جميعا جيدا هذا الموضوع بحكم تجربتنا المتواضعة، بحيث نجد أن هذا الارتفاع مرتبط بارتفاع العجز، علما أن هذا العجز هو نتاج لتراكم بدأ منذ سنة 2009، والذي بدوره جاء نتاج سياسة ميزانية اتبعت آنذاك لدعم بعض القطاعات المنتجة وتشجيع الطلب الداخلي لمواجهة الأزمة التي عصفت بكبريات الدول.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

### المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن التدابير التي تنوون اتخاذها من أجل إخراج المغرب من نفق المديونية خاصة الخارجية منها التي تثقل كاهل المغاربة؟  
شكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا.

آخر متدخل في هذا المحور للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلي أستاذة.

### المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

خلال سنة 2015، السيد رئيس الحكومة، أكدتم في بعض وسائل الإعلام أن معدل الدين من الناتج الداخلي الخام بلغ 64% ولازلنا نتذكر أنكم اعتبرتم ذلك لا يشكل مؤشرا سلبيا، والتزمت بأن ديون سنة 2016 ستكون أقل من ديون 2015، وما اعتبرتموه أن ذلك بالمؤشر الإيجابي على تراجع المديونية.

وأنتم تعلمون، السيد الرئيس، أن المديونية وخدمة الدين العمومي الخارجي والداخلي تشكل عبئا على المالية العمومية، وبالتالي تكون لها انعكاسات مباشرة على دينامية الاستثمار العمومي والخاص مما يندرج بركوند الاقتصاد وما يمس بالتزامات المغرب والحكومة، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية أو باتجاه المواطن المغربي الذي يتحمل العبء الكبير بتراجع الاستثمارات وبالتالي تراجع فرص الشغل وفرص خلق الثروة.

تساؤلنا، السيد رئيس الحكومة:

أين وصلت المديونية بالمغرب؟

وما هي انعكاساتها على الاستثمار؟

وما هي الإجراءات الاحترازية التي أخذتها الحكومة حتى لا يتحمل المواطن المغربي هذا العبء؟

وشكرا.

فبفضل سياسة حكومتكم الشجاعة، السيد الرئيس، كإصلاح المقاصة وبفضل التدابير الجريئة لمواجهة العجز اعتمادا على الاستدانة الموجهة للاستثمار لتحريك عجلة الاقتصاد، نؤكد أن منظومة الدين العمومي هي منظومة متشعبة، فهي معطيات وأرقام دقيقة توظف في بعض الأحيان من طرف الفاعل السياسي بشكل سلبي وبمنطق التغاضي عن حقائق الأمور، الشيء الذي يستفزنا جميعا ومعنا الرأي العام الوطني، من خلال تضخيم الأرقام أو قراءة تلك الأرقام بشكل سطحي، لذا لا بد من توضيح هذه الأمور بالشكل الذي يجعلها تقرأ بشكل سليم ودقيق، خصوصا وأن الأمر يتعلق بمنظومة تتكون من الدين الخارجي، دين الخزينة، دين الإدارات والمؤسسات العمومية ودين القطاع العام.

من جهة أخرى، لابد السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أرجع بكم إلى سنوات التقويم الهيكلي، حيث كان الدين الخارجي يوجه لتسديد نفقات التسيير، ولله الحمد اليوم بفضل سياسة الأوراش الكبرى التي دشنها جلالة الملك في العشرة الأخيرة أصبح هذا الدين يوجه لتغطية نفقات الاستثمار العمومي، وهي السياسة التي نراها حكيمة وشجاعة، وإن لم يكن أثرها على المواطن يظهر حالا وإنما على المدى المتوسط والبعيد نظرا لطبيعة المشاريع المنجزة.

لذلك، نريد منكم اليوم ودخل هذا المجلس الموقر رفع اللبس عن المفاهيم المتداولة حول المديونية، والتي يتم قراءتها بشكل غير سليم ويتم توظيفها بشكل سياسي لا يليق، ثم ما هو أثر هذا الدين على الاستثمار العمومي؟

شكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الفريق الاشتراكي يسائلكم عن تدبير الحكومة للسياسة العمومية في مجال الدين الخارجي الذي ارتفع وأثره على الاستثمار العمومي؟

وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي طرحت.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على هاذ الموضوع اللي حتى هو يتوقع فيه الخلط، يعني هاذي هي اللي تيقولوا: (tous les coups sont permis).

واش الإنسان يعني يقول الدين، الدين، هاذ الحكومة تتسلف بزاف إلى آخره؟

وخليوني نشرح اشوية لكم إلى اسمحتو بكل تواضع، ولكن انتما فاهمين بدون شك، وكذلك المواطنين أشنو هاذ الحكاية ديال الدين.

بطبيعة الحال، الدولة راه بحالها بحال الأسرة عندها مداخيل وعندها مصاريف، وبحالها بحال الأسرة المصاريف ديالها أكثر من المداخيل ديالها، ولهذا نتلجؤو للإستدانة ملي تحتاجو باش نوفيو بالمصاريف ديالنا التي تتلطمها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلا لأنه احنا كنخلصو الموظفين كنخلصو الدين ديال المقاصة، كنخلصو الديون السابقة، بمعنى تنخلصو الاستثمار، تنبنيو المدارس، تنبنيو المستشفيات، تنبنيو الطرقات، كنمدو الخطوط ديال السكك الحديدية، يعني كل هذا قرار سياسي كنتاخذوه، باش نمولو عندها مداخيل ما تتكفيش، عندها باش تكون الأمور واضحة حوالي 180 مليار ديال الدرهم يمكن زادت واحد الشوية ديال اللي تتجينا من الضرائب وحوالي 40 مليار ديال الدرهم اللي تتجينا من مصادر الأخرى من (L'OCP<sup>2</sup>) من هنا من هنا، إلى آخره، هذه هي المداخيل ديال المغرب، شي حاجة أكثر من هاذ الشي، ولكن الميزانية ديالنا راه تتكون حوالي 300 مليار ديال الدرهم، قلت شي حاجة ماشي هي هاذيك السيد الوزير ما فيها باس تصحح ليا.

وبالنسبة للدولة هاذ القضية ديال الدين كما بالنسبة للأسرة، ماشي مشكل إلى كان الدين غادي تقدر تردو، وإلى كنت غادي تديرو فشي حاجة اللي غادي ترجع عليك بالنفع من بعد، ماشي مشكل، نفترضو مثلا يمكن لك تسلف باش تبدل هاذ البولات، إلى كنت غادي تخلص على البولات اللي غادي تجيب جداد للضوأقل، زعما راه ميزان، هذا غير مثال بسيط، حتى يتضح الموضوع.

مستوى المديونية مرتبط آليا بمستوى عجز الميزانية، اشحال ما كنا محتاجين راه احنا غادي نتسلفو، كتعرفوا باللي المغرب السمعة ديالو ممتازة في أداء الديون ديالو الخارجية، المغرب فين ما امشى ابغى

يتسلف المؤسسات المانحة، الأبنك الدولية والدول وغيرها مستعدين باش يسلفوه، لأنه اعلاش؟ لأنه المغرب عند سمعة، أنه اللي تسلف منو كيرد له في الوقت دائما، وهذا شيء مهم جدا.

وسأتطرق في ما يلي للسياسة المتبعة من قبل الحكومة فيما يخص تعبئة التمويلات الخارجية وتطور المديونية الخارجية لبلادنا، قبل استعراض أهمية هذه التمويلات بالنسبة للاستثمار العموم والنهوض بمختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس،

تنزيلا لما سبق، كرست الحكومة في القانون التنظيمي للمالية قاعدة ذهبية، بعد هذا القانون التنظيمي، ربما 10 سنوات والمغرب كيتسنه، جاءت هاذ الحكومة وتشجعت وكملت وعرضته للمصادقة في المجلس الوزاري وجاء للبرلمان وصادق عليه وكيتنفذ، عندو واحد القاعدة، أش كتقول هاذ القاعدة؟ كيتقول ما يمكنش لك تاخذ الديون أكثر من ذاك الشئ اللي وجهت للاستثمار فذاك العام، قبل ما كانتش هاذ القاعدة هاذي، بمعنى أنه كان من الممكن الحكومة تستثمر 40 مليار درهم وتستدين 50 مليار درهم، لا يمكن أن تتجاوز حصيله الافتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصل الديون برسم السنة المالية، مما يعني أن صافي الديون لسنة مالية معينة لا يمكن أن يتعدى بأي حال من الأحوال ميزانية الاستثمار.

كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وهذا قانون لا يمكن تجاوزه، هذا بين القانون العادي وبين الدستور، قانون تنظيمي، كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يخضع إلى إذن صريح وسنوي من البرلمان، أنتم اللي كتعطيو الإذن في إطار قانون المالية لكل سنة، حيث يحدد هذا القانون حاجيات التمويل السنوية الإجمالية، ويأذن للحكومة في إصدار اقتراضات خارجية في حدود المبلغ المنصوص عليه في الميزانية العامة، وهو سقف لا يمكن تجاوزه بأي حال.

وفي هذا الإطار، تخصص هذه القروض حصريا لدعم برامج الإصلاح التي تهدف إلى تحسين التنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني ولتمويل المشاريع الإنمائية، بمعنى أننا ما كنستدنوش من أجل الاستهلاك، كأسرة تريد أنها تستدين باش تقري الأولاد ولا شي حاجة اللي فيها النفع إن شاء الله الرحمن الرحيم من بعد على البلد، للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في مختلف المجالات، كالطرق والطرق السيارة والموانئ والمستشفيات والماء والكهرباء والصحة والتعليم والطاقات المتجددة وغيرها من القطاعات الحيوية.

ولهذا، المغاربة اليوم خاصهم يشوفوا هاذي ويشوفوا هاذي، إلى كانوا من اللي كيقبطوا (l'autoroute) كيمشيو فرحانين وكيتذكروا اشحال هاذي باش نمشيو بين مدينة ومدينة اشحال كنا كنديرو ديال الوقت، اشحال كنتعرضو لو ديال الأخطار، وإلى كانوا كيشوفوا بلي

<sup>2</sup> Office Chérifien des Phosphates



واحد العدد ديال الفلوس اللي من بعد ما بقينا ش لقينا ما نبيعو ولا ما بغيينا ش نبيعو.

وكذا الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ما تنساوش بلي احنايا مرتبط بالاقتصاد ديالنا بأوروبا بالخصوص وأن أوروبا عاشت من 2008 إلى الآن أزمة اقتصادية كادت أن تقضي عليها وراها باقية هاذ الأزمة ما خرجاتش منها وراه باقي نسبة النمو عندهم تراوح بين 0 و1%، ياك السيد الوزير؟ ها الأرقام..

ودفعت ببلادنا لانتهاج سياسة إرادية تروم دعم الاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر، واحنا الحمد لله هاذ الشيء كله في المغرب راه احنا عشناه تقريبا دون أن نشعر به المواطن أو نحسسه به، بقا كل شي الالتزامات ديالنا وفيها الحمد لله إلى حد الآن.

وكذا بالنظر إلى إطلاق بلادنا لمجموعة من الأوراش والإستراتيجيات القطاعية الكبرى والمهيكلية والتي تتطلب تمويلات كبيرة يأتي مجملها من الاقتراضات الخارجية، وإجمالاً بلغ دين الخزينة اليوم، ملي تسعموا بلي الحمد لله المغرب يعني ولي تيجيب من الصناعة ديال السيارات أكثر من العملة اللي تيجيب من الفوسفات ولات عندو صناعة ديال الطائرات ولات عندو واحد العدد ديال (les infrastructures) الطرقات الحمد لله، المغرب شكون اللي تيزكر الطريق ديال الرباط الدارالبيضاء شحال دوزنا فيها ملي كان "الحاج عمر نص بلاصة" الله يرحمه تيبنيها، كل عامين، 3 سنين، تيعطيونا واحد 20 كيلومتر، كل عامين، 3 سنين تخرج من المحمدية، تخرج من بوزنيقة، تخرج من تمارة، ما كمالات هاذيك الطريق حتى سخفاتنا، الحمد لله جاو هاذ الطرقات هاذوا نساونا فهاذ الشيء، واش هاذ الشيء فابور غادي يجي، فهمتي ولا لا؟ سيسقط علينا من السماء.

وإجمالاً بلغ دين الخزينة الخارجي نهاية 2015 ما مقداره 140.8 مليار درهم، أي ما يمثل 14.3% من الناتج الداخلي الخام.

أما الدين الخارجي للمنشآت والمؤسسات العمومية فقد بلغ نهاية سنة 2015 ما مقداره 160 مليار درهم وهو ما يعادل 16.3% من الناتج الداخلي الخام، بمعنى آخر أن الدين الخارجي كولو ديالنا لا ديال المؤسسات العمومية ديالنا، لأنها حتى هي محسوبة على الدولة في حوالي 30.6%.

السيد الرئيس،

لقد خصصت التمويلات الخارجية المعبأة من طرف الحكومة لدعم الاستثمار في مختلف جهات المملكة، وعمت مختلف القطاعات، خاصة تمويل التجهيزات الأساسية الهادفة لتطوير عيش السكان وتنمية الموارد البشرية وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وقد همت قطاعات حيوية كالتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق، وكنتمنى أن المغاربة يبقوا كيعقلوا على هاذ الشيء ويشعروا بالاعتزاز والافتخار، لأنه إفريقيا اليوم أزمتهما الكبرى هي كيفاش توصل

كاين (TGV<sup>3</sup>) إن شاء الله الرحمن الرحيم غادي يكون خدام من هنا للسنة المقبلة، وإلى كانوا كيشوفوا واحد العدد ديال الأمور كتوقع في مختلف المجالات، إلى عجباتكم المحطة ديال "نور" ديال ورزازات، راه ذاك الشيء ما كيجيش فابور، لابد تخلص، وباش تخلص راه كتخلص بالإمكانيات اللي عندك وملي ما كيقدوكش راه كتسلف، إلى غتسلف لبحال هاذ الشيء واخا، هاذوك اللي كيقولوا الديون، الديون، الديون، الحكومة جات غير باش تأخذ الديون، اش كتدير بهاذ الديون بالمناسبة هاذ الحكومة هاذي؟

وفيما يخص تطور المديونية الخارجية لبلادنا، ومن أجل وضع الأمور في سياقها، ينبغي التمييز بين ثلاث فترات أساسية:

فترة الثمانينيات، حيث ارتفع الدين الخارجي للخزينة سنة 1984، إلى أكثر من 122% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى إعادة جدولة الدين عبر عدد اتفاقيات مع مختلف الدائنين وخضوع لسياسة التقويم الهيكلي، هاذ الاختصاصيين ديال الاقتصاد تيقولوا بلي الإنسان تيبخص المديونية الخارجية ديالو والمديونية ديالو ما تفتوشاي 70% ما معنى من الناتج الداخلي الخام يعني ذاك الشيء كل الشيء اللي تنتجوه وفي المغرب تنقدروه دابا ب 1000 مليار ديال الدرهم، خاص المديونية المتراكمة ما توصلش لأكثر من 70%، إلى كانت أكثر من 70% رها محتملة، والاقتصاد غادي يكون قادر باش يردها وإن شاء الله الرحمن الرحيم تبدا تنقص في المستقبل.

في عام 1984 وصلنا لـ 122% ودرنا السياسة ديال التقويم الهيكلي اللي باقين تنأديو الثمن ديالها لدابا، تدخلت معنا المؤسسات المانحة في السياسة ديالها باش تقول لنا حيدوا هاذي، حيدوا هاذي، نقصو المدارس، نقصو المستشفيات، نقصو الإرشاد الفلاحي، نقصو، نقصو، نقصو باش تقدرنا تتحملوا هاذك الشيء، ابحال إلى مشيتي للبنك تسلف ولكن ما ابقيتش تتقدر تخلص تيقولوا لك أسيدي خاصك تبيع السيارة، تعمل كذا، كذا، تيديروا معك برنامج عاد هاذيك الساعة نعطيوك الفلوس.

ومنذ نهاية التسعينيات بدأت نسبة المديونية الخارجية للخزينة في الانخفاض، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2008 بـ 9.9% من الناتج الداخلي الخام، طبعاً هاذيك كانت سنة استثنائية ومرحلة استثنائية وصلنا حتى لـ 9.9% مع تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعدة سنوات، وحصيلة مهمة من مداخل الخوصصة وكذا بالنظر لتطور القطاع المالي لبلادنا، وتحسن قدرته على تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد والخزينة.

ثم بعد ذلك عادت نسبة المديونية الخارجية للخزينة إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع عجز الميزانية بفعل نزوب موارد الخوصصة، كنا تنبيعو المؤسسات ديالنا بحال "لاسامير" مع الأسف الشديد وغيرها، ودخلنا

<sup>3</sup> Train à Grande Vitesse

وغيرها.

لأنه ملي كيجي عندك مستثمر من الخارج أش كيشوف في البلاد؟ أول ما كيشوف، كيشوف الطرقات، واش إلى بدا كينتج في أكادير غيقدر يوصل لطنجة، ولا أنتج في طنجة واش غيوصل للعيون، ولا أنتج في العيون واش قدر يوصل لفاس، إلى آخره كيشوف واش كاين الطرقات واش كاين الأمن واش كاين الاستقرار، الحمد لله.

ويعتبر في هذا الصدد اللجوء إلى التمويلات الخارجية لتمويل مختلف مشاريع الإصلاح والبرامج الاستثمارية للدولة والمؤسسات العمومية رافعة حقيقة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وإدماج مختلف جهات المملكة في الدورة التنموية.

السيد الرئيس،

إذا كان اللجوء إلى الدين الخارجي مطلوب من أجل مواكبة الإصلاحات الكبرى وتمويل البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجيات القطاعية، فإن الحكومة عملت جاهدة في نفس الوقت على تقليص عجز الميزانية.

وعقلوا على هاذ الشيء، ملي جينا العجز ديال الميزانية، لأنه أشنو قلنا؟ قلنا دابا اللي أعطى الله هو هذا، الوضعية ديالنا صعبة ولكن خاصنا هاذ الشيء ننقصوه، شحال لقينا في العجز ديال الميزانية؟ هنايا عندي مكتوب 7.2% هذا هو الرقم اللي كنا كنعقلو احنا في المغرب، ولكن صندوق النقد الدولي كان كيقول 7.7% لأنه هو ما حسبش المداخيل ديال الخوصصة، احنا كنا كنعقلو 7.3% دابا 7.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، إلى 3.5 مرتقبة نهاية هذه السنة بحول الله، هاذ الشيء مشينا كل عام كنا كنعقل واحد الشوية والسيد الوزير كييعرف بأنه كان دائما كنعقلو باش هو .. وهو "ما توصيش اليتيم على بكاه" أكثر من في هاذ الشيء هذا، ويمكن نهنيه من الآن، لأن إن شاء الله الرحمن الرحيم هاذ 3.5%، السيد الوزير، ستكون قادرا على أن تعلنها علنية في نهاية السنة إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وكتعرفوا أشنو هي نقطة واحدة من 7 إلى 3.5، راه نقطة واحدة هي 10 مليار درهم، ياك السي..؟

وبفضل هذه الإصلاحات تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 0.6 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2015، بمعنى 6 مليار درهم مقابل معدل الارتفاع السنوي بلغ 3.9 نقطة ما بين 2009 و2013، ويرتقب أن يعاود مؤشر المديونية مساره التنزلي ابتداء من سنة 2017 إن شاء الله الرحمن الرحيم. والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكهرباء للمواطن العادي اللي كيتوجد في البادية، كيفاش توصل الماء وهاذ الشيء هذا إلى كنعقلو لكم اليوم ربما أنتم تيجيكم عادي من كثرة ما سمعتموه، ولكن ملي تكونوا في اجتماع مع الرؤساء ديال الدول الإفريقية ومع أوباما، غادي تنتهوا لو بزاف لأنه ملي تلاقينا معه في المؤتمر اللي مشيت مثلت فيه سيدنا مع الرؤساء ديال إفريقيا، ملي تلاقينا معاه وهو شغالو وكلامو كلو على الضو، كيفاش نوصلو الضو في إفريقيا، فهمتني ولا لا؟

اليوم الحمد لله المغرب كيعتزل لأنه تقريبا عمم الكهرباء على البوادي وحتى الماء الصالح للشرب ولكن بطريقة أقل، بطبيعة الحال.

.. كالتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق، خصوصا بالعالم القروي، وتوفير البنيات الاجتماعية -راه كيجيو عندنا الدول ديال الخليج اللي عندهم المال ديال البترول وتيقوا مشدوهين في الشبكات الطرقية ديال المغرب- وتوفير البنيات الاجتماعية في قطاعي التعليم والصحة، تمويل مشاريع الربط الطرقي والسككي والبحري، التعليم والصحة احنا كنعقلوها وكنعترفو بها، كنعقلو مازال ما وصلناش فيه لذاك الشيء اللي بغينا، ولكن راه ماشي ساهل ذاك الشيء اللي عندنا، لا التعليم لا الصحة.

تمويل مشاريع الربط الطرقي والسككي والبحري الهادفة لتعزيز تنافسية اقتصاد الجهات المعنية ومشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، كمشاريع "نور ورزازات" بالطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة الريحية، وغيرها.

ملي كنت قبل جيجا كنعندرب اشوية على الإنجليزية، أنا وذوئك الطلبة اللي تما، واحد النهار واحد الدرس قالوا لنا، قولوا لنا شي حاجة في بلدكم مزيانة نغلبو عليها في (l'ordinateur) قلت لهم أنا المحطة ديال "نور" ديال ورزازات، دخلوا (l'ordinateur) شافوها ابقاوا يقولوا (oh)، قلت لهم هاذي أكبر محطة ديال الصناعة ديال...

السيد الرئيس:

بالإنجليزية؟

السيد رئيس الحكومة:

قلت بالإنجليزية ولكن ذيك الساعات، خاص دابا نبقى عاقل افهمتي؟

.. وريتها لهم حقيقة شيء يبعث على الافتخار، واش هاذك الشيء عجيبكم ومنين جا؟ راه الثمن ديالوراه ربما 16 مليار ديال الدرهم ياك السي؟ والمهم إلا ابغيتو الحساب سيروا عند وزير المالية.

تمويل مشاريع الربط الطرقي والسككي والبحري الهادفة لتعزيز تنافسية اقتصاد الجهات المعنية ومشاريع إنتاج الطاقة المتجددة كمشاريع "نور ورزازات" للطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة الريحية

ومن خلال ذلك أيضا حصل ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على التحسن في مناخ الاستثمار، وهذا أيضا يحتاج إلى مزيد من الجهد إلى تحسين أكثر بما يقوي من تنافسية المقاولات وتنافسية الاقتصاد الوطني، وهو في آخر المطاف تحسين الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل أكثر، من خلال ذلك أيضا تم تحقيق مستويات مرتفعة في إنجاز البنيات التحتية.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نعتقد في فريقنا بأن الصدق والجديّة يقتضي أن نكون جميعا حريصين على المالية العمومية والحفاظ على حقوق المستضعفين، لا أن نخشى على المديونية من الارتفاع ونقف ضد كل إصلاح من شأنه ترشيد النفقات ونسعى لأجل إغراق الميزانية، فإن هذا الأمرين لا يستويان معا.

إن حرصنا أن تكون مواقفنا من قضايا الأمة والمصلحة العامة منسجمة، لذلك فإننا نعتقد وكنا من الذين صادقوا على قانون المالية وكنا وراء الإذن بالاقتراض، إذن في قانون المالية الذي ضم، ولنا مناسبة في تقييم هذه المنجزات ونجاعة هذه النفقات في قانون التصفية وفي العروض القادمة لمشروع قانون المالية القادم.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم الصريح، مضمون الجواب من موقع مسؤوليتنا داخل الأغلبية، لا يسعنا إلا أن نتفق عليه اعتبارا للطرفية الاقتصادية التي أملت علينا هذه الاستدانة.

ولله الحمد الأمور إلى حد اليوم متحكم فيها وهي ماضية في خط تنازلي، حيث استقرت في حدود 63.4% وهي مرشحة للانخفاض أكثر إن شاء الله.

دين متحكم فيه كذلك لاستقرار دين الخزينة، حيث أن وزارة الاقتصاد والمالية، مشكورة على مجهوداتها، تأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطر قبل اللجوء إلى الاستدانة ممثلة في مخاطر معدل الفائدة، سعر الصرف ومدة السداد، عناصر كلها أخذتموها بعين الاعتبار وهو شيء إيجابي.

على مستوى آخر نجد أن الدين قصير الأمد لا يتجاوز نسبة 14%،

نتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للمحور الثاني، بالنسبة للفرق التي مازال تتوفر على رصيد.

أول كلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

صحيح، السيد رئيس الحكومة، نحن نتفق معك بأن الاقتراض، ونحن في البرلمان ونأذن للحكومة كل سنة لأجل هذا الاقتراض، وهذا الاقتراض هو من أجل الاستثمار، ليس اقتراض من أجل الاستهلاك، ولذلك فنحن نعتقد بأن النقاش العمومي يفترض أن يتوجه إلى نجاعة النفقات، وليس إلى الاقتراض، مادام أن هذا الاقتراض هو موجه إلى الاستثمار العمومي في البنيات التحتية أساسا.

وفي هذا الإطار هذا، نعلن بأن هذا التوسع صاحبه مستوى رفيع في إطار الشفافية في إبرام الصفقات العمومية، واليوم لا بد أن نذكر أنه بوقوفنا على استمرار المؤسسات المالية في تنقيط المغرب وانضمام ثالث مؤسسة مالية، إعطاء النقطة (BBB) للمغرب في تقاريرها، هو ما يعني أن هذا البلد جدير بالاستثمار، وهو بلد الاستقرار.

وفي ذلك سجلنا بمناسبة قانون المالية ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سجل أساسا في قطاع الصناعة بـ 10% سنة 2007 إلى 30% سنة 2014، وقطاع الطاقة من 4% سنة 2007 إلى 8% سنة 2014، هاذ التطور الملحوظ في مجال الصناعات هو هدف مهم جدا لاسيما هذه الصناعات الحديثة، الذي يقتضي أن يصاحب باعتناء بالموارد البشرية للرفع من إسهام هذه الصناعات والتحرر نوعا ما من متابعة دائما المحصول الفلاحي السنوي لإعطاء تنافسية أكبر للاقتصاد الوطني في منطقة "MENA<sup>4</sup>" ومنطقة إفريقيا.

إن هدف التحكم في عجز الميزانية من خلال التحكم في النفقات، يبقى هدفا موضوعيا ومشروعا، ومن خلال ذلك تمت عملية ترشيد النفقات، وهذا ما تم في بداية ولاية هذه الحكومة وفي ترشيد السياسات المالية، ولاسيما مراجعة نفقات صندوق المقاصة، ومن خلال ذلك أيضا حصل ارتفاع في الاستثمار العمومي.

وفي هذا الإطار، السيد رئيس الحكومة، نسجل الحاجة إلى تقييم هذا النوع من الاستثمار، ولاسيما التوزيع المجالي للاستثمار العمومي، خاصة في الحصص الموجهة في هذا الإطار لجمتي درعة-تافيلالت، والجهة الشرقية ولاسيما الأقاليم الحدودية.

<sup>4</sup> Middle East and North Africa

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،  
السيد رئيس الحكومة،

في التعقيب ديال الفريق الاشتراكي سوف لن نتوقف عن الارتفاع غير المسبوق الذي تعرفه المديونية العمومية في عهد هاته الحكومة، وتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني برمته وتداعياته الوخيمة في المستقبل، مقارنة مع المديونية في عهد الحكومات السابقة، وأخص بالذكر الحكومة ديال التناوب.

ولن أعرج على اجترار مضامين الخلاصات السوداء التي جاءت بها التقارير الصادرة على المراكز والمؤسسات الاقتصادية الوطنية والدولية، منها "المجلس الأعلى للحسابات"، "مركز الظرفية الاقتصادية"، معهد "ماكترزي"، "المنذوية السامية للتخطيط"، والتي حذرت هاته التقارير جميعها من ثقل المديونية على الاقتصاد الوطني، مما جعل المغرب يتبوء المرتبة 26 من حيث ترتيبه الدولي الأكثر حصولا على القروض.

على هذا الأساس، السيد رئيس الحكومة المحترم، نحن في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نقترح عليكم نعتا يصف بكل موضوعية سياسة الحكومة في هذا المجال بأنها تنهج سياسة الاستدانة المستدامة، اعلاش؟ أو لماذا؟ لأن الحكومة استطاعت أن تجعل من الدين الخارجي مصدر إطار للميزانية العامة، بحيث وصل حجم المديونية العمومية إلى 67% من الناتج الداخلي الخام.

أنتم تقللون من هذا الرقم، وهو ما يقوم به السيد وزير الاقتصاد والمالية، ولكن احنا ننبه وندق ناقوس الخطر بأن 67% من الناتج الداخلي الخام هورقم مقلق.

والمؤسف، السيد رئيس الحكومة، أن هاته القروض لا توجه جميعها إلى الاستثمار بما تعنيه الكلمة، بل الحكومة تستعمل الدين الخارجي أيضا لنفقات التسيير، تستعمله أيضا من أجل التقليل من نسبة العجز، قبل قليل السيد رئيس الحكومة المحترم قلت بأن الحكومة إلى كان عندها الدين مرتفع تضطر تدير الاستدانة باش تدير (la balance) فيما يتعلق بالعجز.

فلاحظوا معي بكل عجالة على أن حجم الاقتراض الداخلي والخارجي كان سنة 2011: 440 مليار درهم ليصل في 2014 إلى 586، ومن المتوقع حسب الخبراء والله أعلم بذلك باش يوصل ل 600 أو 700 مليار في نهاية هذه السنة، مؤدى ذلك أن الحكومة تنهج نمطا في سياستها الاقتصادية يعتمد على تمويلات لا ينتجها المغاربة، وبالتالي فإن الحكومة ترهن مستقبل الأجيال القادمة، هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، السيد الرئيس، قلت قبل قليل أن الحكومات السابقة ومنها حكومة التناوب استفادت من الخصخصة، هذا صحيح، ولكن ذوك فلوس الخصخصة ما درتوش في جيها، دارت بها الميناء المتوسطي ديال طنجة، ضاعفت الطرق السيارة في تناغم مع الإدارة الملكية التي أعطت الأولوية لفتح الأوراش المهيكله للوطن.

كما أن الدين الداخلي يستحوذ على 77% والخارجي على 23% وهي أرقام تفسر لنا أن المقاوله الوطنية تعيش أوضاعا صعبة وتفتقر إلى السيولة، حيث نجدها تعاني مع الأبنك، وبالرجوع إلى بنية الدين الخارجي نجد أن حصة الأسد في هذه البنية يستحوذ عليها الأوروب 73% في حين أن الدولار لا يتجاوز نسبته 27%.

لذا، أطلب منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، العمل على الأقل على تحقيق التوازن في هذه البنية 50-50، أو على الأقل 40-60، لما لذلك من أثر إيجابي على المالية العمومية الإيجابية في المستقبل.

السيد رئيس الحكومة،

مرة أخرى أنوه بعملكم في تدبير الدين العمومي وبالخصوص وزارة الاقتصاد والمالية، منوهين بعملكم المتكامل في هذا الإطار، خصوصا عندما وجهتم هذا الدين لخدمة الاستثمار.

وارتباطا بهذا الموضوع نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الرهانات والتحديات التي يطرحها موضوع الاستثمار تساؤلنا جميعا، فهي مرتبطة أساسا بواقع المقاوله الوطنية والتفكير الجماعي للرفع من معدل النمو عبر إحداث رجة اقتصادية لإنعاش الاستثمار، وبالتالي خلق فرص الشغل والتقليص من الفوارق الاجتماعية والطبقية، وفق رؤية اقتصادية شاملة ومنسجمة، هذه الرؤية نرى داخل فريقنا أنها تعتمد على مرتكزين أساسيين:

أولا: فتح حوار مفتوح مع كافة الفاعلين الاقتصاديين وتشجيعهم على تحريك عجلة الاقتصاد من أجل خلق الثروة وفق مبدأ الإحساس بالمسؤولية المشتركة والجماعية اتجاه وطننا في أفق بناء اقتصاد تنافسي قوي يدعم المقاوله.

المرتكز الثاني: الرفع من مستوى الاستثمار والاستهلاك المرتبط بالرفع من الطلب الشمولي عبر النهوض بمستوى عيش الفئات الاجتماعية الوسطى ومحدودة الدخل، وهي الرؤية التي نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنها صالحة وتسمح بإقلاع اقتصادي قوي.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد علمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

الدين والخبز، منها 60% من الناتج الداخلي الخام كسقف متعارف عليه يمكن من خلاله يكون التحكم في المديونية، وهو السقف اللي تجيزه المؤسسات المالية، ماشي 70% السيد رئيس الحكومة، علاش ماشي 70%؟ لأن 70% للدول الصاعدة، بالله عليك واش المغرب دولة صاعدة؟ هل اقتصادنا يتوفر على مقومات الاقتصاد ديال الدول الصاعدة؟ بلا ما ندوي على مجالات أخرى.

أحيلكم على خطاب جلالة الملك اللي تيقول فيه بأن المغرب ليس دولة صاعدة.

إذا كان الدين الداخلي في حد ذاته لا يطرح نفس إشكالية الدين الخارجي، المديونية العمومية وصلت لـ 81.5% من الناتج الداخلي الخام، ما يتعدى 4 الأخماس دون احتساب فوائد الديون واللي قدرتها وزارة المالية بـ 3 دالمليار و 600 مليون درهم الخاصة بدين 2015 مثلا.

ومع ذلك الدين الداخلي ما عندناش من نفس التخوف، تخوفنا من الدين الخارجي لارتباطه بالسيادة الوطنية، فحجم المديونية جعل المغرب تحتل المرتبة الأولى إفريقيا وكبوضع السياسة الاقتصادية للدولة في المحك ويدخل بلادنا في المزيد من التبعية والارتهان الاقتصادي والمالي للجهات المقرضة.

وقد سبق للحكومة أن بررت في أكثر من مرة أن ارتفاع مديونية الخزينة العامة جاء في سياق ارتفاع المواد الأولية والأزمة المالية العالمية ما أفضى إلى تراجع احتياطي الدولة من العملة الصعبة وارتفاع حاجيات التمويل الوطني، خاصة التمويل الخارجي.

ولكن هاذ المتغيرات، السيد رئيس الحكومة، سعر المواد الأولية في تراجع وحجم السيولة مرتفع بالأسواق المالية العالمية في السنوات الأخيرة وسعر الفائدة منخفض والإقبال على القروض هو الآخر منخفض، وبالتالي ما بقاش مفروض علينا، ما بقاش عندنا مبرر لهاذ الارتفاع المهول بهاذ الوثيرة المتسارعة للمديونية العمومية في السنوات الأخيرة بهاذ الشكل اللي ما بقاش مطاق.

السيد رئيس الحكومة،

تتقولا إن تدهور مستوى المديونية نتيجة ضرورية وطبيعية لتبني الحكومة للسياسات المالية التوسعية والإرادية لمواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية. أي سياسة تلك أمام ضعف الإنتاج والاستثمارات وانخفاض معدل النمو؟ وأي آثار لتلك السياسة المالية على الأوضاع الاجتماعية، حيث تردي الخدمات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية نتيجة الزيادات المتتالية في الأسعار وتجميد الأجور وتجميد الحوار الاجتماعي من حيث توجيهه وصرف هذه القروض أو نقدر ونقول النفقات؟

فعوض ضخ هذه القروض اللي كاينة، كاينة، على كل حال في الاستثمارات المرعبة خاصة العمومية والتي من شأنها خلق فرص

أنتم اليوم خصكم تقولوا لنا وعبرنا الرأي العام ما حصلتموه من المقاصة 24 مليار درهم فين درتوها؟ وجدتم حتى أنتم أرضية مفروشة بالورود وانخفاض سعر الغازوال، وما زال المواطن اليوم تيعاني بالرغم أنكم اعتمدتم المقايضة.

أنهي بخدمة الدين العمومي، خدمة الدين العمومي، السيد رئيس الحكومة، خاصكم تعطوننا الرقم ديال نسبة الفائدة، فتفاقم المديونية أو الطريقة اللي تتخدم بها الحكومة الحالية، الدين العمومي وأمام تصاعدية النسبة ديال الفائدة تيجعل أن المديونية تتفاقم، وينجم عن ذلك أوتوماتيكيا ارتفاع كلفة ديال الدين بما يفوق نسبة النمو، ومما يؤكد ذلك أن المديونية لا تنتج ثروات تفوق أو تعادل على الأقل النسبة دالكلفة ديالها.

إذن للجوء بالحكومة إلى المديونية بهذا الشكل يعني أن هناك فشل في إنتاج الثروة، صحيح كاين هناك تنمية على مستوى (la mise à niveau) دالمدن، ما يحصل في الرباط، في الدار البيضاء، في طنجة، ولكن أيضا كاين هناك عجز في خلق فرص ديال الشغل.

ينبغي على الحكومة أو الحكومات السابقة تنتبه لواحد المسألة، هي نحن اليوم، المجتمع المغربي يعيش تحت الوطأة ديال الملاحية ديال إعادة التوازن بين ما هو تنموي، مزيان يكون عندنا شارع النخيل، وبين الجانب الاجتماعي، راه ما كاينش فرص الشغل، السيد رئيس الحكومة، خاصكم تعطوننا إحصائيات ديال عدد مناصب الشغل والناس اللي يتقاعدوا...

أعتذر السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس، أسف انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.. نعم، مرحبا، تفضلي.

**المستشارة السيدة أمال العمري:**

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

أقريتو بأنه في هاذ العشرية الأخيرة الديون الخارجية حطمت رقم قياسي، المغرب حطم رقم قياسي فهاذ الديون الخارجية، وصلت لـ 300 مليار و 826 مليون درهم.

كذلك في ظل حكومتكم تجاوزنا هاذك 60% اللي هو سقف ديال

السيد رئيس الحكومة،

لدينا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قناعة أن الأمر لا يتعلق بنقص الموارد والتي تعود هي الأخرى إلى ضعف المنظومة الجبائية، وهنا لا بد من الإشارة..

### السيد الرئيس:

السيدة الرئيسة، انتهى الوقت.

للتوضيح، فريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي منحا للسيدة الرئيسة الوقت اللي كان باقي لهم في الرصيد ديالهم.

شكرا السيدة الرئيسة.

الآن رد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات التي استمعنا إليها.

### السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

لسنا هنا بصدد حجج أرقام أكاديمية تصلح لمتخصصين، احنايا الآن فواحد المؤسسة التشريعية ديال التقييم ديال السياسة ديال الحكومة، خاصنا نتكلمو مع الشعب ديالنا بالوضوح اللازم وبالصدق وبالوجاهة، وجاهة ديال الكلام.

واش باقيين تتعيبوا عليا الإصلاح ديال المقاصة؟

باقيين تتعيبوا عليا الإصلاح ديال التقاعد؟

إيوا غير شوية ديال الاحترام، أنا ملي كنتيوا كتهضرو، كنت كنحترمكم وكنسمع لكم، وما زال كنحترمكم.

أنا غنقولكم، سولني الأخ، الشريف، سميتك بعدا، السي علي، سولني قال لك الفلوس اللي ربحتيوا من المقاصة فين درتيوهم؟

ماشي هذا هو السؤال الشريف، الشريف، قول ليا كون كان بقاو الفلوس ديال المقاصة، منين غنجبوهوم؟ هذا هو المشكل، علاش؟ لأنه ملي جينا، السي علي، في عام 2012، السنة الأولى فاش جينا، وربما ذاك الساعات بكل صدق ما كناش واعيين بزاف، يالاه بنادم جا باقي داخ اشوية، من لطف الله، لأنه ملي تعرف راسك غادي لـ 57 مليار ديال الدرهم باش تخلص الدعم اللي كنتدير (l'essence) وللمازوط والمواد ديال المقاصة كلهم، اللي كيمثل قلت لكم، قبايلا كندخلو 220 مليار، كيمثل الربع ديال الميزانية، راه تقدر تخلع وتهرب. فاحنا الحمد الله ابقينا مثبتين، وقلنا ها اشنو خاصنا نديرو أونضنا كندديرو.

وكتقول ليا، لقيتو فراش، أشنوا قلتي ليا؟ فراش من ورود، واش هاذ الورد، لهلا يسلطهم عليك أودي الشريف.

لأنه صحيح، الثمن ديال البترول نزل، ولكن فوقاش نزل؟ ما انزلش

العمل وبالتالي الرفع من استهلاك الأسر، يتم إنفاقها في التسيير وتغطية العجز، ولينا كنتسلفو باش نغطيو خدمة الدين وباش نغطيو العجز في ظل الإفلاسات وإغلاق الوحدات الإنتاجية والتسريحات الجماعية وتعميم سياسة التقشف التي ستؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي، وبالتالي تضخم النفقات التي تنتج عن المديونية العمومية دون أي تنمية حقيقية.

إن خفض المديونية، السيد الرئيس، مرتبط بالنمو الاقتصادي، وهو هاذ الشي فاش فشلت السياسات الحكومية نتيجة اختياراتها الاقتصادية والمالية عبر نموذج تنموي يراهن على الخارج ويراهن على الصادرات كقاطرة للتنمية، فعوض اتخاذ إجراءات جريئة وعادلة لا تجد الحكومة أمامها إلا الخيار الوحيد والأوحد وهو الإجهاز على الحقوق المكتسبة للطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي، كمعالجتها اللاديمقراطية واللاشعبية لأهم وأعقد الملفات الاجتماعية، ولا أدل على ذلك من ملف التقاعد وملف الصندوق المقاصة، وغيرها مما سعي بالإصلاحات، لمسح الغبار عن الأزمة الاجتماعية ومحاولة تأجيلها مرحليا عشية الانتخابات التشريعية ضدا على إرادة الفرقاء الاجتماعيين وأصوات المأجورين عبر الحركة النقابية، وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل.

إن القدرة على تحمل المديونية ليس توقعات اقتصادية مجردة، السيد رئيس الحكومة، بل ترهن مصير 34 مليون مغربي الذين يسددون هذه المديونية من جيوبهم وأجورهم، أضف إلى ذلك اللجوء إلى خط الائتمان مع صندوق النقد الدولي وبشروط مُجحفة وما يترتب عن ذلك من كلفة مالية كشهادة الثقة على حسن السلوك، احنا تنقولو، شهادة ثقة ولكن هي حسن سلوك من طرف المؤسسات المالية للمزيد من الاقتراض، ما يسمح في المقابل بالتحكم في السياسة المالية لبلادنا التي تصل حد التأشير على مشروع قانون المالية حتى قبل عرضه على مؤسسة تشريعية.

في حين أن الثقة ليست فاتورة يجب أن يؤدي عنها المغاربة من خلال خط الائتمان، بل تأتي نتيجة لعمل الحكومة على رفع المؤشرات التنموية والحقوقية والحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعيين، والتي تخضع بدورها لتنقيط المنظمات الدولية وتمنح بلادنا مراتب متأخرة.

إن من شأن المديونية الخارجية امتصاص الموارد الضرورية لتلبية حاجيات المغاربة الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية وتوفير السكن اللائق والاستثمار في البنية التحتية العمومية الناجعة والبرامج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالدين العمومي المغربي غير محتمل ولا يطاق، لكون أدائه سيعمق العواقب الاجتماعية الوخيمة بتكبيدها لشعبنا وإعادة تطبيق البرامج سيئة الذكر اجتماعيا، برامج التقويم الهيكلي التي أدت إلى إفقار غالبية الفئات الشعبية ببلادنا.

ما عندناش، درنا هاذ الشئ، ودابا الحمد لله ما ابقيناش كنعناجولهاذ الشئ، الوضعية ديالنا المالية تحسنت بشكل كبير، فخاص الناس ملي يجيو يتكلموا ياخذوا بعين الاعتبار الأمور الحقيقية.

أما أن الإخوان.. أنا بعدا ما تنغيش نقارن نفسي بالإخوان اللي كانوا في الحكومة ديال التناوب، الحكومة ديال التناوب ما دارتش أمور خايبة، يمكن نؤاخذ عليها شي حاجة ولكن أنا كنهنيهم على ذلك الشئ اللي عملوا.

ولكن هما كان عندهم السعد أنهم لقوا يعني المداخيل ديال الخصوصة اللي ساعدتهم كثير، والسياسة ديالهم كانت في انسجام مع التوجهات الملكية، واش هاذ الحكومة هاذي هي ضد التوجهات الملكية؟ اسمحو لي، احنايا كذلك حكومة كنعملو في الإطارات ديال التوجهات الملكية، النهار الأول فاش كنت جاي باش نكون الحكومة، جلاله الملك صيفط كي طرح عليا سؤال، قال لي السياسات الإستراتيجية اللي كايينة في القطاعات الكبرى أش غتديروا فيها؟

قلت لو نعم أسيدي احنا ما جيناش احنايا باش نتراجعو للور، سياسة "المغرب الأخضر" و(Halieutis) ولا (TGV) احنا جينا باش ذلك الشئ اللي كان نكملوه ونستمره فيه، لأنه هذا المغرب، راه كيحكمو جلاله الملك، واحنا خدامين تحت الإشراف ديالو، إذن ما يمكنش يبقى يتذكر هاذ الشئ هذا.

ولكن احنا ما لقيناش الخصوصة، احنا لقينا صعوبات ولكن اللي اسمح باش من بعد نبدأ ونقولو غاديين نعطيو للصناعة 3 ديال المليار ديال الدراهم في العام، 20 مليار ديال الدرهم على مدى 7 سنوات، وغنعطيو للقرى والبوادي غنعطيوهم 55 مليار درهم هو أنه الحمد لله خففنا الميزانية، أنت متفق معي، السي العلمي، الأولى أننا خففنا الميزانية، ما يمكنش...

أرى لنا دابا الإخوان تيقولوا لك أودي الإجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين، قولوا ليا في أي مجال أجهزنا على القدرة الشرائية للمواطنين؟

الأخت وفاء غادي نذكرك بواحد القضية، "أمل"، مع الأسف هاذ 5 سنين ما كانتش كافية باش نحفظ اسمك واقيلة، احنا في حاجة إلى خمس سنوات أخرى، الأخت أمل، ياك كنا في الحوار الاجتماعي قلت لي الإجهاز على القدرة الشرائية والغلاء، وذاك الشئ، قلت لك أشنو هو اللي تزداد الأخت أمل؟ ابقيتي تتفكري قلت لي القرعة الحمراء، وفعلا ذلك الساعات كانت القرعة الحمراء غالية، فعلا، أشنا هو اللي تزداد؟ الخبز باقي بنفس الثمن، الخضر تقريبا بنفس الثمن، الفواكه تقريبا بنفس الثمن، اللحوم الحمد لله تقريبا بنفس الثمن، كان بعض المسائل كتطلع مرة ومرة بحال القرعة الحمراء ولا الدجاج.

ولكن من لطف الله كذلك (l'essence) نقص والمازوط نقص، الحمد لله نقص لأنه نقص دوليا ربي سبحانه وتعالى، افهمتي ولا لا؟ ابغا

في 2012، ما انزلش في 2013، ما نزل حتى للأخر ديال 2014، إيوا؟

ابقينا احنايا كنعلمو المسؤولية السياسية وتفكرو في هذالك الفلوس اللي زدنا على المواطنين في الثمن ديال البترول، ديال (l'essence) وديال المازوط وديال الفيول، كنفكرو فيه ابحال الجمر، وليني عرفنا باللي ما عندناش خيار، والحمد لله الشعب ديالنا دارفينا الثقة، وما خرجش يحتج علينا إطلاقا، طبعا كانت بعض الاحتجاجات الشكلية، افهمتي ولا لا؟ وليني الحمد لله كل شي خرج بسلام.

فالسؤال هو.. وأنا اللي كنعقول إلا كانوا الأحزاب السياسية كي اعتبروا باللي هاذ الشئ اللي عملت ليس في صالح الشعب ولا للمجتمع، يقولوا باللي احنا غتراجعو هاذ الشئ إيلا وصلنا للحكومة، يقولوها دابا، اعلاش؟ يقولوها، يعلنوها من دابا، يقولوها هاذ الشئ ديال السي عبد الإله احنا ما متفقينش معه، غنرجعو للدعم ما كاينش حتى شي واحد غيقول هاذ الكلام.

لكم فرحانين أنني صلحت المقاصة، وخلصت الرقبة ديال الدولة من حبل كان يشتد عليها يوشك أن يخنقها، اللي خلانا نمشيو ذيك الساعات عاد امشينا لصندوق النقد الدولي كنعقولو لو الله يخليكم ابغينا تعطيونا واحد الضمانة باللي إلى احتجينا لكم تعطيونا حتى ل 60 مليار ديال الدرهم، 62 مليار ديال الدرهم إلى باقي كتذكر، قال لينا وخا نعطيها لكم، ولكن خاصكم ها أشنو تديروا وها أشنو تديروا، ودخل معنا في التفاصيل ديال الميزانية ديالنا، ذيك الساعات في 2012 كانت سنة قاسية بالنسبة لنا، الزيارة ديال صندوق النقد الدولي، دابا الناس ديال صندوق النقد الدولي كيجيو لعندنا يعني واحنا الحمد لله في أريحية مطلقة وكنتملكمو معهم السيادة ديالنا مصونة 100%، ونموذجنا يثنى عليه في المحافل الدولية وتطالب الدول وكيقولوا لهم: (faite comme le Maroc)، والسيدة (Christine Lagarde) قالت لي أنا شخصيا ماشي لواحد آخر، قالت ليا (votre politique ce n'est pas nous qui vous le dictons c'est vous qui nous les inspirez)، سياستكم، السيد الرئيس، ماشي احنا اللي كنتمليوها عليكم، أنتم اللي كتوحيولنا بها، وهذا هو اللي خلى المغرب، لأن أشنو هي الميزانية السي علمي؟

الميزانية هي أنه كتجي في الأول ديال العام ملي كتبدا توجد ابحال دابا، دابا راه السيد الوزير كيجود، كيقول أش غنديرو؟ أشنو قدامو؟ قدامو المداخيل المرتقبة وقدامو (des blocs) ابحال الصخر، الأجور بالمسائل ديالها حوالي 140 مليار ديال الدرهم، الأجور 103 ولا 104 والمصاريف ديالها، المصاريف ديال المقاصة، المصاريف ديال خدمة الدين العمومي، هاذ الشئ، حتى هاذوك بعدا كيحيدهم، ما يمكنلوش حتى يحيدهم عاد يفكر واش يستثمر؟ واش بيبي؟ واش ما بينيش؟

العام الأول فاش جينا، السي علمي، جينا لعند المغاربة وقلنا لهم 15 مليار ديال الدرهم من الاستثمار ما غنخرجوهاش غنوقفوها، اعلاش؟

مطمئن في محيط كله ارتباك وكله اضطراب، كيفاش؟ واش الاقتصاد ما عندوش دور وأهمية؟ لو كان الناس كانوا ما كيلقاوش الحاجيات ديالهم غادي يبقاو جالسين لك في الديور ديالهم؟ اللهم لك الحمد.

كايين احتجاجات، أنا قابل، أنا ماشي رئيس حكومة (perfect) - ما دام أنت عزيز عليك الإنجليزية أودي، ألسي... (الكلام موجه للسيد الرئيس) - افهمتي ولا لا؟

أنا رئيس حكومة لا بأس به، الحمد لله - افهمتي ولا لا؟

خمس سنوات كنساهم من مكاني في إطار الصلاحيات ديالي، مع الحكومة ديالي، مع الأغلبية ديالي، وما اعرفتش اعلاش قبيلة الأخ ديال الأحرار قال احنا كنقبلو بهاذ الشي حيث احنا في الأغلبية، لا أستاذ، ماشي فقط أنك في الأغلبية، وهذا صحيح، ولكن كذلك لأنك أنت مقتنع، ولأن الحزب ديالك بجدارة واستحقاق كيسيير الجانب الاقتصادي، ولأن الرئيس ديالك السي صلاح الدين مزور جا لاجتماع ديال الحكومة ودار عرض على النجاح ديال الحكومة اقتصاديا من خلال المؤشرات الرقمية، هذا في الاجتماع ديال الحكومة، الإخوان كلهم كانوا حاضرين ليه، ولأنه هذا هو الواقع، والواقع لا يرتفع، ولا يمكن أن يجي شي واحد يطعن فيكم ولا يطعن في الحكومة، وطبعاً هاذ الشي ما درتيوهش بوحكمكم، درتيوه في إطار حكومة احنا شركاء فيها كاملين، وكيتأسها العبد المذنب عبد الإله ابن كيران - افهمتي؟ - والأمور خاصها تمشي في هاذ الاتجاه.

وطبعاً خاصك الأخت أمال ما تنسايش لأنه ملي جيت وانتما كتقولوا لي السي عبد الإله احنا درنا مع عباس الفاسي اتفاق، ابغينا حتى انت نديرو معك اتفاق، ولكن الاتفاق اللي درتيو مع عباس الفاسي اشكون اللي خلصو أمدام أمال؟ راه أنا.

درتوه مع 26، حتى أنا نورط شي واحد جاي من بعد مني، الله يخلف عليك. 26 أبريل 2011 كانت البلاد مهددة، وجيتو كنعابة وشاركتيو في الحوار الاجتماعي وقميتيو في الدور ديالك، حافظتو على الاستقرار ديال البلاد، الله يجازيكم بخير، وهذا موقفكم، وإلى قلتي على رأسها الاتحاد المغربي للشغل أنا نوقع لك عليها، ولكن كذلك دافعتيو على المستخدمين، دافعتيو على الموظفين وذاك الشي راه كلف الميزانية ديال الدولة حوالي 18 مليار ديال الدرهم إضافية، ياك السيد الرئيس؟ هاذ الرقم هو هذاك ولا ماشي هو هذاك؟ 18 مليار ديال الدرهم، ولم نخلف الوعد الذي.. لم نخلف العهد الذي عقدتموه مع السي عباس الفاسي نهار 26 أبريل 2011 في السنة التي كان فيها المغرب لا يعرف ما هو مستقبله، لم نخلفه بمثقال ذرة، زدنا للموظفين ابحال اللي اتفقتيو، عملنا القضية ديال الترقية ولات أوتوماتيكية في أكثر فئة 4 سنوات، حلينا واحد العدد ديال المشاكل، وباقيين احنا مستعدين - أنا كنقولها لك من الآن - احنا باقيين مستعدين نزيدو نحسنو، على الراس والعين، وحسنا، الحمد لله، في هاذ...

يكرم هاذ الحكومة، أين هو المشكل؟ ونطلبو الله سبحانه وتعالى يكرمننا دائماً ويكرم بلادنا بطبيعة الحال.

فما وقعت حتى شي إجهاز، وأكبر دليل على ذلك هو النسبة ديال التضخم لم تصل إلى 2% ربما هذه السنة، دائماً بقيت نسبة التضخم هي اللي تتحكم، وخصكم تاخذوا بعين الاعتبار اليوم راه كان في الصحافة أنه النسبة ديال المصاريف ديال الأسرة المغربية يعني كبرت، طبعا الفقير باقي، صحيح، هو إلى قلتيو لي الإخوان باقي ما بذلناش واحد المجهود كبير باش نرشدو النفقات ديال البلاد باش حتى إلى اقترضنا يكون الاقتراض ديالنا تيمشي فقط في الاتجاه اللي فيه.. هذا متفق معكم، لكن راه ماشي سهل، راه احنا تنبذلو مجهود ولكن باقي خاصنا نبذلو واحد المجهود باش نضبطو النفقات ديال الدولة.

أما المؤشرات الاقتصادية فكلها والحمد لله تسير في الاتجاه الإيجابي، أنا كنتساءل ملي تتسمعو باللي المغرب في الموجودات الخارجية ملي جينا كان عنده حوالي 4 أشهر، نهار فهاذ القضية تيكون مهم، ودابا عندنا 7 أشهر و8 أو 10 أيام، واش هاذ القضية هذه ما تدير عندكم حتى شي حاجة؟ ملي تتسمعو ملي جينا العجز كان 7.7% ودابا غادي نمشي لـ 3.5%، ملي تتسمعو بحال هاذ المؤشرات الاقتصادية.. طبعا كايته مشاكل غادي تقولوا ليا اعلاش المقاول الوطنية ما بقاتش كتقترض ابحال اللي..؟

طبعا هذا كلام خاصو تحليل، افهمتي ولا لا؟ اشتغلوا عليه البنك المركزي واشتغلوا عليه الأبنك، واشتغلوا عليه.. ولكن ما يمكنش نواخذو حكومة بهذا في واحد السنة انتخابية أولاً، اللي تيكونوا الناس فيها تيترقبوا وتيشوفوا اشكون اللي غادي يجي، واش غادي تستمر معهم هاذ السياسة هذه اللي شافوها لحد الآن ولا غادي تجي شي جهة أخرى اللي كتخلعهم اقتصاديا؟ ما عارفينش.

وكذلك لا بد أن ننتبه إلى أنه احنا خلصنا، خلصنا... أنا ملي جيت، السي علي، لقيت بلي غير الناس اللي كيبيعوا لنا المحروقات كيتسالونا 15 المليار ديال الدرهم، والعام اللي من بعد كانت 21 مليار ديال الدرهم، اعرفتي شحال دابا تيتسالونا السي علي؟ صفر، بما في ذلك الناس اللي كيبيعوا للناس البوطاغاز، حتى ريال ما تيتسالوه لنا، ولاو كيخلصوا مباشرة.

هذا تيقولوا الفرنسيين (les chiffres sont têtus) يمكن لك تجي لهاذ الحكومة وتقول بلي هي ما شي ناجحة اقتصاديا - فهمتي ولا لا؟ - وتخرج عبر الصحافة المعلومة - افهمتي ولا لا؟ - واللي كانت مشغولة بالقلوب وما يسير بينها، وأصبحت متخصصة في هذه الحكومة، وأصبح شغلها الشاغل هو أن تضربها وتضرب إنجازاتها، واكتشفت بعد 5 سنوات أن رئيسها ليس رجل دولة، يمكن لك تضرب الصورة، ولكن صعب أمام الأرقام.

كيفاش حتى بقي، الحمد لله، هاذ المغرب مستقر، 5 سنوات آمن



خلال الميزانية، نمولو مليون أسرة، في الحد الأدنى، ماشي معنى أنه، ولكن غنحيدو ذلك الساعة المقاصة، وعض ما تبقى تشري، ألسي علي البوطاغاز ب 40 درهم، أنت غتشرها ب 100 درهم ولا ب 80، على حسب الثمن ديالها.

وأنا مستعد، أنا راه كنعرف بأنك أنت مستعد، والناس بحالك كلهم مستعدين، ولكن، هاذيك المرا اللي ماعندها والوغادي توصلها واحد 800 ولا 900 درهم، بحال اللي كيوقع في دول أخرى، بحال البرازيل إلى آخره.

القضية ديال، القضية ديال.. ثم ربما تقدر تكون كذلك أمور أخرى، بطبيعة الحال، على كل حال، الإشكاليات اللي مرتبطة بالاقتصاد، بحال اللي طالبوني الفاعلين الاقتصاديين، في الوقت المناسب غادي نجلسو معهم باش نشوفو أشنوهي الإشكاليات التي تركت..

غير ابريغيت نقول لكم في النهاية بلي، الحمد لله، فيما يخص المديونية، المغرب، فيما يخص الدين الخارجي ديالو هو حوالي 14%، على مستوى (la trésorerie). وهاذي راها بعيدة، لأنه الحد اللي كيتكلموا عليه هو 20%، وكاين بعض الدول باش تاخذ قروض كتحتاج ضمانات ديال دول أخرى، وكاين بعض الدول اللي تجاوزت وصلت لـ 80%.

الحمد لله، بلادنا بعيدة على هاذ الشئ، باقي ما وصلناش لذلك الشئ اللي كنتمناو، ولكن، الحمد لله، الأمور تسير في الاتجاه الإيجابي. أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لنا ولكم جميعا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نذكر، السيدات والسادة المستشارين وكذلك، السيدات والسادة الوزراء المعنيين بأننا على موعد مع جلسة التشريع التي سنتطلق حالا، وفي جدول أعمالها ثلاثة مشاريع نصوص.

كنطلب من السي الحلوطي.. السي الحلوطي، تفضل لرئاسة الجلسة.

شكرا على مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

وغير هاذ القضية هادي اللي غادية تعملها الحكومة، إن شاء الله الرحمن الرحيم، في الإصلاح ديال التقاعد اللي كان كيقبض غير جالس في الدار ديالورا الكبير كان قبل كيقبض 10 ولا 12 ألف ريال، دريتيو لو انتما 20 ألف ريال، احنا غنزدوها لو 30 ألف ريال، ابتداء من السنة المقبلة غنزيدو 4 آلاف ريال ثم 3 آلاف ريال ثم 3 آلاف ريال، ربما 30 ألف ريال ماشي بزاف، متفقين، وليني بالنسبة لذاك المواطن المسكين اللي راجل كبير وعاش مع المرا ديالو هو ولا شي وليد معاق ولا شي حاجة، راه 1500 درهم شيء مهم بالإضافة للأمر الأخرى اللي اتفقنا معكم عليها.

القضية ديال فرص الشغل اللي قلتي السي.. هادي أنا متفق معك فيها، هادي احنا لا بد نعترفو أنه الأداء ديالنا ماشي أداء—كما قلت قبيلة—مثالي، ولكن، الحمد لله، راه الإشكال ديال الشغل موجود، بحال اللي قلتو قبيلة، أنا متفق معكم، كاين بزاف ديال الشركات ما كيحترموش الشروط ديال الشغل، ماشي ما كيحترموش، لا. كاين اللي ما كيحترموش، وكيكون لأنه مضطر، كاين اللي.. لأنه كيستغل الضعف، الضعف ديال ذاك المشغل اللي عندو—افهمتي؟—وهاذي أمور خاصنا نعالجوها، لأنه الطرق ديالنا اللي كنتكلمو عليها والمفتشين ديال الشغل وهاذ الحكايات كلها إلى حد الآن، بكل صراحة، ما عطاتناش النتائج المرجوة.

وراه غنقول لك واحد القضية غتفاجأك ألسي.. واحد النهار لقيت واحد السيدة كتشكي لي أن خوها، خوها مخدمها في شركة ديال النظافة، كيعطها 16 ألف ريال في الشهر، خوها، هاذ الشئ راه احنا عايشينو، وليني، مع ذلك، مع ذلك، راه الأمور غادية تمشي، ولو كان الإخوان واقفوني من الأول، كان واحد الطرف من هاذ الفلوس ديال المقاصة، كنا غنديروه في (l'aide directe)، يعني في الدعم المباشر، ما تيسرش، ماتيسرش. ولكن، إن شاء الله الرحمن الرحيم، إلى طول الله العمر، وكانت فرصة أخرى، راه احنا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، هاذ القضية ما نقصروش منها، لأن هذا أصل في المجتمع.

في المجتمع كاين بنادم اللي كيخدم، وكاين بنادم قدر عليه رزقه، ما كيخدمش، رجل، شيخ عجوز، امرأة عجوز، إنسان معاق، مرا عندها الوليدات، إلى آخره. هاذوك اللي ما عندهم والولابد نفكرو فيهم، راه احنا ابدينا، احنا بدينا من خلال هاذ الشئ ديال التقاعد وهاذ الشئ ديال الأرامل وهاذ الشئ ديال المطلقات، ولكن، باقي أيام الله طويلة، وحتى هما خاصهم ياخذوا حقهم، وما يقول حتى واحد هذا ربع، ما تقولوش هذا ربع، هذا بعدا راه أصل بالنسبة للدولة، لأن احنا أمة مسلمة، والزكاة عندنا راه هي واحد الأصل. باقي كم تذكرن محاولة جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله أكثر من مرة باش يفرض الزكاة، ابغي يعطها للجماعات الفقيرة، مرة ابغي يعطها للفقراء مباشرة، مرة.. ماشي سهلة، ماشي سهلة، ولكن، إلى ما كانش من الممكن، الحمد لله من الميزانية، نقول لك بكل صراحة، راه ممكن، ممكن، ممكن، من

## محضر الجلسة الخامسة والستين

**التاريخ:** الثلاثاء 14 شوال 1437 هـ (19 يوليوز 2016 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** تسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهمن الفنية؛
2. مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية؛
3. مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

### المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله. أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهمن الفنية؛

- مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية؛

- مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

وسنبدأ بالدراسة والتصويت على مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهمن الفنية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: إذن وزع التقرير.

الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

تفضل للمنصة، السيد الوزير.

### السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

أتشرف بتقديم على مجلسكم الموقر مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهمن الفنية الذي ينظم القطاع الفني ويؤطر المهمن الفنية.

ولا يخفى عليكم، السيدات والسادة، أن البرلمان سبق أن صادق سنة 2003 على قانون الفنان، والذي يعتبر لبنة مؤسسة لهذا القطاع وخطوة جبارة لبناء وتأطير المهمن الفنية.

وقد كان من الضروري بعد 13 سنة من صدور هذا القانون وممارسته على أرض الواقع، وأخذا بعين الاعتبار التحولات المتسارعة التي تعرفها الساحة الثقافية والفنية الوطنية، إلى جانب الضرورة الملحة لمواكبة الصناعات الثقافية والإبداعية وكذا مستجدات دستور 2011 الذي أولى للثقافة أهمية خاصة، كان من الضروري أن نعيد النظر في هذا النص انطلاقا من كل هذه المستجدات.

وهو ما جعلنا في وزارة الثقافة نشتغل منذ سنة 2013 على إعادة النظر في هذا القانون ضمن المخطط التشريعي للحكومة، إلا أن فرق الأغلبية بمجلس النواب تقدمت بمقترح قانون لتعديل قانون الفنان، وهو الأمر الذي استحسناه وثنمناه، وجعلنا نضع رهن إشارة لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب كل الاجتهادات التي وصلنا إليها، باعتبار أن هذه المبادرة تعبر عن تلاقح إرادتي السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقد عملنا منذ توصلنا بالنسخة الأولى للمقترح على فتح مشاورات عديدة مع المهنيين، من جهة، حيث تحاورنا مع 15 هيئة نقابية وجمعية مهنية ومع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، من جهة ثانية، وزارة الاتصال، وزارة التشغيل، الأمانة العامة للحكومة، المركز السينمائي المغربي، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، كما استقبلنا وفدا يمثل المنتجين وشركات تنفيذ الإنتاج، تتقدمهم القنوات التلفزية الوطنية.

وقد توج هذا المسار التشاوري والعمل الذي قمنا به بالمصادقة على مقترح القانون هذا بالإجماع.

وبنفس المنهجية اشتغلنا مع كل مكونات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، مكنت من خلال عدة جلسات مخصصة لتقديم ومناقشة وتعديل هذا المقترح من بلورة مقترح قانون نوعي، يتماشى مع الصناعات الثقافية والإبداعية الوطنية، صادقت عليه لجننتكم الموقرة بالإجماع.

ويمكن القول بأن هذا المقترح المعدل يفتح آفاقا واعدة لتطوير المجال الثقافي والفني، حيث أنه يوازي بين ضمان حقوق الفنانين وتقني وإداري العروض، من جهة، والحفاظ على قدرة المقاولات والمؤسسات الفنية على التطور وتنمية إمكانيتها، من جهة ثانية.

ويهدف مقترح قانون هذا إلى:

1- ملاءمة المشروع الجديد مع مستجدات الدستور في مجال الحقوق الثقافية وحرية الإبداع والتزام الدولة بدعم وتنمية الثقافة والفنون، وإيلاء العناية اللازمة للمكانة الاعتبارية والرمزية للمبدعين، وخاصة الرواد منهم؛

المادة الأولى:	2- التركيز على التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للإبداع الثقافي الفني بمختلف تجلياته ولنساء ورجال الثقافة والفن؛
الإجماع.	
المادة 2 إلى 8:	3- ترسيخ الأدوار التي يلعبها المثقفون والفنانون للمساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية؛
الإجماع.	
المادة 9 إلى 14:	4- تمكين المبدعين من وضعية مهنية لائقة وضمان حقهم في الولوج والاستفادة من الرعاية الاجتماعية؛
الإجماع.	
المادة 15 إلى 21:	5- تشجيع مؤسسات ومقاولات الإنتاج والتوزيع الفني وتحديث تداول المنتج الثقافي الفني وجعله مواكبا للتحويلات التي يعرفها القطاع؛
الإجماع.	
المادة 22 إلى 27:	6- تدقيق مهنة الفنان عموما، والمهن المتفرعة عنها؛
الإجماع.	
المادة 28 إلى 34:	7- ضبط عمل المنتجين والمقاولين في المجال الفني للمزيد من الحماية للعاملين بالقطاع الثقافي والفني؛
الإجماع.	
المادة 35 إلى المادة 40:	8- تدقيق المعاملات والتعاقدات التشغيلية بين المبدعين والفنانين والمقاولات الفنية؛
الإجماع.	
المادة 41 إلى المادة 47:	9- إيجاد سبل وصيغ جديدة للحماية الاجتماعية للفنانين، تلزم كل الأطراف بالمساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية؛
الإجماع.	
المادة 48 إلى المادة 53:	10- تقنين عمل الفنانين الأجانب، سواء المقيمين أو العابرين؛
الإجماع.	
المادة 54:	11- إشراك المنظمات والجمعيات المهنية في تسطير وبلورة السياسات العمومية في القطاع الثقافي والفني؛
الإجماع.	
	12- تقنين الدعم العمومي الموجه للثقافة والفنون.
	تلكم، السيدات المستشارات، السادة المستشارين، أبرز العناوين التي جاء بها مقترح قانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية.
أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:	وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل والثناء الوافر للجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء اللجنة الموقرة، خلال المناقشة الرصينة والمفيدة، مشيدا بالروح التوافقية بين الأغلبية والمعارضة التي سادت أشغال اللجنة.
الموافقون: الإجماع.	وأتمنى أن يواصل هذا المقترح مشواره بنفس الروح، لأنه يؤسس لعمل فئة من المجتمع، نحيا ونقدرها، ونتمنى أن نراها في تألق دائم.
وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	وشكرا لكم.
وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.	
الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.	
<b>السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:</b>	<b>السيد رئيس الجلسة:</b>
شكرا السيد الوزير.	شكرا السيد الوزير.
	أفتح باب المناقشة.
	إذن، نتمنى أن يتوصل، أو أن نأخذ المداخلات مكتوبة.
	ننتقل للتصويت على مواد مقترح القانون كما عدلته اللجنة:

الوطنية والتكوين المهني الواردة في الظهير الشريف رقم 1.58.060، الصادر في 25 يونيو 1958.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع: وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة: سيتم التوصل بالمدخلات لاحقا.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون ما عدلته اللجنة:

المادة الأولى:

الإجماع.

المادة 2 إلى 8:

الإجماع.

المادة 9 و10:

الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الكلمة لحكومة لتقديم المشروع قانون.

السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الكلمة بالأساس هي للإشادة بفرق المعارضة والأغلبية، الذين أغنوا النص، قدموا تعديلات إيجابية ومعقولة، ولهذا أنهه بهاذ المجهود والذي كان في ظرف زمني قياسي، وجسد الإجماع ديال مختلف الفرق، كما حصل في مجلس النواب لقضية أساسية، وهي قضية الحرية، فالشكر مجددا لكم.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

مشروع قانون زجر الغش في الامتحانات المدرسية يهدف إلى ترسيخ المبادئ الدستورية، ولاسيما مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، كما يندرج في إطار تنفيذ المخطط تنفيذ التشريعي للحكومة 2012-2016 في جانبه المتعلق بالمشاريع القانونية المرتبطة بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

كما يهدف إلى إعطاء تعريف لمفهوم الغش، مع تحديد بعض الحالات التي تعتبر بمثابة غش، وذلك قصد تعزيز الشفافية والمصداقية أثناء إجراء الامتحانات المدرسية.

هاذ مشروع القانون كذلك يهدف إلى تحيين النص القديم الذي هو ظهير زجر الخداع في امتحانات والمباريات العمومية لكي يشمل بعض الحالات التي تطرح على المستوى الواقعي.

والوزارة تتوخى من خلال هاذ القانون ترسيخ حكمة جيدة في تدبير الامتحانات المنظمة من لدن الوزارة والمتوجب بالحصول على إحدى الشهادات والدبلومات الوطنية.

وفي هذا القانون تم تحديد الفضاءات التي تسري عليها أحكامه، والتي يمكن أن ترتكب فيها حالات الغش، سواء من طرف المترشحات أو المترشحين أو المسؤولين أو كل متدخل أو مشارك في عملية الامتحان على مستوى جميع مراحلها.

تم التنصيص في هاذ القانون على اعتبار النتائج النهائية للامتحانات المعلن عنها من طرف لجنة المداوالات بمثابة قرار تربيوي غير قابل للطعن، حفاظا على السلطة التربوية.

كما تم منح اللجنة التأديبية إمكانية إحالة ملف الامتحان على المسطرة التأديبية، وفقا للمقتضيات الجاري بها العمل في حالة تبين تورط أحد الأطراف المتدخلة في الغش على مستوى عملية الامتحان.

وتم كذلك تحديد العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها في حق مرتكبي الغش من المترشحات والمترشحين، حسب كل حالة، وطبيعة الأفعال المرتكبة، مع الإحالة على نص تنظيمي يحدد تركيبة اللجنة التأديبية ومهامها وكيفية تسييرها.

كذلك تم تحديد الحالات التي تطبق فيها العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي وكذا العقوبات الحبسية أو الغرامة في حق الأطراف المتدخلة من غير المترشحات والمترشحين في عملية الغش، سواء من داخل أو خارج مراكز الامتحانات، ومنحت لمحكمة سلطة مصادرة الأدوات والأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في ارتكاب الغش لفائدة الدولة في حالة الإدانة من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

كما نص القانون في الأخير على دخوله حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر نصوصه التطبيقية بالجريدة الرسمية، مع نسخ، ابتداء من نفس التاريخ، كل مقتضيات المخالفة له، ولاسيما تلك المرتبطة بقطاع التربية

أعرض المادة الأولى إلى المادة 7:

الإجماع.

المادة 8 إلى 14:

الإجماع.

المادة 15 إلى 20:

الإجماع.

المادة 21 إلى 27:

الإجماع.

المادة 28 إلى 33:

الإجماع.

المادة 34 إلى 40:

الإجماع.

المادة 41 إلى 46:

الإجماع.

المادة 47 إلى 53:

الإجماع.

المادة 54 إلى 59:

الإجماع.

المادة 60 إلى 66:

الإجماع.

المادة 67 إلى 72:

الإجماع.

المادة 73 إلى 79:

الإجماع.

المادة 80 إلى 85:

الإجماع.

المادة 86 إلى 92:

الإجماع.

المادة 93:

الإجماع.

المادة 94 إلى 105:

الكلمة لمقرر اللجنة.. الكلمة لمقرر اللجنة: إذن، وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، تفضلي السيدة الزومي.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

السيد الرئيس،

أطلب تعديلا في المادة 93 في آخرها..

**السيد رئيس الجلسة:**

تعديل في المادة 93.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

.. تقول: "تخضع كل المتابعات المتعلقة (ماشي للصحافة، بالنشر)

إلى المساطر المنصوص عليها في هذا القانون مع مراعاة أحكام المادة 91

أعلاه"، لأن كإين فرق ما بين الصحافة وما بين النشر.

ثم كذلك هذا النص يعني الناشرين بالضبط، وليس الصحفيين،

وللصحفيين قانون خاص، إذن، لا يمكن أن نمزج، وسقط هنا سهوا،

لم ننتبه إليها.

إذن، لا بد أن يكون تعديل، نؤكد على أن المتابعات يجب أن تكون

متعلقة بالنشر وليس بالصحافة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وبالطبع، لما كيبي التعديل داخل الجلسة كيبي الرأي ديال

الحكومة، كيبي حاسم في الموضوع.

ناخذو الرأي ديال الحكومة في قبول التعديل أولا.

**السيد الوزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

التعديل مقبول بالصيغة التي تلتها السيدة المستشارة، أنه "تخضع

كل المتابعات المتعلقة بالنشر إلى المساطر المنصوص عليها في هذا القانون

مع مراعاة أحكام المادة 91".

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن، الحكومة تقبل هذا التعديل بهاذ الصيغة التي جاءت على

لسان السيد الوزير.

أعرض المواد للتصويت:

إذن، المادة هاذي اللي تعدلت هي رقم 93.

تراوح مرحلة انتقالية طويلة لم تستطع معها، لا الدولة ولا الإطارات المشتغلة في المجال أن تخرج بصيغة موحدة قادرة على تجاوز هذا الانحسار والتراجع في تداول الثقافي والفني، وأيضا الواقع المزري الذي يعرفه هذا الوسط.

فإلى أي حد استطاع هذا المقترح القانون الجديد للفنان والمهنة الفنية أن يستجيب لتطلعات الفنانين المغاربة؟

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن هذا المقترح قانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم، يروم في مضامينه تحقيق شروط الحماية الاجتماعية للفنان ويؤكد صدق ونبيل مهنة الفن، كما يهدف إلى حماية الفنانين في وضعية إعاقة والفنانين الأحداث وعدم تشغيلهم في الأعمال التي تضر بهم جسديا وأخلاقيا ونفسيا.

كما ينص على إحداث مؤسسات فنية لتكوين الفنانين، وعلى أهمية الشهادة العلمية لاحتراف المهنة الفنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل أن هذا المقترح هو قيمة مضافة في مجال التشريع الفني، على اعتبار أنه حاول الإحاطة بجميع الاختلالات التي يعاني منها القطاع وسد الثغرات القانونية المرتبطة بالفنان والمهنة الفنية.

بيد أنه لا بد من إثارة بعض الملاحظات والتوصيات بشأن هذا النص:

- التأكيد على ضرورة إلزامية العقد النموذجي، على اعتبار أنه وثيقة تحمي حقوق الفنانين وتحفظ كرامتهم من الاستغلال؛

- ضرورة العمل على الملائمة القانونية فيما يخص العقود بين قانون الفنان، باعتباره قانونا يوظف الإنجاز، وقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، باعتباره يوظف الاستغلال المتعدد للأعمال الفنية؛

- ضرورة العمل على ضمان إمكانية توازن القوى بين الهيئات الممثلة للفنانين والهيئات الممثلة للمقاولات، عن طريق خلق تحفيزات لهيئات المقاولات للدخول في تفاوض جماعي مع ممثلي الفنانين، أو عبر اشتراط الدعم والاستثمار العمومي بضرورة التفاوض المفضي إلى اتفاقيات جماعية تحمي حقوق وواجبات جميع الأطراف.

السيد الرئيس المحترم،

باستقراء مضامين هذا النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، نسجل في الفريق الاستقلالي، أن التنصيص على المفاوضات الجماعية سيجعل منها آلية مستقبلية ناجعة لتنظيم المهنة الفنية، لما تمنحه من وسائل لمسايرة تطور المهنة، ولما تخلقه من توازن بين المقاولات والفنان لتحقيق مصلحة الطرفين وتنظيم المهنة وفق المستجدات في إطار

الإجماع.

المادة 106 إلى 111:

الإجماع.

المادة 112 إلى 118:

الإجماع.

المادة 119 إلى 123:

الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

## 1. مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهنة الفنية

### 1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهنة الفنية، وهو مقترح جاء ليعالج مختلف المشاكل التي يعانيها القطاع الفني في المغرب، وفي مقدمتها معالجة الأوضاع الاجتماعية للفنانين، فضلا عن الرقي بالقطاع إلى عالم "الاحتراف".

السيد الرئيس المحترم،

إن مقترح القانون، موضوع مناقشتنا اليوم، يعطي أهمية قصوى لبطاقة الفنان، والتي أصبحت ملزمة وشرطا لدعم أي مشروع فني من طرف الدولة. ولعل هذا الموضوع الذي ظل الفاعلون في المجال يؤكدون عليه في كل المناسبات، بغية القطع مع "الربع" في مجالات الاشتغال السينمائي أو التلفزيوني. ولعل الغرض الأساس هو ربط القانون "بالدعم العمومي" للممارسة الفنية الاحترافية في المغرب، والتي ظلت

حجم الانتظارات التي يراهن عليها الفنانون والمبدعون والمواطنون على السواء لتطوير هذا المجال والأنشطة المرتبطة به.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المقترح الذي بين أيدينا، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني ينظم الفنان والمهني الفنية وإيلاء العناية اللازمة لهم نظرا للمكانة الاعتبارية والرمزية للمبدعين وخاصة الرواد منهم، وذلك من أجل ملء الفراغ القانوني الحاصل في هذا المجال، والتركيز على التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للإبداع الثقافي والفني بمختلف تجلياته.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وبالرغم من الملاحظات التي سبق لنا وأبديناها، على يقين أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي، والذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية من قبيل التأسيس لمرحلة مأسسة ومهنة الممارسات الفنية ببلادنا، بناء على قواعد مهنية واضحة ومحددة وتحديد المفاهيم القانونية المؤطرة لمداول مهنة الفنان وتصنيفاته ومجال اشتغاله ووضعياته المهنية، سواء مع الفعاليات المهنية أو مع المؤسسات الرسمية العمومية والخاصة وتحديد شروط منح البطاقة المهنية والتدقيق في أشكال التعاقد بين المقاتلة الفنية والفنان وإداري العروض الفنية.

فضلا عن ذلك، فإن هذا المشروع جاء بمقتضيات تستهدف ما يلي:  
- تحديد مفهوم الأجر الفني وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية للفنان؛

- تمشين وضع الفنان في إطار الإنتاج العمومي والدعم الموجه للأعمال الفنية؛

- التدقيق في الضوابط المتصلة بتشغيل الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، في انسجام مع القوانين الجاري بها العمل؛

- كيفية اشتغال وتشغيل الفنانين الأجانب وإنتاج وترويج الأعمال الفنية الأجنبية بالمغرب؛

- التعريف بوكالة الخدمات الفنية وتحديد نشاط وشروط اشتغالها وفق مدونة الشغل؛

- تحديد كيفية تمثيلية الهيئات المهنية وشروط عملها، وكذا التنصيص على المفاوضة الجماعية، انسجاما مع ما تنص عليه مدونة الشغل؛

- تطرق للمخالفات وإثباتها والعقوبات في إطار الممارسة الفنية ومقتضيات استثنائية تتعلق باشتغال الموظفين وأعاون الإدارات

التفاوض المتوازن عن طريق مسطرة خاصة. الأمر الذي يخدم القطاع عموما ويحفي سواء الاستثمار أو دعم الدولة من أي مقارنة ربعية للأفراد أو المؤسسات.

كما أن جوهر هذا المقترح يتوخى النهوض بالحماية الاجتماعية للعاملين بالمهنة الفنية، إذ ينص على أن الفنان وتقني وإداري العروض الفنية سيستفيدون من التشريعات المتعلقة بحوادث الشغل وبالضمان الاجتماعي ومن التغطية الصحية الأساسية، إذ سيتم إحداث آلية لتمويل الخدمات الاجتماعية الخاصة بالفنانين وتقني وإداري العروض الفنية بنص تنظيمي تساهم فيها المؤسسات الفنية والفنانون وتقني وإداري العروض الفنية.

ولكل هذه الاعتبارات، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون، مع التأكيد على ضرورة ترجمة بنوده من خلال إصدار النصوص التنظيمية ذات الصلة، وفي مقدمتها المرسوم المتعلق بالعقد النموذجي وتحديد وإحداث آلية لتمويل الخدمات الاجتماعية الخاصة بالفنانين وتقني وإداري العروض الفنية.

## 2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهني الفنية، وهو ما يشكل فرصة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المقترح الهام، والذي -لا محالة- سيجيب على العديد من الإشكالات التنظيمية التي يعاني منها الحقل الثقافي والفني ببلادنا، لما يحظى به هذا المقترح قانون من أهمية بالغة، بحيث أنه يزاوج بين ضمان حقوق الفنانين وتقني وإداري العروض، من جهة، والحفاظ على قدرة المقاولات والمؤسسات الفنية على التطور وتنمية إمكانياتها، من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على الأهمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي تحظى بها فئة الفنانين والمبدعين، بحيث أنه كان لابد من بلورة مقترح قانون نوعي يتماشى مع واقع الصناعات الثقافية والإبداعية الوطنية، ويفتح آفاق واعدة لتطويرها وملاءمته مع المستجدات الدستورية الجديدة في مجال الحقوق الثقافية وضمن حرية الإبداع والتزام الدولة بدعم وتنمية الثقافة والفنون.

لقد كنا نتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة أن يتم الاهتمام من طرف الحكومة بهذا المجال الحيوي بالقدر الذي اهتمت فيه بقطاعات أخرى. إلى جانب ذلك، لقد بدا واضحا التأخر الكبير في فتح هذا الورش الهام، بل إن الوتيرة التي يعرفها هذا المجال تبقى بطيئة جدا ولا تساير

التنصيب على ضمان حق التأسيس أو الانخراط في الهيئات المهنية للفنانين والاعتراف بها من أجل الدفاع عن حقوقهم المهنية والمادية والاقتصادية والاجتماعية (عن طريق آلية التفاوض الجماعي)، إلى جانب تشجيع العمل والاستثمار بالمجال الفني بالنسبة للفنانين من خلال (المقاولة الذاتية) والمقاولات العاملة بالمجال الفني.

وكخلاصة، فإننا في فريق العدالة والتنمية ننوه بهذا المقترح الهام الذي سوف يشكل - لا محالة- سندا قانونيا حقيقيا لفئة الفنانين بالمغرب على الوجه الذي يؤدي الرقي بالأعمال الفنية في بلادنا وتطوير المجال الفني برمته، حيث يمكن أن نقول إن هذا القانون يعتبر مكتسبا "تاريخيا" للفنانين المغاربة، حيث أن المشرع المغربي اعترف لأول مرة بالفن كقطاع إنتاجي مستقل وبالفنان كمارس مهني وبالعامل الفني كمنتج اقتصادي خاضع لقوانين السوق الفنية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### 4. مداخلة المستشار السيد محمد اباحنيي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، متدخلا لمناقشة مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 99.71 المتعلق بالفنان والمهن الفنية كما وافق عليه مجلس النواب، والذي صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالإجماع بعد تعديله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

إننا نسجل بارتياح شديد روح التوافق التي طبعت مناقشة مقترح القانون بين أيدينا خلال اجتماعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والتي توجت بالمصادقة عليه بالإجماع. وهي مناسبة كذلك للتنويه بالتفاعل الإيجابي والبارز من طرف الحكومة والذي يتجلى في قبولها لـ 23 تعديلا من مجموع 94 تعديلا تقدمت بها فرق ومجموعات مجلسنا الموقر أغلبية ومعارضة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى على أحد أهمية هذا القانون الذي يهدف إلى ملاءمة المقترح الجديد مع المستجدات الدستورية في مجال الحقوق الثقافية وضمن حرية الإبداع والتزام الدولة بدعم وتنمية الثقافة والفنون وإيلاء

والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في إنجاز الأعمال الفنية.

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أكدنا على أهمية هذا المشروع قانون والدور المنتظر منه في سياق إعادة تنظيم الفنان والمهن الفنية والاستجابة للحاجيات المتزايدة.

ومن هذا المنطلق، وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه على مستوى اللجنة، وذلك بالتعاطي الإيجابي مع هذا المشروع قانون، ما علينا إلا تأكيد هذا الموقف بالتصويت الإيجابي عليه.

#### 3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أتدخل اليوم باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين لمناقشة مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية،

يعتبر الفن كظاهرة اجتماعية مجالاً للاشتغال المهني وكظاهرة أيضا تدخل في إطار الصناعات الثقافية كجزء لا يتجزأ من الحياة العامة للمواطنين، مما يفرض على الدولة والمجتمع تنظيم مجالات المهن الفنية بما يضمن الحقوق ويكرس الواجبات.

وانسجاما مع روح دستور 2011 الذي يؤكد في فصوله 5 و25 و26 و31 و33 على التعدد الثقافي واللغوي وحرية الفكر والإبداع والدعم العمومي للثقافة والفنون والحقوق الثقافية للجميع وتوسيع مشاركة الشباب وتيسير ولوجهم للثقافة والفن، وكذا وعيا بالأدوار الحضارية والمجتمعية التي يلعبها الفن داخل المجتمع، باعتباره أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية وللإشعاع الثقافي لبلادنا، إلى جانب الحاجة إلى مواكبة الإبداع الثقافي والفني المغربي بتطوير سياسة دعمه تشريعا وتنظيميا لتمكين المبدعين والفنانين وأصحاب المهن الفنية من إطار قانوني يحفظ كرامتهم وينظم مجال اشتغالهم، ويضمن العناية بأوضاعهم المادية والاجتماعية والمهنية، وكذا يشجع مؤسسات الإنتاج الثقافي والفني في ترسيخ تقاليد حديثة لتداول المنتج الثقافي والفني مواكبة للتحويلات الاقتصادية والمجتمعية التي تعرفها بلادنا.

وكان من نتائج هذا العمل التشريعي الهام المصادقة على مقترح القانون برمته بالإجماع، باعتباره سيعمل على توفير الظروف المناسبة لعمل الفنانين، من خلال تقنين آليات الاشتغال، ولأسيما على مستوى بطاقة الفنان واعتماد العقد النموذجي وكذا التنصيب على وسائل الدعم وبنيات الاستقبال والتكوين والحماية الاجتماعية الملائمة لشغلهم والمكافأة المعادلة لجهودهم لضمان عيشهم بكرامة، مع ضمان حرية الإبداع الفني بكل تجلياته وتأمين الاستقلالية التامة للفنانين والفنانات لإنجاز إبداعاتهم طبقا للمقتضيات الدستورية والتشريعات الضامنة للحريات الفردية والجماعية لجميع المغاربة، إضافة إلى



الوطني للأحرار سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

##### 5. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهني الفنية، هذا المقترح الذي هو نتاج عمل برلماني خالص.

في الواقع، بلغت البشرية درجة متقدمة من الوعي، بعد مسارتحول تدريجي عاشته الاقتصاديات الكبرى عالميا، وانتهت إلى إدراج الرأسمال اللامادي كمكون أساسي في احتساب الثروة وعنصر لا محيد عنه في التنمية المستدامة.

ولا يخفى على أحد اليوم الدور الهام الذي أضحي يلعبه الفن في تنمية الحس الجمالي لدى الإنسان وتربيته على القيم النبيلة، التي ترتقي به إلى أعلى مراتب الإنسانية، حتى إن بعض الأعمال الفنية التي صنفت ضمن الملك العام المشترك للإنسانية قد ساهمت في التقريب بين الشعوب والثقافات المختلفة.

من هنا تأتي أهمية مقترح القانون الذي نناقش اليوم، الذي نعتقد أنه سيسهم في تنظيم القطاع، بما يضمن الحقوق لكل أطراف العلاقة في المجال الفني. ومن تم، نعتقد أنه ليس مطلوباً من الفنان سوى الإبداع في فنه والمساهمة في الارتقاء بالذوق وتهذيبه وصونه من مهايو الرداءة.

السيد الرئيس،

كما تعلمون، تقدم فريقنا بالعديد من التعديلات (بلغت 40 تعديلا)، سعت في مجملها إلى تجويد صياغة النص وضمان حقوق أكثر للفنانين والمشتغلين بالمهن الفنية، وهذا ليس غريبا على فريق ينهل من توجهات وبرامج الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يدعم الفن والفنانين.

ونحن، إذ ننوه بالتجاوب الإيجابي للحكومة مع أغلب التعديلات التي تقدم بها فريقنا، لندعوها إلى إخراج النصوص التنظيمية والآليات التطبيقية إلى حيز الوجود في أقرب الأجل والإسراع في تطبيق هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بالتهوض بالحماية الاجتماعية للعاملين بالمهن الفنية وبضمان التغطية الصحية والاستفادة من نظام حوادث الشغل ونظام التقاعد.

العناية اللازمة للمكانة الاعتبارية والرمزية للمبدعين، وخاصة الرواد منهم، والتركيز على التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للإبداع الثقافي والفني بمختلف تجلياته ولنساء ورجال الثقافة والفن وترسيخ الأدوار التي يلعبها المثقفون والفنانون للمساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية، مع إيلاء العناية اللازمة للمكانة الاعتبارية والرمزية للمبدعين وتمكينهم من وضعية مهنية لائقة وضمان حقهم في الولوج والاستفادة من الرعاية الاجتماعية وتشجيع مؤسسات الإنتاج والتوزيع الفني وتحديث تداول المنتج الثقافي والفني وجعله مواكبا للتحويلات التي يعرفها القطاع على الصعيد العالمي، خاصة ما يرتبط بالصناعات الثقافية والإبداعية، وتدقيق مهنة الفنان عموما والمهني المتفرعة عنها على الخصوص مع إعطاء كل قطاع ما يستحقه حسب خصوصيته وضبط عمل المنتجين والمقاولين في المجال الفني للمزيد من الحماية للشغيلة الفنية وكذا تدقيق المعاملات والتعاقدات الشغلية بين المبدعين والفنانين والمقاولات الفنية وإيجاد سبل وصيغ جديدة للحماية الاجتماعية للفنانين، تلزم كل الأطراف بالمساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية وتقنين عمل الفنانين غير المغاربة، سواء المقيمين أو العابرين، مع إشراك المنظمات والجمعيات المهنية في بلورة السياسات العمومية في القطاع الثقافي والفني، إضافة إلى تقنين الدعم العمومي الموجه للثقافة والفنون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

إن هذا المقترح، على أهميته، يسائلنا جميعا عن ماهية القيمة المضافة لهذا المقترح قانون بالمقارنة مع مقتضيات القانون رقم 71.99 المنظم للفنان الصادر سنة 2003، كما أن تفعيله على أرض الواقع سيصطدم بعدة إكراهات مسطرية نتيجة التنصيب على إلزامية توثيق العقود للفنانين وتقني وإداري العروض الفنية، والتي لا يمكن تنفيذها على الفرق الفنية الشعبية مثلا، ناهيك عن دور مفتش الشغل بالنسبة لتشغيل الأطفال دون السن القانوني في الأعمال الفنية بين الحماية والحد من إبداع الطفل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

من منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، وحيث إن هذا المقترح سيساهم في تحسين العمل الإبداعي بمراعاة الحد الأدنى للأجر والاعتراف بالمكانة الاعتبارية للفنان وكذا حماية حقوق المقاولات الفنية (المنتجين، مؤسسات النشر، منظمي الحفلات)، مع ضمان حقوق الفنانين وتقني وإداري العروض والحفاظ على قدرة المقاولات والمؤسسات الفنية على التطور وتنمية إمكانياتها، فإننا في فريق التجمع

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إننا لا نتوخى من هذا القانون أكثر من جعل الفنان يشتغل في أجواء مريحة تضمن الكرامة، وتساعد على البذل والعطاء بأقصى إمكانات الإبداع. ونأمل أن يساهم في إعطاء دفعة جديدة وقوية للفن والفنانين، بما يساعد على تهذيب الذوق والارتقاء به، كما نأمل أن يساهم كذلك في تنمية المواهب وتعزيز القدرات في مجال الإحساس والإبداع، وصقل المهارات الدفينة والطاقات المقبرة العديدة والمتنوعة التي تزخر بها بلادنا.

### 6. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عرض مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية بالجلسة العامة التشريعية.

تعد الصناعات الثقافية والإبداعية رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان التي تنشأ التقدم والرفق الاجتماعي، لذا فإن النهوض بالشأن الثقافي يتطلب توفير البنيات الثقافية التحتية اللازمة ووضع الإطار المؤسسي والقانوني الملائم.

وفي هذا الصدد، فإن مقترح قانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية يعتبر مبادرة تشريعية ستساهم -لا محالة- في إغناء التشريع في مجال الفن والفنانين والذي عرف التأسيس له منذ سنة 2003 بموجب القانون رقم 71.99 المتعلق بالفنان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن مقترح هذا القانون وإن كان يروم تحسين الوضعية الاجتماعية للفنان، ويضع ضوابط للإنتاج الفني ويسن مقتضيات قانونية لحماية الفنان في وضعية إعاقة وكذا الطفل الفنان، فإنه يظل غير كاف لوحده لمعالجة الاختلالات التي تعترى المنظومة الفنية وتجاوز الإكراهات التي تواجه الفنان وهو يقوم بنشاطه الفني والإبداعي.

لذا، يتعين نهج سياسة ثقافية مندمجة في إطار التنمية المستدامة باعتبار الثقافة ذرع واق ضد كل أشكال التطرف. وتماشيا مع توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنبثقة عن دورته العادية الثالثة والسبعون المنعقدة بالرباط بتاريخ 30 يونيو 2016، فإنه أضحى من الأفيد وضع استراتيجية وطنية تضع الثقافة والإبداع في قلب المشروع المجتمعي المغربي وتدمج العامل الثقافي في مختلف السياسات

العمومية.

وفي سياق آخر، فإن إدماج الدور التربوي للفن في المناهج الجديدة للتعليم أصبح ضرورة ملحة، انطلاقا من كونه يمكن المتعلم من الحصول على كفايات وقدرات متنوعة، ويعمل على تنميتها من خلال مواقف تعليمية وطرائق وأساليب تستخدم الإطار الفني وتهدف إلى إحداث تغيير مرغوب فيه في أنماط المتعلم السلوكية والجسدية والفكرية والنفسية والاجتماعية، وذلك من أجل تحقيق غايات محددة ضمن الأهداف التربوية العامة، فالفنون في التربية هي وسيلة تسهم في تحقيق الأهداف، التربوية أولا، والفنية الجمالية ثانيا، من هنا ضرورة إدخالها في المناهج التعليمية وليس الاكتفاء بوضعها على هامش الممارسة التربوية، فالأهداف التربوية في مؤسسة المدرسة ليست تعليمية فقط، بل تتخطى ذلك إلى الجوانب النفسية والخلقية والجسدية والروحية والعصبية للتلميذ، أي بناء شخصيته بشكل متكامل ومتوازن.

ولهذا فإن الدور الصحيح للتربية يتمثل في العمل على استقرار المتغيرات الثقافية على أساس كفاءة وظيفتها وانسجامها مع النمط الثقافي للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق مساندة الاتجاهات التربوية والمحتويات التعليمية لروح العصر وتقدمه العلمي والتكنولوجي، مما يحتم على كل منظومة تربوية تطمح إلى التقدم تطوير مناهجها التعليمية ورفدها بكل جديد ومفيد.

ولا بد من الإشارة أن للفنون وظائف جمالية وتعبيرية لا يمكن إنكارها، كما أن من آثارها الواضحة تشجيع قيم التسامح والفهم والقبول للآخر مهما كان نوع هذا الآخر، وإذا ما توفرت الساحة الفنية بشكلها الصحيح الذي يضمن حرية الفنان ويسمح بالحوار الإبداعي فإن هذه الساحة ستكون ميداناً مهماً لتدريب الناس على قبول الأصوات المختلفة، وهذه نقطة مهمة في حربنا مع التطرف، إذ عندما يؤمن الناس بحق المختلف في الوجود، ستتلاشى ذهنية التطرف بنسبة كبيرة.

وفي بيئتنا المحلية، حيث لا وجود لتعدد الرؤى، نحتاج إلى تدريب الشباب على ممارسة القيم الإنسانية وتطبيقها بعد الاقتناع بها؛ قيم مثل الطيبة والتسامح وقبول الآخر لا تأتي عن طريق الوعظ في محاضرة أو ندوة، ولا تتحول إلى سلوك واقعي إلا بالممارسة والتدريب، وهذا لا يتحقق إلا عبر الفضاء الإنساني الذي تخلقه المجالات الإبداعية وعلى رأسها المجال الفني.

وحرصا منا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على النهوض بالفن والفنانين، نقدم مجموعة من الملاحظات والاستفسارات حول مقترح هذا القانون والمتمثلة أساسا في:

- ضرورة وجود إرادة سياسية وحكومية حقيقية للرفق بوضعية الفنان؛

واعترافا بهذه المهنة النبيلة، عمد المشرع إلى تنزيل مشروع قانون رقم 71.99، الذي شكل تحولا هاما ساهم في تأطير عمل الفنان، ثم تلى ذلك مبادرة وزيرة الثقافة السابقة السيدة الفنانة ثريا جبران سنة 2007، ولأول مرة في تاريخ الفن المغربي، إلى إحداث بطاقة مهنية خاصة بالفنان، بطاقة اعتراف بمهنة ظل القانون لعقود غير معترف بها.

واليوم نحن بصدد دراسة "مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهنة الفنية"، انسجاما مع دستور 2011، الذي حث على إيلاء العناية اللازمة للمبدعين، لا بد من التأكيد على ضرورة التعجيل بإصدار المراسيم الكفيلة بتفعيله.

ورغم أن الحكومة لم تنهج مقاربة تشاركية حول الموضوع مع مختلف الفاعلين والمهتمين بالحقل الفني، واكتفت برأي الأغلبية الحكومية من أجل التسريع لإخراجه رغم بعض نواقصه فإن هذا المقترح يمهد لطريق الاعتراف بمجمل المهنة الفنية، ويحدد شروط الاشتغال والتعاقد والحصول على البطاقة المهنية، مع فرض العقوبات والجزاءات على المخالفين للقانون وحث المقاولات على تسخير إمكانياتها المادية واللوجيستكية للرقى بإنتاجنا الوطني، الذي يمنحنا التميز، ويحفظ ذاكرتنا الفنية عبر الأجيال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التفعيل السليم لهذه المقترحات - في اعتقادنا - كفيل بتوفير الشروط المادية والموضوعية التي تتيح للفنان والمبدع المغربي استمرارية والعطاء المتجدد والبحث عن جودة الإنتاج في ظل شروط المنافسة والشفافية على المستوى الوطني، التي تتطلب الدعم والحماية من طرف الدولة، كما نؤكد على ضرورة تمتيع الأسرة الفنية بالتغطية الصحية والاجتماعية كحق أساسي في حياة الفنان.

لذا، كفريق اشتراكي، بتصويتنا على هذا المقترح نكون قد ساهمنا في وضع قانون يؤطر هذه المهنة، ويوفر لمزاومها الحماية القانونية والاجتماعية علاوة على مساهمته في تطوير الصناعات الإبداعية وانخراط نساء ورجال الفن في ترسيخ التنوع الثقافي ببلادنا والتعريف به إقليميا ودوليا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**11. مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية:**

**1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

- توفير الظروف المناسبة لعمل الفنانين وتمكينهم من آليات الاشتغال ووسائل الدعم المادية والتقنية وبنيات الاستقبال والتكوين، والحماية الاجتماعية الملائمة لشغلهم والمكافأة المعادلة لجهودهم لضمان عيشهم بكرامة؛

- ضمان حرية الإبداع بكل تجلياته للفنان وتأمين الاستقلالية التامة لإنجاز إبداعاته في تناغم مع مقتضيات الدستورية والتشريعات الكفيلة بضمن الحريات الفردية والجماعية لجميع المغاربة؛

- عدم تكريس منطلق الربح الفني بما يخدم بالدرجة الأولى الموظفين بقطاعات مهنية أخرى والمنتسبين للمجال الفني، والذين يستفيدون من كل الامتيازات الاجتماعية التي تضمنها لهم وظائفهم وغير المتوفرة للفنانين المتفرغين للعمل الفني؛

- ضرورة تصنيف الفنانين، والتفريق بين الفنانين المحترفين الذين يعيشون من فنه، والفنانين المنتسبين الذين يزاولون مهنة أخرى؛

- الإسراع بإصدار عقد نموذجي يحترم مجهود الفنان، ويحدد فيه الحد الأدنى للأجور، كما يؤكد على حق الفنانين في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، فضلا عن إلزام مشغلهم بتطبيق مقتضيات قانون الشغل؛

- حث مؤسسات الإنتاج والتوزيع الثقافي والفني على ترسيخ تقاليد حديثة لتداول المنتج الثقافي والفني، مواكبة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المجتمعات؛

- إحداث المزيد من المعاهد الفنية والمسارح في مختلف الأقاليم وإيلائها الاهتمام اللازم؛

- عدم تشغيل الفنانين الأحداث في أعمال تضر بالجانب الجسدي والنفسي والأخلاقي للأطفال؛

- المساهمة في نشر القيم الإنسانية الكونية باعتبارها إرثا مشتركا ساهمت فيه كل الحضارات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**7. مداخلة الفريق الاشتراكي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نغتنم مناسبة مناقشة هذا القانون للتنويه بالعمل الجبار الذي يقوم به المبدعون المغاربة وكل من يزاولون المهنة الفنية بمختلف أنواعها، فردية كانت أم جماعية.

هؤلاء المبدعين الذين عملوا ويعملون من أجل تطوير مجتمعتنا، مستحضرين بكل تقدير من قضاؤنا نحبهم وسط ظروف عيش بئيسة، ومهمهم من لازال يكابد من أجل عيش كريم.

حالات الغش في باقي الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع ككل، بدءاً بالوسط المدرسي والاجتماعي والأسري الذي يحتاج بدوره إلى إصلاحات عميقة، باعتباره المشتل الأساسي لكل عملية تربوية.

كما أن زجر الغش في الامتحانات سيظل محدود النتائج قياساً مع تطور النظم المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة. واعتباراً للأعطاب والاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية في رمتها، والتي يجمع المهتمون والقيومون على الشأن التربوي علانية على تجذرها وضربها لمبدأ تكافؤ الفرص ومصداقية الشواهد المتحصل عليها.

السيد الرئيس،

إن ضرورة إصلاح منظومتنا التربوية هو طموح كل المغاربة، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة ليس لدينا أي مركب نقص في دعم المبادرات التشريعية للحكومة متى تبلورت لدينا القناعة بأنها في صالح في الوطن والمواطنين.

لذلك، وانسجاماً مع الرأي الذي عبرنا عنه في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، فإننا نصوت على هذا المشروع قانوناً بالإيجاب.

## 2. مداخلة المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري باسم فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أقدم باسم فريق العدالة والتنمية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

السيد الرئيس،

لقد أضحى الغش في الامتحانات ظاهرة تؤرق رجال التربية والتكوين لما لها من آثار سلبية على التحصيل العلمي والمعرفي، بل على صورة الشواهد التي تمنحها مؤسساتنا التربوية.

نعم إن الظاهرة ليست وليدة اليوم، لكنها تفشت في الآونة الأخيرة لأسباب كثيرة، نذكر منها تراجع القيم التربوية المقاومة للسلوكات المنحرفة وكذا الرغبة في الحصول على أحسن النتائج بدون جهد على مستوى التحصيل.

إن تراجع دور الأسرة التي تعتبر اللبنة الأساس لقيام للمجتمع ومهد تنشئة الأطفال وتربيتهم وترسيخ منظومة القيم النبيلة، حيث تستغل الأمهات والآباء مختلف الآليات المتاحة، ويفتنمون مختلف الفرص لطبع أبنائهم بطابع الاستقامة والنزاهة والصدق والاعتماد على الذات والمثابرة والاجتهاد، فيحرمون علمهم الغش والكذب والتحايل والترامي على متاع الغير، مبينين مساوئ التزوير والتحريف وانعكاساتها على كيانهم.

السيدات المستشارات السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم وجهة نظر فريقنا حول مشروع قانون رقم 02.13 المتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

بداية يهمني أن أؤكد أننا في فريق الأصالة والمعاصرة على مبدأ ملاءمة وتقويم وتجويد تشريعاتنا كلما دعت الضرورة إلى ذلك، منصتين إلى ديمنامية وحركية وتفاعلات الرأي العام الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية حقيقية دون توفير بيئة تشريعية ضامنة لتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد في كل أشكاله وتجلياته، والتي تعتبر منظومتنا التعليمية مثالا صارخا ووعاء خصبا للعديد من الاختلالات والأعطاب، لن يسعنا المجال في هذه المداخلة لذكرها، وما ظاهرة الغش في الامتحانات المدرسية إلا أبرزها إن لم نقل أخطرهما، على المتمدرسين أو المجتمع ككل.

وإذا كنا نسجل بأسف شديد التعثر الذي لازم هذا الورش الاجتماعي والاستراتيجي لما للتربية والتعليم من أهمية وألوية في إقلاع وتنمية المجتمعات، فإننا نعتبر آفة الغش في الامتحانات والمباريات جريمة تستوجب العقاب، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتسريب الامتحانات والمتاجرة والسمسة بها، كما أننا نتوقف في الوقت ذاته عند محدودية المقاربة الزجرية والأمنية. مستحضرين في هذا السياق دور ومسؤولية الحكومة والفاعلين الأساسيين في القطاع والفرقاء السياسيين والمنظمات والهيئات المدنية والنقابية والحقوقية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ والأسرة والإعلام...

السيد الرئيس،

إن المشروع قانون 02.13 يأتي في إطار التصدي لظاهرة الغش في الامتحانات المدرسية التي تحيلنا على ضعف حكمة تربوية تديرية للقطاع عامة وفي مجال الامتحانات خاصة، وتحيلنا كذلك على قصور في مجال تدخل القانون الذي انتهكت حرمة باستفحال أساليب السماسرة وتجار الشواهد الذين يعيثون فساداً في المنظومة التربوية ومستقبل أجيال من الشباب دون حسيب ولا رقيب، وفي منأى عن العقوبات الزجرية لمختلف حالات الغش التي استشرت واتخذت أشكالاً وأبعاداً خطيرة، امتدت داخل المجتمع عامة وبالمؤسسات التعليمية خاصة.

وعلاقة بتفشي هذه الظاهرة المشينة، لابد من التذكير بالفرق بين آفة الغش في الامتحانات المدرسية التي ترتكب من طرف التلاميذ وتلك المرتكبة من طرف الأطر التربوية وبين ظاهرة تسريب الامتحانات، والتي تعتبر جريمة لا يجب التساهل مع المتورطين فيها.

وفي هذا الإطار، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن مقارنة هذه الظاهرة من الناحية القانونية الصرفة عبر تحديد عقوبات زجرية لن تحقق النتائج المرجوة، إذا لم يتم وضعها في سياق شمولي يلامس

الاتصال الحديثة، بحيث أصبحت تعد من الجرائم المنظمة.  
السيد الرئيس،

في البداية لابد من التنويه والإشادة بالنقاش الهادئ والمسؤول والجاد الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، كما نشكر السيد الوزير على تفاعله الإيجابي مع مداخلات السادة المستشارين ومع مختلف التعديلات الجوهرية والشكلية التي تقدمت بها مختلف الأطياف السياسية والنقابية، وهو ما توج بالتصويت بالإجماع على المشروع.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع جاء ليكرس بدون شك مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التي رسخها دستور 2011، وتنفيذا للمخطط التشريعي للحكومة 2012 إلى 2016 للارتقاء بالمنظومة التعليمية ببلادنا ورفع من تصنيفها على المستوى العالمي.

السيد الرئيس،

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن هذا المشروع جاء لشرح مفهوم الغش في مدلول هذا القانون والمحدد في ممارسة المترشحة أو المترشح أو كل من ساهم بأي شكل من الأشكال بالتحايل والخداع في الامتحانات المدرسية المتوجة بالحصول على إحدى الشهادات والدبلومات الوطنية، لهذا كان لابد من تدخل المشروع للحد من هذا الظاهرة بوضع قانون يعاقب كل من سولت له نفسه، سواء من بعيد أو قريب، الغش أو التلاعب أثناء اجتياز الامتحان، بحيث يقوم المكلفون في حالة ثبوت الغش بسحب ورقة الامتحان من كل مترشحة أو مترشح وتحرير محضر بذلك وفق النموذج المحدد بنص تنظيمي وإحالته فورا على اللجنة التأديبية من طرف المشرف على مركز التصحيح لاتخاذ العقوبات الجزرية والضرورية في كل حالة من الحالات.

كما نؤكد في هذا السياق على أهمية الإجراءات المتخذة هذه السنة لضمان سلامة امتحانات البكالوريا، آمليين أن تتعزز مستقبلا بالتدابير إضفاء مزيد من النزاهة على الامتحانات حفاظا على سمعة الشواهد الوطنية.

السيد الرئيس،

لكل هذا الاعتبار، فإننا في الفريق الحركي نصوت إيجابا على هذا المشروع.

والسلام ورحمة الله تعالى وبركاته.

**4. مداخلة المستشار السيد محمد الرزمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:**

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ولن ننسى بالمناسبة دور المدرسة في ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من خلال البرامج والمقررات والأنشطة التربوية التي تشحن التلاميذ بالفضائل الاجتماعية والأخلاق النبيلة، وتزرع في نفوسهم العادات الحميدة والتقاليد الموروثة اجتماعيا وثقافيا، وتعمل بكل الوسائل القانونية على زجر الغش وإدراج محاربة الغش ضمن الأنشطة التربوية وأنشطة الأندية وطرح مسائمه ومناقشتها وإقناع التلاميذ بذلك، إلا أن المتتبع يلاحظ أن الغش في الامتحانات المدرسية كاد أن يصبح مكتسبا وسلوكا داخل المدرسة لا محيد عنه.

السيد الرئيس،

إن التركيز على الجانب التربوي يعتبر مدخل أساسا لكنه غير كاف لمعالجة ظاهرة زحفت على الحقل التربوي بكل مكوناته، لذا نجد المشرع قد فطن منذ عقود خلت لوضع تشريع يجرم الغش وكل ما يرتبط به من ممارسات وسلوكات، على سبيل المثال الظهير الشريف رقم 1.58.060 بشأن زجر الخداع في الامتحانات والمباريات العمومية. واليوم وبعد أن تطورت أساليب الغش وأشكاله وطرقه ووسائله كان لزاما على المشرع أن ينتج نصا تشريعا متناسبا مع التطورات السلبية التي عرفتها الظاهرة، سواء من حيث التوسع والانتشار أو من حيث الآليات والوسائل المعتمدة أو من حيث المنخرطون والمشاركون فيها أفرادا وشبكات، عسى أن يحد من زحفها على الناشئة وعلى الحقل التربوي.

وإننا، ونحن نقاش مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، لنثمن عاليا ما تضمنه من مقتضيات تروم زجر الغش والغشاشين في الامتحانات تحقيقا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الممتحنين والضرب على أيدي المخالفين للقوانين عموما، والمخلين بالقواعد التنظيمية للامتحانات على الخصوص، وندعو الحكومة إلى التعجيل بإعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة بتنفيذ هذا القانون وإصدارها.

من أجل هذا وغيره سنصوت بنعم على مشروع هذا القانون.

**3. مداخلة الفريق الحركي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، وهي مناسبة لإبداء وجهة نظرنا حول هذا المشروع الذي يعتبر من أهم المشاريع في تعزيز آليات التصدي لظاهرة الغش في الامتحانات المدرسية، والتي تنامت مؤخرا نتيجة تطور وسائل

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات، والذي صادقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر بعد إحالته عليها من طرف مجلس النواب. وأغتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر للحكومة على تجاوزها البناء مع ملاحظات السادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن الغش ظاهرة خطيرة وسلوك مشين، فما بالكم إذا تعلق الأمر بتفشيهِ في المجال التعليمي وبشكل مقلق، إذ أضحى عادة مألوفة يمارسها السواد الأعظم من تلامذتنا وطلابنا، الذين وصل بهم الأمر إلى التفنن والإبداع في ممارسة هذه الآفة.

إن الانتشار الواسع لهذا السلوك الانحرافي وماله من تأثير سلبي على التعليم المدرسي، بل ويتعداه إلى جوانب حياتية أخرى، استلزم منا التعامل مع هذا النص بمسؤولية كبيرة وحرص شديد على ردع المخالفين، اعتبارا منا لكون هذه الظاهرة نوعا من أنواع الفساد الذي يتعين على الجميع التصدي لها كل من موقعه، ولكن في إطار ملاءمتها مع القوانين الأخرى المتعلقة بالتربية والتعليم، ودون إغفال مختلف الجوانب والإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وإذ نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت مناقشة هذا المشروع قانون، والذي تمت المصادقة عليه عقب نقاش ماراطوني قبل التوافق على مقتضياته، ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول مناسبة وتوافقية للإشكاليات العديدة للمنظومة التعليمية، وإن كنا نعتبر هذا النص القانوني لبنة أساسية باتجاه الارتقاء بالشأن التعليمي والتربوي ببلادنا، في إطار الحرص على الالتزام بمقتضيات الدستور المتعلقة بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلکم -وفي إطار الحيز الزمني المخول لنا- أهم ملاحظتنا بخصوص النص التشريعي المتعلق بزجر الغش، الذي لنا كامل اليقين بأنه سيحقق الأهداف المتوخاة من تنزيله.

ومن هذا المنطلق، وباعتبارنا جزء من الأغلبية الحكومية، سنصوت عليه بالإيجاب.

شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 5. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة "مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية"، وهو القانون الذي نص على عقوبات حبسية وغرامات مالية في حق التلاميذ المتورطين في الغش في الامتحانات، بالإضافة إلى أنه نص يعزز الترسنة القانونية الهادفة إلى معالجة ظاهرة الغش بمدارسنا، وهو أيضا يهدف إلى ترسيخ مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليها دستور 2011، وتعزيز الشفافية والمصادقية أثناء إجراء الامتحانات، ويحدد أيضا العقوبات التأديبية التي تطبق في حق كل تلميذ ضبط أثناء إجرائه للامتحان وهو يرتكب عملية الغش، وقد تعددت العقوبات من الإنذار، سحب ورقة الامتحان، تحرير محضر، إلى أن يعرض الملف على السلطات القضائية المعنية لاتخاذ العقوبات اللازمة.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل هذه الإجراءات القانونية كافية للتقليص من الظاهرة؟ في نظرنا ظاهرة الغش ليست بجديدة في مجتمعنا، فقط الظاهرة اليوم أخذت أشكالا جديدة ومتطورة، معتمدة في ذلك على التكنولوجيات الحديثة من خلال شبكات التواصل، حتى أصبحت فنا من الفنون يمارسه المتحايين لبلوغ مأربهم بطرق غير مشروعة لهم في ذلك من المبررات في نظرهم ما يشفع سلوكهم المشين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

للأسف، لقد تفشيت الظاهرة بشكل خطير في مجتمعنا فشملت عدة مجالات، الانتخابات وحجم المقاعد الملغاة من طرف المجلس الدستوري، التعيين في المناصب العليا، المباريات الرياضية، الصفقات العمومية، البناء... في كل مناحي الحياة.

ولكن أخطر أنواع الغش هو الغش في الحياة التعليمية، وذلك لعظيم أثره على تطور مجتمعنا، فهو يقتل الإبداع ويدفع مرتكبيه إلى الخمول والجمود، وهي الطريق السهل لاجتياز الامتحانات وتحقيق النجاح دون جهد يذكر.

فنحن في حاجة إلى مقاربة شمولية تجمع بين التربية والتعليم والزجر، فهذا القانون قد لا يستقيم مع وقع خطاب الأزمة التي تروى بظلالها على جميع مفاصل منظومة التربية والتكوين، مما يطرح وبإلحاح مسألة الإصلاح التربوي الذي يعتبر في الوقت الراهن مطلبا مجتمعيا أنيا ومستعجلا.

متالتين، ثم العقوبة الجنائية. وهكذا، فإنه طبقا للمادة الثامنة تتراوح العقوبة بين شهر وستين، وغرامة مالية بين 5000 و100.000 درهم، ولنا أن نتساءل: هل اطلع واضع هذا المشروع قانون على مقتضيات العامة الواردة في القانون والمسطرة الجنائيتين؟ وهل استحضر أن المخاطب بهذا المشروع قانون هم التلاميذ الذين في غالهم قصر؟

وهل اطلعوا على مقتضيات الفصل 85 من قانون الالتزامات والعقود الذي نص على أنه لا يكون الشخص مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه بفعله فحسب، لكن يكون مسؤولا أيضا عن الضرر الذي يحدثه الأشخاص الذين هم في عهدهم؟ نعتقد ذلك.

ومع ذلك، تم إقرار هذا المشروع قانون لأغراض سياسية أكثر منها تربوية، على اعتبار أنه تكييف الفعل المقترف من طرف التلميذ بأنه جنحة ضبطية، وتناسى بأن الفاعل حدث والحدث في مفهوم القانون الجنائي هو كل شخص لم يبلغ 12 سنة كاملة، ويعتبر غير مسؤول جنائيا لانعدام تمييزه، وهذا حال تلاميذ الشهادة الابتدائية.

أما الحدث الذي أتم 12 سنة ولم يبلغ 18 سنة يعتبر مسؤولا مسؤولية جنائية ناقصة بسبب عدم اكتمال تمييزه، وهذا حال جل تلاميذ البكالوريا.

والحاصل إذن، أن المشروع قانون أغفل هذه الخاصية، خاصة التمييز، وبداهة أن غير المميز في الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي لا تكليف عليه.

ويبدو أن هذا المشروع قانون يهدف إلى تحقيق السبق في هذا الموضوع، ولكن على حساب المبادئ العامة لحقوق الطفل والأطفال - كما نعلم - أكبادنا التي تمشي على الأرض، لذا فإن مكانهم الطبيعي هو المدرسة والكليات والمعاهد العليا وليس السجون.

صحيح أننا جميعا ضد كل غش، مهما كان، سواء في الامتحانات أو الانتخابات أو التعيين في المناصب العليا أو الحساسة أو الإستراتيجية، كما أننا ضد الغش في المباريات الرياضية وفي الصفقات العمومية وفي كل مناحي الحياة. ولكن لا يجب إغفال أن محاربة الغش في الامتحانات يبتدئ بإقرار التربية على القيم والأخلاق وغرس حب الوطن وغيرها، ثم إن الغش في الامتحانات لا يستقيم مع وجود مستوى متدني في التعليم، ولا سيما أمام الثراء الفاحش الذي أصبح يجنيه البعض على حساب التلاميذ بفرض ساعات إضافية لا فرق بين التعليم العمومي والخصوصي، بمعرفة الجهاز المشرف على التربية الوطنية دون أن يتدخل لتجريم هذا الفعل.

ألم يكن من الأجدى بوضع قانون الغش في الامتحانات أن يتصدى للعصابة المنظمة التي تسترزق من الغش في تسريب الامتحانات، وقد أقرت السلطات العمومية بضبط حالات الغش من خارج المرافق التربوية، وأحالت بعضهم على المحاكم ليأخذ القانون مجراه؟

السيد الرئيس،

الجميع يتحمل المسؤولية، وكلنا معنيون بمحاربة الظاهرة، وكلنا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بإحداث الإصلاح وإعمال القانون، الأسرة، المجتمع المدني، مؤسسات الدولة، مطالبون بالانخراط في بناء مجتمع تسود فيه قيم التعاون والصدق والمسؤولية والتحلي بروح المواطنة ومحاربة كل أشكال الغش في كل مجالات الحياة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 6. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عرض مشروع القانون رقم رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

لقد فاجأتنا الحكومة بإعداد مشروع قانون رقم رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، لأننا أمام نص قانوني خاص عنوانه "زجر بعض التصرفات الشائنة لأطفالنا، رجال ونساء المستقبل"، حيث أن الحكومة انطلقت من واقع مفترض لتجئ نص قانوني يطبق على ضحايا التربية الوطنية وليس مجرميها، لتسقط فشلها في تدبير القطاع على أضعف حلقة في المنظومة التربوية ككل وهي التلميذ.

هذا وقد تضمن هذا المشروع قانون عشر مواد، حيث عرف الغش بأنه ممارسة المرشح لأي شكل من أشكال التحايل والخداع في الامتحانات المدرسية والمتوجة بالحصول على إحدى الشهادات أو الدبلومات الوطنية، وأضافت هذه المادة إلى أنه يعتبر غشا كذلك تبادل المعلومات بين المرشحين وحياسة أو استعمال الوسائل الالكترونية كيفما كان شكلها أو نوعها، سواء مشغلة أو غير مشغلة. ولنا أن نتساءل كيف يمكن الحكم على النوايا، وذلك باعتبار حياسة الهاتف النقال، سواء أكان غيبا أو ذكيا بمثابة فعل جرمي، حتى لو كانت هذه الآلة غير مشغلة، بل وغير صالحة للاستعمال؟

وفي نفس السياق، خول هذا المشروع للإدارة حق معاقبة التلميذ متى قام بالغش أو حاول ذلك سواء أثناء فترة الامتحان أو بعد ذلك، عندما يكتشف المصحح أن هناك غشا، ويبدو أن واضع هذا المشروع، لم يكن على علم بأن تصرفات الإدارة في هذه الحالة مقيدة، وتعمل تحت مراقبة السلطة القضائية ولاسيما القضاء الإداري، التي لها وحدها الصلاحية للتأكد من الفعل المنسوب للتلميذ، تحت طائلة الإلغاء. ولنا في توأم وجدة مثل لذلك.

والملاحظ كذلك أن هذا المشروع يقر ازدواجية العقوبة، العقوبة التأديبية التي قد تصل إلى الإقصاء من دورات الامتحان لمدة سنتين

لحرية الصحافة والتعبير والتعامل مع السلطة الرابعة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا الجهود التي بدلت لإخراج قانون المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحفيين المهنيين إلى حيز الوجود بعد استنفاذهما لمراحل التشريع في إطار إيجابي، مسجلين تفهم المطالب العادلة المتعلقة بقانون الصحافة والنشر الذي قدمنا بخصوصها تعديلات مهمة، بلغت 25 تعديلا قبلت منها الحكومة 16 تعديلا، همت في مجملها توسيع مجال حرية التعبير والرأي ببلادنا. ولا تفوتني الفرصة بهذه المناسبة أن أنوه بالتجاوب الحكومي مع تعديلاتنا والروح الإيجابية التي أبداه السيد الوزير خلال مختلف مراحل مناقشة هذا المشروع، مما يبرهن بالأساس تغليب الساهرين على القطاع الانتماء إلى الوطن والحريات والتجرد من أي انتماءات أخرى سواه.

السيد الرئيس،

إن هذه التشريعات، ستفقد دورها وغايتها، إذا لم تصاحبها رؤية واضحة لتنفيذها وعزيمة كبرى لتطبيق مقتضياتها، وستبقى دون جدوى في ظل التنامي المضطرب للعنف الذي يتعرض له الصحفيون أثناء مزاولتهم لمهامهم من طرف قوات الأمن العمومية ومحاكمة الصحفيين بسبب التعبير عن آرائهم، وإن خفت نسبيا، إلا أنها لازالت متواصلة. ولا يسعنا من هذا المنبر إلا أن نعلن تضامننا مع جميع الصحفيين المغاربة المتابعين أمام القضاء بسبب آرائهم، وعلى رأسهم نقيب الصحفيين الصحفي عبد الله البقالي، هذه المتابعات التي تعتبر بحق رقابة الأيدي الناعمة على الصحافة الوطنية واستفزازا للرقابة الذاتية، مما يساهم -لا محالة- في الإضرار بصورة بلادنا وبدستورية حرية التعبير والرأي في بلادنا.

إننا نعلم جميعا أن غاية العمل الصحفي ليست مجرد القيام بعمل إخباري أو استقصائي، تماما كما أن علم الجراحة لا يسعى فقط إلى تمزيق المريض وخطاطته، فإذا كانت غاية الجراحة هي مداواة والشفاء، فإن غاية الصحافة هي خدمة المجتمع وتحقيق مصلحته، أكثر من مجرد نقل الأنباء وكتابة القصص الإخبارية، وإن كانت المهارة والكفاءة ضرورتين لذلك.

الصحافة الحرة، السيد الرئيس، ليست امتيازًا، بل ضرورة عضوية في مجتمع عظيم، فالدفاع عن حرية الصحفيين هو في الجوهر دفاع عن حق للشعب في الوصول إلى المعلومات ومعرفة الحقائق ونشرها للرأي العام، ولذلك فإن التشبث بالدفاع عن هذه الحرية هي مهمة رئيسية لجميع الهيئات والمنظمات والأطراف المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، والساعية لبناء مجتمع مغربي ديمقراطي وعصري، تسوده مبادئ العدالة والنزاهة والقانون.

لكل ما سبق، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت

إن القانون مرآة المجتمع، وهو يعمل على تنظيمه، والمشرع لم يكن يعث عندما حدد السن القانوني للأهلية المدنية والجنائية، وجعل تصرفات القاصر إما باطلة أو قابلة للإبطال أو منعدمة حسب الأحوال، فما بال الحكومة تبتكر قوانين أقل ما يقال عنها أنها مخالفة لحقوق الطفل. وكان الأجدى بالمسؤولين عن التربية الوطنية أن يجعلوا في كل مركز من مراكز الامتحانات لجنة لمعاينة حسن سير الامتحانات، وذلك بفتح المجال للمراقبين المتطوعين من المجتمع المدني وأولياء التلاميذ ليساهموا في الحراسة وتتبع السير العادي للامتحانات فأهمية الامتحانات، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالبيكالوريا، لا تقل عن الاستحقاقات الانتخابية، لأنها تصطفي رجال الغد في السياسة وفي غيرها، وهذا ما يلزم أن تكون ذات مصداقية لأنها امتحان حول المواطنة أولا، وتحدد مسار الممتحن ثانيا.

وفي اعتقادنا، فإنه آن الأوان لمعالجة ملفات الفساد معالجة شمولية وليس انتقائية وسياسوية، فالفساد كما قد يكون قانونيا قد يكون اقتصاديا وكذا سياسيا، بدليل حجم الانتخابات الملقاة من طرف المجلس الدستوري بسبب الغش، وكذا كمية الأحكام القضائية التي تقضي بها المحاكم العادية والمجلس الأعلى للحسابات، وكذا حجم الحجوزات التي تقوم بها السلطات العمومية أحيانا بالنسبة للمواد الفاسدة والمهربة والإبداعات المقرصنة والسرقات الأدبية وغيرها.

وشكرا.

### III. مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر

#### 1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

إننا اليوم مدعوون للمصادقة على قانون يحظى بأهمية قصوى على المستويين الداخلي والخارجي، ويؤثر بشكل كبير على صورة بلادنا على المستوى الدولي، في ظل مشهد إعلامي ببلادنا يعرف أحداثا بارزة وتجاذبات منها الإيجابي ومنها السلبي، فإذا كنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتابع بكل اعتزاز استمرار إصدار تشريعات تهم الصحافة وحرية التعبير، والتي لاشك فهي أحسن من سابقاتها على كل حال، مع تسجيل أنها لم ترق بعد إلى التطلعات المشروعة للمهنيين، التواقين لوجود تشريعات متطورة قادرة على القطع مع الماضي البئيس لمهن الصحافة والإعلام بصفة نهائية. ومع ذلك، فإننا نعتبر أنها تمثل تحولا في سلوك السلطات العمومية في النظر إلى التشريعات المنظمة



إثناهم عن أداء مهامهم والكشف عن العجز والقصور والإختلالات التي يعرفها تدبير الشأن العام ببلادنا، بل وأصبحوا موضوع متابعات قضائية من أجل التحكم في استقلاليتهم، خاصة وأن بلادنا كانت لها الريادة في هذا المجال مع بداية الاستقلال (قانون 1958)، حتى مقارنة ببعض الدول التي كانت لها تقاليد أعرق في مجال الإعلام، كما لا يمكن أن نغفل ما قامت به حكومة التناوب من إصلاحات يجوز وصفها بالجوهرية والمتقدمة سنة 2002، والتي كان لها الفضل في تقديم أفكار سديدة للمشهد الإعلامي الوطني.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المشروع الذي بين أيدينا، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني ينظم الصحافة والنشر بالنظر للمكانة الاعتبارية والرمزية للصحافة كسلطة رابعة، وذلك من أجل ملء الفراغ القانوني الحاصل في هذا المجال، بالتركيز على المقتضيات الدستورية والتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للإعلام والإعلاميين وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالرغم من الملاحظات التي سبق لنا وأبديناها، لعلنا يقين أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي الذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية من قبيل تعزيز ضمانات الحرية في الممارسة الصحفية، حماية حقوق وحرية المجتمع والأفراد، جعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتعزيز دوره في حماية حرية الصحافة، تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية، تشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية في القطاع، تحديد الحقوق والحرية بالنسبة للصحفي، تعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية.

فضلا عن ذلك، فإن هذا المشروع جاء بمقتضيات تستهدف ما يلي:

- توسيع الحريات الإعلامية وتعزيز مبادئ المسؤولية المهنية وفق أحكام الدستور والتزامات المغرب الدولية، عبر الأخذ بغالبية الملاحظات المنبثقة عن عمل اللجنة العلمية الاستشارية المكلفة بدراسة مشروع المدونة؛

- تمكين قطاع الصحافة والنشر من إطار قانوني متقدم لدعم جهود إقلاع القطاع، عبر الاستجابة لانتظارات المهنيين وفعاليات المجتمع المدني والحقوق؛

- مواكبة التحولات التكنولوجية الجارية واستيعاب آثارها على قطاع الصحافة واستثمار فرصها؛

- صيانة المكتسبات الموجودة في قانون الصحافة والنشر الحالي وتوسيعها.

بالإيجاب على مضمون مشروع هذا القانون، أملين، أن يؤسس لمفهوم جديد للصحافة الوطنية، وأملين أن يؤسس لمفهوم جديد للصحافة الوطنية، هدفه تقصي الخبر والابتعاد عن الخوض في الأعراض، وأملين أن يؤسس لمفهوم جديد للصحافة الوطنية، يسعى للدقة في الخبر بعيدا عن المزايدات السياسية الضيقة، يحترم ذكاء القارئ المغربي، وأملين أن يؤسس من جديد لقانون الصحافة المواطنة التي تواصل السير على مبدأ الخبر مقدس والتعليق حر.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

## 2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر، وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام، والذي -لا محالة- سيجيب على العديد من الإشكالات التنظيمية التي يعاني منها العمل الصحفي ببلادنا، لما يحظى به هذا المشروع قانون من أهمية بالغة، بحيث أنه يزاوج بين تعزيز ضمانات الحرية في الممارسة الصحفية، من جهة، والحفاظ على قدرة المقاولات والمؤسسات الصحفية على التطور وتنمية إمكانياتها وتطوير مقتضيات الشفافية في القطاع، من جهة ثانية، وكذا حماية الشرف والحرية للأفراد والمجتمع وجعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على الأهمية الكبرى التي يحظى بها قطاع لما يلعبه من أدوار طلائعية داخل المجتمع، بحيث أنه كان لابد من بلورة مشروع قانون نوعي لجعل الممارسة الصحفية سلطة رابعة حقيقية كاملة غير منقوصة، ويفتح آفاق واعدة لتطويرها وملاءمته مع المستجدات الدستورية الجديدة في مجال الحقوق والحرية وضمن حرية الممارسة الصحفية وعدم تقيدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبيلية والتزام الدولة بضمن حق الولوج إلى المعلومة.

لقد كنا نتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة أن يتم الاهتمام من طرف الحكومة بهذا القطاع الحيوي بالقدر الذي اهتمت فيه بقطاعات أخرى وإعطائه الأولوية والقدر الكافي من الوقت من أجل إنتاج مدونة للصحافة تليق بنساء ورجال الصحافة، لا أن تأتي بهذا المشروع في نهاية ولاياتها.

إلى جانب ذلك، السيد الرئيس، لقد بدا واضحا التأخر الكبير في فتح وإصلاح هذا الورش الهام والذي عرف تراجعات خطيرة تمس الصحفيات والصحفيين والتضييق عليهم، بل وحتى متابعتهم من أجل

لا الحصر، جعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة، حماية حقوق وحرية الأفراد والمجتمع، تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية وتقنيها، تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، إلغاء 26 عقوبة سالبة للحرية، عدم إمكانية تطبيق عقوبة الإكراه البدني في حالة العجز عن الأداء، التشديد في شروط الولوج إلى مهنة الصحافة وفي تقلد منصب إدارة النشر.

السيد الرئيس،

إنها فرصة سانحة لنا للتنويه والإشادة بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة هذا المشروع، كما نشكر السيد وزير الاتصال وأطر الوزارة المرافقة له على تفاعلهم الإيجابي مع مختلف مداخلات السيدات والسادة المستشارين ومع تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية، وهو ما توج بالتصويت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجاباً على هذا النص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 4. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدان والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر، ويأتي هذا القانون كمكمل لقانون إحداث المجلس الوطني للصحافة والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافي المهني، حيث من شأن هذه القوانين أن تعطي دفعة للعمل الصحفي وتمكنه من أداء دوره الهام في تنوير الرأي العام بالأخبار ومواكبة ما تشهده البلاد من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، على الرغم مما يمكن أن يقال أويغاب على هذا القانون، وعلى الخصوص في الجانب المتعلق بالعقوبات.

فالقانون الذي بين أيدينا عرف مداً وجزراً منذ صدور ظهير الحريات العامة سنة 1958 والتعديلات التي أدخلت عليه، وفق إيقاع الأحداث السياسية المغربية التي وسمت العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلى أن نظم المغرب المناظرة الوطنية حول الإعلام سنة 1993 وما تلاها من أورش إصلاحية، وخاصة الإصلاح الذي تم في عهد حكومة التناوب سنة 2002.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا الوقوف على المكانة التي بات يحتلها الإعلام الإلكتروني في

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أكدنا على أهمية هذا المشروع قانون والدور المنتظر منه في سياق إعادة تنظيم قطاع الصحافة والنشر والاستجابة للحاجيات المتزايدة. ومن هذا المنطلق، وانسجاماً مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه، سواء على مستوى مجلس النواب أو على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وذلك بالتعاطي الإيجابي مع هذا المشروع قانون، فإننا نؤكد هذا الموقف بالتصويت الإيجابي عليه.

#### 3. مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

السيد الرئيس،

إن ورش إصلاح منظومة قوانين الصحافة والنشر شكل هاجساً لمختلف الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام ببلادنا، فأمام التحولات العميقة التي يعرفها المغرب في مجال الحريات، وأمام مقتضيات دستورية متقدمة تضمن حرية التعبير وحرية الصحافة (المواد 25 و 27 و 28) وأمام التزامات المغرب الدولية في هذا النطاق، كان لزاماً على الحكومة الحالية تطوير الترسنة القانونية المؤطرة لقطاع الصحافة والنشر، عبر تجميع ثلاثة قوانين (النظام الأساسي لمهني الصحافة قانون المجلس الوطني للصحافة وقانون الصحافة والنشر الذي نحن بصدد مناقشته) في مدونة واحدة عصرية وديمقراطية تستجيب إلى أبعد حد لانتظارات وتطلعات المهنيين.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة للتنويه بالمقاربة التشاركية المعتمدة في إصدار هذا النص، وذلك من خلال عمل دؤوب ومسؤول، قامت به اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول الموضوع، والتي شكلت من نخبة من الخبراء في مجال الصحافة والنشر وكذا من عدد من فعاليات المجتمع المدني وكذا ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، كأرضية أساسية لإنتاج هذا المشروع المهم.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد دراسته ومناقشته سيشكل بدون أدنى شك نقلة نوعية في مجال الصحافة والنشر، يبدو ذلك جلياً من خلال مجموعة من المستجدات التي جاء بها، نذكر منها على سبيل المثال

الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية.

لجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة..."، فهل يعكس مشروع قانون الصحافة كل هذه المبادئ الحقوقية التي نصت عليها بعض المواثيق الدولية وصادق عليها المغرب، وتضمنتها تنصيحا أهم التقارير والتوصيات الدولية حول حرية التعبير والصحافة، وأقرها الدستور المغربي في ثانيا بعض فصوله؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

##### 5. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

تشكل حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والحق في الإعلام وحرية النشر الدعامة الأساسية لحقوق الإنسان، ومن ثمة تأتي الأهمية البالغة للتأطير القانوني لهذه المجالات.

وفي الصدد، فقد جاء مشروع هذا القانون متضمنا لمجموعة من المقتضيات تؤطر عمل الصحفيات والصحفيين ويمنحهم الضمانات اللازمة ويؤسس لمناخ سليم لعمل المؤسسات الصحفية، كما يسن مجموعة من المقتضيات المتعلقة بالصحافة الالكترونية، ويعتبر هذا المجهود التشريعي ثمرة للتطور التاريخي الذي عرفه القانون المنظم للصحافة والنشر بالمغرب منذ صدور ظهير الحريات العامة لسنة 1958.

وفي نفس السياق وقبل بسط بعض الملاحظات الأساسية حول مشروع قانون الصحافة والنشر التي ينبغي تداركها، نقف عند العديد من المكتسبات التي جاء بها المشروع، ويمكن إجمال أهمها في:

- إقرار حرية الصحافة والنشر والطباعة وإقرار الحق في مصادر المعلومة؛

- حذف العقوبات الحبسية (شكلا) ضد جرائم الصحافة،

- جعل قرار إغلاق المؤسسات الإعلامية أو رواج المطبوعات بيد القضاء؛

- تسقيف الغرامات المالية في 500 ألف درهم، باستثناء حالات العود؛

- حماية المهنة من غير المهنيين، باشتراط التوفر على صفة الصحافي

المشهد الإعلامي المغربي، حيث أبان عن نجاعته وفعالته في نقل الخبر والسبق إليه ودوره في إثراء الواقع السياسي والثقافي بما يتم نشره من مقالات وتحقيقات واستطلاعات رأي والدراسات المقدمة حول العديد من المواضيع والظواهر المجتمعية والإشكاليات التنموية.

وبالرجوع إلى مضامين هذا المشروع نجد أن مسألة الحقوق الواردة في المشروع جاءت بصيغة عامة دون تفصيل، خاصة فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من هذه الحقوق، وتم إغفال التنصيص على كيفية حماية الصحفيين والصحفيات. كما أن لغة المشروع بعيدة شيئا ما عن لغة القانون.

وفي الجانب المتعلق بالغرامات، فقد جاءت مرتفعة، وهي في حد ذاتها سالبة للحرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بحالة العجز عن الأداء واللجوء إلى الإكراه البدني، كما أن هذه الغرامات من شأنها إثقال كاهل المؤسسات الإعلامية وتتسبب في توقف عدد كبير من المقاولات الإعلامية.

كما يجب التأكيد على ضرورة حماية الصحافة الالكترونية، وما يمكن أن تتعرض له من قرصنة، وتعرضها بالتالي إلى محاكمات باطلة، مع ضرورة مراقبتها لأننا في الكثير من الأحيان نجد أنفسنا أمام مواقع لا تنضبط لأخلاقيات المهنة والالتزام بضوابطها، حيث تتحول هذه المواقع إلى وسائل للاستزاق والابتزاز.

السيد الرئيس،

أقر الدستور المغربي في ديباجته، أن "المملكة المغربية، العضو العامل النشط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا"، مع التأكيد على تلك المفارقة المتناقضة التي نسجلها في ديباجته أيضا والتي تجعله يقر بسمو المواثيق الدولية ويقيدها في نفس الآن بخصوصية الإطار المحلي، إذ كيف ستكون سامية إذا تقيدت محليا؟

لقد أكد في العديد من فصوله على كفالة حرية التعبير وعلى الحق في الحصول على المعلومات العمومية وفي نشر الأخبار والأفكار والآراء من غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة، نجد ذلك في فصله 25 الذي نص على أن "حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها"، وفي الفصل 27 الذي نص على أن "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة"، والفصل 28 نص على أن "حرية

المهني في تولي منصب مدير النشر؛

- منع وقف الصحافي أو اعتقاله احتياطيا؛

- حماية الصحافة الالكترونية من مسؤولية جرائم الاختراق والقرصنة؛

- تجريم استنساخ المواد؛

- حماية حقوق الطفل والمرأة من انتهاكات الصحافة؛

- تجريم نشر الإباحية والتحريض على الدعارة وإشهار التبغ؛

- حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة من الانتهاكات الصحافية.

وفي هذا الصدد أيضا يمكن اعتبار الصحافي شريكا في الجريمة التي تتضمنها المادة الإعلامية التي أعدها، من شأنه حمل الصحافيين على المزيد من الحزم والدقة والمسؤولية في عملهم.

غير أنه في المقابل يسجل على مشروع القانون عدة ملاحظات ينبغي تداركها، أهمها يتعلق، أولا، بكون المشروع رغم أنه "حذف" جميع العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة، غير أنه لم يحصن الصحافي من تلك العقوبات بشكل كامل، حيث أن المشروع المذكور لم ينص على أنه القانون الوحيد الذي تحاكم به جرائم الصحافة، إذ لا شيء يمنع ضحايا جرائم الصحافة من اللجوء إلى القانون الجنائي أو قانون الإرهاب في متابعة مرتكبي تلك الجرائم. لذلك ينبغي أن ينص المشروع صراحة على أنه القانون الحصري الوحيد الذي يتابع به الصحافيون في الجرائم ذات العلاقة بمهنة الصحافة.

الملاحظة الثانية هوما أتت به المادة 5 من مشروع القانون والتي تنص على ما يلي: "يحق للصحفيين ولهيئات ومؤسسات الصحافة الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر، باستثناء المعلومات السرية وتلك التي تقيد الحق في الحصول عليها طبقا للفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور"، فصياغة هذه المادة توجي بكون الصحفي سيصبح حرا في الحصول على المعلومات التي تساعد في عمله، لكن عند التطبيق فإن نفس الفقرة وضعت فيها قاعدة أخرى معاكسة، تمنع على الصحفيين الحصول على المعلومة عندما استثنت تلك الفقرة، ما سمته، المعلومات التي تكتسي طابع السرية.

الملاحظة الثالثة تتجلى من خلال قراءة المادة 6 التي يدفعك الإحساس على أنها تقدم إطارا قانونيا جديدا سيحمي ويحصن العمل الصحفي، بالنظر للتعبيرات المستعملة، لكن بالقراءة المتأنية توضح أنه تم الخلط في تلك المادة بين القواعد المتعلقة بالجانب المبدئي والحقوق وبين القواعد المتعلقة بالتنظيم المقاولاتي وبين القواعد المتعلقة بكيفية الحصول على الدعم وبين مبادئ قانون المسطرة الجنائية والكل في مادة واحدة، مع أن كل واحد من القضايا المشار إليها أعلاه لا علاقة لها فيما بينها لا من جانب موضوعها ولا مجال تطبيقاتها، مما يدفع للتساؤل عن مبرر حشر كل تلك القضايا في مادة واحدة بالرغم

عن كونها لا علاقة لأحدها بالأخرى.

الملاحظة الرابعة تتعلق بكون المشروع لا يغطي جل مهن الصحافة، حيث أنه يقتصر على الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية ولا يهتم الإذاعات والقنوات والوكالات، والقوانين المنظمة لتلك المجالات المذكورة أقرب إلى "دفاتر تحملات" منها إلى القوانين، لذلك فهي شبه خالية من المواد التي تهم جرائم السب والقذف والمس بالنظام العام وما إلى ذلك، ورغم أن المشروع أشار إليها في تعريف "الصحافة" في المادة 2، بشكل ممنهج استثنى جرائم الصحافة من اختصاصه دون الإفصاح عن السبب.

إن الرهان اليوم هو الارتقاء بالتشريع المغربي في مجال الصحافة والنشر إلى مستوى تلبية تطلعات المهنيين ومقتضيات دولة الحق والقانون وتدارك النقائص التي أثارها المهنيون والمهتمون حول مشاريع قوانين مدونة الصحافة الثلاثة واعتماد مقاربة تشاركية تدمج المهنيين والفاعلين ذوي الصلة، من خلال فضاءات حوار تجمعهم بالبرلمانيين بصفتهم من لهم حق التشريع الفعلي والنهائي. وشكرا.

## 6. مداخلة مجموعة العمل التقدمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أساهم، باسم مجموعة العمل التقدمي، في مناقشة مشروع قانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

إنه مشروع هام يعبر عن إرادة وطنية لإصلاح هذا المجال الحيوي وترسيخ وتوسيع حرية التعبير والرأي، كجانب أساسي في ترسيخ المسار الديمقراطي لبلدنا.

هذا المشروع الذي تمكنت الحكومة من إخراجه إلى حيز الوجود مطروح منذ أزيد من 10 سنوات، وتمت بلورته وتطوير مضامينه بمقاربة تشاركية واسعة، فهو عصاره مجهود جماعي شاركت فيه كل الأطراف المعنية بهذا المجال، من هيئات ومؤسسات صحفية، ومنها الالكترونية، وناشرين، ودور النشر وكل المؤسسات المعنية، كما أنه ثمرة تفاعل مستمر بين الحكومة، والدولة عامة، وكل مكونات الحقل الإعلامي بما فيها الأجنبية.

والنص المطروح أمانا هو أيضا ثمرة تفاعل إيجابي بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه، مما جعل منه نصا جيدا ومتقدما، مستجيبا للتطورات التي عرفها المجتمع المغربي التواق إلى الحرية والإبداع الحر، ولما عرفه حقل الإعلام من تحولات ومستجدات وتطورات كبرى كان لا بد من مواكبتها وتأطيرها.

وتشكل المصادقة على هذا المشروع قفزة نوعية من شأنها أن ترفع الحيف الذي يشتمل منه القطاع، سواء تعلق الأمر بالممارسات التي تحد من حريته، أو التجاوزات اللا أخلاقية التي يتضرر منها الأفراد والجماعات وحتى المؤسسات.

وسيكون حسن تطبيق ما ورد فيه من أحكام ومقتضيات مساهمة بقوة في مشروع إعادة هيكلة قطاع الإعلام والنشر، والصحافة بشكل خاص، ومنح إمكانية إضافية لتطوير المشروع الإعلامي الوطني وتقوية قدراته الاستقطابية ودعم المؤسسات الإعلامية على أسس التكافؤ والمساواة لخلق نهضة تنموية في القطاع.

واعتبارا لأهمية هذا المشروع وجودته وإيجابياته الأكيدة، فإن مجموعة العمل التقدمي تدعمه وتصوت لصالحه.

وشكرا.

كما أن المشروع يهدف إلى حماية الممارسة الإعلامية وإنصافها والتأسيس لبناء المسؤولية المهنية والتقيد بالحرفية وأخلاقيات المهنة.

ويتجلى ذلك في عدد من الجوانب التي دققها المشروع لحماية النظام العام وحصانة المحاكم وحماية الأطفال وحماية الشرف والحياة الخاصة للأفراد، مع وضع معايير لترتيب المسؤوليات والتقليص من المتابعات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية والأخذ بمقاربة البدائل في العقوبات الجزرية والحرص على التناغم والتكامل مع مقتضيات القانون الجنائي في كل ما يتعلق بالمساطر.

وقد أخذ المشروع الوقت الكافي لتعميق النقاش في بنوده والأفكار والأسس التي اعتمدها، وتجويده وإغنائه بعدد من التعديلات التي قبلت الحكومة جزءا كبيرا منها، سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين بجانب الأعمال التحضيرية التي هيأت بشكل مكثف وواسع للمشروع.

**محضر الجلسة السادسة والستين****التاريخ:** الثلاثاء 21 شوال 1437 هـ (26 يوليوز 2016 م).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية والأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد أودع رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس المستشارين مشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الخارجية والتعاون؛

رابعا، مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وتوصل كذلك مجلس المستشارين من مجلس النواب بالنصوص التالية:

أولا، مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، وذلك في إطار قراءة ثانية؛

ثانيا، مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

ثالثا، مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

رابعا، مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛

خامسا، مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليوز 2012)؛

سادسا، مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية"؛

سابعا، مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 الموافق ل 5 أغسطس 1963 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛

ثامنا، مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك؛

تاسعا، مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغيير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

عاشرًا، مشروع قانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بأجال الأداء؛

إحدى عشرة، مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمكافحة العنف ضد النساء؛

ثم أخيرا، مشروع قانون رقم 31.13، يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

كما توصلت الرئاسة بمقترح قانون، يرمي إلى تعديل مقتضيات الفصلين 76 و77 من القانون الجنائي، تقدم به المستشار السيد عبد اللطيف أعمو، باسم مجموعة العمل التقدمي.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 26 يوليوز 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 35 سؤالا؛

الموجودة فيما بينها خصوصا من حيث التجهيزات، من حيث الوسائل الطبية الضرورية للعمل، ومن حيث مسألة غياب بعض التخصصات الطبية، مما يزيد من معانات السكان في التنقل إلى مستشفيات أخرى ذات تخصصات.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

#### السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال، اللي كهم 72 مستشفى إقليمي على الصعيد الوطني، فالمستشفيات الإقليمية هي مبدئيا فيها جميع التخصصات، إلا البعض اللي ك يكون في المستشفى الجهوي، أشنو مثلا اللي ك يكون في المستشفى الجهوي، هي جراحة الأطفال، أشنويمكن يكون في المستشفى الجهوي هي جراحة الأعصاب، إلى آخره البعض، والمستشفيات الجامعية كنعرفها.

فاحنا كنعاولو، ذكرت فوارق وتفاوتات بين المستشفيات، أنا متفق معك بين الجهات وخاصة العالمين القروي والحضري، وداخل الجهة كل جهة كنعاولو ما أمكن أننا نداركها بطريقة تدريجية.

أخيرا، كما صوتم السيدات والسادة المستشارين، في هاذ الميزانية ديال وزارة الصحة ديال 2016، اخذينا مليار درهم، احنا بصدد يعني اقتناء تجهيزات بيوطبية جديدة، باش كل جهة جهة، كل إقليم إقليم باش ما يبقاش على هاذ الشئ، أنه الناس كيمشيوا لجهة أخرى لأن مكابنش السكانير، لأن مكابنش<sup>(1)</sup> (IRM)، مكابنش مثلا التجهيزات الأخرى، كنعاولو هاذ الشئ كنعالج تدريجيا.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار تعقيب.

#### المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

يعني السيد الوزير في الجواب ديالكم قلتكم بأن هناك فعلا كاي تفاوتات من جهة إلى أخرى، وهذا شيء صحيح، ولكن السيد الوزير المحترم، ما يقظ مضجعنا كمثلي الأمة هو التفاوت أحيانا الذي يكون

- عدد الأسئلة الكتابية: 19 سؤالا:

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما، أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الأخت، السيدة رئيسة الفريق، تفضلي في إطار نقطة نظام.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس.

بحال كما تعلمون، جرت يوم الخميس الماضي انتخابات جزئية، واللي جرت على المستوى الوطني، من أجل التباري على المقعد الشاغر في مجلس المستشارين، اللي كيتعلق بهيأة الأجراء، واللي فاز به الإتحاد المغربي للشغل، وبالتالي لم يتم الإعلان الآن على أن الفائز هو من الإتحاد المغربي للشغل، المقعد، ثم هنالك تعميم إعلامي للقنوات كلها اللي هي كتمول بالمال العمومي مجبتش نهائيا هاذ الخبر، بالتالي احنا هذا يعني فوز بالنسبة للمجلس ديالنا، وبالتالي نعتبره هنالك تعميم.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

سجلت الملاحظة، وليس من اختصاص، هناك جهات معينة التي تعلن عن فوز في الانتخابات التشريعية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة للسيد وزير الصحة، والسؤال الأول، حول "وضعية المستشفيات الإقليمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي، لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤال الفريق الاشتراكي، في هاته الجلسة المسائية، يتمحور حول وضعية المستشفيات الإقليمية بجهات المملكة، وكذا التفاوتات

<sup>1</sup> Imagerie par Résonance Magnétique

حاصلا داخل نفس الجهة.

أعطيتكم مثال: داخل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة مثلا، مستشفى إقليمي لمدينة وزان تمت ترفيته من مستشفى عادي سنة 2010 إلى حدود اليوم 2016 باش يكون عندنا مستشفى إقليمي، لكن مع كل الأسف، واسمح لي ننقل لكم الهموم ديال الساكنة، سواء سكان المدينة اللي حاضرة أو سكان البوادي، بغيت نقول لكم بأن الاستفادة من الخدمات الصحية لازالت متعثرة لحد الساعة، مما يعني أن هناك صعوبة لساكنة إقليم وزان مدينة وجماعات ترابية (قروية) تجد صعوبة في الولوج إلى المراكز الصحية.

كاين هناك خصاص مهول للأطر الصحية، كايين مستوصفات قروية مغلقة داخل إقليم وزان، كايين معاناة ديال مرضى القصور الكلوي، مما كيضطر هاذ الناس يمشي يسكنوا في القنيطرة أو في شفشاون، كايين الأليات جابهم وزارة الصحة مشكورة، ولكن ما كايينش الأطر الطبية، كايين بعض الحالات المستعجلة اللي تتجي من مدينة وزان وتيكون (المستشفى) الإقليمي لمدينة وزان بحال ساعي البريد يوجه المرضى إلى مدينة شفشاون أو إلى مدينة تطوان أو إلى مدينة الرباط، مما يعني أن هذا المستشفى الإقليمي لا يحمل إلا الاسم.

احنا فعلا السيد الوزير، كانت برمجة لبناء مستشفى وزارة الصحة، ولكن أمام تعقد المساطر الإدارية أو هناك بطء في إخراج هاذ المستشفى الإقليمي إلى حيز الوجود، بغيت نقول لكم:

واش ساكنة إقليم وزان لم تلقى من طرف هاذ الحكومة إلا التهميش؟

هل قدر ساكنة مدينة وزان والجماعات الترابية غادي يبقوا في قاعة الانتظار ينتظرون الآتي والذي لن يأتي؟

إذن احنا بغينا نقول لكم احنا كفريق اشتراكي لا يمكن لنا أن نصفق للباطل وبأن الحكومة الحالية همشت الساكنة ديال إقليم وزان اللي هي في أمس الحاجة للخدمات الصحية، وهاذ الملف السيد الوزير المحترم أنتم على دراية واطلاع تامين به. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الصحة:**

في عجاله، أنا غير نقول للسيد المستشار المحترم، الحكومة ولا الوزارة ما عمرها تكون في نيته ولا كانت في نيته ولا غادي تكون أنها تهمش ساكنة من الساكنات ما عمرها كانت، أما تقول ليا مثلا أن الاستفادة

من الخدمات مازالت متعثرة أنا غادي نقول لك إيه، حتى أنا راه مواطن مغربي، احنا لسنا راضين على هاذ الوضعية، ولايني راه ما يمكنش يعني في خمس سنين أننا غادي نحل جميع المشاكل، هاذو السياسة الصحية ما كايين حتى شي دولة في العالم، وأقوله وأكررها أمامكم اللي حلت مشاكل الصحة من الألف إلى الياء ما كايينش.

السياسة الصحية بدأتها حكومات وحكومات اللي تعاقبت على هاذ الشئ، مللي تتدوي مثلا على المستوصفات المغلقة ولايني خصك تعرف الأرقام، قبل مثلا هذه 6 سنين ولا 7 سنين كان أكثر من 300 اللي كان مغلق، وبعد رجعو 157 ولا 250 دبا كايينة يالاه كايينة 53، ولايني هذا تطور من أكثر من 300 إلى 53، ولايني احنا غير راضون.

أما فيما يخص المستشفى ما شي هذا تهميش ولا ما بغينا راه المستشفى قلت السيد يالاه كنا تناقشنا هذه بضعة أسابيع ولا بضعة أشهر حول المستشفى، اتفقنا أعطيتنا الوعاء، قلت أنت المساطر الإدارية معقدة صحيح، وكيفاش ابغيتي دابا حيث اخدينا قرار واش الفلوس موجودين نحلو (Tiroir) ونبداو نبنو؟ يعني راه درنا الوعاء العقاري أعطيته لنا، يعني دبا راه كايين الفلوس، غادي نبرمجهم لأن كايين الميزانية ديال كل سنة، منين غادي نجيبو مثلا هاذ المستشفى 80 مليون درهم راه ما يمكنش، ولايني راه غادي يدار.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "الخصاص في الأطر الطبية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

**المستشار السيد عبد السلام بلقشور:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم اليوم في موضوع طرحناه هاذي أسابيع فيما يخص قلة الموارد البشرية بصفة عامة والأطر الطبية في المستشفيات الوطنية، وبالخصوص تكلمنا على مركز علاج الأمراض العقلية والنفسية والإدمان بمدينة الزمامرة، والخصاص المهول اللي كي عرفوه، وأنتم وقعتمو اتفاقية شراكة مع المعني بالأمر المحسن اللي بنى المركز واللي قلنا في آخر مرة بأن القيمة ديالو تتفوق 6 دالمليون ديال الدرهم، وللأسف لازال لم يشتغل، يعني كيشغل بواحد الطريقة اللي غير متوقعة، لأن المركز كان من المتوقع أنه غادي يكون فيه الإيواء، لكن اليوم كيدير



شكون كي عطيتها لنا؟ تنصوتو عليها كلنا، هاذ الشئ اللي عطا الله.

أما فيما يخص الزمامرة كنت طرحت ليا هاذ السؤال، وواعدتك، ملي وواعدتك استقبلت الحاج، أنت تتعرف.

هذاك المستشفى ابدينا نشغلوه، قلتها أنت، بدينا نشغلوه بـ (les consultations) هذا راه بداية، راه ما يمكنش تيجي، لأن هذه المسائل راه يعني هو كل راه ماشي غير المستشفيات بوحدهم والمواد البشرية بوحدهم، راه كايين الحكامة وكايين، احنا تدريجيا والحاج كان متفق واحنا غاديين فهاذ التوجه هذا، المكان مغلق واحنا..

أما فيما يخص ملي تنسمع أنه الناس تيبنيو، مرحبا بغينا نبوسو لهم الراس ومحتاجينهم، ولايني غير نقول لك واحد القضية راه أنا تنسمع من بين 10 مؤسسات اللي كتبني، كل 10 اللي كتبني في المغرب 8 حتى ل 9 كتكون غير صالحة، ماشي اللي تيبني وزارة الصحة، تيبنيوها الآخرين الله يجازيهم بخير، ما تيسر ما تدير حتى تيجيب لك، ها (premier étage) ها (deuxième étage)، ميمكانش احنا تنقول لهم إذا بغيتو تيبنيو استشررو معنا ديرو معنا.

أما هاذ الشئ اللي قلتي الشراكة كايينة وبدينا تدريجيا كان مغلق دبا احنا بدينا تجربة بـ (les consultations).

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

في إطار الوقت المتبقي، السيد الرئيس، نلج مرة أخرى على كرم السيد الوزير أن يولي لهذا المركز عناية خاصة، وأن يعطيه لكي لا يصاب المحسن والناس معه وكل من انخرط في هذا المشروع بإحباط شديد.

للأسف أن هاذ المبادرات تتبغي عناية خاصة، وعناية عندها لمسة أخرى مخالفة ربما لقضايا مماثلة إلى حد ما، واستسمح على ما أقول.

ولهذا أناشد فيكم مرة أخرى، السيد الوزير، أنتم صديق البرلمان وكثير الحضور معنا وتنشكروكم على الحضور، ولكن تنبغيو حتى في الأجوبة كذلك تكون فعالية والنجاعة على أرض الواقع.

وشكرا لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الوضع الصحي الصعب بإقليم تطوان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

غير (les consultations) وكيجي واحد الطبيب نصف يوم في الأسبوع، أقولها وأنا أعرف ما أقول، وأتحمل مسؤوليتي فيما أقول.

اليوم، السيد الوزير، واش المعضلة الحقيقية هي الموارد البشرية في وزارة الصحة؟ هاذي هي المعضلة؟ تنسمعو الآن وزان مثلاها هما اعطوا الأرض 8 دالهكتارات، المحسنين تيبنيو في المستشفيات، يعني تجاوزنا المساجد ودزنا للمستشفيات فهاذ البلاد.

والإشكال لازال عالقا وواضحا للعيان أنه مشكل حقيقي، واش هذا هو المشكل هذا هو السؤال ديالي اللي تنطرح وبغيتك تطمأني على المشكل ديال المركز ديال الزمامرة، السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، في المنظومة الصحية كيفما كانت الموارد البشرية هي العمود الفقري، وهاذ المشكل هذا ديال سميتوراها ماشي طرح مع هاذ الحكومة ولا مع الحكومة السابقة، هذا جميع دول العالم فرنسا تعاني، وليني ماشي المعاناة ديال فرنسا هي المعاناة، ما غاديشاي احنا نتقارنو مع فرنسا، احنا المعاناة ديالنا كبيرة وكبيرة جدا.

اللي بغيت نقول لك إلى حدود اليوم فيما يخص الموارد البشرية، مثلا فيما يخص المرضى من 2012 ل 2015 فقط، ما عنديش دبا الأرقام كلها، 10.253 ممرضة وممرض هادو اللي توظفوا.

مثلا نعطيك فيما يخص المناصب المالية ديال وزارة الصحة:

2013: 3978 منصب مالي اللي فيها جميع المناصب، وفيها كذلك المستشفيات الجامعية؛

2014: 2691

2015: 3100.

هاذ العام غير فيما يخص المرضى عما قريب 2 ولا 3 الأسابيع غادي تحل مباراة ديال المرضى ديال 1200 ممرضة وممرض، هذا مجهود، مجهود غير كافي، صحيح، لأن دائما كنت كنقول أمامكم، إلى دبا بغينا نبدوا غير من 0 خاصنا حوالي 8000 طبيب وحوالي 9000 ممرضة وممرض، يعني الجميع حوالي 17.000 منصب مالي غير لوزارة الصحة باش يلاه نقول باسم الله.

والمناصب المالية على صعيد الحكومة كلها 24 (ألف)، 25 (ألف)، 26 ألف، أنا ما كرهتتش السيد المستشار، أنا متفق معك، ولايني هذه مسؤوليتنا جميعا، هذه المناصب المالية اللي تناخدوا احنا في الميزانية

(valide)، (deuxième valide)، واحنا إن شاء الله غادي نبداو الخدمة إن شاء الله.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، أشكركم أولا على الجواب دبالكم، مؤكداين لكم أن أسباب نزول هذا السؤال راجع إلى الوضعية المزرية لمستشفى الأمراض الصدرية بهذه الجماعة.

هذا المستشفى الذي يرجع تاريخه إلى فترة الحماية، وكان يستقبل مرضاه من كل أرجاء الوطن نظرا للسمعة التي كان يمتاز بها في معالجة هذا المرض، حيث كان يتوفر على الإمكانيات البشرية والتجهيزات الطبية اللازمة التي كانت تساعد على أداء هذه المهمة وهذه الوظيفة الطبية على أحسن وجه، ناهيك على الفضاء البيئي المتميز الذي يتواجد به.

لكن مع كامل الأسف وخلال 20 سنة الأخيرة تدهور أداء هذا المستشفى الكبير الشيء الذي انعكس سلبا على أداء هذا المرفق العمومي.

وأمام أسئلة الساكنة لمآل هذا المستشفى وتكاثر التساؤلات المرتبطة به، تناهى إلى علمنا أن هناك اتفاقية شراكة ما بين إقليم الأندلس ووكالة الشمال ووكالة تنمية الأقاليم الشمالية، كما جاء على لسانكم، والسبب ليرتقي هذا المستشفى إلى مستشفى الاختصاصات، ما يبقاش مستشفى فقط دبال الأمراض الصدرية.

ولذلك، فالساكن دبال هاذ المنطقة فعلا كانوا استبشروا خيرا خصوصا بعد زيارات متتالية لهاذ الوفود دبال إقليم الأندلس، وخاصة كما كتعرفوا الوقع دهاذ المستشفى على الناحية الاقتصادية والاجتماعية دبال المنطقة.

فالسكنة كيتساءلوا دائما أشنو المآل دبال هاذ المستشفى؟

وشكرا على الجواب اللي أعطيتونا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا رغبتم في الرد على التعقيب.

### السيد وزير الصحة:

بعجالة.

لتقديم السؤال. تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيريتين،

إخواني المستشارين،

إخواتي المستشارات،

كما يعلم الجميع، السيد الوزير، رغم ما تبذلونه من مجهودات جبارة للارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للساكنة، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية النائية.

إلا أن حجم الخصاص كبير في هذه المنظومة يبقى عائقا كبيرا للهبوض بمستوى هذه الخدمات، فعلى سبيل المثال مستشفى الأمراض الصدرية "بن قريش" إقليم تطوان، الذي يعد معلمة صحية طالها النسيان، متى ستعملون على رد الاعتبار لهذا المستشفى، السيد الوزير؟ شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، نشكركم على طرحكم لهذا السؤال، المنظومة الصحية في تطوان وذاك الجهة كلها كجميع المناطق على الصعيد الوطني تتحاولو نديرو مجهود، فما غاديش نسرده أمامك وأنت راه عارف هاذ الشيء احسن مني أش درنا، وأخرها هي الاتفاقية التي تمضت، توقعت أمام صاحب الجلالة واحنا بدينا في الدراسات لبناء مستشفى جديد كامل ومتكامل دبال الإقليم جديد دبال مدينة تطوان.

فيما يخص المستشفى "بن قريش" دبال الأمراض الصدرية، هاذ المستشفى تعطلنا فيه، علاش؟ تعطلنا فيه لأن منين تيكونو جوج دبال الريبوس اللي تيسيره، هذا هو بكل صراحة أنا نقولها لك، لأن هذا ماشي تشكي عليكم، تنقول لك الواقع أش واقع.

هاذ المستشفى "بن قريش" تكلفت به (l'agence du nord) يعني الوكالة دبال تنمية الشمال، احنا عندنا رأي، هما عندهم رأي، تنبقى ماشي درتي هذا ماشي هي هذا، الرأي دبالهم، دابا اتفقنا، أنه كنا اتفقنا ما نديروش (le lot) دبال (l'appel d'offres) دبال البناء والتجهيز حتى يكون (le lot) دبال (la démolition) ملي يتهدم، الأول

**السيد لحسن حداد، وزير السياحة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

بالفعل، راه كايين تعاقدات ما بين المكتب الوطني المغربي للسياحة وتقريبا جميع المجالس الجهوية للسياحة والمجالس الإقليمية للسياحة.

ولكن في إطار واحد الخطة عمل التي تقدمها هذه المجالس ومدى احترامها كذلك للمساطر، لأنه هناك مساطر معمول بها في إطار المراقبة المالية التي تقوم بها وزارة المالية، إذن في إطار احترامها تيكون هناك تجاوب مع الالتزامات، ولكن لحد الآن هناك تجاوب كبير جدا من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة مع هذه التعاقدات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد الحسن سليغوة:**

شكرا السيد الوزير.

كندشكركم على الجواب ديالكم وعلى هاذ الإيضاحات.

ولكم مع الأسف عندما نقول بأن المكتب الوطني للسياحة يلتزم باتفاقيات على مدى التعاقدات، أنا كيميكن لي نقول لك بأن عدة جهات في المجالس الجهوية للسياحة، مثلا كمدينة فاس اللي تعاقدات ووصلت لحد الآن أقل من 20% من القيمة ديال التعاقد. واش هنا هاذ السؤال المطروح، هل جهة فاس فيما يخص المجلس الجهوي للسياحة لم يقم بواجبه؟

ننتقل من فاس ونمشي لك لمراكش، نمشي لك لأكادير، مع الأسف الشديد بصفتمك السيد الوزير رئيس المجلس الإداري للمكتب الوطني للسياحة، اللي كنتلبدو منكم هو الافتتاح والوقوف ما مدى هاذ الاتفاقيات فين وصلت في إطار الإصلاح ديالها، لأن تنعرفو مدير المكتب الوطني للسياحة كيتعامل مع المجالس ومع السياحة وكمكتب لأنه ملكية خاصة ديالو، لا يعتبر أحدا، وأنتم كتنظن بأن الكل كيطلع هذه المسائل لأن كل الأداءات اللي كتأدى من المجلس الوطني للسياحة كيعتبرها بأنه كيدأبها من ماله الخاص، وهناك خروقات مالية ضخمة، هناك خروقات قانونية.

اللي كنتلبدو من السيد الوزير بأنه هو رئيس المجلس الإداري باش يقوم بواحد الافتتاح فهاذ المسائل كلها، وأظن بأن المجلس الإداري ديالكم هو قريب على الأبواب باش تقوموا بهاذ العمل لأن هناك عدة خروقات.

هاذ المستشفى غيبقى عموما ديال الأمراض الصدرية، اللي كان غيبقى، غير هو الطلب ديال الساكنة اللي طلبوا أنه ما باش يبقاش بعيد، فيما يخص فقط أقول فقط التوليد، بغاوا واحد المصلحة ديال النساء والتوليد تكون يعني قريبة لهم، احنا ما عندنا مانع، هاذ الشي اللي كايين.

أما المستشفى ككل غادي يبقى ديال الأمراض النفسية والعقلية، وغادي نحافظو على التراث ديالو وذلك الشي اللي كانقدرو نديرو باش نبنيو بنفس الصيغة، بين وكالة الشمال وبين .. كاتالونيا واحنايا وزارة الصحة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى السؤال الآتي الفريد الموجه إلى السيد وزير السياحة، وموضوعه "مدى احترام المكتب الوطني للسياحة لتعاقداته مع المجالس الجهوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل سيدي حسن.

**المستشار السيد الحسن سليغوة:**

شكرا السيد الرئيس.

كما هو معلوم أن المكتب الوطني للسياحة مؤسسة عهد إليها بتطوير وتسويق المنتج السياحي، وذلك بهدف جعل بلادنا وجهة سياحية سواء على الصعيد الوطني أو بالخارج، وكذلك اتخاذ إجراءات تسويقية فعالة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في أفق رؤية 2020.

وفي هذا السياق، عقد المكتب الوطني العديد من الاتفاقيات والتعاقدات مع المجالس الجهوية، وذلك في إطار انتهاج سياسة جديدة لتقوية القطاع السياحي والنهوض به.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما مدى احترام المكتب الوطني للسياحة لهذه الاتفاقيات والتعاقدات التي توقع مع المجالس الجهوية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير السياحة:

السيد المستشار المحترم،

بالنسبة لمجلس "المكتب الوطني المغربي للسياحة" احنا عاملين جميع الآليات باش يكون تدقيق للحسابات ديال المجلس، من ضمن هذه راه موجود مدقق للحسابات تيعطي التقارير ديالو كل 6 أشهر من انعقاد المجلس الإداري، هناك كذلك مراقب مالي اللي تابع لوزارة المالية واللي هو كذلك يراقب مدى التزامات المجلس، هناك لجنة موجودة تابعة لمجلس إدارة المكتب واللي هي كذلك تعطي تقارير التزامات وافتحاصات.

واللي عملنا هذه السنة كذلك من أجل تقوية الحكامة بالنسبة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، عملنا لجنة ديال الاستثمارات اللي هي غادي تنظر كذلك في مدى ملاءمة المشاريع والخطة اللي هي موضوعة من طرف المجلس واللي موافق عليها مجلس الإدارة.

إذن هناك، إلى كايينة أمور اللي غادي خاصنا نشوفوها ولكن أنا لا يمكن أني أقبل بأنه راه كايينة خروقات، ولكن مادام أنه المدقق المالي ولجنة الافتحاص ما وقفاتش عند هذه الخروقات.

إذن بالنسبة لي أنا هناك، راه مجلس الإدارة سينعقد يوم الخميس، ويوم الخميس يكون هناك عرض شامل وتدقيق، وما يمكن لوش أنه يوافقوا على أي تقرير مالي كما كان نوعه إلى ما كانش هناك تدقيق وكذلك كان هناك افتحاص وكان هناك اطمئنان بأنه ما كاييناش هناك خروقات في هذا الإطار هذا.

إذن، بالنسبة لي أنا كرئيس مجلس الإدارة ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة ليست هناك خروقات، هناك التزام وهناك كذلك دعم ديال الحكامة على مستوى مراقبة المجلس، ودعمناها بوجود الآن لجنة ديال الإستراتيجية اللي تتبع جميع المشاريع ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

"زحف الإسمنت وتدهور المناطق الخضراء" هو موضوع السؤال

الفريد الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

### المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم لماذا لم تتخذوا الإجراءات اللازمة والضرورية للحد من تدهور المجال البيئي وزحف الإسمنت على المدن والقرى والمجالات الغابوية والبحرية؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم على هذا السؤال.

الواقع أنه إشكالية زحف الإسمنت كما قلتم والتمدن هي مسألة مطروحة في بلادنا كما أنها مطروحة في جميع دول العالم، وبالتالي من الصعب أننا نقول بأنه سنستطيع أمام الهجرة القروية، أمام ارتفاع ديال العدد ديال الساكنة أننا غادي نحافظو على مدننا في حجمها الحالي.

المشكل الأساسي اللي مطروح هو أنه من أجل التحكم في ذلك، يتعين أن نذهب في اتجاه غير الاتجاه الذي نعتمده اليوم وهو اتجاه قائم على اتساع الرقعة الأرضية ديال والمساحة العقارية ديال هاذ المدن بما لا نهاية، وهذا أمر فيه مشاكل حقيقية، لأنه فين ما كتزيد أحياء جديدة وفين ما تتزحف على الأراضي الفلاحية، أولا هناك مشكل بالنسبة للأراضي الفلاحية، ثم هناك مشكل قيمة بالنسبة لإيصال الماء، الكهرباء، الطرق وغير ذلك من المشاكل، مما يجعل أنه اليوم الحلول الحقيقية هي أن نرجع إلى وسط المدن وأن نذهب في اتجاه ديال العلو.

فلذلك، أعتقد أنه هذا المبتغى، لكن الواقع لا يرتفع، هناك اليوم ضغوطات مرتبطة بهاذ الهجرة القروية، معاملات فاسدة اللي كتجعل أن هناك زحف على الأراضي، سكن غير قانوني وكثير من الممارسات اللي كتأدي إلى نشوء واحد العديد ديال الأحياء غير القانونية الكثيرة المتعددة اللي مع الأسف يتعين التعامل معها بعد ذلك بعملية إعادة الهيكلة اللي احنا تنقوموا بها في الوزارة واللي مكلفة جدا، إعادة الهيكلة آشنا هي؟ هي وصل هاذ الماء ووصل هاذ الضوء ووصل هاذ الإنارة العمومية، ووصل هاذ الطرق ووصل التطهير.

الطريقة غير مشرفة بتاتا لبلادنا، فأسد الأطلس ابقى عندنا هاذوك الشوية اللي كاينين تما، راه يمكن يمشيو في السنوات المقبلة.

أيضا، فيما يتعلق بالسعيدية أيضا، السعيدية هذالك المجال البحري اللي تستخدم باش يتداروا فيه أعشاب شوكية كانت كتوقف ضد الزحف الرمال، الآن، تم التبذير ذاك المجال البيئي أيضا، بمعنى...

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى.

تفضلوا بضع ثواني، عشرين أو كذا وعشرين، اربعة وعشرين.

### السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

إذن بسرعة، باش نقول لك أولا هنيئا لك بكل هذه المعلومات، وأنا أشجعك على أن تظل في هذا الموقف، اعلاش؟

لأنه في بلادنا خاصنا اللي كيدافع على إسكان الناس في ظروف حسنة، وخاصنا اللي كيدافع على البيئة وعلى الحفاظ على هاذ الشي، لأن هذا هاجس وهذا هاجس.

فبالتالي، ما يمكنش ما ندافعوش كذلك على أنه الناس، لأن إلا ما سكتاهومش، أش غيديروا؟ غيمشيو للسكن العشوائي، ولما غيمشيو للسكن العشوائي، غيمشيو لهاذ الأراضي اللي هي زراعية أو فلاحية.

الآن خبر فقط، لأننا قنيطرة، ما عنديش عليها معلومات، ولكن السيد العمدة اللي جالس حدايا، كيقولك أنه شجروا وداروا واحد 11.000 شجرة في المدينة ديال القنيطرة.

فبالتالي كاين تعويض ديال ما هو غير موجود.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

نتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، والسؤال الأول حول "خلق شعب ومهن ذات قيمة عالية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

وبالتالي هذا أمر الذي يتعين أن المغرب يتحكم فيه من خلال فتح مناطق جديدة للتعمير، لكننا مراقبة محددة، وربما في بعض الأحياء التهيئة التدريجية (l'aménagement progressif) اللي يمكن يحل لنا هذه المشاكل.

شكرا لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، السيدة المستشارة أو السيد المستشار تفضل.

### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير على الأجوبة اللي أعطيتوا واللي أعترفتو فيها في مجموعة ديال المقاطع، بأنه فعلا هذا مشكل كبير، ولكن تكلمتو فقط على أنه فيه زحف على الأراضي الفلاحية.

لكن، التدمير البيئي اللي تيعرف المغرب هو تدمير خطير، لأنه ما تهتمش غير المناطق الخضراء ما شي غير الفلاحية، راه تهيم الغابات وتهيم المناطق الفلاحية وحتى السقوية منها، وتهيم المجال البحري أيضا، وحتى ذاك الفضاءات الخضراء داخل المدن حتى هي فيها تدمير.

فيما يتعلق بالمناطق الخضراء داخل المدن، في مدينة مراكش اللي كانت معروفة كمدينة خضراء في المغرب إلى جانب كونها حمراء، تراجعت نسبة الأشجار فيها بـ 81% في السنوات الأخيرة، وهذا فيه مسؤولية ديال الحكومة وديال الدولة.

بالنسبة لمدينة البيضاء، كل بيضاوي عندو فقط 35 سنتمتر من المناطق الخضراء، وهذا تينقص على المعدل العالمي بـ 41 مرة.

بالنسبة لمدينة القنيطرة كانت فيها العديد من المناطق الخضراء لكن تم تدميرها، وبالخصوص الساحة الإدارية، أنا كنت امشيت لمدينة القنيطرة هاذي مدة، امشيت لها مؤخرا فين كاين المناطق الخضراء ولي غير الضس، من حسن حظنا راه حاضر معنا السيد... ما شي فقط مدينة القنيطرة.

بالنسبة للغابات يتم تدمير الغابات اللي احنا في المغرب فريدين فيها في العالم، الغابة ديال الأركان في المناطق الجنوبية، في سوس وأكادير يتم تدمير هذه الغابة اللي هي ديال الأركان اللي هي ما كايناش في العالم كله وتيحاولوا أنهم يستنبطوها في مناطق أخرى وما خداماش، الغابة ديال المعمورة اللي هي ثاني غابة في العالم ديال الفلين حتى هي يتم تدميرها.

أيضا حتى المجال الحيواني، فالثروة الحيوانية ديالنا، حديقة الحيوان اللي كاينة في تمارة تعطت لمنعش عقاري، الأراضي بأبخس الأثمان وما اعطاتش أي اهتمام لهاذ الحديقة هاذي وتم تدميرها بواحد

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارين، والسيدات المستشارات،

السيد الوزير،

لقد عملت الدولة المغربية منذ الثمانينات من القرن الماضي على معالجة معضلة البطالة، خصوصا في أوساط الشباب، وعلى رأسهم خريجي الجامعات والمعاهد والكليات ومراكز التكوين العام والتكوين المهني.

منذ ذلك الحين، تعاقبت الحكومات والسياسات العمومية في هذا المجال، حيث أجمع الكل على أن ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل الآتية والمستقبلية هو الرهان الأساسي والجوهري لحل معضلة البطالة.

كما أن تطورات الانجازات التي عرفتها بلادنا على المستوى الاقتصادي، منها المناطق الحرة، الأقطاب الفلاحية والصناعية، "مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط المغرب الأزرق"، ومشاريع الطاقة الشمسية، كل هذه المخططات خلقت وستخلق في المستقبل احتياجات جديدة في سوق الشغل.

سؤالا، السيد الوزير:

ما هي إستراتيجيتكم لخلق شعب ومهارات تعليمية ذات قيمة عالية تساهم في تلبية احتياجات السوق وتقلل من أفواج البطالة وتضمن العيش الكريم للشباب المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنيةوالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، خصوصا قطاع التكوين المهني، يسهر على مواكبة كل المستجدات في القطاع الاقتصادي، بحيث يعمل على تحيين قائمة الشعب والتخصصات مع احتياجات سوق الشغل.

في هذا الصدد، نشير إلى الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، التي خصصت محورا أساسيا وهاما لتعزيز الشراكات مع

المقاولات والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية من أجل إحداث تخصصات مهنية تواكب تطور الجهات، وتستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني من كفاءات في القطاعات الواعدة، وتيسر وتسهل مأموريات الخريجين في الاندماج في سوق الشغل.

في هذا السياق، يتوفر جهاز التكوين المهني على أكثر من 300 شعبة، 300 شعبة موزعة على أهم قطاعات التكوين المهني، بحيث تشمل إضافة إلى التخصصات المعتادة، تخصصات جديدة تواكب سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد الوطني، كمهن الصناعات والطائرات والطاقت المتجددة والسيارات.

وتخضع هذه الشعب بشكل منهجي لمقاربة الجودة التي تعتمد على تحسين البرامج المرقنة، لما يضمن اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة للمتدربين وكذلك التكوين المستمر للمؤطرين والمكونين.

هذه المقاربة أدت إلى تحقيق مجموعة من النتائج المهمة، بحيث أن نسبة الاندماج في سوق الشغل جد مرتفعة ما بين 75 حتى 100% في كل هذه الشعب، وأعطى بعض الأمثلة، هناك مثلا بالنسبة لمستخدمي قطاع الصناعات ومعدات الطيران 95% من نسبة الاندماج، بالنسبة "لرونو المغرب" و"صوماكا" 85% من المستخدمين خريجي مكتب التكوين المهني، 96% من مستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS<sup>2</sup>)، حاملي شهادة البكالوريا 2+ وخريجي مكتب التكوين المهني.

كما يتم العمل على المساهمة في تفعيل مضامين "مخطط التسريع الصناعي" الذي يروم إحداث 500 ألف منصب شغل عبر إحداث تكوينات تتماشى مع الحاجيات التي تتطور باستمرار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كون تعقيبي ليس تعقيبا على جوابكم أكثر من قد أحيلكم إلى الواقع الذي يأتينا بعدد خريجين بكميات كبيرة، ولكن لا يتوفرون على الولوج إلى سوق الشغل إما راجع لعدم توافق الشواهد التي حصلوا عليها مع تطورات سوق الشغل أو عدد كميات الطلبة المتخرجين لا يمكن لهم الولوج.

ثانيا، السيد الوزير، أشرت إلى مجموعة من القطاعات إلا أنه تم

<sup>2</sup> Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا السيد المستشار على السؤال.

طبقا لأحكام القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، يعتبر جميع موظفي قطاع التكوين المهني بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أعضاء منخرطين في هاذ المؤسسة التي تهدف إلى تشجيع والمساعدة على إحداث وتنمية وتقوية وتفعيل البنيات التابعة للقطاع العام أو الخاص والتي تسعى إلى القيام بخدمات اجتماعية.

أما فيما يخص مستخدمي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل فإنهم يستفيدون من الأعمال الاجتماعية التي توفرها لهم هذه المؤسسة التي ينتمون إليها، وفي بعض الأحيان بظروف أكثر وأحسن إيجابية.

بحيث هناك السكن، بحيث يتم عبر اتفاقيات للقروض مع مؤسسات مالية مختصة من أجل التملك بنسب فائدة جد متميزة، ثم هناك الترفيه بحيث يتوفر المكتب على مراكز للاستقبال بمختلف المدن السياحية، كما يتم إبرام اتفاقيات موسمية خلال شهر غشت مع العديد من المنعشين السياحيين ويتحمل فيها المكتب نسبة 50% من كلفة الاتفاقيات المبرمة، كما ينظم سنويا مخيما صيفيا لفائدة أبناء المستخدمين.

ثم هناك الدعم المالي بحيث يخصص المكتب منحة لجميع مستخدميهم الذين يحجون للديار المقدسة، ومنحة الدخول المدرسي وكذا منحة عيد الأضحى وسلف عيد الأضحى، ومنحة مالية بمناسبة الإحالة على التقاعد.

ثم هناك التغطية الصحية بواسطة اتفاقية للتغطية الصحية مبرمة مع شركات التأمين، يتمكن بمقتضاها مستخدمو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من الاستفادة، سواء على مستوى الخدمات أو على مستوى تسديد مصاريف التطبيب والعلاج ووجبات الانخراط.

ومع ذلك، وفي الأخير، الوزارة رهن الإشارة لتلقي كل الاقتراحات ودراستها، والبحث عن جدوى إدماج كل هاذ الخدمات في إطار مؤسسة واحدة، على أساس أن لا يتم الإضرار بالحقوق المكتسبة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد علي العسري:**

شكرا السيد الوزير على التوضيحات والإفادات التي وردت في

إغفال القطاع الفلاحي الذي يشكل قطاع حيوي في المغرب، وأن اليد العاملة ديال القطاع الفلاحي لا تتوفر في المهن ديال التكوين المهني.

وقد نقول للسيد الوزير: هل هناك إمكانيات واضحة واستراتيجيات لإدماج أبناء الفلاحين في القطاع ديال التكوين المهني؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

أشير إلى مهن وشعب، عفوا الفلاحية لأنه نعتبرها شعب تقليدية ومتوفرة في كل أنحاء المغرب، وأشرت فقط إلى الشعب الجديدة التي تراعي التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك اهتمام بجميع الشعب والوزارة على استعداد لتطوير وتحسين هذه التخصصات على حسب حاجيات سوق الشغل.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

"استفادة أطر المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين"، هو موضوع السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية تفضل.

**المستشار السيد علي العسري:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

الزميلات والزملاء المستشارين المحترمين،

أسألكم، السيد الوزير، عن الأسباب التي تحول دون استفادة أطر مستخدمي المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين رغم انتمائهم لنفس القطاع؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وأعيد التذكير بما سبق أن قلته في عدة مناسبات بخصوص هاذ الملف، الذي يهم حوالي 30.000 موظف، من بينهم 7600 أحيلا على التقاعد ما بين 2012-2015، وتتوزع هذه الفئة على:

- أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي: 27.830؛

- الملحقون التربويون: 1323؛

- ملحقو الاقتصاد والإدارة: 960.

المعنيون بالأمر مرتبون كلهم حاليا في السلم العاشر ولا يتوفرون على أقدمية 10 سنوات من أجل الترشيح للترقي إلى الدرجة الأولى السلم 11، ملف هذه الفئة من ضمن الملفات التي تحظى بالاهتمام والأولوية في جميع الملفات العالقة والمتوارثة عن الحكومات السابقة.

مع ذلك عقدت عدة اجتماعات وبذلت مجهودات، تمكنا من خلالها تذليل الصعوبات والاختلافات التي كانت بين قطاع التربية الوطنية وقطاع تحديث الإدارة، بحيث بذل مجهود لإيجاد حل مناسب في أسرع وقت ممكن، وقد تم التوافق وتذليل الصعوبات بين الوزارتين حول هاذ الملف.

الآن الملف في إطار إيجاد الحل المناسب مع وزارة المالية وبتنسيق مع رئاسة الحكومة في أسرع وقت ممكن إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك الأخت المستشارة في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الوزير.

طبعا جوابكم فضفاض، مملوء بالأمال، يعد خيرا، ولكن القابل للإنجاز أو القابل للتتبع غير موجود، هاذ الفئة كانت 30.000، 4000 ترقى، 6000 خرجوا، إلى غير ذلك ما كاين حتى شي مشكل.

كاينة نية، قلتهم وعبرتم عنها، بأن يجب أن يحل هذا الملف لأن هاذو الناس اللي توظفوا من 72 حتى ل 85 وكانوا ضحايا ديال 2 دالأشياء، النوبة الأولى ما كانوش تبحسبوا لهم الشواهد ديالهم في حين تحتسب للأطر الأخرى.

ثم المرة الثانية في 2003، الناس كلها كيديروا 6 سنين في إطار باش يترقوا وإلا هما 10 سنين، إذن هاذو ضحايا نظامين أساسيين وهما اللي كونوا المغاربة كاملين باش نكونوا واضحين، جاو في إطار مغربة الأطر،

الجواب.

ولكن نحن طرحنا أصلا السؤال بطلب من الشغيلة المعنية، مما يعني بأنها غير مرتاحة للخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة التكوين المهني.

الإستراتيجية التي دخلت فيها بلادنا خاصة من خلال مخطط التطوير الصناعي تقتضي الاهتمام بشكل أكبر بقطاع التكوين المهني، والاهتمام بهذا القطاع يقتضي باللزوم الاعتناء والارتقاء بشغيلة هذا القطاع، خاصة المكونين الذين يعانون بشكل كبير في الشق الاجتماعي، فخدمات هذا المكتب حسب إفاداتهم هي خدمات هزيلة ومتواضعة جدا.

ثانيا، هناك إشكالات اجتماعية متعددة، ما أفادونا به أن هناك مشكل الترقية المتوقف، هناك مشكل التعويض والتحفيزات المتوقف، هناك مشكل دالاكتظاظ وكثرة ساعات العمل ومشكل كثرة الأفواج الذي يقلل بشكل جلي من جودة التكوين، وينعكس بالتالي على جودة المكونين.

بالتالي، السيد الوزير، اعتبارا لكل هذه الملاحظات، نلتمس بلسانهم وبطلب منهم إدماجهم أو تمكينهم من الحق في الاستفادة من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين على اعتبار أنهم ينتمون إلى نفس قطاع، خاصة وأن عددهم في حدود 9000، عدد متحكم فيه وممكن، لن يشكل ضغطا كبيرا على هذه المؤسسة، وبالتالي أن إمكانية الاستفادة من خدمات المؤسسة، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ولو اقتضى الأمر تعديل القانون المنظم للمؤسسة.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "ضحايا النظامين الأساسيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إلى أين وصل ملف ضحايا النظامين الأساسيين؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.



وكما قلت لكم، كانت هناك اجتماعات بخصوص هذا الموضوع، وتمكننا، بطبيعة الحال ليس بالأمر السهل هذا، من تدليل الصعوبات والاختلافات التي كانت بيننا وبين وزارة تحديث الإدارات العمومية، الآن بقي العمل والمجهود للوصول إلى توافق مع وزارة المالية، خصوصا مع ما أشرت إليه من كون عدد هؤلاء ليس بالسهل. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى قطاع التعليم العالي، وموضوعه "اختلالات استفادة الطلبة من التغطية الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، الأصالة والمعاصرة، هل هناك أحد المستشارين من يريد تقديم السؤال المتعلق باختلالات استفادة الطلبة من التغطية الصحية، نخليو هاذ السؤال فيما بعد.

ننتقل إلى السؤال الثاني دائما في قطاع وزارة التعليم العالي، وموضوعه "الدكاترة المعطلين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين المحترمتين الوزيريتين،

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

الدكاترة المعطلين، أو السيدة الوزيرة المحترمة، الدكاترة المعطلين ويا ما تكلمنا ويا ما تحدثت الوزارة عن دكاترة، ما مأل، أو متى سيبقى أنين الدكاترة المعطلين يرن في أذاننا؟

مع احتراماتي السيدة الوزيرة.

تفضل.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

إلى غير ذلك.

إذن نديرو مرسوم بحال اللي كنتديروا المراسيم اللي كتبغيو ديرو ودوزوشي حاجة، ونديرو لائحة إسمية أن هؤلاء غادي يترقاو، حتى يترقاو وما دخلهمش في الحصيص، لأن ما يمكنش، راه وخا دخلهم في الحصيص وخا تزيد لهم ذاك الشئ الجزافي اللي كنا كهدرو عليه، راه عمرهم ما غادي يترقاو، السيد الوزير، هذا من جهة.

إذن هاذو ناس كبار راه ما يمكنش يجيو يحتجوا في الرباط باش تشوفهم، راه وخا كيجيو كيجيو قلة، وراه خاصنا نشوفو الاعتبارات ديالهم وما يمكنش نزيدو نمردو رجال التعليم أكثر من هاذ الشئ هذا، هاذو ناس حقهيم، عندهم الحق في الترقى، إذا نحسمو فهاذ الإطار.

والشئ بالشئ يذكر، السيد الوزير، فوجئنا نحن في الفريق الاستقلالي أننا هناك مديريةية مكلفة عندكم بالتواصل تصدر بلاغا صحفيا ترد فيه على رئيس الفريق، وهاذ الشئ ماشي معقول، احنا نتحدث في مؤسسة دستورية، أجي جاوبنا أنت، يجاوبنا رئيس الحكومة، أما يجاوبنا مصلحة بتفويض عن الوزير وتهمنا بالابتزاز

نحن نقف هنا ونقول: أين ابتزناكم؟ وفيما ابتزناكم؟ وكيف ابتزناكم؟

هل إذا طرحنا سؤالا فإننا نبتز؟ هل إذا أثرنا موضوعا، هل نحن نبتز؟ هل إذا راسلنا اليوم رئيس الحكومة بالملف كاملا، هل نبتز؟

إننا نقوم فقط بمراقبة عمل الحكومة، هل هذا ابتزاز؟ ماذا تريد منا كمعارضة؟ أن نصفق للحكومة لكي لا نبتز، ما معنى هذا الابتزاز؟ ما معناه؟

نريد أن تسحبوا ابتزازكم، لأننا نعتبر استفزازا وتحرشا حكوميا ومصادرة للعمل البرلماني، وليس من حق أي أحد من الحكومة أن يصادر مراقبة البرلمانين للعمل البرلماني.

ثم يجب عليكم عوض أن تجيبونا في هذه البلاغات، أجبوا عن المشاكل المطروحة في أطر التعليم، يجب أن تجيبوا رجال التعليم وأن تحلوا مشاكل التعليم، لا أن تردوا علينا، فنحن قادرون على أن نرد عليكم مئة مرة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

أنا أعتقد سأتشبث بموضوع السؤال، والذي كما قلت هو نتيجة لتراكمات سنوات، ومع ذلك الحكومة منذ البداية عملت على إيجاد حل مناسب لهذا الملف، وهناك عمل جدي نقوم به.

تتسوق وتخدم في الخارج.

اليوم رجاء هناك المناصب المالية، خاص ملي نقولو وظفنا 2000 راه جلهم ماشي معطلين، جلهم كييجيو واحنا ماشي ضد أن الاجتهادات ديال الموظفين، ولكن ضرورة العناية بفلذة أكباد الشعب، راح احنا مثلا الآن أنا لست معارضا بقدر ما أني أرى، أعين بأن الدكاترة اليوم عار، احنا عندنا خصاص في شتى المجالات وعار بأن الدكاترة يبقوا معطلين، عار بأننا ما نلتفوش ونجروهم ونخدمهم غادي نستافدوا من الكفاءات ديالهم ما حدهم مازالين قادرين يعطيو.

راه، السيدة الوزيرة المحترمة، إما غادي نوقفوا هاذ الدراسة ديالنا التعليم العالي إلى ما كانت شي تتواكب وتنربطوها بمحيطها، الجامعة نربطوها بسوق الشغل، إما نوقفها إما ندبرو لهم على فاين يخدموا، احنا ننقولوا أن الوضعية الاجتماعية أو، عفوا الوضعية الاقتصادية، والإكراهات العالمية هاذ الشئ معروف، ولكن هذا لا يشفع بأن يبقى دكتور معطل ونحن في حاجة ماسة لخدماته.

السيد الرئيس المحترم،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

مرة أخرى أنه اليوم القانون المغربي الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان أن التوظيف هو بالمباريات، واليوم الولوج إلى التدريس في الجامعات هو غير مستثنى، يعني هناك مباريات تنظم وهاذ المباريات يتقدم إليها الدكاترة من مختلف التخصصات.

طبعا نتأكد بأن الحكومة بذلت مجهود استثنائي لتوفير مناصب مالية، لأول مرة في تاريخ المغرب تيكون عندنا في 2015: 1335 منصب، 500 بالتحويل و500 إحداث و300 تعاقد مع دكاترة باحثين، فهذا مجهود استثنائي بذلته هذه الحكومة لتوفير هذه المناصب.

طبعا، هاذ المجهود سيستمر في ميزانية السنة المالية 2016-2017 بتوفير أكثر من 1500 منصب، وهذا نتعتقدو أنه مجهود كبير.

أما الولوج فهو وولوج بالمباراة تينضمو القانون، أكثر من ذلك اليوم احنا في سلك الدكتوراه لَوَعِينَا بأن المشتل ديال الدكاترة والباحثين هم أساتذة المستقبل وهم باحثي المستقبل، فتحنا ورش لإصلاح هاذ السلك واستطعنا فعلا أنه يكون عندنا نظرة تشخيصية عن واقع البحث الجامعي في المغرب، عن مجالات التخصص، إلى أي حد تستجيب الأولويات الوطنية؟ إلى أي حد تستجيب للمحيط الاقتصادي

السيدة جميلة مصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لا يمكن أن نتحدث بهذه الصيغة ونقول أن هناك دكاترة معطلين، لأن اليوم موضوع الدكتوراه هو من المواضيع التي فتحنا فيها ورشا وطنيا كبيرا جدا، من أجل إصلاح سلك الدكتوراه.

وفي هذا الإطار، يمكنني أن أؤكد أنه اليوم لدينا تشخيص لمراكز دراسات الدكتوراه على المستوى الوطني، وهذا التشخيص اليوم الذي بين أن لدينا اليوم 58 مركز على المستوى الوطني، 58 مركز بتقريبا 26.000 باحث، لأول مرة يكون لدينا إحصاء، وطبعا عندما نقول إحصاء على المستوى الوطني، هناك كذلك إحصاء في الحقول المعرفية واللي فيها هاذ مجالات الاشتغال.

بالنسبة للحكومة بذلت مساعي كبيرة من أجل توفير مناصب مالية في الجامعات، وهنا يكفي أن أذكر أنه منذ سنة 2012 إلى 2016 تم إحداث 2100 منصب، هذا في إطار الإحداث الخاصة بالجامعة يعني التعليم العالي.

أما بالنسبة لمناصب التحويل الخاصة بالموظفين الدكاترة فقد بلغت 1280، هذا نعتبره مجهودا استثنائيا تم القيام به فهاذ السنوات الثلاث الأخيرة، من أجل توفير مناصب مالية في مستوى التحديات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق في إطار التعقيب، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة، نحن سنكون بجانبكم، لدينا أمل وثقة كبيرة في المجهودات المبذولة، غير أن الواقع لا يمكننا أن نخفيه، واقع الحال المحضرين أو الدكاترة اللي سبق لهم وقعوا محاضر لازلوا يحتجون.

سمعنا أن الحكومة المحترمة مجهود جبارياش تيجي وتؤكد أنها غتدير التعاقد، واش واحد نوفرولو لمنصب المالي وواحد نديرو معه التعاقد؟

ثانيا، إلى كان هاذ الدكاترة كنفتمخرو بالمهارات ديالهم وبالكفاءة المغربية المشهود لها عبر التاريخ وعبر دول العالم، ما نبقاوش نشردهم راهم تيمشيو غير إما يموتوا في البحر أو تيمشيو الأدمغة ديالنا تيمشي

أولاً، لا يمكن أن نقول وأن نجزم بفشل هاذ البرنامج الحكومي، لأن التغطية الصحية نعتبرها من المشاريع الأساسية اللي جابتها هاذ الحكومة واللي كتتنسجم مع مقتضيات البرنامج الحكومي واللي كتتنسجم مع قناعتنا بضرورة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية للطلبة.

هاذ المشروع الذي رصدت له أكثر من 110 المليون ديال الدرهم، تنقلها وتنسطر عليها، واللي متوقع أن تستفيد منه 280.000 طالب.

اليوم بذلنا مجهودات كبيرة، ولا يمكن أن نقول بأنه تمت يعني أن هاذ البرنامج عرف الفشل.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار.

### المستشار السيد أحمد تويزي:

عندما نتكلم عن فشل المشروع، بكل صدق، على أننا عندما نضع أفق، نضع واحد الأفق باش نوصلو، نوصلو 280.000، وصلت 29.000.

إذن المسائل واضحة وبالتالي احنا ما بغيناهاش يفشل.

قلنا على أن هناك تعقيدات، سولنا، هناك تعقيدات التسجيل وهناك واحد العدد المسائل، هناك يمكن كذلك فيما يخص تعامل الطلبة وتعامل الجامعات وتموضع المسؤولين لجعل الطلبة ينخرطوا في هاذ الموضوع يمكن فيه خلل.

إذن هناك مسائل، ماشي الإمكانيات المادية، الإمكانيات متوفرة، الحكومة وفرت إمكانيات ولكن لم تصل إلى الهدف الأسى اللي هو أنه التغطية، وهذا رحبنا به وصفقنا له وصوتنا على أننا من الجانب الإنساني ومن الجانب أنه نعطي لهاذ الطلبة هاذ التغطية الصحية اللي هي أساسية، هاذي مسألة وحق مشروع دستوري.

ولكن البرنامج اللي حطاتو الحكومة تبين على أنه لم يصل إلى هدفه، واحنا ملي سولناكم ماشي سولناكم بغينا نقولو لكم زعما راكم فشلتو أبدا، بغينا نقولو لكم أش يمكن لنا نديرو غدا باش هاذ المشروع، اللي هو كبير، اللي هو أساسي، اللي مهم جدا بالنسبة للطلبة ديالنا أنهم يستطيعون أن يستفيدوا من هاذ التغطية الصحية اللي هي إشارة مشكورة وممدوحة من طرف أي كان، أنتما درتوها نشكركم عليها.

ولكن بكل أسف نقولها لك بكل صدق وبكل أسف على أن تنعطيو أعداد كبيرة وبغينا نديرو وبغينا نفعلو، ولكن في الواقع، كما كيقول الرجال "توجع الجبل وولد فار" وصافي، لأن 280.000 ولا 240.000 كنوصلو 29.000، اسمح ليا، السيدة الوزيرة، على أن هناك خلل فيما يخص تدبير هذا الموضوع، إما في إجراءات أو كذا أولا فيما يخص تعامل رؤساء الجامعات إلى آخره، مع جعل الطلبة ينخرطون في هاذ

والاجتماعي ولاحتياجات الجماعات الترابية والجهات؟

فهناك إذن مجهود كبير، وكنعتقد بأن قاعدة المعطيات اللي تنتوفرو عليها اليوم بعد الاشتغال فيها في أكثر من 12 شهر واحنا تفتشوا عليها، عندنا قاعدة معطيات اللي ستمكننا من إصلاح عميق لهاذ الورش، واللي أكيد غادي تساهم بأن الطلبة ديالنا والباحثين ديالنا يأخذوا مكانهم الطبيعية في المجتمع.

فالיום ماشي فقط كايئة غير الجامعات العمومية، ولكن كايئة جامعات عامة كايئة كذلك جامعات في إطار الشراكة، وكلها في حاجة ماسة إلى أطرنا لتشكيل النواة الحقيقية للبحث العلمي.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونرجع الآن للسؤال الموجه دائما للسيدة الوزيرة، موضوعه "اختلالات استفادة الطلبة من التغطية الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

### المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد وضعت الوزارة مشروعا للتغطية الصحية بالنسبة للطلبة كان يروم أن تستفيد تقريبا 240.000 طالب وطالبة من هذا النظام، لكن الإحصائيات بينت على أن العدد لم يتجاوز 29.000 ونيف.

وبالتالي نساثلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هي الأسباب الموضوعية التي أدت إلى فشل هذا البرنامج؟

ثم ما هي التدابير التي سوف تتخذونها لتدارك هاذ الخصاص وهاذ الفرق ما بين المتوخى وبين ما وصلت إليه؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

بها على مستوى التشريع، على مستوى التدبير، على مستوى التمويل، قامت بها.

المؤسسات الجامعية كذلك مدعوة للانخراط بقوة، وتنعاود نؤكد أن هذا مشروع وطني كبير يستجيب لكرامة الطلبة وكيحقق واحد المطلب الذي كان مطلب اجتماعي بعيد المنال.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

إلى سمحت السيد الوزير، السيد الرئيس.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

قلت أنه يحق لنا اليوم كمغاربة جميعا من مختلف الأطياف أن نفتخر بأن بلدنا استطاعت أن توفر التغطية الصحية الإجبارية للطلبة، سواء في التعليم العالي العام أو التعليم العالي الخاص، وأنه بالنسبة للطلبة والتعليم العالي العام فهو مجاني.

وطبعا هاذ العمل، كنقول، هو عمل مكتسب للمغاربة، والذي خاصنا نعتز به ونفتخرو به.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك.

والسؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير، موضوعه حصيلة الوزارة في برنامج الطرق القروية وفك العزلة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بالفعل، بذلت الحكومة الحالية مجهودات جبارة في برنامج فك العزلة وإنجاز الطرق في العالم القروي، وفي إطار الاختصاصات الموكولة للجماعات الترابية، هاذ الاختصاصات المشتركة مع الدولة أبرمت عدة

الموضوع الذي هو نطالب بتفعيله، والمغاربة كلهم بغاؤ يتفعل، علاش؟ لأنه حق دستوري للمواطنين قبل أن يكون مثالها هبة من أي كان.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا، نشكر السيد المستشار على تميمين هذا العمل وهذه المبادرة، وأذكر بأن الرقم، -الصوت السيد الرئيس-.

ونؤكد اليوم بأن الرقم هو الرقم المعلن عنه ماشي هو الرقم الذي ذكرته ماشي 29.000 ولكن أكثر من 52.000، تبدلات مساعي كبيرة لتفعيل هذا القانون، ونذكر بأنه التصويت عليه في البرلمان كان في 22 يوليوز 2015.

يعني أننا بصدد قانون بذلت مجهودات استثنائية باش تخرج المرسوم التطبيقي وتخرج القرارات، 10 قرارات خرجت يعني في وقت قياسي، بل أكثر من ذلك اللجنة الوزارة المتابعة للموضوع تعقد اجتماعاتها وعقدنا لجنة تقنية، وأنا شخصيا أشرفت على هذه اللجنة لمتابعة النجاعة والتنفيذ.

صحيح، أنه لاحظنا أن بعض المؤسسات الجامعية لم تنخرط بالقوة المطلوبة واليوم اتخذنا واحد التدبير الذي نعتبروه تدبير مهم جدا في 12 يوليوز من هاذ السنة، أرسلنا مذكرة إلى كل رؤساء الجامعات ليعمموا على مسؤولي الجامعات والمدراء التابعين لهم أنه بخصوص ضرورة تضمين ملف إعادة التسجيل بالمؤسسات الجامعية لاستمارة التسجيل بنظام التغطية الصحية المصادق عليها من لدن السلطات المختصة.

وقبل أن نصل إلى ربط التسجيل اليوم في الجامعات بالتغطية الصحية، اعتبرنا بأن هذه خطوة أساسية لتشجيع الطلبة على التسجيل، وقبل منها كانت هناك مجموعة من الحملات التواصلية في مختلف المؤسسات الجامعية والتي انخرطنا فيها وساهمنا فيها، كانت هناك مجموعة من الدلائل، كانت هناك مجموعة من الأشرطة التحسيسية بأهمية الموضوع.

واليوم آخر حاجة قمنا بها أننا ربطنا التسجيل في المؤسسات الجامعية بأن الطالب الذي غادي يتسجل يجيب لنا ورقة الانخراط في التغطية الصحية، لأنه اليوم المنصة الإلكترونية التي أعدت لهذا الغرض جاهزة وتعمل بنجاعة، بقي فقط بعض المجهود الذي مطلوب من الطلبة أنه التفاعل، وإلا فالحكومة المجهودات التي يمكن لها تقوم

اتفاقيات وشراكات مع عدة مجالس وكانت النتيجة ايجابية جدا.

لذلك، نساثلكم السيد الوزير عما تحقق في هذا البرنامج، وعن مدى تحسن مؤشرات فك العزلة والولوج للشبكة الطرقية؟  
وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد الرئيس، المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بطبيعة الحال، كما تعلمون، هذا برنامج وطني طموح للمرة الثانية، لأن كان البرنامج الأول، ثم البرنامج الثاني، ثم أضيف هذا البرنامج.. هو كهم 15 ألف كيلومتر، تضاف واحد البرنامج إضافي اللي سمي "برنامج التأهيل الترابي" اللي كهم 22 إقليم، بمعنى مجمل هاذ الشئ هو وصلنا ل 30 ألف كيلومتر في العالم القروي.

بمعنى أن الدولة المغربية خلال الحكومات التي سبقت والحكومة الحالية مشات في الاتجاه أن العالم القروي يجب أن يصله جزء من هذه التنمية، وأن يكون هناك توزيع عادل للتنمية والمشاريع التنموية، ومنها الطرق في العالم القروي.

العالم القروي، ضمن اهتمامات هذه الحكومة، صحيح، الوقت اللي أعتقد السيد رئيس الحكومة جاء كم من مرة وتحدث عن هذا الموضوع، وتحدث عن جميع القطاعات، لأنه يتعلق ب.. ما نتكلمش على الفلاحة، المعادن، الطاقة، الماء، الكهرباء، الطرقات، النقل، إلى غير ذلك.

ولكن ماشي في الجوانب ديالها التقنية، الجوانب ديال الفلسفة ديال هاذ الحكومة، والفلسفة ديال الناس اللي عندهم غيره على هاذ البلاد، أن جميع المغاربة يوصلهم العائد من التنمية، سواء كان كثير أولا كان قليل.

المهم، المغاربة يحسوا بأن هاذ التنمية ديالهم، وهاذ البلاد ديالهم وكيوصلهم نصيب، كل واحد كيوصلو واحد النصيب.

احنا مشينا في هاذ الاتجاه، ولكن نعطي بعض المؤشرات:

اليوم، وصلنا لـ 80% ديال فك العزلة: 79%.

لذلك جلالة الملك أعطى التوجيهات ديالو باش يتدار برنامج جديد، اللي فيه أكثر من 50 مليار ديال الدرهم، باش يمكن لنا نمشيول 20.000، ونعالجو هاذ الشئ اللي فات، لأن لا بد من الصيانة ديالو،

أحد الإشكالات ديال الطرق في العالم القروي هو الصيانة.

ولذلك، عندنا واحد العدد دالمؤشرات، احنا درنا واحد الندوة، هذه الندوة واستدعينا فيها الفرق ديال الغرفتين وجميع المتدخلين وعرضنا أشنا هي الآثار ديال هاذ المخطط الطريقي على التنمية الشاملة في العالم القروي.

وأعطينا الأرقام في المجال ديال التمدرس، كيفاش تزداد، تقليص مدة السفر بـ 30%، كلفة المسافر اللي تقلصت بـ 26%، الرفع من حركة السير بـ 75%، التأثير على النشاط الفلاحي والغير الفلاحي، نسبة التمدرس تزداد بحوالي 6%.

بطبيعة الحال، هذا كيدعم الحركية ديال الدولة وديال الحكومة على مستوى ديال التمدرس، النسبة ديال ارتفاع المعدل السنوي لزيارة الأسر للمراكز الصحية 32%.

بمعنى أنه هاذ القطاع الطريقي هو داعم للقطاعات أخرى، وأعطتنا مؤشرات، الحمد لله ايجابية فيما يتعلق بالتنمية في العالم القروي.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على المعلومات التي أمددتم بها المجلس الموقر.

بالفعل، نشاطكم الرأي على أن الحصيلة الإجمالية للحكومة في ميدان الطرق القروية وفك العزلة بعد أكثر من أربع سنوات ونصف من الاشتغال هي ايجابية على الرغم من الظرفية الصعبة التي اشتغلت فيها، لكن إرادتكم كانت قوية من أجل الإصلاح والإنجاز، وأنكم السيد الوزير، أدركتم أهمية الطرق في العالم القروي في تحسين مستوى عيش الساكنة والدفع بالتنمية وتسهيل الولوج إلى الخدمات كالتعليم والصحة.

وأمام هذه الأهمية لهذه الطرق، نطالبكم السيد الوزير، بإبرام الاتفاقيات والشركات مع الجماعات الترابية والمساهمة في إنجاز وصيانة الطرق، وهنا أسطر على كلمة الصيانة، لأن الجماعات الترابية هي جماعات فقيرة، وإن التزمت بالصيانة فإن غالبية الطرق التي تنجز تكون في وضعية جيدة، إلا أن الجماعات أمام هذه الميزانية ديالها الهزيلة لا تقوم بالإصلاح. وبالتالي تتعرض هذه الطرق للتلف.

ثانيا، نطالبكم، السيد الوزير، بتقوية التضامن الوطني عبر تقليص الفوارق الجهوية ما بين الجهات والاهتمام أكثر بالجهات الفقيرة والمحدثة.

ثالثا، نطالبكم باعتماد عدالة مجالية في البرامج والتركيز على

والطريق الوطنية 9 و10".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل الشريف.

### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد الوزير، كنعرفو بأنه العمل اللي تقام في الطريق ديال تيشكا ماشي عمل اللي هو قليل أو لا صغير، فهو كان عمل كبير وكنشكركم عليه، وكانت واحد الجرأة أنه تخرج هاذ المقطع ديال تيشكا اللي كان خالق مشكل كبير.

إلا أنه كما كنعرفو السيد الوزير، أنه في البرنامج دياكم كانت جات تثنية ديال الطريق ما بين أمرزكان إلى وروزازات باش تحل واحد المعضلة ديال واحد الجهة، وكذلك مجموعة ديال المناطق الأخرى من طاطا وتارودانت وتاليوين وروزازات وتنغير إلى جميع المناطق المجاورة.

وبالتالي نساءل، السيد الوزير، كما جاء فواحد الاتفاقية اللي ربما غادي توقع بينكم وبين الجهة ديال درعة-تافيالنت، اللي تكلمات على هاذ الطريق، بغينا نشوفوفين وصلت هاذ الطريق؟

كذلك بغينا نعرفو الدراسة اللي دارت للنفق ديال تيشكا، السيد الوزير، لا بد أننا كنهضرو على هاذ المنطقة إلا ونهضرو على، مادام أننا كنهضرو على الطرق السيارة في أي مناطق، تنهضرو على (les ports de plaisance) تنهضرو على مجموعة ديال المسائل، فهاذ المنطقة كذلك ما فيها باس أن هاذ النفق يخرج للوجود.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

فيما يتعلق بالنفق ديال تيشكا، نبغي نذكر الإخوان هاذي مناسبة قلتها كم من مرة واحد، كايين واحد العدد ديال القطاعات، واحد العدد ديال المجالات تخضع لمنطق القرار الاستراتيجي، الموانئ، المطارات، الطرق السيارة، اللوجيستيك، الطاقة، إلى غير ذلك.

المناطق الأقل استفادة، خاصة كما ذكرتم مع الموارد المهمة المرصودة لصندوق التنمية القروية، مع ملاحظة السيد الوزير، أن نصيب بعض الأقاليم في الجهة التي أمثلها وهي جهة فاس-مكناس، هناك إقليمين صفرو وتازة، ما تزال في حاجة إلى العناية والاهتمام أكثر، وأعطي مثالا على ذلك، هي الطريق الإقليمية رقم 5425 الرابطة ما بين تازة، جماعة كلدمان ومغراوة، على بعد حوالي 20 كيلومتر، وهي في وضعية سيئة جدا ولم تعرف أي إصلاح منذ أكثر من 40 سنة.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، والدراسات جاهزة، الكلفة حوالي 43 مليون درهم، الجماعة المعنية مستعدة لأن تساهم بنصيبها، لذلك نطالبكم السيد الوزير بالاهتمام بهذه الطريق الإقليمية 5425.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل السيد الوزير.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

هذه مناسبة للسيدات والسادة المستشارين، أن البرنامج الجديد، أولا فيه واحد العدد ديال الإيجابيات هي العدالة المجالية، اللي تكلم عليها السيد المستشار المحترم، بحيث أنه يهم نعطي الأرقام، بطبيعة الحال، في الطرق 36 مليار في الطرق اللي غادي تمشي لحوالي 24 ألف كيلومتر في العالم القروي، وكهم:

- الأقاليم المستفيدة: 73 إقليم؛

- الجماعات المستفيدة: 859 جماعة؛

- الداوير المستفيدة: 7761 دوار، هذا.

الإيجابية الثانية 3.5 مليون ديال المواطنين اللي غادي يستافدوا يعني من هاذ البرنامج الطريقي طبعا وهاذ البرنامج.

كايين الموضوع ديال الصيانة، ولكن نبغي نشير بأن من الأقاليم اللي استفادت أكثر الأقاليم ديال الجهة اللي تكلمتو عليها، فإذن هاذ البرنامج تنمى أنه إن شاء الله ينطلق قريبا، أكيد الحكومة المقبلة ستبأشره، بالإضافة للشراكات اللي درنا مع الجهات، واللي كتمشي للمناطق الأخرى اللي كتححتاج.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي إلى اسمحتي السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تثنية الطريق الرابطة بين وروزازات

وبالتالي تتكونو تنعاودو نفس المشاريع بطريقة أخرى، فاحنا هذا سؤال السيد الوزير و احنا ابغينناك اليوم توضح لنا هذا الأمر هذا، باش يمكن لنا نعرفو هاذ الطريق هذا واش مزالين ملتزمين بها؟

كاين كذلك الطريق السيار ما بين أسفي والجديدة، الصديق ديالي والزميل ديالي تيطالب واش خرجت للوجود ولا لا؟  
وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

الطريق ديال أسفي-الجديدة الحمد لله خرجت للوجود بعد التغلب على صعوبات كبيرة جدا، بعض الترتيبات كما تعلمون إن شاء الله اللي تنمناو أن إن شاء الله وستكون لها فائدة كبيرة جدا للمنطقة ديال الجديدة وأسفي تعرف استثمارات ضخمة وكبيرة جدا، وإن شاء الله غادي يكون غير الخير.

فيما يتعلق، اللي هو مبرمج مبرمج واللي هو متفق عليه متفق عليه، ولكن تيجيو الجهات الآن، كما تعلمون احنا تنقومو بواحد الجولات على مستوى الجهات، كان آخرها الجهة ديال كلميم-واد نون، كان عندنا أول جهة بدينا بها هي الجهة ديال درعة-تافياللت، مشينا للجهة ديال الشرق، مشينا للجهة ديال مكناس-فاس، مشينا للجهة ديال الدار البيضاء، مشينا للجهة ديال الرباط، يمكن بقاولنا 3 ديال الجهات، وما درناش فيها الحزبية، وما درناش فيها حتى شي منطوق آخر، درنا فيه هذا مؤسسات تنشغلو معها، هاذي هي الدولة المغربية كايين مؤسسة ديال الحكومة، مؤسسة ديال الجهات، مؤسسة ديال المنتخبين.

وحددنا معهم مادام أنهم تيديروا ما يسمى بالبرامج المخططات ديالهم، فقلنا لهم لا بد نتشاورو معكم باش المخططات ديالنا احنا تكون منسجمة مع المخططات ديالكم، وإلى بغيتو تديروا شي حوايج إضافية نديروها في إطار برنامج، ولذلك ذيك 30% اللي تتكلم عليها هي من الأمور الإضافية باش يكون واحد البرنامج مندمج.

أما هاذ الطريق ملتزم بها، الإخوان كانوا طموحين، مازال ما وقعنا حتى مع شي جهة.

إن شاء الله، احنا غندرسوا الأرقام اللي اعطاوا الإخوان، نشوفو الحجم، والقدرة المالية ديال الوزارة، نشوفو التوزيع العادل على المستوى ديال الجهات.

وأكيد إن شاء الله، سيكون التوقيع اللي فيه فائدة لجميع ديال الجهات.

والمنطق الاستراتيجي يعني أنها تخضع إلى أعلى مستوى في اتخاذ القرار، باش الإخوان يكونوا مستوعبين هاذ الشيء، الدولة ديالنا الحمد لله مشكلة بهاذ المنطق التشاركي بين المؤسسات، كايينة المؤسسات الملكية، كايينة الحكومة، كايينة بعد ذلك المجالس الترابية وهاذ التشكيل هو اللي أعطى التوازن في البلاد وخالنا غادين تنشغلو، يمكن كتكون المحاكاة شوية ولكن تنشغلو بطريقة الحمد لله هادئة ورضينة، ولذلك هذا النفق سيخضع للقرار الاستراتيجي وليس لقرار تقني أو مالي، وأنتم تعلمون ذلك.

فيما يتعلق بالطريق ديال تيشكا، تتعرفوا بأنه خصصنا لها 170 مليار ديال السنتم، 170 مليار ديال السنتم وراه شفتو الأعمال اللي تنقومو بها، والتزمنا في واحد المقطع نظرا لأهميته اللي تكلمتوا عليه، الآن اخدينا هاذ المقطع جاء ضمن مقاطع الأخرى وخصصنا لها 287 مليون ديال الدرهم، وملتزمين به، والدراسات قائمة إن شاء الله، غير تسالي الدراسات سنطلق الصفقة ونتمناو إن شاء الله.

نتمناو قبل ما تمشي هاذ الحكومة، ولكن أكيد أنه فهاذ البلاد ديالنا تيدار الإصلاح والتجديد مع الاستمرارية والاستقرار، وهذا واحد النفس إيجابي تتمنى الدول العربية أنها تتبناه ونحيدو هاذ المشاكل اللي واقعة فيها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الوزير.

إلا أنه السيد الوزير أن هذا المقطع هذا اللي هضرتو عليه، التثنية ما بين امزكان والمنطقة ديال ورزازات كانت مبرمجة في الميزانية ديال 2016، وبالتالي كنا كنتسناو أنها تخرج للوجود.

فوجئنا أنها دخلت في اتفاقية اللي غادي تربط ما بين درعة-تافياللت وما بين الوزارة ديالكم، السيد الوزير، وبغينا فعلا اليوم هاذ الاتفاقية واش فعلا توقعت بينكم وبين اللي هي 450 مليار ديال الطرقات.

رغم أنه، السيد الوزير، احنا دائما كنا كنتمناو، أنكم بالاعتراف ديال الجميع، أن هاذ المنطقة، منطقة اللي ما عرفاتش واحد الإقلاع في الطرق وفي مجموعة المجالات.

نتمنى، السيد الوزير، أنه هذيك 30% تكون مراجعة ديالها اللي غادي تجي في الاتفاقيات، لأنه هاذ الميزانية كانت، وبالتالي اليوم دخلت فيها الجهة بـ 30%، كنتمنى ما تدخلش بها في 30% لأنها داخله فهاذ الاتفاقية اللي تلعت في الدورة ديال الجهة ديال درعة تافياللت.

ومن الاهتزازات، راه تيخصنا اليوم نفكرو قبل ما يوقع الحدث، وكنظن هاذي وقاية، وهاذ الشي ما يخفاش عليكم السيد الوزير.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضل.

### السيد عبد القادر عمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير بعجالة، المشروع دالقانون صادق عليه، المرسوم داز في مجلس الحكومة وتنشر في الجريدة الرسمية.

باقي قرار غيخرج إن شاء الله فهاذ ليامات، ونكملو هاذ سميتوا، راه درناه في وقت قياسي، والمعول عليه إن شاء الله من بعد هاذ القانون هذ، أن واحد العدد دالقضايا اللي مرتبطة بهاذ الإشكالات ديال المناجم تلقى طريقة للحل، وأنا متفائل أننا سنجده.

هاذ الموضوع اللي تكلمت عليه، السيد المستشار، أنت عارفو مزيان، واشتغلتي معنا فيه، دابا هذ واحد الملف، هذ واحد المنجم بحال اللي تكلمت عليه، راه فيه واحد 338 عامل خدام، وفيه 362 عامل في إطار شركات المناولة، تينتج الزنك والرصاص، وكانت فيه احتجاجات، راه اخذات تقريبا من 25 مارس إلى غاية 20 ماي.

ويتضافر الجهود بين الوزارة والسلطات المحلية الممثلة بالعامل والنقابات المعنية، النقابة ديالكم والنقابة الأخرى، وجدنا حلول، لأن كان الشعار ديالنا وراك أشرت له، هو أنه خاص هاذ المنجم بيبقى مفتوح، لأنه ساهل يتسد وصعب يتفتح، وهذا يجري على مجموعة من المقاولات، لكن المناجم بالضبط، لأن المناجم عندها واحد المدة ديال الحياة، اللي احنا بغيينا نمدد فيها من خلال أسميتو.

ما تفضلت به سيكون، على كل حال راه كايين بدايات لهاذ الشي، وكايين التزام منكم ومن الأطراف الأخرى، وإن شاء الله فهاذ الاتجاه غنمشيو، لأنه الغرض ديالنا والغرض ديالكم هو أن هاذ المنجم يزيد يتطور، لأن هو مهم لهذيك المنطقة، راه المناجم قبل ما تكون مهمة للاقتصاد الوطني راه مهمة للاقتصاديات المحلية، وأنت تعلم هذ وقد أشرت إليه السيد المستشار.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وهاذ المشروع هو قائم ومبرمج وملتزم به.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وموضوعه "مشكل عمال منجم جبل عوام، بجماعة تيغزة عمالة خنيفرة."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

السيد الوزير، كلما تحدثنا عن المناجم إلا ونلتمس، قد اخترت المصطلح، نلتمس العطف على عمال المناجم، سيما وأن هذالك القانون المنجمي لحد الساعة مازال ما تطبقش.

هناك اجتهادات في الوزارة، ولكن لحد الساعة مازال ماعرفشاي التطبيق.

السيد الوزير،

فراسكم، ما يخفاش عليكم أن العمال ديال منجم عوام خاضوا إضراب 20 يوم وهما في عمق 800 متر أو أكثر.

وبفضل تبصر النقابة ووعي العمال والغيرة الوطنية وحتى لا نرمي بالمنطقة في متاهات الإضرابات والشغب إلى آخره، إخلاصا منا ووفاء منا للوطن، أترنا الصبر واخترنا طريق الوطنية الصحيحة ألا وهي الغيرة الوطنية واستتباب الأمن.

غير أننا لا زلنا ننتظر تدخل الإدارة المعنية، شركة (Touissit)، وشركة (Gold mining)، باش يعطفوا على العمال، يعطيهم حقهم، يفتح الحوار.

احنا بسؤالنا، ما كنلوموش الوزارة أوتنواخدوها أوتنواخدو الإدارة ديال الشركة، بقدر ما كنتلتمسو أننا نعطيو للناس حقها قبل ما نديرو الإضرابات.

راه ماشي بالإضراب غنحلو المشاكل، باراكة على بلادنا من الإضرابات



الجنوب الشرقي للمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد مبارك جميلي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

تعرف جل أقاليم المملكة خلال الأسابيع الماضية، خصوصا أقاليم الجنوب الشرقي، ارتفاعا مهولا ومفردا في درجة الحرارة، هاذ الارتفاع المهول له انعكاس على استهلاك الطاقة، طبعا لاستخدام المبردات، وهاذ الارتفاع لاستهلاك الطاقة سيكون له انعكاس طبعا على جيوب المواطنين.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها وزارتك في هاذ الوضع الاستثنائي من أجل الخف من حدة هذه الظاهرة؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

السيد المستشار مشكور على هاذ السؤال.

غير قبل ما نمشيو للمقترحات بغيت غير ندقق شوية، لأنه مين رجعنا للبيانات ديال الفواتير ديال الاستهلاك ديال الزبناء المعنيين، اخذينا إقليم فكيك نموذج.

سنة 2015 من يناير إلى يونيو تقريبا 89% من الزبناء ما تجاوزوش 150 كيلوواط، وهي الأشطرا الاجتماعية اللي فيها التدرج، 100-150. وفي 2016، 90% ما تجاوزوش 150.

إلى امشينا لـ 2015 لأن 2016 لا تسعفنا، ومشينا من يونيو لـ دجنبر اللي تكلمت عليه، أشنو اللي كيتزاد؟ كيتزاد واحد 6%. هاذيك 6% ما كتبقاش في الأشطرا الاجتماعية كتولي في الأشطرا الأخرى.

بطبيعة الحال، هاذ 6% تتبقى نسبة ضعيفة، ولكن لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار.

طيب، اعتبارا لكون احتساب الاستهلاك الكهربائي بالنسبة للمكتب الوطني هو موحد على المستوى الوطني. إذن، ما عندناش فيه احنا

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل في حدود الوقت المتبقى.

**المستشار السيد عبد السلام الليار:**

السيد الوزير،

احنا ما نعرضكم شاي أو ما نتعرضوش مع الكلام ديالكم بقدر ما أن كنلتمسو فتح حوار جاد ونصنتو للعمال، أشنو خصهم؟ ونخلقوا واحد الجود ديال التوافق ما بين الإدارة وما بين المطالب ديال الإتحاد العام للشغالين.

احنا غتلقاونا دائما من المدعين، من الناس اللي تيسهلوا المسطرة، غير تيخصنا البادرة تيجي من الشركة، الشركة (Touissit) أو الشركة (Gold mining) هاذو باش يعاونوا شوية ويحاولوا يديروا شوية ديال الاجتماعيات، كنظن باركة من الريح، راه كلها أرباح.

ولكن خاصنا ذاك العامل يحس حتى هو أنه كاين الريح كيستفد منو، باش كنشجعوا المردودية، احنا مع الاستمرارية دهاذ الشركة لأنها منطقة فقيرة وهشة، وما أوجنا إلى شركات أخرى، اللي خاصنا احنا نشجعوا المقاولات، نشجعوا العمل.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتكم في ذلك للرد على التعقيب، السيد الوزير، في حدود دقيقة أعتقد، تفضل.

**السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

غير هو السيد المستشار، ما كاينش خلاف على القضية ديال الحوار.

غير بغيت نشير لواحد المسألة، هي ليس دفاعا عن الشركات المنجمية، ولكن أنت عارف دبا الشركات المنجمية عندها فترات، الآن في فترة شي شوي صعبة، ولكن هذا ما تيعنيش ما يكونش الحوار، لأن على كل حال الحوار كان وتدار.

لو ما كانش ذاك الحوار كون راه ما عرفناش أشنو كان غيوقع في ذاك المنجم؟ ولكن الحمد لله ذاك الحوار هو اللي أنقذ هاذ المنجم هذا، واحنا المعول عليه هو أنه ملي ينطلق في مرحلة جديدة لا بد أن يعم خير ذلك على العمال إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "ارتفاع فاتورة استهلاك الكهرباء بمناطق

الناس على سبيل السخرية هذا راه كيقلي البيض فوق الكابو ديال الطوموبيل ديالو، ولا كييطيب المارميطة ديالو في الرملة ديال مرزوكة وديال تاكنيت.

إذن، كايين حرارة مفرطة، بمعنى آخر أن جميع المحركات ديال تكييف الهواء تشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، لا تتوقف، لا تتوقف، هذا له انعكاس طبعاً على الاستهلاك ديال الكهرباء.

ولذلك، أن حتى الإحصائيات اللي عندها، كما تذكر السيد الوزير، يعني تشير بأن، (les tranches)، هاذ (les tranches) الاجتماعية ارتفعت الاستهلاك ديالها من تقريبا 6%، إلى 8%، من 150 كيلوواط إلى 200، 300.

ولذلك، نقترح عليكم في إطار التضامن مع الجهات الأخرى، في إطار التضامن دائماً، وكنتكلمو على أن هذه مناطق وهذه أقاليم شملها ما يسمى بجبر الضرر الجماعي سابقاً، حتى هذا جبر ضرر بالنسبة للاستهلاك المفرط للحرارة.

نطالبكم، السيد الوزير، ونلتمس منكم أولاً، إذا كان في الإمكان، التخفيض من هاذ (TVA<sup>3</sup>)، الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لاحتساب الفواتير تنخفض من 20 إلى 15 إلى 10، ممكن أن تلغى.

أنا عندي رقم هنا بالنسبة إذا لغينا الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمثلاً، نأخذ إقليم الراشيدية كمثال، إلا حيدنا الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأشطر الاجتماعية غيمكن يعني كنساهمو ب4 دالمليون و600 ألف درهم، وهاذي كنساهموها بالنسبة للمواطن.

أيضاً كنعطالو منكم أن ذيك الشريحة الاجتماعية، بدل من تتحصر في 150 كيلوواط، يمكن لنا نرفعوها ل200، يمكن نرفعوها ل250، ونحصرها يعني شريحة اجتماعية.

وكذلك تشجيع هاذ المكيفات اللي كتستعمل الطاقة الشمسية، مزيان.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

### السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

لا، هو، السيد المستشار، أنا نجاوبك فيما يدخل ضمن الاختصاص ديالي.

أولاً، بالنسبة للأشطر الاجتماعية، الضريبة على الفضاء السمعي البصري ما كاييناش، حتى ل 200 ما كاييناش، وهذا كيستافدو منو

<sup>3</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée

التيساع.

أشئنا الحلول اللي يمكن نقترحوها؟

أولاً، كايين واحد التحسيس بأهمية اختيار معدات التدفئة والتبريد، حيث هذا هو الإشكال اللي المطروح.

وهذا يدخل ضمن مبادئ النجاعة الطاقية، فمردودية التجهيز من التجهيزات تقاس بمدى حصول المستهلك على نفس الخدمة بطاقة أقل، وهاذ الشيء مرتبط بينا، ولكن مرتبط كذلك بالمواطن أنه يقلب، لأن كايينة واحد العدد ديال المعدات في السوق ماشي تستهلك بزاف.

التنبيه إلى أهمية استعمال المصاييح، واحنا درنا جهد في الاستهلاك المنخفض، فقط قام المكتب بتوزيع 32 ألف و852 من هاذ النوع من المصاييح بأثمان تفضيلية ومع تسهيلات في الأداء.

الحرص الشديد، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بالمكتب الوطني على احترام جدول المواعيد الخاصة بتسجيل مؤشرات الاستهلاك في العداد، وتكليف خلية خاصة باستقبال الشكايات ديال المواطنين، لأن هذا مهم بطبيعة الحال.

اللي كايين واللي احنا مستعدين نشغلو مع الجهتين المعنيتين إلا كانوا مستعدين، هو إيجاد صيغة للتعاون من أجل تشجيع المواطن على استعمال الألواح الشمسية (le photovoltaïque)، لأن هاذ (le photovoltaïque) كيمكن لو يستاجب لهذا الاستهلاك اليومي بما فيه الذروة الصباحية، هاذيك الذروة الصباحية، راه ولات الآن في (la courbe de charge) ديالنا طالعة.

واحنا مستعدين كوزارة، ومن خلال المكتب الوطني، أننا نشوفو مع الجهتين الطريقة للتشجيع، وهذا سيكون له أثر كبير على تخفيض الفواتير ديال الناس اللي تيسعملوا الآلات ديال التبريد والآلات ديال التدفئة في الشتاء.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

السيد الوزير،

لا نذكركم وأنتم أبناء هذه المناطق، وخصوصاً الحرارة المهولة والمرتفعة اللي كتعرفها هاذ المناطق، أنا نعطي للسيد الوزير فقط بعض التشخيصات البسيطة اللي كنعانيوها الآن، نظراً للحرارة المفرطة والمهولة اللي كتوصل ل 51، 52، 53 هاذي هي راه هي القاعدة العامة.

وضعية إعاقة، ونص في الفصل 34 بالزام السلطات العمومية باتخاذ التدابير الضرورية من أجل ضمان إدماج الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة في المجتمع وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وبالرغم من مصادقتنا في البرلمان على القانون الإطار، وبالرغم من التقدم النسبي الذي عرفه المغرب في هذا المجال، لا تزال الإعاقة تشكل حاجزا حقيقيا للفرد في سبيل انبثاق شخصيته وتطوير إمكانياته والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.

فما هي الإجراءات، السيدة الوزيرة، المتخذة لتطوير المقاربة المبنية على تكريس حقوق هذه الفئة داخل الحياة العامة وتسهيل ولوجهم إلى الإدارات والمرافق العمومية؟  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة، تفضلي.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الذي يعطيني فرصة أن أتحدث بمجموعة من الإجراءات التي أنتجتها هذه الحكومة، في سبيل فسخ المجال للأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى الخدمات التي يمكن أن تقدمها الدولة، وفي مقدمتها مشروع قانون الإطار الذي أشرتم إليه، والذي سيسمح بتكليف جميع القوانين والترسانة القانونية المغربية مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة وفق هذا القانون الإطار.

نحن لم نوقع فقط على الاتفاقية الدولية سنة 2009، لكننا أخرجنا هذا القانون أولا ثم أنتجنا سياسة عمومية مندمجة تحقق التقائية بين جميع التدخلات الحكومية والمجتمع المدني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وأنتجنا مجموعة من المراسيم والصناديق لفائدتهم، أذكرهنا المرسوم الذي تمكنا من المصادقة عليه في المجلس الحكومة الخميس الماضي، على اعتبار فسخ المجال للولوج إلى الوظيفة العمومية بإجراء امتحانات أو مباريات بين الأشخاص في وضعية إعاقة فيما بينهم.

كذلك، صندوق التماسك الاجتماعي الذي يسمح بالولوج إلى الاندماج في سوق الشغل، لكن إذا بغينا نتكلمو كذلك على الولوجيات التي هي جات في السؤال، لأن هاذ الشي التي تفضلتيو به ما جاش في السؤال، ولكن ما كاين حتى مشكل، هي فرصة باش نتكلمو على المكتسبات لهاته الفئة.

بطبيعة الحال الأضرار الاجتماعية.

المسألة ديال (TVA) هذا أمر آخر، لكن بالعودة للأرقام راه احنا كنتكلمو على 70% دالساكنة اللي ما كيتجاوزوش 150 ذاك الشي علاش 100، 150 أضرار اجتماعية، فوق 150 هذا ما بقاتش أضرار اجتماعية خاصويكون في التعريف انتقائية، وهذا هو اللي تكلمت عليه التضامن، لأنه بطبيعة الحال خاصنا لابد شي واحد يخلص لهاذ سميتهو.

الحل اللي أنا قلت لك احنا مستعدين، خارج هذه القضية ديال هاذ تجربة الألواح، لأن هذه المنطقة هي شمسية بامتياز، الألواح الشمسية ستنتفع الساكنة، وهي سهلة وغادي تدخل واحد المجموعة ديال الأمور.  
أما هاد القضية ديال (TVA) وعدم توحيد..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، شكرا، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه "الولوجيات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.  
تفضل.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يعاني العديد من الأشخاص في وضعية إعاقة من صعوبة كبيرة في التنقل بكل حرية بسبب الحواجز البيئية والمادية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، ورغم وجود قانون خاص بالولوجيات، إلا أنه ظل حبرا على ورق منذ سنة 2003.

السيدة الوزيرة،

بلادنا وقعت على الاتفاقيات الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة سنة 2006، وبهذا تكون قد وضعت على عاتقها التزامات كبيرة متصلة بتأهيل الشخص في وضعية إعاقة للاندماج في الحياة العامة، كضمان حقه في التمدرس والصحة والشغل، بما يدفع نحو مقاربة حقوقية تنبني على التدبير الحكيم والمعقلن لمجال الإعاقة في المغرب.

كما أن المغرب قد أقر في الدستور الجديد حقوق الأشخاص في

فكنظن بأن اليوم، كإشكال حقيقي داخل حتى في بعض  
الباركينات، ما كيجبرش هناك السيد فين ينزل، (donc) كإين تشوير،  
كإين إشكال عاود آخر، هو العلامات الدولية د الإعاقة.

فكنظن هاذاوإلي خاصنا نشتغلوعليها، السيدة الوزيرة، اللي كنظن  
اليوم باش ما نبقاوش نتسناوحتى الإخراج بعض المرات، كنظن بأن هاذا  
الثي بسيط، يمكن نقدرو نعملوه قبل ما يخرجوا بعض القوانين.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة إذا رغبتم في ذلك.

#### السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

لا، هو السيد المستشار، سؤال في محله، وهي مناسبة باش نتكلمو  
على هذه الانجازات.

لكن، الآن كتقولونا حتى السنة الأخيرة وعاد جيتوا لنا الأعمال  
والمشاريع قوانين، ما تنساوش الكلفة ديال المشاركة.

الدستور يتحدث على الديمقراطية التشاركية، وأنتما تطالبون  
بإشراككم، المجتمع المدني يطالب بإشراكهم، القطاعات الحكومية،  
بغينا نحققو معهم الالتقائية، كيفاش غنديرو بلا تشاور، بلا أخذ  
الوقت الكافي، وهاذا الشيء راه عندو كلفة زمنية.

لذلك، الأشياء التي قدمنا هذه السنة، راه اشتغلنا فيها على مدى  
أربع سنوات ونصف، وخاصنا نتقبلوهذه الكلفة لأن الهدف سامي هو  
تحقيق الديمقراطية التشاركية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير المكلف  
بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه "أوضاع شغيلة  
المندوبية السامية للتخطيط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار  
لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الولوجيات اليوم فيها على الأقل مدينة نموذجية، هي مدينة  
مراكش، في (Cop 22) غتكون مدينة مراكش، مدينة سهلة الولوج  
للأشخاص في وضعية إعاقة، واشتغلنا عليها على مدى أربع سنوات  
ونصف.

كما أنه تم إحداث لجنة التقييم سنة 2012 بقرار من السيد وزير  
الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، ووقفت على 27 معيار حتى تكون  
الولوجيات المعمارية والعمرانية وديال الاتصال وفق المعايير الدولية.

كذلك، هناك انخراط الآن ما بين مجموعة من القطاعات  
الحكومية باش يخرجوا القرارات وفق المرسوم اللي جا من القانون اللي  
هوإيا كيقول بالولوجيات.

فإذن، هاذا الحزمة من التدابير هي لفائدة الأشخاص في وضعية  
إعاقة من أجل تحقيق الولوج إلى الخدمات والاندماج داخل المجتمع  
والمشاركة الاجتماعية من بوابتها الواسعة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيدة الوزيرة.

أحنا لا ننكر بأن مجهودات قيمة قامت بها لا الحكومة ولا الوزارة  
بصفتكم.

فكنظن اليوم سؤالنا علاش جا في هاذ السياق العام، والسياسي  
يمكن في الولوجيات، هو عدة قوانين، ولكن التأخير في إنزال هاذا  
القوانين.

فكنظن اليوم التنسيق بين القطاعات ولى ضروري، اليوم  
الجماعات المحلية خدامة على واحد البرامج تنموية، هناك الجهات  
كذلك، مخطط جهوي اللي خدامين فيه. فما كإينش تنسيق.

اليوم، باقي هاذا الولوجيات ما كإيناش، حتى في أي واحد، بغا يمشي  
اليوم غيرشي مقاطعة في (légalisation)، ما كيجبرش وولوجيات، كيمشي  
للبريد ما كيقدر يمشي للولوجيات، فهذا إشكال حقيقي، يمكن لكم.

النقل العمومي، كإين صفقات عمومية اللي كتعمل، اليوم النقل  
العمومي ماشي في المدينة، ما غنبقاوش نتسناو غير فالمدينة د مراكش،  
في جل المدن، كإين بعض الصفقات العمومية لا في النقل، لا في النقل  
الحضري، لا في هذا، فكإين إشكال حقيقي.

فكنظن اليوم، جينا باش نقولوا هاذا السؤال هذا، هو إخراج اليوم  
للعائق. اليوم، إلا بغا هاذا المعاق يدوز (le permis)، خصوا 7000 درهم  
باش يقدر وبقولوا جيب طوموبيلتك باش نقدردوز لك حتى (permis).

العمومية والنصوص التنظيمية التي توطر هذا العمل ديال الموظفين. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب تفضل.

### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير المحترم، وأشكر المندوب السامي والمندوبية على جوابكم وعلى مجهوداتكم وعلى تجاوبكم الإيجابي مع سؤالنا.

إن مطالب شغيلة المندوبية السامية للتخطيط تبقى مطالب عادية إلا أنها عادلة، فهم يطالبون برد الاعتبار للعنصر البشري الذي هو عصب حياة الإدارة والمرفق العمومي، ونظرا لخصوصية أطر هذا القطاع فمطالبهم تتمحور في إحداث قانون خاص بالبحث الميداني حماية لهم، والعمل كذلك على إحداث الوكالة الوطنية للبحث الإحصائي ضمانا لاستقلالية البحث وللمزيد من الدقة والمصداقية.

السيد الوزير المحترم،

أملنا كبير فيكم للنظر في وضعية هذه الشغيلة التي تشتغل بتفان وفي صمت، ونطالب اليوم بمزيد من التكوين المستمر لفائدة هذه الشغيلة كما نطالب بضرورة وضع حد للتعاقد مع الشركات الخاصة التي تشتغل بالمندوبية السامية للتخطيط والتي تبقى مردوديتها تفتقر للجودة.

لذا، أطلب منكم العمل على مصاحبة الموارد البشرية بهذه المندوبية السامية.

وبإقي لي شوية الوقت، واحد المواطن يعني التي هي أمية يعني ما تتعرفشاي العربية وقالت لي أولدي كاع الناس تبيذكر الملك غير أنت، إذن بغيت نقول للوالدة ديالي الله ينصر الملك أما، أنتصربي إحفظ الأسرة العلوية، هالميساج غلقتني الوالدة وطلب للوالدة ديالي ما تطالب شي لا تنمية ولا هم يحزنون، كتطالب الدعاء لسيدنا الله ينصره.

والسلام عليكم ورحمة اله.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة لكم السيد الوزير إذا رغبتكم في الرد على التعقيب، تفضل.

### السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

طيب، السيد المستشار المحترم، المكانة ديال جلاله الملك عند جميع

السيد الوزير المحترم،

تعيش شغيلة التخطيط أوضاعا مأساوية تنعكس سلبا على أداء هذا المرفق الحيوي والاستراتيجي في نفس الوقت، الشيء الذي أصبح يفرض على مسؤولي المندوبية السامية للتخطيط الجلوس إلى طاولة الحوار.

السيد الوزير المحترم،

إلى متى سيتم حل وضعية هذه الشغيلة؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

### السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، وبطبيعة الحال المندوبية السامية للتخطيط تؤكد من خلال العناصر، التي غادي نعطيكم أهم المعطيات ديالها، على الأهمية والأولوية اللي كتعطيها للموارد البشرية من أجل ترسيخ الثقافة ديال الحوار مع مختلف الهيئات النقابية بصفتها شريك وقوة اقتراحية، وكذلك التسهيلات اللازمة حتى يتسنى لهاته النقابات القيام بدورها في أحسن الظروف.

وتجدر الإشارة، السيد المستشار المحترم، بالنسبة للمندوبية على أن الحوار مفتوح بصفة دائمة على مستوى المديريات، كذلك تتم الاستجابة بصفة آنية لطلبات اللقاء المعبر عنها من طرف أعضاء الهيئات النقابية أو من أجل الحوار والتشاور حول بعض القضايا اللي تهم المؤسسة، وذلك بعقد اجتماعات مع مسؤولي المندوبية السامية للتخطيط وكذلك مع ممثليها بالمكاتب المحلية على مستوى كل مديرية سواء المركزيين أو الجهويين.

كذلك، على المستوى الوطني تعقد لقاءات للمكاتب الوطنية مع السيد المندوب السامي للتخطيط أو مع السيد الكاتب العام أو السيد مدير الموارد البشرية والشؤون العامة، إضافة إلى ذلك الإدارة لا تتوانى في تلبية المطالب المشروعة على الموظفين وعلى المندوبية المعبر عنها بما يتلاءم بطبيعة الحال مع الإمكانيات المتاحة للمندوبية، باش كيمكن ليقوم الموظفون والأعوان بالأدوار ديالهم، خصوصا فيما يتعلق بانجاز ديال البحوث الميدانية.

واستشعارا بأهمية المورد البشري، فالمندوبية لا تألو جهدا في توفير كل الوسائل الضرورية بالإضافة إلى الحرص على تدبير الموارد البشرية في شقها الإداري، هذا التدبير يخضع للقانون الأساسي للوظيفة

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:**

السيد المستشار المحترم،

نتفق على الأهمية دبال الغابة بالنسبة يعني للجوانب سواء كانت البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تذكرتم فتم كثير من الأجوبة التأكيد على الإستراتيجية التي كتوفر عليها بلادنا في مجال التدبير الغابوي.

فقطاع المياه والغابات عرف تطور سواء من حيث الحجم دبال العمليات أو من حيث النوعية دبالها والجودة دبالها، ويمكن نشر لكم هنا على واحد النتائج دبال دراسة قدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO<sup>4</sup>) صدرت مؤخرا هاذ التقرير حول وضعية الغابات بالعالم، كتسجل بشكل ملموس تزايد الغطاء الغابوي بالمغرب، بنسبة 2% خلال 2010، في الوقت التي كان دائما كي يعرف تراجع بواحد في 1% قبل سنة 2000، بمعنى آخر فالمحصلة إلى بدينا من (-1) إلى (+2) في المحصلة واحد 3% دبال النقط دبال التقدم على مستوى البرامج.

كذلك بلادنا تعتبر عندها تجربة على مستوى صعيد البحر الأبيض المتوسط فيما يخص المقاربات والنتائج المحصل عليها في موضوع محاربة الحرائق أو معالجة الأحواض المائية، هاذ الإستراتيجية المعتمدة من 2005 إلى 2014 مكنت إلى تشجير وتخليف الغابات لما يفوق 360 ألف هكتار بأصناف طبيعية، بالإضافة إلى أن البرنامج المتوقع إن شاء الله دبال 2015-2024 يروم حماية وتأهيل المنظومة الغابوية على مساحة 600 ألف هكتار.

بالإضافة إلى الموضوع الثاني في الشق دبال السؤال دبالكم هو موضوع مرتبط بالفراغات الغابوية، الفراغات الغابوية هي تعد تابعة للملك الغابوي للدولة والترخيص بالاستغلال دبالها لا يدخل ضمن حقوق الانتفاع، وإنما يتم في إطار عقود كراء مع الفلاحين المجاورين للغابة طبقا للضوابط والمقتضيات القانونية الجاري بها العمل مع ضبط وحصر لوائح وأسماء المستفيدين وتجديد العقود بشكل سنوي مع إمكانية تفويت رخصة الاستغلال للورثة وفق عقود جديدة، إلا استثناء في حالة إخلال المكثري إلى أخل بالبنود المنصوص عليها في عقد الكراء، لاسيما منها ما يتعلق بتجاوز المساحات المحددة في العقد دبال الكراء أو الإضرار بالملك الغابوي أو عدم أداء إتاوات الاستغلال، وتهم هذه العملية منطقة الأطلس المتوسط وخصوصا أقاليم خنيفرة وإفران وصفرو.

وشكرا لكم.

المغاربة، الحمد لله هذا إحساس دبال جميع المغاربة والعلاقة الخاصة التي تربطهم بجلالة الملك.

فيما يخص الموضوع دبال السؤال دبالكم، أؤكد على فعلا أهمية الموارد البشرية، على الأهمية دبال الموارد البشرية، على أن المندوبية دارت وأعدت واحد المخطط ثلاثي للتكوين والتكوين المستمر، دارت دراسة حول الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات، وكذلك دراسة حول التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

كما أن هناك مشروع مهم هو بصدد الإنجاز، يتعلق بالنظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية، وكذلك على مستوى تطوير الأداء لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحفيز الموارد البشرية في إطار القانون وكذلك الضوابط التنظيمية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

"الغطاء الغابوي"، هو موضوع السؤال الموجه دائما إلى السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الطيب البقالي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر المناطق الجبلية والغابوية خزانا طبيعيا وبشرييا ببلادنا، يستوجب الاهتمام بهما، نظرا للحالة التي أصبحت تعيش عليها الغابة وسكانها.

فضلا على تدهور الغطاء الغابوي نظرا للوعي المفرط وغياب سياسة حكومية لإعادة التشجير ومقاومة التغيرات المناخية واستيعاب التوسع العمراني، إضافة إلى تعقد الترسانة القانونية المنظمة للقطاع.

أمام كل هذه التحديات نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن ما هي إستراتيجية الحكومة في تدبير المجال الغابوي مع ضمان مصالح ذوي الحقوق؟

وما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة بخصوص الفراغات الغابوية والتي أصبحت أهلة بالسكان؟

شكرا السيد الوزير.

<sup>4</sup> Food and Agriculture Organization

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع التوضيحات التي قدمتموها السيد الوزير نود أن نجدد التأكيد على ضرورة تقييم حكومة سياسة المنهجة، تدبير المجال الغابوي من خلال رؤية ..

السيد الوزير المحترم،

كثقلوا بأن هو الغابات تزدت احنا ما لمسنهاش السيد الوزير، تزد 2% احنا ما لمسنهاش لأن واحد العدد ديال الأراضي هي غابوية اللي كان خصها تعاود تشجر ما تشجراتش وهذا كنا نعرفو كل سنة المياه والغابات تتخدم واحد اليد العاملة مهمة وكتشجر هذيك بلايص اللي هي خاوية هذا كله ما كاينش السيد...

كذلك، السيد الوزير، احنا في التشريعات ما تقدمناش فيهم، السيد الوزير، لا يعقل هاذ القطاع هذا باش يبقى مسير بواحد القانون اللي هو مر عليه قرن من الزمن 2017 يمكن غادي نديرو بمياه ..القرن بهاذ القانون هذا.

كذلك، السيد الوزير، ابغينا تكون عندنا واحد المصالحة مع هاذ الإدارة ديال المياه والغابات مع الساكنة، راه لا يعقل السيد الوزير واحد الإنسان عندو جوج بقيات ولا جوج نعيجات تتلقاه متقلينو بالبروسيات الذعائر، فلا يعقل السيد الوزير واحد العدد ديال الناس اللي تيتخبوا دابا على الدرك ويتخبوا على المحاكم باش .. بغيينا تكون واحد المصالحة ما بين المياه والغابات وهاذ الساكنة هذه باش ترجع لبلادها وتخدم، لأن الغابة راه ديال المواطنين والمواطنين راه ديال البلاد ديال الدولة هذا هو اللي نعرف.

كذلك، السيد الوزير، ابغيناك تعرفوا تديرو واحد القضية ديال التحديد، التحديد الغابوي راه تكرفس على واحد العدد ديال الناس، راه لا يعقل السيد الوزير واحد السيد ساكن أبا عن جد، جدو تيعقل عليه ساكن في ذيك الأرض ودابا ملي تيبغي يدير شي تحفيظ ولا شي حاجة تيقول لك هذي راه بلاد المياه والغابات، واش احنا غادي نسكنو الناس ولا غادي نرحلهم.

ولهذا، السيد الوزير، حتى قلت بين ما هي.. حقيقة احنا هاذ الغابة راه موروث طبيعي وديال الدولة ولكن خصنا نحافظو عليه، لكن السيد الوزير خصنا نتبعوه بواحد العدد ديال الإجراءات باش حتى هاذ الساكنة ديال المجاورة ديال الغابة تكون مصالحة لهاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، إذا رغبتم في الرد على التعقيب في الثواني المتبقية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

هو السيد أنا حلت على التقرير ديال الأمم المتحدة لي تغطي فترات زمنية يمكن العمرلي تيرقمها الإنسان بين السنوات تتكلم من 2000 .. أي عشريات والبرامج برامج عشرية وغير البرنامج العشري الأول تم التسجيل وتخليف الغابات لما يفوق 360.000 هكتار بمعنى آخر هذه أرقام موجودة في التقارير الرسمية إلى آخره.

فيما يخص ذوي الحقوق يستفيدون من حقوقهم في إطار المقاربة التشاركية بطبيعة الحال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وأشكركم على المساهمة في هاته الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه "إعادة الاعتبار لجهة تفتيش الشغل كآلية للسهر على تطبيق تشريع الشغل وحماية حقوق أطراف العلاقة الشغيلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في وقت سابق اعطيتو وعد التزمتمو على أنكم تعطيو واحد شوية العناية لجهاز تفتيش الشغل والمفتشين ديال الشغل منهم الأطباء والمهندسين واللي تيديروا التفتيش ديال تطبيق القانون حسب المعطيات اللي عندنا ما درتو حتى حاجة من هذشي، واش هذشي صحيح واشنودرتو؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة ما عندها ش اهتمام بهاد الفئة الهامة وعليها كتوقف المقابلة والتنافسية ديال المقابلة وخلق المناخ السليم ما بين الأجير والمشغل وبالتالي التشجيع على الإنتاج وعلى المرودية وعلى النجاعة والفعالية داخل المقابلة.

إذن فالحكومة فشلت مرة أخرى في هاذ الأمر أو أنها لا تعبر أي اهتمام لهذا الأمر خاصة الجانب الاجتماعي، لأن المفتش هو اللي كيسهر أولاً على تطبيق القانون، إذن انتما ما عندكم غرض في تطبيق القانون، خالقين الفوضى في المؤسسات السيد الوزير.

وثانيا على الصلح والحوار والتفاوض بين المشغل والأجراء، باش كل واحد ياخذ حقوقه طبق القانون وكذلك الالتزام بالواجبات.

إذن، مرة أخرى أكدها الحكومة فاشلة في كل شيء.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب تفضل.

### السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

حاجة واحدة كنتفق معك السيد المستشار هو نقص العدد، احنا متفقين ما كنخبعوهاش، نقص العدد نحن في حاجة إلى 400 مفتش شغل على الصعيد الوطني، ولكن هاذ لا يعني أننا ما كنحسنوش ظروف العمل. أولاً خلقنا الدلائل، ثانياً كاي تفتيش انتقائي يعني ماشي ما غاديش يمكن لك تفتش جميع المؤسسات ديال الإنتاجية اللي عددها عشرات الآلاف، وكنشتغلو كذلك باش تجاوز هذا النقص كنشتغلو بتدقيق مع مفتشين ديال الضمان الاجتماعي، لأن أولاً كيمشيو ب 2، كيكون مفتش ديال الضمان الاجتماعي ومفتش ديال وزارة التشغيل غير حتى باش كيجيدوا كاع الشبهات إلى غير ذلك، كيكونوا ب 2 أحسن، اعلاش كيتكاملوا وكتبادلوا المعلومات، هذا من جهة.

من جهة أخرى كما قلت لك، السيد المستشار المحترم، أن الوزارة والحكومة عندها منظور ديال الحوار الاجتماعي، منظور ديال العناية بحقوق الشغيلة، ما اعرفت واش قريتي، راه صيفتو لك (le bilan social)، الرصيد الاجتماعي ديال سنة 2015، تتشوف معطيات مرقمة ما فيها باس تطلع عليها باش تعرف الوضع كما هو، هذه راه ما فيهاش مزايادة ولا حكومة ما عندها ش إستراتيجية، ولا معندها ش إستراتيجية، بالطبع من حقت تقول هذه حرية التعبير.

احنا نتعتبرو عندنا إستراتيجية، عندنا دلائل، عندنا خطة سنوية تديرها التقييم ديالها، وكل هاذ المعطيات متوفرة، أجي عندي مرحبا بك نمذك بواحد الكمشة ديال الوثائق أرى ما تعرف.

شكرا.

السيد المستشار المحترم،

لا أدري من أين أخذت المعلومات، إلى كانت عندك المعلومات اعطينا المصدر ديال المعلومات، نحن نعتبر أن بالطبع في المسائل ديال إعادة الاعتبار أظن أن في كل وقت وحين هاذ الجهات ديال التفتيش نحييه ونقدره ونمجده ونعتربه والأدوار التي يطلع بها ونعرف الظروف الصعبة التي يشتغل فيها نظرا وكما تعرفون ذلك، السيد المستشار المحترم، عدد قليل جدا من مفتشي الشغل يالاه يتجاوز بقليل بقليل 300 مفتش شغل على الصعيد الوطني وهو هذا العدد يتناقص سنة بعد أخرى نظرا لإحالتهم على التقاعد والمناصب المالية المحدثة لا تتعدى 5 و10 في السنة.

ولكن إذا كانت شي حاجة مضبوطة باش إذا ما درنا والويمكن نكون خاطئ نديرو أسيدي إذا كانت شي حاجة ما نديرو نديرو، غير قل لي أش ندير؟ يالاه تفضل.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

المعلومات ديالي صحيحة والسيد الوزير يعترف أنه العدد اشحال قلتي واحد 300 مفتش شغل، أنا كان عندي المعلومات اللي كان عندي كان أكثر 480، وإذا به يمكن في هذا.. السيد الوزير اسمع لي أش تنقول لك.

إذن، فعلا ما اعطيتوش العناية للجهاز ديال تفتيش الشغل، نقول لك علاش. في اتفاق ديال 26 أبريل اتفقت الحكومة مع المركزيات النقابية باش تشغلو عدد كافي على مدى سنتين 2012-2013، تشغلو عدد كافي لتدعيم هذا الجهاز الهام لا بالنسبة للمقابلة ولا بالنسبة للمأجورين، وإذا به انتما في 2012 وصحح لي، في 2012، 0 منصب شغل، 2013: 5 المناصب، 2014: 5 المناصب.

واشحال كيخرجوا للتقاعد كل سنة؟ كيخرجوا بزاف أكيد العشرات. 2015 درتو مجهود استثنائي "شغلتنو 10" و2016 هاد العام 5، إذن هذا دليل على أنكم ما كتعطيوش العناية لهذا الجهاز الهام جدا لا بالنسبة للمقابلة ولا بالنسبة للاقتصاد الوطني، اعلاش؟

لأنه هاذ العدد، أولاً غير كافي مسألة بديهية جدا، غير كافي لتغطية مدينة الدار البيضاء لوحدها بل جزء من الدار البيضاء ربما منطقة صناعية واحدة في الدار البيضاء، ما بالكم باش تغطي المملكة، تراب المملكة بجمع المدن اللي فيها على الأقل نسيج صناعي واقتصادي مهم.

فهاد الأمر يعود لسببين، يا إما الحكومة ما عندها ش رؤية لتنمية المقابلة ولتقوية وتدعيم التنافسية ديال الاقتصاد الوطني، يا إما



- اشتغلنا على المحور ديال العربات سواء كانت مراقبة، فحص تقني وغيره؛

- واشتغلنا أيضا على الجانب الثالث اللي جاء في السؤال ديالكم اللي هو البنية التحتية، اللي الوزارة خصصت لها 3 المليار ديال الدرهم، 1.7 فيما يتعلق بالتشوير والحزم المرتبطة بالطرق و1.3 مليار درهم اللي ركزنا فيها على النقط السوداء بالأساس واللي اعطينا فيه واحد المجموعة ديال الأولويات خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

وهذا اللي جعلنا نقلصو من النسبة ديال عدد القتلى اللي وصلت في 2011 إلى 4222 باعتبار الزيادة في العشرية السابقة 5% كل سنة، اليوم نحن في مستوى اللي هو الحمد لله نحو الانحدار واللي وصلنا فيه لحوالي 3700 في سنة 2015 والسته الأشهر الأولى من هاذ السنة تبشر بالخير إن شاء الله رب العالمين فيما يتعلق بالعدد ديال القتلى وأيضا النسبة ديال الخطورة تقلصت ب 7 ديال النقط خلال الخمس سنين الأخيرة نتيجة لهذا الإستراتيجية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الوزير المحترم،

رغم الإصلاحات التي تم سردها على لسانكم مباشرة، إلا أن تيبقى دائما حرب الطرق مرتفع، وأشرتم على العدد المرتفع ديال عدد القتلى يعني ما معدل 11 قتيل يوميا.

فمادام السيد الوزير الحكومة، وللأسف أن هاذ المدة اللي دازت ما سرعتش بوتيرة إنجاز مجموعة من المحاور الطرقية اللي هي نقطة سوداء على الصعيد الوطني، فما زال غادي يبقى عدد هذه القتلى مرتفع في جل الطرقات.

السيد الوزير،

هناك برامج خاص التسريع بالعمل ديالها، لأن ملي تنمشيو على سبيل المثال في طريق سريع أو طريق سيار، ملي تنمشيو دبا مقطع ما بين فاس-تازة، واش هذاك ما شي نقطة سوداء اللي يمكن في أي لحظة في أي ثانية اللي ما تيعرفهاش ميزان وما تستعملهاش بزاف يتعرض لحادثة، خاصة إلى كانت بشي سرعة مفرطة؟

إذن هنا يعني يتحط مشروع كبير، ولكن في غياب الجودة وغياب دراسة واقعية، دائما مستعملين الطريق السيارات تما يتعرضوا لحوادث السير، طريق طنجة نفس الشيء غياب سياجات على طول الطريق

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل وموضوعه "السلامة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الإخوان المستشارين،

سؤالنا، السيد الوزير، حول حصيلة الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها في مجال السلامة الطرقية.

وعن ما تم إنجازه بخصوص تحسين البنيات التحتية على مستوى المحاور الطرقية التي ترتفع بها حوادث السير والمحاور الطرقية الخطيرة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

المجال ديال السلامة الطرقية هو من بين الأولويات الرئيسية التي اشتغلت عليها هذه الحكومة، قامت فيها بإنجازات عدة، سواء على صعيد الجانب القانوني بحيث تم تعديل المدونة الحالية بإجراءات جديدة للدفع بمستوى السلامة الطرقية، وأيضا إحداث الوكالة التي ستجمع عوض اللجنة اللي عندنا اليوم، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، المشروع راه في مجلس النواب في إطار التصديق.

ثم أيضا اشتغلنا على الجوانب المرتبطة بالمؤسسات التي هي شريك للوزارة مع المجتمع المدني، أيضا واشتغلنا على المحاور الثلاث:

- المحور ديال السلوك اللي تيمثل حوالي 90% من الحوادث ديال السير وعدد القتلى؛

## السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير جزء من الكلام ديالك ما غاديش يمكن نرد عليه باعتبار تيمشي في التوجيه نحو التسريع من الإصلاحات، ولا أحد يمكن أن يعارض التسريع في الإصلاحات.

لكن، غير خاصنا نعرفو بأنه السلامة الطرقية وعدد القتلى هي مرتبطة بـ 92% د السلوك، وأنت في السؤال ديالك، في الجواب ديالك، في التعليق ديالك، مشيت ركزت على 3، 4% اللي هي الطرق و3، 4% الأخرى اللي هي العربات.

احنا الآن الإستراتيجية الوطنية فيها 3 ديال المحاور، ولكن المحور ديال السلوك هو بالنسبة لنا اللي هو الأهم واللي تركزو عليه من النشء، من المدارس، من المجتمع المدني، من المؤسسات الشريكة، إلى آخره، باش نشغلو عليه.

اليوم، عندما نتحدث عن العديد من الطرق واللي تكلمتوا عليها، سواء فاس-وجدة ولا هاذي ديال الطريق السريع ديال أكنول ولا ديال طنجة، إلى آخره، راه الدراسات تتم بالطريقة اللي ما يمكنش نقولوا على أنها كانت طريقة خفيفة في الدراسات، ولكن تتوقع بعض الإشكالات اللي تكلمتوا على جزء منها، والوزارة تخصص 3 المليار ديال الدرهم للمتابعة ديال هاذ الشئ والصيانة والإصلاح على أساس أنه بالفعل تحاول على أنه تجعل من البنيات التحتية بنية اللي هي ملائمة، هناك جهد كبير تم، ولكن نحن غير راضين على النتيجة كما تفضلتم.

غير ذاك العدد ديال 11، أنا نغي اليوم المغاربة بيداوهم على 10، ماشي 11، لأن 11 إلى ضربتها في 365 تعطيك 3650. احنا اليوم في 10 ديال القتلى في النهار وهو عدد كبير، لكن ماشي 11 وماشى 12.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة والموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وموضوعه "وضعية هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

## المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السيار، يعني احنا تنأديو واحد الفاتورة من أجل ضمان السلامة ديالنا في استعمال هاذ الطرق السيارة، ولكن دائما معرضين للخطر يدخل تما عجل، بقرة، كلب، وهذا غيسبب في حوادث سير.

وللأسف مازال الثقافة، الحمد لله، المغاربة كرماء ما كيرفعوش دعوة قضائية على وزارة التجهيز أثناء التعرض لحوادث السير، لأن ما يمكنش نخلص واحد الفاتورة ونمشي في واحد الطريق سيار ومن بعد نتعرض لحادثة نتيجة دخول أحد المواشي، إذن هنا خاص واحد الإستراتيجية باش تحمي هذه الطرق أولا.

كاين آليات ديال الضبط لمستعملي الطرق، راه كتمشي لأوروبا كتمشي تشوف غير الكاميرات اللي في وسط، ما تشوف لا دركي، لا بوليسي، لا رجل أمن ولكن كايين جودة ديال الطرق.

الآن، الآن، السيد الوزير، خاص تقوموا بلجنة كتبني طريق سريع ما بين تازة-الحسيمة كتدار واحد النقطة جد جد سوداء ما بين تيزي وسلي وبوسلي على المرتفع، علاه ملي غادي يكون الثلج غادي يعي سائق الحافلة وينزل هاز 100 راكب، فين المصير ديالو؟ غدا غادي نحاكموه، ولكن السبب هي الإدارة اللي تسببت في المشكل دارت واحد (la pente) ديال 90% في الطريق.

إذن هنا خاص واحد المواد استثنائية اللي تستعمل في ذلك الطريق باش ما تسببش في حوادث السير على طول ذلك الطريق.

كذلك برامج التشوير، السيد الوزير، خاصها تتقوى على صعيد المملكة، كايين نقص في التشوير، التشوير احنا المفاوض اللي دخل في الطريق السريع ولا في طريق وطنية ويحفر حفرة، يدير لك 2 بوادا ولا يخلهم، يعني بحال إلى ما كايينش واحد الروح اللي راكبة في السيارة اللي غادي تستعمل ذلك الطريق، إذن خاص آليات التشوير تتقوى وتكون بواحد التقنية عالية باش تنبه السائقين أنه كايين خطر على طول ذلك الطريق، للأسف خاص الوزارة تبذل..

طريق بورد-أكنول كلها حفر، السيد الوزير، كلها منحرجات كلها، كيفاش هاذ السائق يقدر يضبط السيارة ديالو إذا ما كي عرفش الطريق مزيان؟ ضروري ما غادي يسبب واحد العدد ديال حوادث السير واللي غادي يدي معه واحد العدد ديال الأرواح.

إذن خاص مجهود استثنائي ثم التسريع بالوتيرة ديال الإصلاحات.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

**المستشارة السيدة وفاء القاضي:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أغتنم بذل الفرصة لنحيي هيئة المتصرفين والطبقة العاملة وعموم  
المأجورين والأجراء على تأكيد الثقة في الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة  
الانتخابات الجزئية اللي فزنا بها.

إننا، في الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، نسجل بقلق شديد  
التميز الذي لازالت الحكومة مصرة على التعامل به مع فئة المتصرفين،  
إذ لا نرى معنى من تمكين فئات أخرى منصب مشابه لمتصرف عام دون  
فئة المتصرفين سوى تحقير المتصرفين.

وحتى من ناحية التكلفة المالية التي طالما تحججت بها الحكومة لعدم  
تسوية وضعية المتصرفين، لا يكلف التعيين في هذا المنصب أثرا ماليا  
يذكر، إذ من شأن الدرجة الجديدة المنصوص عليها، السيد الوزير، في  
اتفاقية 26 أبريل 2011 التي تمهم هي الأخرى فئة المتصرفين إلى جانب  
باقي زملائهم من الأطر الأخرى أن تحل الإشكالية.

السيد الوزير،

لقد مررت الحكومة المرسوم الخاص بهيئة المتصرفين الذي ينص  
على إحداث منصب متصرف عام خارج طاولة المفاوضات، وهذا  
المرسوم لم يأتي بتصوير واضح حقيقي لمهام المتصرف، بل هدفت  
منه الحكومة تجميع عدد من أطر الدولة فقط لتظل بذلك وضعية  
المتصرفين على حالها، في الوقت الذي تمت تسوية وضعية مجموعة  
من الأطر الإدارية الأخرى، ومن تم تكريس مبدأ التمييز والشتات وتفزييم  
دور المتصرف وخلق تفرقة بين الموظفين.

كما أن المرسوم المذكور اعترته مجموعة من النقائص وفي مقدمتها  
تغيب إمكانية الترقى عن طريق امتحان الكفاءة المهنية من الدرجة  
الثانية إلى الدرجة الأولى، واعتبار متصرف عام وظيفته وليس درجة مع  
إعطاء الإدارة كامل السلطة التقديرية للتعين فيه ضدا على مبادئ  
الكفاءة والاستحقاق.

السيد الوزير،

كما نعتبر النقطتين الخاصتين بمتصرف عام وإحداث الدرجة  
الجديدة هما تحصيل حاصل ولا مبرر للمماطلة في تطبيقهما، نجدد  
التأكيد، السيد الوزير، على ضرورة المراجعة الشاملة للنظام الأساسي  
لهيئة المتصرفين لرفع الحيف المعنوي والمادي عن هذه الفئة في إطار  
مقاربة تشاركية، بعيدا عن القرارات الانفرادية التي أثبتت فشلها  
وضيقت على بلادنا سنوات من الإصلاح.

كما أن، السيد الوزير، ونحن نتحدث عن فئة المتصرفين، لا بد  
من الإشارة إلى متصرفي وزارة الداخلية، الذين لا زالوا هم الآخرون  
محرمون من حقهم الدستوري في ممارسة العمل النقابي على غرار باقي

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السؤال، السيد الوزير، ما هي الأسباب التي تحول دون تطبيق المادة  
10 من مرسوم هيئة المتصرفين المتعلقة بتعيين منصب متصرف عام؟  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير تفضل للإجابة على السؤال.

**السيد محمد مبدع الوزير، المنتدب لدى رئيس الحكومة،  
المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

في البداية، أشكر السيدة المستشارة المحترمة حول هاذ السؤال  
الهام.

أذكر فقط أن منصب متصرف عام هو منصب سامي كمثل المناصب  
السامية كما حددها القانون المحدد للمناصب العليا، كالمهندسون  
العامون، المهندسون المعماريون العامون، الأطباء العامون، الأطباء  
البيطرة العامون.

والتعيين في هاذ المناصب كيتعين حسب شروط محددة في الأنظمة  
الخاصة لكل هيئة، فبالنسبة لهيئة المتصرفون العامون، القانون يحدد  
شروط الأقدمية في ستة سنوات في منصب متصرف من الدرجة الأولى،  
وفي حبيص 10% من المناصب المقيدة من فئة المتصرفون.

ولكن تبقى السلطة التقديرية في التعيين لرئيس الإدارة، لأن  
منصب متصرف عام فهو منصب يعادل منصب مدير مركزي، أولا في  
الأجر ويجب أن تتوفر فيه الشروط ديال الكفاءة والمردودية، خاص  
يكون تبتعطاء هاذ المنصب هذا على حسب الاستحقاق.

وفعلا تم لحد الآن تقريبا التعيين في المناصب العليا بصفة عامة من  
هاذ الفئة والمناصب السامية النظامية 95 منصب في 16 قطاع وزاري،  
فيها 82 مهندس عام، 10 متصرفين عامين، 3 دالمهندسين المعماريين  
عامين.

إذن، ما اعرفتشاي يعني بالعكس تم تنزيل والعمل بهاذ المقتضى  
اللي جا في السؤال ديالكم فيما يخص المتصرفين العامين.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة الأخت المستشارة.

موظفي الدولة، رغم أنهم ليسوا لا بحملة سلاح ولا برجال السلطة، بل ومحرومين أيضا حتى من أبسط حقوقهم كحقهم في انتخاب من يمثلهم داخل حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، تفضلوا للرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقى، 30 ثانية.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أؤكد فقط أن هيئة المتصرفين مؤطرة كباقي الموظفين بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ديال 1958، وهاذ القانون هذا اللي تم التعديل ديالو عدة مرات، ولكن هذه التعديلات كرسست الفئوية، وفعلا فيه تفاوت بين الهيئات وبين الهيئات التي تطالب المساواة مع

الهيئات الأخرى هيئات المتصرفين.

وفي عدة لقاءات وعدة محطات يعني توافقت مع هذه المطالب التي ستتم بحول الله معالجتها في إطار مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية اللي هو ورش كبير مفتوح، وسنقدمه قريبا في أول اجتماع ديال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية اللي غادي ينعقد في الشهر المقبل إن شاء الله.

في ما يخص هيئة المتصرفون العامون، فتسري عليهم المقتضيات التي تسري على جميع المناصب السامية، ليس هناك أي حيف، السيدة المستشارة المحترمة.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت.

نشكركم السيد الوزير على المساهمة.

ونشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

**محضر الجلسة السابعة والستين****التاريخ:** الثلاثاء 21 شوال 1437 هـ (26 يوليوز 2016م).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3. مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 من شعبان 1433 الموافق لـ 17 يوليوز 2012؛

4. مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

5. مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

6. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛

7. وأخيراً، مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين، في إطار قراءة ثانية.

**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدات أو السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية والمحالة على المجلس من مجلس المستشارين.

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16، يقضي بتغيير وتتميم القانون

التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3. مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 من شعبان 1433 الموافق لـ 17 يوليوز 2012؛

4. مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

5. مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

6. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛

7. وأخيراً، مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين، في إطار قراءة ثانية.

نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على:

أولاً: مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب؛

ثانياً: مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

أعطي، إذا سمحتم، سوف نقوم بدراسة هذين المشروعين دفعة واحدة، فأعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانونين التنظيميين دفعة واحدة.

السيد الوزير، تفضل.

**السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استعداداً للانتخابات التشريعية العامة المقبلة المقرر إجراؤها يوم 7 أكتوبر، إن شاء الله، 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانونين تنظيميين يقضيان، على التوالي، بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب والقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

في البداية، أعبر للسيد الرئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية عن خالص عبارات الشكر عن الروح التي أبانوا عنها خلال دراسة المشروعين المذكورين وتفهمهم لأهمية الظرف.

بإعادة النظر في كيفية توزيع المساهمة التي تمنحها الدولة للأحزاب السياسية بمناسبة الحملات الانتخابية، حيث يقترح تقسيمها إلى حصتين، حصة جزافية توزع بالتساوي بين كافة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وحصة أخرى يتم توزيعها استنادا إلى نتائج الاقتراع، ويحيل المشروع على نص تنظيمي لتحديد المبلغ المخصص للحصة الجزافية وكيفية توزيع الحصة الثانية المرتبطة بنتائج الاقتراع وطريقة صرفه.

وتتمثل الغاية من هذا الإجراء في تجاوز الصعوبات التي تعاني منها بعض الهيئات السياسية في تسوية وضعيتها تجاه الخزينة بسبب عجزها عن إرجاع المبالغ التي تبقى بدمتها من مبلغ التسبيق في الحالة التي يتبين فيها على ضوء نتائج الاقتراع أن التسبيق الذي منح لها وقامت بصرفه في الحملات الانتخابية يفوق المبلغ الراجع لها قانونا.

أما التعديل الثاني فيتوخى تمكين الأحزاب السياسية المؤلفة للتحالف السياسي من الاستفادة من الدعم العمومي السنوي وفق نفس القواعد والكيفيات والشروط المقررة بالنسبة لغيرها من الأحزاب، على أن يوزع هذا الدعم بالتساوي فيما بين الأحزاب السياسية المعنية.

وكإجراء مواكب لهذين التعديلين، وحرصا على صيانة المال العام، يضع مشروع القانون التنظيمي مقتضيات تمكن من إضفاء المزيد من الشفافية فيما يتعلق بأوجه استعمال التمويل العمومي.

كما ينص على أن كل حزب لم يستجب للإنذار الموجه إليه من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات من أجل تسوية وضعيته خلال الأجل المحدد لذلك يفقد، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة من التمويل المذكور، ولا يسترجع حقه في الاستفادة منه إلا بعدما يثبت لدى الجهة المكلفة بصرفه أنه قام بتسوية وضعيته تجاه الخزينة.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أهم التعديلات التي يتضمنها مشروع القانونين التنظيميين المعروضين على أنظار مجلسكم الموقر.

في الختام، أود التأكيد أن انخراط جميع الفاعلين في التحضير للاقتراع النيابي المقبل، كل من موقعه، من شأنه أن يساهم في إنجاح هذا الموعد الانتخابي، باعتباره يشكل محطة أساسية لترسيخ الصرح الديمقراطي الوطني ودعم أركانه، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

كما أنه بتفاعلهم الإيجابي مع الضرورة الملحة بخصوص العمل على إخراج هذين النصين إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن لتوفير الشروط اللازمة لإنجاح الاقتراع التشريعي المقبل.

بخصوص المشروعين المعروضين أمامكم، ينبغي التذكير أن إعدادهما تم وفق مقاربة تشاركية مع الهيئات السياسية، حيث تم عقد عدة لقاءات تشاورية مع السادة قادة الأحزاب السياسية، مكنت من التوافق حول التعديلات الواردة فيهما.

فبالنسبة لمشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 والذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، فإنه يقتصر على إدخال تعديلات محدودة على النظام الانتخابي بمجلس النواب وملاءمة النص الحالي مع التعديلات التي تم اعتمادها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015.

يقترح المشروع مراجعة تركيبة لوائح الترشيح الوطنية فيما يتعلق بالجزء المخصص للشباب الذكور، وذلك من خلال فتح باب الترشيح برسم هذا الجزء أمام ترشيحات الشباب دعما للتمثيلية النسوية بمجلس النواب.

كما يتضمن المشروع المقتضيات الخاصة بلوائح الترشيح المشتركة المقدمة من طرف الأحزاب السياسية التي أسست تحالفات انتخابية فيما بينها.

وفي إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع المطلب الرامي إلى مراجعة المستوى الحالي للعتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد، بهدف الأخذ بعين الاعتبار لأصوات أكبر عدد من الناخبين المشاركين في الاقتراع، يقترح المشروع تخفيض نسبة العتبة المطلوبة برسم الدوائر الانتخابية المحلية من 6% إلى 3%.

أما بالنسبة للحملة الانتخابية، يقترح المشروع إدراج نفس الأحكام التي تم اعتمادها سنة 2015 بمناسبة الانتخابات المحلية، وذلك بهدف تجاوز النمط التقليدي في تنظيم الدعاية الانتخابية.

حيث يؤكد المشروع على ضمان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطراف المتنافسة بالنسبة لتعليق الإعلانات الانتخابية والعمل على تخليق البرامج المعدة للحملة الانتخابية، تحقيقا لمنافسة انتخابية سليمة، فضلا عن ضبط مجال تعليق هذه الإعلانات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16، والذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإنه يرمي بالأساس إلى توسيع إمكانية تأسيس تحالفات انتخابية فيما بين الأحزاب السياسية، لتشمل انتخابات مجلس النواب.

كما يتوخى المشروع إدخال تعديلين جوهريين، يتعلق الأول منهما

الموافقون: بالإجماع؛  
المعارضون: لا أحد (0)؛  
الممتنعون: لا أحد (0).  
أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته على التصويت:  
الموافقون: بالإجماع؛  
المعارضون: لا أحد (0)؛  
الممتنعون: لا أحد (0).  
وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

ننتقل الآن للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.  
المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛  
المعارضون: لا أحد (0)؛  
الممتنعون: لا أحد (0).  
المادة الثانية:  
الموافقون: بالإجماع.  
أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت:  
الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون التنظيمي.  
السيد الوزير.. لا، السيد الوزير، أشكون غيدير الحكومة؟ مشروع القانون التنظيمي، السيد الوزير ديال الوظيفة العمومية من أجل تقديم.. نعم؟

الكلمة الآن لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانونين التنظيميين. وزع التقرير.

الآن نفتح باب المناقشة، فللتذكير فقط فالحصص الزمنية المخصصة لكل فريق ومجموعة تم الاتفاق عليها خلال اجتماع ندوة الرؤساء.

فنتفتح باب المناقشة، نعطيو الكلمة لفريق.. إذا كان أحد السادة الفرق لأن كل فريق راه عندو محدد الحصص الزمنية بالنسبة لمشاريع القوانين كاملة، تفضل 8 ديال الدقائق بالنسبة للجلسة التشريعية، تفضل.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.  
سنمكنكم من التقرير مكتوب، رفقا بالأخوات والإخوة المستشارين.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.  
إلى كانت هناك مداخلات مكتوبة من طرف الفرق أو رؤساء الفرق ورؤساء المجموعات المحترمين، يعطيونا المداخلات المكتوبة، شكرا.  
هل هناك أحد السادة رؤساء الفرق المحترمين والسادة رؤساء المجموعات الذي يرغب في التدخل في إطار المناقشة؟  
إذن جميع المداخلات سوف تكون مكتوبة من طرف السادة رؤساء الفرق والمجموعات.

ننتقل إلى التصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

### المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

### المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

### المادة الثالثة:

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، كما صادقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في جلستها المنعقدة هي هذا الصباح.

وللإشارة، فإن مشروع هذا القانون التنظيمي سبق وأن صادق عليه مجلس النواب في جلسته العامة المنعقدة يوم الأربعاء 20 يوليوز 2016.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فإن هذا المشروع يأتي في إطار مواصلة الحكومة لجهودها الساعية إلى العمل على التنزيل السليم والديمقراطي للدستور وإلى تكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام.

فمنظومة التعيين في المناصب العليا التي أرسى دعائمها دستور المملكة، ورسخ لبناتها القانون التنظيمي 02.12 والمرسوم 2.12.412، المؤرخ في 11 أكتوبر 2012 وتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من هذا القانون التنظيمي، تعد نموذجاً متقدماً للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والفعالية في التدبير العمومي.

حضرات السيدات والسادة،

يتوخى مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المحددة في الملحقين 1 و2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر وذلك من خلال:

أولاً، إدراج ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية "الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء"، المحدثة بموجب القانون رقم 48.15، المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث "الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء"، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.60، بتاريخ 24 ماي 2016.

ويرتكز إدراج هذه المؤسسة ضمن لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية على كونها مؤسسة للضبط والتحكم وعلى طبيعة وخصوصية مجال تدخلها، الذي هو مجال حيوي وأساسي، حيث تسهر على ضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء، وتتولى ضبط ولوج المنتجين الذاتيين إلى الشبكة الكهربائية الوطنية من خلال عدة مهام ترتبط على وجه الخصوص بالمصادقة على الضوابط والقواعد والمؤشرات والتعريفات ذات الصلة بالمجال؛

ثانياً، حذف مؤسستين من لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤولين عنها في مجلس الحكومة، وإدراجهما ضمن لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية التي يتم

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

السيد الوزير هو موجود. إلى اسمحتو، خياراً لما...

السيد رئيس الجلسة:

غادي نخليو القانون التنظيمي هذا المتعلق بالمناصب العليا.

ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتعديل الأحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الكلمة لمقرر اللجنة ديال التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: وزع التقرير.

هل الحكومة لها الرغبة في التدخل فيما يخص هذا..؟

ليس لها الرغبة.

أفتح باب المناقشة في خصوص هذا المقترح قانون:

هل هناك رئيس من السادة رؤساء الفرق المحترمين والسادة رؤساء المجموعات يريد أن يتدخل؟

المدخلات مكتوبة، شكراً، المدخلات مكتوبة.

ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مقترح القانون:

الموافقون: بالإجماع؛

ليس هناك معارض، وليس هناك ممتنع.

أعرض مقترح القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

ليس هناك معارض، وليس هناك ممتنع.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الآن نرجعو للسيد الوزير ديال الوظيفة العمومية معنا. نرجعو.. الكلمة لكم، السيد الوزير، لتقديم مشروع القانون التنظيمي.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،



التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري وهما:

"مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني"، التي أحدثت بموجب القانون رقم 08.10، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.146، المؤرخ في 3 شعبان 1431 (16 يوليو 2010)؛

"مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، المحدثه بموجب مرسوم القانون رقم 2.80.520، الصادر في 28 من ذي القعدة 1400 (8 أكتوبر 1980).

وجدير بالذكر أن إدراج هاتين المؤسستين في لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية يرتكز على مجموعة من الاعتبارات التي سبق أن تم اعتمادها في القانون التنظيمي 02.12، المشار إليه أعلاه، والتي تتجلى أساسا في أهمية وخصوصية المؤسستين المذكورتين، باعتبارهما تقدمان خدمات لفائدة فئتين من الموظفين، تضطلعان بدور محوري في مجال الأمن الداخلي للدولة، ويبلغ عددهم 60.500 فيما يتعلق بموظفي الأمن الوطني و4094 فيما يخص رجال السلطة؛

ثالثا، إدراج ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة منصب المسؤولية عن مؤسستين تم إحداثهما خلال سنة 2016 وهما:

"مؤسسة النهوض بالأعمال لفائدة موظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة" التي أحدثت بموجب القانون رقم 135.12 بإحداث وتنظيم "مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة"، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.1، بتاريخ 12 يناير 2016؛

"الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط"، المحدثه بموجب القانون رقم 94.12، المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.48، بتاريخ 27 أبريل 2016؛

رابعا، حذف "مجلس التوجيه والتتبع بمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني" من لائحة المناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة؛

كما يهدف مشروع هذا القانون التنظيمي إلى استبدال عبارة "المفتش العام للمالية" الواردة في البند (ج) من اللائحة رقم 2 من القانون التنظيمي المذكور بعبارة "المفتشون العامون للمالية".

وفي الختام، أود، حضرات السيدات والسادة، أن أؤكد على أهمية مشروع هذا القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم قصد الدراسة والمصادقة في دعم واستكمال بناء الصرح المؤسساتي ببلادنا، المرتكز على الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالحاسبة وتعزيز الفعالية في تدبير الشأن العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون التنظيمي، وزع السيد المقرر؟

أفتح باب المناقشة. هل السادة الرؤساء عندكم مداخلات مكتوبة أم تريدون التدخل؟

شكرا هناك مداخلات مكتوبة. جمع لنا المداخلات المكتوبة، الله يخليك.

ننتقل إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون التنظيمي:

الموافقون: بالإجماع.

الموافقون، الموافقون، الله يخليكم، إلى ما كاينش الإجماع، الله يخليكم، هزوا يديكم.

الموافقون إذا كان من الممكن. احسب، السي تويزي، الله يخليك.

الموافقون=38؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون=17.

المادة الفريدة تمت المصادقة عليها ب 38 بالنسبة للموافقين، الممتنعون=17.

أعرض مشروع القانون التنظيمي برتمته للتصويت، أعتقد نفس العدد.

الموافقون=38؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون=17.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

الآن ننتقل، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون، ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. هذا مقترح قانون، بالتالي

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

المشروع يأتي، أولا، في إطار ترجمة وتنزيل أحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمات والمحترمين،

المشروع بشكل أساسي يأتي في إطار تنزيل أحكام الدستور الجديد، يأتي أيضا في إطار تمكين الهيئة من الاختصاصات المرتبطة بمقترح القانون الذي تمت المصادقة عليه وأيضا في إطار استيعاب المستجدات التقنية الحاصلة.

في هذه الكلمة، أود شكر السيدات المستشارات والسادة المستشارين من فرق أغلبية ومعارضة على التعاطي الإيجابي رغم ضيق الوقت، ولكن كنقدر بشكل كبير التعاطي النوعي والمسؤول للجميع مع هذا الإصلاح الطموح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر اللجنة ديال التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة.

وزع التقرير.

نمر إلى باب المناقشة: أفتح باب المناقشة فيما يخص هاذ مشروع القانون الذي تم تقديمه من قبل السيد الوزير.

غادي تعطوننا المداخلات مكتوبة كذلك.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون:

المادة الأولى، هل هناك إجماع بالنسبة للمادة الأولى؟

المادة الأولى:

الإجماع.

المادة الثانية:

الإجماع، ليس هناك معارض، وليس هناك ممتنع.

المادة الثالثة:

الموافقون بالإجماع، ليس هناك معارض، وليس هناك ممتنع.

المادة الرابعة.. المادة الثالثة ما فيها حتى شي حاجة السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية، تم توزيع التقرير أعتقد.

هل للحكومة الرغبة في التدخل في هاذ مقترح القانون؟

السيد الوزير، ليس لديكم الرغبة.

أفتح باب المناقشة، باب المناقشة مفتوح بالنسبة للسادة رؤساء الفرق والسادة رؤساء المجموعات، هل لديهم الرغبة في التدخل أو في المداخلة أم هناك مداخلات مكتوبة بخصوص مقترح القانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؟

واش كاين شي مداخلة، الأخوان، ولا ندوزو للتصويت؟

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن ننتقل للتصويت على مواد مقترح القانون-شكرا السيد الرئيس المحترم-قلت ننتقل إلى المواد ديال التصويت، على مواد مقترح القانون.

المادة الأولى المغيرة والمتمة للمواد 1، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 14، 16، 22، 25، 26، 29، 30، 37، 41، 45، 46، 48، 49، 64 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، بالنسبة لهاذ المادة اللي تكلمت عليها:

الموافقون، المادة الأولى:

الموافقون: هل هناك إجماع؟ إجماع.

المعارضون: لا أحد (0):

الممتنعون: لا أحد (0).

المادة الثانية المتمة للقانون رقم 77.03 بالمادة 57 مكررة.

الموافقون: بالإجماع.

ليس هناك معارض، وليس هناك ممتنع.

أعرض مقترح القانون برتمه للتصويت:

الموافقون: أعتقد بالإجماع:

المعارضون: لا أحد (0):

الممتنعون: لا أحد (0).

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، في إطار قراءة ثانية.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، لأن في هاذ كان مقترح قانون، هذا مشروع قانون، باش نوضعو الأخوان في الصورة.

## المادة الرابعة:

فيما يخص هاذ المادة، كايين هناك ماشي إشكالية، ولكن تعادلت الأصوات داخل اللجنة بخصوص التعديل المقترح على المادة، وبذلك، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي، وخاصة المادة 72 منه، يعرض على الجلسة العامة للبت فيه بالنسبة لهاذ التعديل.

الكلمة الآن، سوف أعطي الكلمة طبقا للقانون، سوف أعطي الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، فيما يخص المادة 4 غيرباش نديرو الإخوان في الصورة، باش يكونوا متفقين معنا.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الواقع، في إطار هاذ التفاعل ديالنا مع الحكومة فيما يخص تنزيل ما أتى به الدستور من قوانين، وبعيدا عن كل الزيادات والمزايدات التي تريد أن تقول على أن هناك فرق تريد أن تعرقل العمل التشريعي، لاحظتم، السيد الوزير، على أن فرق الأغلبية والمعارضة أن 90% ديال القوانين التي تمر نصوت عليها بالإجماع، وبالتالي ما كايين العرقلة إلا في مخيلة هؤلاء الذين يريدون أن يجعلوا أن يقولوا أننا فرق تعرقل، هاذي نقطة اللي لا بد من تكرارها، لأن داخل اللجان شفتوا على أن هناك تعاون كبير جدا ما بين فرق الأغلبية وفرق المعارضة فيما يخص الموضوع ديال التشريع، لأن التشريع ديال البرلمان.

فيما يخص هاذ المادة بالخصوص، هاذ المادة بالخصوص فريقنا ارتأى مع التوافق مع واحد العدد ديال الفرق ديال الأغلبية، ديال المعارضة، على أنه رأينا في هاذ المادة ما نفهم منه أن نريد أن نقوم بتكبير يد البرلمان فيما يخص ميدان التشريع، والدستور بالخصوص المادة 71 منه هي بصفة حصرية التشريع من اختصاص البرلمان، وشفنا في هاذ المادة على أننا كل - فهمنا - أن ما يخص هاذ الميدان ديال السمي البصري لا بد أن يكون فيها رأي ديال هاذ الهيئة ديال (HACA<sup>1</sup>)، وبالتالي شفنا احنا أن هنا فيها تكبير اليد ديال.. وفيها التناقض كذلك مع الدستور، لأن الدستور فقرة من الفقرات ديال الدستور كتقول أنه يختص في التشريع وكايين جملة "نظام الوسائط السمعية البصرية والصحافة بمختلف أنواعها وأشكالها"، هذا ميدان ديال الاختصاص التشريعي ديال البرلمان، وبالتالي ارتأينا باش نحيدوكل لبس باش نديرو هاذ التعديل هذا كتالي:

في الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة الرابعة هي أنه بدلا من "إبداء الرأي وجوبا" نقول: "إبداء الرأي لرئيسي مجلسي البرلمان في شأن المقترحات القوانين المتعلقة بقطاع السمي البصري، إذا أحيلت عليه - إذا أحيلت عليه- قبل عرضها على المجلس المعني بالأمر".

وكنا في الواقع حاولنا.. فهمناكم، السيد الوزير، على أن عندكم الإكراه ديال الوقت، أما في الواقع أنتما تفاعلتوا، ولكن عندكم الإكراه ديال الوقت، ولكن احنا في التشريع لا يمكننا أن نتفاعل لأن غدا غادي يسد مجلس النواب، وخص تدير (la navette) إلى صوتنا عليه لأن التعديل غادي يرجع غادي يمشي الوقت، عرفنا عندكم الإكراه ديال الوقت، ولكن كان بالأحرى تتجاوبوا معنا في هاذ المادة الوحيدة وباش يمشي، وبغينا هاذ النص هذا يمشي بالإجماع كما صوتنا بالإجماع في النص اللي ما قبل، ولكن الإكراه ديالكم، هذا إكراه ديالكم، واحنا نتشبت بهاذ التعديل.

ونتمنى للسادة البرلمانين بالخصوص، لا أغلبية ولا معارضة، ولا يعقل يتسجل علينا كبرلمان أننا نشرع لتكبير أيدينا فيما يخص ميدان التشريع، هاذي راه سبة فيما يخص الحقوق ديالنا، غدا أمام الرأي العام غادي يقولوا لك على أننا نشرع باش نجيو مؤسسة تزيلنا يدينا في ميدان اللي هو ميدان ديالنا ديال التشريع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة بطبيعة الحال، نعم أسيدي؟

ما اسمعتش، الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

نمرو للتصويت، في اللجنة ناقشنا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل = 23؛

المعارضون للتعديل = 31؛

الممتنعون: لا أحد (0).

يعني التعديل قد رفض من طرف المجلس.

وأعرض المادة الرابعة للتصويت بدون تعديل، بما أنه لم يكون هناك تعديل.

الموافقون: ربما نفس العدد، الموافقون = 31؛

المعارضون = 23؛

الممتنعون: لا أحد (0).

بذلك، يكون قد صادق المجلس على المادة الرابعة.

<sup>1</sup> Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

من فضلكم، الإخوان، ننتقل الآن إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ مشروع القانون هو يقدم أمام مجلسكم الموقر في قراءة ثانية، بعدما أدخلت عليه تعديلات عديدة، لا في مجلس المستشارين في الصيغة الأولى، ولا في مجلس النواب.

ونتمنى صادقين أن يتعامل السيدات والسادة المستشارين مع هاذ مشروع القانون بصفة إيجابية حتى نخرج هذا القانون إلى حيز الوجود لمعالجة الإشكالية اللي كيعاني منها العاملات والعمال المنزليين.

لحد الساعة-كما تعلمون-كاين فراغ قانوني، وحن الوقت أننا نخرجو هاذ القانون إلى حيز التطبيق لسد هذا الفراغ وليضمن أبسط الحقوق بالنسبة لهاذ الفئة ديال العاملات والعمال المنزليين.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة ديال التعليم والشؤون الثقافية لتقديم تقرير اللجنة:

وزع التقرير.

نفتح باب المناقشة فيما يخص هذا المشروع القانون:

هل يود أحد السادة رؤساء الفرق المحترمين والسادة رؤساء المجموعات أن يقوم بالتدخل من أجل المناقشة أم هناك مداخلات مكتوبة؟

مداخلات مكتوبة، شكرا.

ننتقل الآن إلى عملية التصويت، التصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى...

بطبيعة الحال، لا ماشي تفسير التصويت، ما كاينش تفسير التصويت. لا، لك الحق في إطار المناقشة، ما وصلناش للتصويت، السيدة الرئيسة.

المادة الخامسة، كيظهرلي بدون إشكالية:

هناك الموافقون: بالإجماع.

المادة السادسة:

بالإجماع.

المادة السابعة:

بالإجماع.

المادة الثامنة:

بالإجماع.

المادة التاسعة:

كذلك بالإجماع.

المادة 10، المادة 11، المادة 12:

بالإجماع.

المادة 13، 14، 15، 16، 17، 18:

كلها مواد بالإجماع، ليس هناك معارض ولا ممتنع.

المادة 19، المادة 20 والمادة 21، المادة 22:

بالإجماع.

المادة 23، المادة 24:

بالإجماع.

المادة 25، المادة 26، المادة 27، المادة 28:

بالإجماع.

المادة 29، المادة 30، المادة 31:

بالإجماع.

المادة 32:

بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=31:

المعارضون: لا أحد (0):

المتنعون=23.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت.. النص الأخير، الله يخليكم.

اقترحنا على السيد الوزير باش نديرو واحد التعديل احنا واحد العدد ديال الفرق، نديرو تعديل اللي يمشي للغرفة الأولى فيه أشنو؟ فيه ننقصو ذك الفترة الانتقالية إلى سنتين، إضافة إلى سنة ما بعد اللي غادي يصدر فيها القانون، وفي هذيك 3 سنين الحكومة تشتغل من أجل المواكبة ومن أجل أننا ننتشلوها ذك البنات من الأماكن اللي كيشغلوا فيها، ونكونوهم ويلتحقوا بالمدرسة وما إلى ذلك، هذاك اشتغال ديال الحكومة مع منظمات المجتمع المدني.

اللي أساسي هو أنه ما يكونش التشغيل في هاذ الفترة الانتقالية ديال بنات جدد، لأن غادي نبقاو كنستمر، ولذلك احنا هاذ الحل لقينا حل وسط للوزارة للقطاع ديال التشغيل بأنه يمشي يدي هاذ التعديل ديالنا لقبه الغرفة الأولى، وتتوافقو على هاذ التعديل، ما عندناش إشكال، نحن نعرف بالقيمة المضافة لهاذ القانون، لأن فيه الحماية الاجتماعية، فيه عدد من المقتضيات الإيجابية، ولكن كيبي كلشي ذاك المنع كيتضرب في الصميم بهاذ الفترة الانتقالية.

احنا نلتمس الآن من السيد الوزير بأنه يدافع معنا على هاذ التعديل ديالنا، ونحن سنصوت بالإيجاب إذا التزم بأنه غادي يدافع عليه، وأنه غادي يتفق عليه في الغرفة الأولى. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الآن، أعتقد أن السادة رؤساء الفرق والسادة رؤساء المجموعات قدموا في إطار المناقشة مداخلات مكتوبة.

تفضل بالنسبة للعدالة والتنمية، تفضل، فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار في إطار المناقشة.

#### المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

نحن فعلا نؤمن هاد المشروع قانون الذي جاءت به الحكومة، واللي في الحقيقة نعتبره خطوة متقدمة بالنسبة لما هو كائن، ذلك أن مدونة الشغل نصت على إخراج هذا القانون.

اليوم، الحكومة تأتي بهذا القانون ونظن بأن هذا القانون أنه تأخر لما يزيد على عقد من الزمن، بقي بين المشرع، بقي هؤلاء الأطفال "خدم البيوت" كما يسمى في المدونة أو "العمال المتزليين" و"العاملات المنزليات" بين المشرع وبين المشغل، لا هو القانون خرج ليحمهم، ولا هم وجدوا في هاذ المشغل (رحمة).

لكن اليوم هذا القانون بالنسبة إلينا وهاذ مشروع قانون هو في الحقيقة مشروع ذو طبيعة اجتماعية، مشروع فعلا فيه جانب حقوقي،

الآن في إطار المناقشة لك الحق أن تتدخل كرئيسة الفريق.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

عندي كلمة.

#### السيد رئيس الجلسة:

إيه الاتحاد المغربي للشغل عندك 4 دقائق، السيدة الرئيسة، تفضلي.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين،

هذا الموضوع ديال تقنين العمل في البيوت، العاملات والعاملين في البيوت، هو موضوع مهيكل، واحنا كنعترفو للحكومة بأنها جابت هذا القانون لأن قبل من هاذ الشيء كانوا هاذ الناس علاقاتهم المهنية بالمشغلين غير مقننة، وكان هنالك فراغ في مدونة الشغل اللي اعتبرت أنذاك اعتبر المشغل أن غادي يعي قانون خاص، فبالتالي احنا رحبنا بهاذ القانون، وبالفعل فيه واحد العدد ديال الإيجابيات.

عندنا إشكال واحد، هو أن هاذ العاملات والعمال بالبيوت كيشغلوا في بين جدران مسدودة، يعني كيشغلوا عند مشغل اللي هو شخص ذاتي وهاذوك.. والأغلبية ديال هاذ العمالة هم بنات دون 18، وبالتالي كان عندنا مشكل كبير، عندنا المغرب عندو التزامات دولية بأن لما يتعلق بالأمر باليافعين.. أولا، كايين منع ديال الأطفال بصفة عامة، ثم كايين سن اللي جايباه الاتفاقيات الدولية بالنسبة للأعمال اللي بالنسبة لمثل هاذ الأعمال اللي ما خاصش يكون أقل من 18 سنة.

كايين كذلك لما الحظر ديال العمل اللي فيه استغلال والأعمال الشاقة وما إلى ذلك نهائيا، وبالتالي كان عندنا أمل بأن هاذ القانون غادي يعي غادي يسد الباب نهائيا على العمل ما دون 18 سنة، بالنظر لهاذ الاعتبارات اللي جبنها.

أشنو كيوقع؟، كان عندنا واحد النوع ديال آش ابغيت نقول ديال (la déception) الاستياء لما شفنا بأنه جانا مشروع القانون كما صوت عليه البرلمان، جابوا 18 عام لمنع اللي سن 18 عام ما دون 18 عام، ولكن فتحوا الباب في مرحلة انتقالية ديال 5 سنين اللي ماشي فقط هاذ 5 سنين جات باش نتكلفوها ذك العاملات في البيوت اللي الآن هما كيشغلوا وسنهم ما وصلش ل 18 عام ولكن فيها إمكانية ديال تشغيل بنات آخرين، تشغيل ناس آخرين في هاذ الفترة ديال 5 سنين، وبالتالي فرغت المنع ديال 18 عام من المحتوى ديالو اللي ما خاصش يكون فيه مساومة، المنع ديال ما دون 18 خاص يكون منع، بالتالي احنا في اللجنة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك..؟ تفضل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الواقع كنا تمنينا، السيد الوزير، كنتو البارح فيما يخص اللجنة، كنا تمنينا أن نصوت بإجماع على هذا القانون، لأن-كما قال السيد المستشار الأخير- عندما تكلم على أن المغرب انتظر هذا القانون، من مجتمع وجمعيات المجتمع المدني، المجتمع المغربي بكامله، بكامل تجلياته السياسية والنقابية والجمعوية، تنتظر هاذ القانون اللي في الواقع سيرفع شيئا من العبء على هاذ الشريحة الهامة من مجتمعنا، والتي في غالب الأحيان تنتهي إلى العالم القروي والبادية المهمشة منذ سنين.

كنا تمنينا أن يعي هاذ القانون ويدوز، وكنا كذلك تمنينا أن يأتي على يدك، أنت كوزير تنتهي إلى حزب حدائي ديمقراطي، اللي في الواقع يدفع ويدافع عن هاذ المبادئ السامية ديال حقوق الإنسان، ويتشبت كذلك بالاتفاقيات التي انخرط فيها المغرب.

راه المغرب، السيد الوزير، السادة البرلمانيين، المغرب ماشي جزيرة بوحدها في عالم خالي، فلدينا عندنا واحد العدد ديال الاتفاقيات التي تُلزم المغرب، هناك واحد العدد ديال الأسئلة مطروحة عليكم كحكومة فيما يخص هاذ الميدان، وبالتالي أش غادي يكون غدا الجواب ديالكم فيما يخص أننا نشرع-هاذي هي المصيبة- أننا نشرع لعمل خارج القانون، خارج الدستور، خارج المنظومة الدولية للقانون، عندما نشرع أننا يمكن نخدمو واحد عندو 12 عام؟

هاذي هي المصيبة، احنا ابغينا يكون التدرج، ولكن نبغيو تكون عندكم الشجاعة الكاملة، احنا ما قلناش 18، قلنا 18 عام، ماشي مشكل وتكون عندنا فترة ديال عامين أولا 3 سنين، هاذ الفترة التي يجب فيها المنع والقطع مع تشغيل الفتيات وتشغيل الأفراد داخل المنازل اللي هي كتعرفوها وكيعرفوها المغاربة على أنها كتدخل إلى ظلمات، وقتما تسدوا البيبان أش كيظري تما، الله أعلم.

وبالتالي تمنينا، تمنينا على أن يكون هاذ القانون من إنتاجكم أنتم كصف ديمقراطي حدائي في هذه الحكومة، ولكن لاحظنا على أن عضو الفريق ديالكم، السي أعمو، كنشكروه هنا، السي أعمو، اعلاش؟ لأنه ينتهي كذلك ماشي غير أنه في الأغلبية، لأن الديمقراطية ما فيهاش الأغلبية، الديمقراطية عندنا كبرلمانيين لأن الشعب المغربي

ولكن مشروع نعالج به إشكالية اجتماعية، فلا يمكن نعالج الإشكاليات الاجتماعية بالطفرات.

إذن من الضروري أن يكون هناك تدرج فيما يتعلق بتنزيل مقتضياته، بتنزيل واقع جديد.

نعم قبل قليل تحدث على أن الإمكانيات ديال المتابعة والمراقبة على مستوى مفتشي الشغل هي محدودة جدا على مستوى المؤسسات الإنتاجية، فكيف بها أن تغزو وأن تدخل إلى البيوت؟

كايبة صعوبات، لكن اليوم هذا واقع، الأطفال ديالنا نحن بالقدر بالرحمة ديالنا بأبنائنا هؤلاء، بالقدر بالرحمة ديالنا بالعاملات والعمال المنزليين، كبارا وصغارا، بالقدر الذي نقول بأن هؤلاء كانوا يعيشون مع أولئك المشغلين في ظروف قد تكون قاسية، ونحن نعلمها، ولكن أن تكون الظروف قاسية ويجدون عيشا ليس بالكريم، ولكن المهم أن يجدوا عيشا يؤهلهم ليسدوا رمقهم وليقضوا حاجتهم، ولكن اليوم الانتقال المباشر قد يجعلنا في ورطة.

نحن كنا مع السيد الوزير لما جاء التعديل ديال 5 سنوات، واللي في الحقيقة أنه أعطى فترة انتقالية، فترة انتقالية، لكن أقول بأننا نحن اليوم، ونحن نشرع، نحن بين أمرين، بين الحسن والأحسن، والأحسن هو الذي نريده، الأحسن هو المثال الذي نريده، هو الظروف والكرامة، هو كرامة الإنسان، ولكن الحسن هو الذي نريده اليوم بهذا التشريع.

نحن قلنا-وهذا هو المداخلة ديالنا- قلنا بان هاذ المشروع قانون اليوم، وهو في آخر هذه الولاية، لو تم فيه تعديل قد يؤجل، وقد يكون- لا قدر الله- موضوع تأجيل أكثر من ذلك، شي سنين أو سنوات أخرى.

نحن اليوم نريد أن يكون هاذ مشروع قانون يخرج اليوم ويبدا التطبيق ديالو والتفعيل ديالو من غدا، ولكن في إطار الممكن، الممكن اليوم هو أن نحافظ على هذه الفترة الانتقالية.

نعم، وجب أن نعالج، وجب أن نقلص، وجب أن يكون هناك توعية بإمكانية تشغيل هؤلاء، ولكن في ظروف لائقة، أما أن نذهب مباشرة إلى المنع الكلي اليوم ابتداء، فهذا قد نجد فيه صعوبة.

وأنا أظن بأن قضايا اجتماعية مثل هذه وقعت فيها إشكالات، واضطررنا للتمديد والتمديد، وأذكر على سبيل المثال الأمر المتعلق بثبوت الزوجية على سبيل المثال، اضطررنا لأن فيها إشكالات اجتماعية وليست إشكالات تعالج بمنطق رياضي، ولكن لابد أن يكون، أنا كتقولو بأن لابد أن يكون هناك تدرج لمعالجة مثل هذه الإشكاليات وأن إمكانيات التفتيش حتى إلى قدرنا نوفرها بعد أيام أمكن نوفرها، هاذيك الساعات يمكن لنا نتكلمو على مثل هذه القوانين أحيانا الصارمة، والتي لا تمنح حتى مرحلة انتقالية.

شكرا السيد الرئيس.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هذا شيء جميل على أننا كمستشارين ومستشارات يستأثر اهتمامنا هاذ مشروع القانون، وهو كذلك مشروع قانون الذي استأثر الرأي العام كله المغربي والجمعيات الحقوقية وكذلك الجمعيات النسائية.

نحن في نقاشنا مع السيد الوزير في اللجنة قلنا لو على أننا لا يمكن أن ننكر على أن هناك واحد الخطوة إلى الأمام بالنسبة لعاملات المنازل، وأريد أن أذكر السيد الوزير على أن هنالك التزامات دولية لنا نحن كمنظمات ولهم كذلك هم كممثلي.. كوزير التشغيل ولأرباب العمل، لأننا منخرطون جميعا فيما نسميه العمل اللائق وتطبيقه، وهناك برامج على المستوى الوطني، التي منخرط فيها المغرب.

من بين الأشياء الأساسية التي كايئة بالنسبة للعمل اللائق هو القضاء على تشغيل الأطفال، واحنا ما غيمكن لناش يكون عندنا سكيوزفرينيا، أننا عندما نكون في المنتديات الدولية وعندما تكون هناك برامج دولية، نتكلم على القضاء على تشغيل الأطفال، وعندما نريد أن ندرج كمغاربة نزولوا هاذ النقطة.

احنا بالنسبة لنا كنعتهرو على أن في إطار النقاش الذي كان، كنفولو المكان اللائق للطفل هو في المدرسة، وإذا لم تتمكن المدرسة أنه يمكن لو يشتغل في المدرسة، فهناك التربية غير النظامية، هناك كذلك التكوين المهني.

ثانيا، هذا عمل الذي-كما ذكرنا الأخوات-فيه واحد الصعوبة. أولا، احنا بالنسبة لنا علاش ما باغيينش حتى تشغيل الأطفال؟ لأنه كيقول لك بأن ولي الأمر يمكن لو أنه يدير عقد تشغيل للبنات، غادي نشجعو، غنشجعو أن الآباء يبقاو يمشيو يديرو عقد تشغيل يولدوا في ذلك.. يجيبوا بناتهم ويستغلهم في ذلك الفترة، وهذا شيء كايين، واحنا كنعرفوه كاملين كمغاربة.

احنا بالنسبة لنا كذلك كنعتهرو بأنه الطفلة أو الطفل قاصر لأنه هم الجنسين كيشغل كايكون في وضعية (vulnerable)، ما كيكونش وكايين كذلك الذي كايين فيما يخص حقوق الطفل ضروري ما نراعيو للصحة النفسية والجسدية ديالو والعمل ديالو، مادام أنه هناك مجموعة ديال الأشياء التي ما كيمكن لناش أننا نعرفوها لأن العمل هو في البيوت، إذن من واجبنا أننا نحميهم ومن واجبنا أننا نكونو ضد.

هاذ الفترة الانتقالية احنا كنعتهروها بأنها تدخل في إطار ما تقدم فيه المغرب بالنسبة لمجال حقوق الطفل، واحنا كنفترحو حتى بالنسبة لمجموعة ديال الدول بما فيها أمريكا فيما يخص أننا كمغرب مصادقين على اتفاقيات حقوق الطفل، فما يمكن لناشاي نصادقو على اتفاقيات، وفي مجال التطبيق نوليو كنديرو أشياء أخرى، واحنا كنطلبو من السيد الوزير أنه عاود يقبل هاذ التعديل، يمشي يعاود للمجلس واحنا

أعطانا واحد الصوت اللي كايين حتى الحكومة، ولو أننا في أغلبية، نقول للحكومة لا، اعلاش؟ لأن عندي تفويض ديال المجتمع.

أعمو دار واحد الحاجة البارح التي أشكره وأهنئه على أنه بالرغم من أنه ينتهي إلى فرق الأغلبية جاب ذلك التعديل، وتماشينا احنا مع ذلك التعديل، قلنا أننا نمشيو مع التعديل الذي جاب السي أعمو، نظرا لتكوينه، أولا، ماشي تكوينه، تكوينه في المجتمع، تكوينه في القانون، الجمعي إلى آخره.

إذن كنا أننا تمنينا على أنك تصنت بعدا لأعمو الذي هو جزء من فريق الأغلبية، ويكون توافق على تعديل الذي كلنا متفقين عليه، جميع الأغلبية، جميع النقابات، تنفقو على هاذ التعديل يكون تعديل ديال اللجنة، باش يمر هاذ القانون بواحد النوع ديال الإجماع داخل المجلس، ونحلوا هاذ الإشكالية، لا يمكن أن نشرع، لا يمكن أن ندرج خارج الدستور، خارج القانون، ونقول أننا اليوم كندرعو للمغرب، دولة أعباد الله، ديمقراطية في القرن 21 تقول بحكم القانون أننا يمكن أن نخدمو الناس أقل من 18 عام، هادي راه مصيبة، هادي مصيبة كبيرة كبيرة جدا.

نتفهمو الجانب الاجتماعي، ولكن ما تفهمناشاي للغط الذي غادي ينوض عليكم غدا في جنيف. غدا، غدا غادي ينوض لغط كبير في جنيف، غادي ينوض لكم فيما يخص هاذ الموضوع، والناس وواحد العدد ديال المنظمات وواحد العدد.. كتنسناكم غير في (le virage)، وبالتالي كان من الشجاعة، كانت من اللياقة، كان من المبدأ، كان من المعقولة على أنكم تصنتوا للعقل، للعقل، للعقل، ماشي للمفهوم ديال الأغلبية والمعارضة، للعقل وتريثوا، ما فيها باس، نصوتو قبل، كيف ما قلتو، أنتم عندكم إشكال مع غيتسد البرلمان، يتسد ولا ما يتسد، نديرو دورة استثنائية، أشنو المشكل؟ القوانين دايرة، نديرو دورة استثنائية فيما نهار، فيما غير هاذ القانون بوحدو.

بالتالي هاذ الإكراه ديال الوقت هو الذي سوف يؤثر على سمعة المغرب في المجال الحقوقي، هو الذي غيجعل الحكومة المغربية غدا في جنيف وقت ما توضع التقرير ديالها، غتسمع ما لا يطاق فيما يخص هذا القانون، لأنها شرعت خارج القانون، لأنها شرعت ضد التشريعات التي وقعت عليها على الصعيد الدولي، وتتمناو على أنكم تفهموا هاذ الموضوع وهاذ المغزى ديال هاذ التعديل الذي طلبنا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هل هناك فريق من الفرق أو من المجموعات يريد...؟ تفضلي الأخت

ثريا.

غنخدمو معك حتى نهار نجيو نشدو هذا، ولكن ما يمكنش أننا كنعقبات واحنا حاضرين يمرهاذ الشي.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

هل هناك فريق من الفرق المحترمة أو مجموعة يريد أن يتدخل في إطار المناقشة؟

أفهم من ذلك.. تفضل الأستاذ الكريم عن الفريق الاشتراكي.

### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ مشروع القانون في حقيقة الأمر نحن نختلف مع الحكومة في المقاربة، المقاربة اللي جات بها الحكومة، خاصة في المادة 6، فيما يتعلق بتدبير حياة الإنسان.

الغريب أنه إعطاء مهلة ديال 5 سنوات لنتنقل من 16 سنة إلى 18 سنة، كأننا نريد عندنا واحد المخزون وابعينا (liquider un stock)، وهذا لا يمكن أن نتعامل مع البشر، مع المغاربة، ونحن نبحت على تحسين جودة الحياة في بلادنا، أن نتعامل بهذه المقاربة.

لذلك، رغم ذلك، رغم ذلك، قلنا أنه أن نذهب إلى الوسط وقدمنا التعديل الذي تلتته زميلتي السابقة، لذلك فنحن في هاذ القانون واللي في اللجنة تمت المصادقة عليه، الحكومة جابت تعديل لتعود إلى الأصل اللي كان في المشروع، وهذا يحيلنا بطبيعة الحال على عدم قدرة الجهاز التشريعي اليوم أن ولو أن يتحرر من الهيمنة الحكومية وهيمنة الجهاز التنفيذي.

إذن، أصبحنا رهينة كجهاز تشريعي رغم أن الدستور يقول بأن التشريع اختصاص حصري للدستور.

فإننا اليوم للأسف الشديد أصبحنا رهائن لدى الجهاز التنفيذي أن يمرر ما أراد، مادامت هناك أغلبية تقبل بهذا الواقع، لذلك فنعتقد أنه من واجب الحكومة اليوم على الأقل أن تستمع إلى هذا التعديل، هو فيه حل وسط، ونريد من الحكومة أن تراجع عن التعديل اللي جات به وأن يبقى المشروع كما جاء في اللجنة لأن هذا فيه إعطاء صورة لبلدنا في العالم، ربما سنكون البلد الوحيد في الديمقراطيات الموجودة اليوم اللي عندنا هاذ القانون، بالتالي هذا سيعيب بلدنا أكثر مما سيخدمه.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كاين شي فرق ابغاو يتدخلوا السادة الرؤساء؟

إذن، أعتبر أن باقي الفرق والمجموعات هناك مداخلات مكتوبة- كنعقد- ونمر إلى التصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى: إلى اسمحتي لي السيدة المستشارة، المادة الأولى.

الموافقون: بالإجماع؛

ليس هناك لا معارض ولا ممتنع.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة:

بالإجماع.

المادة الرابعة:

الإجماع.

المادة الخامسة: ورد عليها تعديل من الحكومة، يرمي إلى الإبقاء على المادة كما تمت المصادقة عليها من طرف مجلس النواب.

وطبقا للنظام الداخلي أن المادة 195 من النظام الداخلي تنص على أن للحكومة، طبقا للمادة 83 من الدستور والمادة 195 من النظام الداخلي، "لأعضاء المجلس وللحكومة الحق في تقديم تعديلات بشأن النص المعروض على المجلس في الجلسة العامة"، فالآن لدينا تعديلين من قبل الحكومة، الأول يتعلق بالمادة 5 والثاني يتعلق بالمادة 6، فيما أن الحكومة قدمت ورد فيها تعديل بخصوص المادة 5 من قبل الحكومة أعطي الكلمة للحكومة لتقديم التعديل، ونمر بعد ذلك إلى المسطرة ديال التصويت على التعديل.

تفضل السيد الوزير.

### السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ التعديل بسيط جدا، كان فيه نقاش في اللجنة، بهم الفقرة ما قبل الأخيرة، استبدال المادة جات من مجلس النواب ب "أي مرض معد"، تم تعديلها ب "أي مرض مزمن"، احنا كنعقبترو بأن المرض المعدى، وهاذ الشي راه قلتم البارح، نقاش كان طويل وعريض فيما يخص النواب وفيما يخص حتى المستشارين، أن الأمر يتعلق فقط بالمرض المعدى هي فيها الإلزامية ديال الإخبار، يعني اعلاش المرض المعدى اللي كينتقل أما المرض المزمن راه المفروض على ذلك المشغل أنه يخبر العامل إذا كان مرض مزمن أن غادي يقول هذا (handicapé)، هذاعندو شي حاجة، هذا عندو السكر، لأن كيعالجو كيقلابو، ولكن



أفهم، ولكن احنا تقديرينا في الحكومة أن الفترة الانتقالية ديال 5 سنين ستمكنا وتعطينا الوقت الكافي لمعالجة بعض الإشكاليات المطروحة من قبيل إعادة النظر في إجبارية التعليم، باش ما يقاش 15 عام باش الناس يبقاو يقرأو حتى 18 عام، من قبيل توفير الآليات.

إذا توفرت الشروط قبل 5 سنين، يكفي أننا نقدمو واحد التعديل بسيط باش نوضعو حد لتشغيل الأطفال أولا الناس اللي ما عندهومش أقل من 18 عام.

فبالتالي باش نعطيو للمجتمع ديالنا كامل الوقت باش يهضم هاذ التغيير، لأن هو تغيير كبير جدا، راه كينتقلو من لا شيء من العدم إلى شيء متميز رائع، بكل صراحة، كيشرف بلادنا.

وخلافا لما قيل، هاذ الشيء ما كيشمش بلادنا في المنتظم الدولي، نحن في تناغم تام مع المقتضيات الأممية المعمول بها في مجال حقوق الإنسان، وكنتمى من السيدات والسادة المستشارين المحترمين باش يتعاملوا إيجابا مع هاذ التعديل اللي كتقدمو الحكومة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون للتعديل اللي جاءت به الحكومة: نفس العدد. نحسبوه.

الموافقون، كايين طلب ديال.. الموافقون=27؛

المعارضون للتعديل=23؛

الممتنعون: لا أحد (0).

بذلك، يكون قد صادق المجلس على التعديل الذي جاءت به الحكومة بخصوص المادة السادسة، والتي جاءت على لسان السيد الوزير.

أعرض المادة السادسة للتصويت بعد التعديل بطبيعة الحال:

الموافقون=27؛

المعارضون=23؛

الممتنعون= لا أحد (0).

المادة السابعة لم يطرأ عليها تعديل، المادة السابعة بالإجماع.

الموافقون:

بالإجماع.

المادة 8:

بالإجماع.

المادة 9:

مثلا مرض معدي هو اللي مهم، هو اللي فيه إجبارية، وبالتالي هذا هو صلب التعديل اللي جينا به.

#### السيد رئيس الجلسة:

لا، نقطة نظام؟

لا، لا، ما كاينش تساؤل، ليس هناك نقاش بالنسبة للتعديل المقدم من قبل الحكومة.

نمر.. لا، إلى كايين هناك نقطة نظام في إطار التسيير...

أعرض التعديل على التصويت، التعديل المقدم من قبل الحكومة بالنسبة للمادة 5 التي جاءت في كلمة السيد الوزير، أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل=26؛

المعارضون للتعديل المقدم من قبل الحكومة: ليس هناك معارض؛

الممتنعون، الممتنعون للتعديل=23.

يكون التعديل صادق المجلس على التعديل الوارد في المادة 5 المقدم من طرف الحكومة.

أعرض المادة الخامسة على التصويت بعد التعديل، بطبيعة الحال، الذي طرأ على المادة الخامسة:

الموافقون، نقلابوها، الموافقون=26؛

المعارضون=23 بعد تعديل المادة الخامسة.

الممتنعون..

فعلا أعرض المادة الخامسة على التصويت:

الموافقون=26؛

المعارضون=0؛

الممتنعون=23.

المادة السادسة: كذلك نفس الشيء، ورد عليها تعديل من الحكومة يرمي إلى الإبقاء على المادة كما تمت المصادقة عليها من طرف مجلس النواب.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم التعديل.

#### السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا أفهم الكل، واستمعت إلى كلمات السيدات والسادة ممثلي الفرق البرلمانية.

غير ذي موضوع.	بالإجماع.
إذا كان فقط للملاءمة، لأن قدمتمو في الملاءمة مع التعديل ديالكم في المادة 6. مادام الآن التصويت حصل، فالتعديل ديالكم أصبح غير ذي موضوع.	المادة 10: بالإجماع.
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	المادة 11، المادة 12، المادة 13، المادة 14، 15، 16:
شكرا.	بالإجماع.
أعرض التعديل على التصويت.	المادة 17، المادة 18، المادة 19:
أعرض، أعرض التعديل على التصويت.	بالإجماع.
لا، السي تويزي. أعرض.. السي تويزي، الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، السي تويزي. أعرض، لا.. خليونا.. إلى اسمحتي السي تويزي، الله يخليك، أعرض التعديل على التصويت.	المادة 20، المادة 21، المادة 22، هذه التعديلات كلها بالإجماع.
الموافقون على التعديل = 23:	الموافقون: بالإجماع؛
المعارضون = 27:	المعارضون: لا أحد (0):
المتنعون: لا أحد (0).	المتنعون: لا أحد (0).
يعني، التعديل قد رفض من قبل المجلس.	المادة 23، هنا المادة 23 كذلك، تعادلت الأصوات داخل اللجنة بخصوص التعديل المقترح على المادة، وكذلك طبقا لمقتضيات المادة 72 من النظام الداخلي للمجلس، يعرض على الجلسة للبت فيه.
أعرض المادة 23 للتصويت بدون تعديل: نفس العدد، يعني:	الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الاشتراكي.
الموافقون = 27:	أحد السادة المستشارين لهم الكلمة من أجل تقديم التعديل الذي تعادلت بخصوصه الأصوات داخل اللجنة.
المعارضون = 23:	هل هناك من مستشار داخل الفرق الأربعة؟
المتنعون: لا أحد (0).	السيد الرئيس، تفضل.
المادة 24 لم يطرأ عليها تعديل، بالإجماع.	السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.
الموافقون: بالإجماع.	<u>المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:</u>
المادة 25: بالإجماع.	التعديل يروم إلى الملاءمة مع التعديل في المادة 6 للمرحلة الانتقالية، سنتين.
المادة كذلك 26: بالإجماع.	متشبهين بالتعديل؟
المادة 27، كذلك نفس، نفس الإشكالية داخل اللجنة، تعادلت الأصوات داخل اللجنة بخصوص التعديل المقترح على المادة.	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
كذلك طبقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس، يعرض على الجلسة العامة للبت فيه.	شكرا السيد الرئيس.
الكلمة كذلك لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين. نعم؟	الكلمة للحكومة بخصوص هاذ التعديل.
تم سحب.	<u>السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:</u>
تم سحب التعديل.	إذن، مادام بالطبع—كما قال السيد رئيس الفريق—عمليا التعديل أصبح (caduque) كما كيقولوا بالفرنسوية، لاغي، غير ذي موضوع،
الكلمة للحكومة. ماكينش شي حاجة؟ ماكين عندك شي كلمة في هاذ الإطار؟	

التعديل قد سحب، وبالتالي، أعرض المادة 27 للتصويت.

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

المتنعون: لا أحد (0).

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت بعد التعديل الذي جاء في المادة 5 والمادة 6 من قبل الحكومة:

الموافقون: هل هناك إجماع في ما يخص هاذ المشروع؟ صافي.

أعرض مشروع قانون برمته على التصويت:

الموافقون= نفس العدد 27؛

المعارضون= 23؛

المتنعون: لا أحد (0).

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في إطار قراءة ثانية.

ورفعت الجلسة.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

### 1. مشروع قانونين تنظيميين:

- رقم 20.16، يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب؛

- رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

أولا: مناقشة المشروعين معا:

### 1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ومشروع قانون رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق

بالأحزاب السياسية.

بداية، كنا نتمنى أن تتم مناقشة هاذين القانونين، بعيدا عن التشكيك وكيل الاتهامات، كنا نتمنى أن تتم مناقشتهما في جو ملؤه الحماسة والروح الوطنية واعتبار 7 أكتوبر عرسا وطنيا، تنتصر فيه الديمقراطية وينتصر فيه الوطن. إننا في حزب الاستقلال، كنا وسنظل دوما نستحضر المصلحة العليا للوطن خلال ممارستنا لدورنا التشريعي والرقابي، واعتقدنا خاطئين أن الحكومة ستتجاوب مع تعديلات حزينا في مجلس النواب، وعليه فإننا ندعم كل الاقتراحات التي اقترحها زملاؤنا في الغرفة الأولى، لأننا نعتبر أنفسنا جسم واحد وذات واحدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن التعديلات التي تم تقديمها من قبل الفريق الاستقلالي، كنا نهدف من خلالها إلى الحفاظ على المكتسبات وتحسين العملية الانتخابية وتحسينها في مختلف مراحلها. ومن أهم هذه النقاط التي تم التنبيه إليها عدم احترام الفصل 19 من الدستور الذي نص على تحقيق المناصفة بين الجنسين، لكن الحكومة ذهبت عكس التيار، إذ لم تستجب لأي تعديل قدم في هذا الباب، وفي موضوع الإشراف على الانتخابات سبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بمقترح قانون يرمي إلى تشكيل لجنة وطنية للسهر على العملية الانتخابية، حتى نضمن لها السلامة الكافية، إلا أن الحكومة لم تستجب لذلك، وفي مجال العتبة، ارتأى الفريق أن تبقى في نسبة 6%، بل ذهبنا لإلى الرفع منها إلى 10% حتى نضمن خريطة سياسية واضحة بعيدا عن البلقنة والتشتيت والتجزئ. والملاحظة التي نود إثارتها، السيد الرئيس، إلى كون وزارة الداخلية أضحت خصما للأحزاب السياسية، ولذلك دعا زملاؤنا إلى حذف المادة 88 من القانون التنظيمي لمجلس النواب، التي تبيح للولاة والعمال الطعن في النتائج الانتخابية، وهذا ما حصل في الانتخابات الأخيرة لمجلس المستشارين.

أما ما يتعلق بمشروع قانون رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية فقد جاء بإجراءات تقنية جديدة لفائدة الأحزاب السياسية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إنه-وكما سبق أن قلنا-إن الذي يجب أن يخرج منتصرا من هذه الانتخابات ليس حزبا بعينه أو أحزابا بل الوطن، الذي فوق الجميع ويسع للجميع.

### 2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أندخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرض موقفنا من مضامين مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ومشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، المعروفين على أنظارنا اليوم، وهي نفس المناسبة لنجدد تأكيدنا على الموقف الذي سبق لنا أن أدينناه لحظة الدراسة والتصويت على مشروع القانون المتعلق باللوائح الانتخابية وعلى مجموع القوانين المؤطرة للاستحقاقات الانتخابية المزمع إجراؤها هذه السنة.

مواقف تعكس مدى توجسنا من الأجواء القبلية التي باتت تعرفها هذه المحطة الديمقراطية. من المؤكد أن كل هذه الأجواء تعكس ارتجالية الحكومة في تدبيرها لهذه اللحظة السياسية، بدءا من المشاورات التي أطلقتها مع مختلف الفرقاء السياسيين، والتي كانت أقرب منها إلى موقف الإخبار بدل مشاورات تأخذ بعين الاعتبار آراء ومواقف الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الاستحقاقات.

مع الأسف، كل خطابات المظلومية والتشكيك القبلي في نتائج هذه الانتخابات المرتقبة التي يمارسها السيد رئيس الحكومة وحزبه كلما اقترب أي استحقاق انتخابي من أجل ابتزاز الشعور بالتعاطف، سيكون لها بالغ التأثير على العملية الانتخابية برمتها وعلى نسب مشاركة الناخبين، باعتبارها تصريحات صادرة من قبل جهات كان من الأولى أن تساهم في خلق أجواء سليمة استعدادا لنجاح هذا المسلسل الديمقراطي الذي يعكس سيرورة الإصلاحات الحقوقية التي باشرتها بلادنا على امتداد سنوات.

السيد الرئيس،

وأهم من يزايد على أجواء الانفتاح والاستقرار الذي تنعم به بلادنا في محيط إقليمي يعيش أوضاعا غير مستقرة ناسيا أو متناسيا أن ما تعرفه بلادنا من مسلسل ديمقراطي ليس وليد لحظة سياسية عابرة، بقدر ما هو تنويع لمسار من الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية التي راكمتها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة، حفظه الله، على امتداد سنوات وبإسهام كل القوى الديمقراطية والحداثية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وتقديرا لأهمية اللحظة السياسية وتعبيرا منا على رغبتنا وعزمنا الأكيد على نجاح هذه الاستحقاقات، سعينا بشكل فعال لتجويد النصوص التشريعية التي تؤطر الاستحقاق النيابي المقبل، رغم أن الأمر يتعلق بإدخال تعديلات محدودة على النظام الانتخابي الخاص بمجلس النواب وملاءمة النص الحالي مع التعديلات التي تم اعتمادها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية لـ 4 شتنبر 2015.

وفي هذا الإطار، نعبر عن ارتياحنا لتجاوب وزارة الداخلية مع توجسنا من تسجيل أعداد من الناخبين من قبل الحزب الأغلي بشكل يدعو للارتياح.

كما ندعم بالموازاة مع ذلك كل التعديلات التي تروم مراجعة تركيبة لوائح الترشيح الوطنية فيما يتعلق بالجزء المخصص للشباب، والذي يشتمل على 30 مقعدا، وذلك من خلال فتح باب الترشيح أمام ترشيحات الشباب دعما للتمثيلية النسوية. كما نعبر عن دعمنا لمقترح تخفيض نسبة العتبة المطلوبة برسم الدوائر الانتخابية المحلية من 6% إلى 3%. هذا التعديل الذي سيفسح المجال أمام مختلف الأحزاب السياسية، ويؤسس لديمقراطية تشاركية حقيقية بدل الاحتكام إلى منطق الأغلبية العددية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 الذي يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإننا نعبر عن تواجونا مع كل المقترضات الجديدة التي ستمكن من دعم الإطار العام المنظم للاستحقاق الانتخابي المقبل، وذلك عبر تمكين مختلف الأحزاب السياسية من تأسيس تحالفات انتخابية ملاءمة مع التعديلات التي تم اعتمادها من قبل، وخولت للأحزاب السياسية إمكانية تأسيس تحالفات بمناسبة انتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية وأعضاء الغرف المهنية. كما نثمن كل الإجراءات الرامية إلى صيانة المال العام وتعزيز الشفافية والتخليق ارتباطا بالدعم العمومي السنوي المقدم لفائدة الأحزاب السياسية.

من أجل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب بالامتناع، ومشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية بالإيجاب.

### 3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

أندخل اليوم باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ومشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

واعتبارا لما جاء به مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 من إجراءات هامة تتمثل أساسا في:

- تعزيز التمثيلية النسائية وذلك من خلال فتح الترشيح للنساء ضمن لوائح الجزء الثاني من لوائح الدائرة الانتخابية الوطنية، والذي لا يزال حاليا مخصصا للذكور؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية أن أجدد التأكيد على أهمية هذين المشروعين المعروضين على أنظارنا اليوم، كما أعبّر بهذه المناسبة عن قلقنا داخل الفريق الاشتراكي لنهج وأسلوب الحكومة وإمعانها في سياسة اللامبالاة ورفضها استيعاب مطالب الفريق الاشتراكي وكافة فرق المعارضة علاقة بمسألة إصلاح القوانين المتعلقة بالعمليات الانتخابية، إصلاحا حقيقيا يخدم مبادئ الديمقراطية التشاركية ويستجيب لروح الوثيقة الدستورية التي أكدت على إعطاء مكانة متميزة لحقوق المعارضة.

إن إحالة هاذين المشروعين في الوقت الميث وفي الأسابيع الأخيرة لنهاية ولاية هذه الحكومة ينم على أن الحكومة لا تراعي أي أهمية للزمن التشريعي ولا تراعي ضرورة عقلنة المشهد السياسي الذي نادينا به ما مرة.

عدم استحضار السياقين الدولي والوطني أثناء تحضير هذه المشاريع ومدى انعكاس نتائجها من حيث الرفع من تمثيلية النساء وتخليق الحياة السياسية.

كما نستغرب لمثل هذه التعديلات الجزئية التي يتم إدخالها على القوانين المؤطرة للانتخابات كلما حلت محطة من محطات الاستحقاقات الانتخابية.

وعلاقة بالمادة 5 من القانون التنظيمي لمجلس النواب فإنها لا تعكس رغبة حقيقية من قبل الحكومة وكذا بعض الأحزاب في الرفع من تمثيلية النساء داخل مجلس النواب خاصة أن غالبية تتوفر على مؤهلات وكفاءات لا ينكرها أحد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

لقد أكدنا أن ضمان نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية التشريعية المقبلة يقتضي ليس فقط إجراء تغييرات على القانون التنظيمي لمجلس النواب والقانون التنظيمي للأحزاب السياسية، بل يتطلب ذلك مراجعة شاملة لكل النصوص التشريعية المتعلقة بالانتخابات بدءا بالقانون المتعلق باللوائح الانتخابية العامة.

وهكذا لما طالبنا بإحداث هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات رفضت الحكومة، وبدلا من ذلك حاولت بواسطة وزيرها في الداخلية والعدل والحريات تأسيس لجنة مركزية لتتبع العمليات الانتخابية دون سند قانوني، كما نهينا إلى المخاطر التي تقوض كل سبيل لتحقيق النزاهة ومحاربة الفساد في الانتخابات والتي من شأنها أن تترتب عن التقييد الإلكتروني للوائح الانتخابية، ولكن دون أي جدوى. وهذا ما تأكد بعد الانتخابات المحلية لرابح من شتنبر من سنة 2015، بحيث أكدت الحكومة بواسطة وزيرها في الداخلية أن مراجعة اللوائح الانتخابية الاستثنائية الأخيرة المحصورة سنة 2014 شابتها عدة خروقات، منها تجييش الناخبين للتقييد الإلكتروني في اللوائح

- خفض نسبة العتبة برسم الدوائر الانتخابية المحلية إلى 3%.

ومن الواجب التذكير في هذا الباب على أن قبول فريق العدالة والتنمية بهذا المقتضى ينبع من تغليب منطق التوافق بين مكونات المشهد السياسي ببلادنا.

أما مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإننا في فريق العدالة والتنمية ننوه بأهم مقتضياته التالية:

- يسمح هذا المشروع للأحزاب السياسية بتأسيس تحالفات انتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس النواب الشيء الذي من شأنه عقلنة المشهد الحزبي بإقامة تحالفات قبلية قائمة على توجهات مبدئية لا تترتب لنتائج الانتخابات، إلا أن هذه اللوائح المشتركة لا تعني بحال من الأحوال إمكان قيامها مقام الحزب السياسي الذي نص عليه الدستور في الفصل السابع والأربعين منه، حيث إحصاء المقاعد المحصل عليها، والذي بموجب ذلك الإحصاء يتم تعيين رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس النواب؛

- وفي إطار التمويل العمومي للأحزاب السياسية للحملات الانتخابية، ننوه بالزام المشروع كل حزب سياسي بأن يرجع إلى خزينة الدولة بكيفية تلقائية المبالغ التي لم يتم استعمالها في الغرض المذكور.

أهيا السيدات، أهيا السادة،

إن هذه المرحلة لمفصلية تحتم علينا الدفع بقوة في إنتاج التطبيع الديمقراطي بما يضمنه ويؤمنه تشجيعا قويا للمشاركة المكثفة للمواطنات والمواطنين. ولا سبيل إلى ذلك بغير التعبئة القوية والتحفيز الكبير للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

إن الأحزاب السياسية تنحصر مسؤوليتها على هذا المستوى في الحشد والتعبئة، وإن الراغبين في التسجيل تنحصر مسؤوليتهم في تقديم طلب القيد، في حين تنحصر مسؤوليات تسجيل الناخبين في اللجان الإدارية التي يكون الحسم فيها لممثل السلطة المحلية الذي يشهد بالشرط الأساسي لعملية القيد، وهي الإقامة الفعلية في الجماعة الترابية.

وها هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة فسح المجال لمغاربة العالم الذي تم الوعد به والترافع من أجله منذ 2007، وكان لفريقنا في تلك الصيرورة القدم الراسخة.

لكل ما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على هاذين المشروعين.

#### 4. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

- إحداث هيئة وطنية لمصاحبة الحكومة في الإشراف على الانتخابات؛
- مراجعة نمط الاقتراع وعلاقته بالتقطيع؛
- تقليص مكاتب التصويت ومراجعة تركيبها؛
- محاربة استعمال المال لشراء المساعدات؛
- منع استعمال الصدقات والإحسان واستغلال المساجد في استمالة الأصوات؛
- محاربة استغلال النفوذ الإداري؛
- ترقيم أوراق التصويت ومنع إحراقها؛
- توسيع حالات التنافي بالتنصيص صراحة على عدم الجمع بين عضوية مجلس النواب وعمدة المدينة؛
- منع وسائل الإعلام العمومية من تغطية أنشطة الوزراء قبل أربعة أسابيع من إجراء الانتخابات؛
- تحديد يوم للصمت الانتخابي ويوم الاقتراع.

#### السيد الرئيس،

وفي سياق آخر بات مصطلح "التحكم" رائجاً بقوة في المشهد السياسي في المغرب، مع تحوله إلى "الكلمة المفتاح" لكثير من السجلات والصراعات، التي لا تكاد تنتهي بين بعض الأحزاب. وأضحى المصطلح، أيضاً، تهمة جاهزة يلقي بها كل طرف على الطرف الآخر، من أجل كسب نقاط انتخابية.

بطبيعة الحال، شكلت كثافة استعمال مصطلح «التحكم» نوعاً من الهروب السياسي، وولدت نوعاً من الاستسهال في تحليل المواقف والسياسات العمومية، إذ بدل أن تدافع الحكومة عن سياساتها العمومية في جميع القطاعات التي تدبرها، واقتراح البدائل، وجدت أطراف في الحكومة في مفهوم التحكم مأربها السياسية الذي تغطي بها عجز أدائها.

مفهوم التحكم بدأت تظهر ملامحه منذ أن تولى وحزبه الحاكم قاطرة أول حكومة بعد دستور جديد وتوجه ملكي جديد وسياق سياسي جديد. فقد خرج بنكيبران بعد الإعلان عن أسماء المأذونيات الخاصة بالنقل والسكن الوظيفي.. أنه يواجه غابة من الكائنات المتوحشة الأسطورية، نحو التماسيح والعفرات، ليضيف كائنات أخرى من المنتوج الغابوي والبحري والصحراوي.

يبدو، إذن، أن كل منافس قوي يمتلك الوسائل والأدوات السياسية والمادية فهو في خانة المتحكمين والمتسلطين والمتجبرين. كل من يرى في سياسة بنكيبران أنها مجرد إعادة لنسخ معدلة عن الحكومات السابقة فهو متحكم، كل من احتل المناصب والمواقع وفق القوانين الديمقراطية المعمول بها في المغرب فهو متحكم ومتسلط، كل من سولت له نفسه نقض أطروحة الحزب الحاكم فهو متجبر ومتحكم، وكل من قال اللهم هذا منكر للسياسات غير الشعبية القاصمة لظهر الشعب المغربي من لدن حكومتنا

الانتخابية العامة، بل وقام الحزب الأغلي بالحلول محل الجهة الإدارية المختصة وقام بمشاركتها في تقييد الإلكتروني، علماً أن التقييد باللوائح الانتخابية حق شخصي لا يجوز أن يتم بالوكالة، وهذا ما دفع السيد وزير الداخلية إلى تغيير قراره المتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة والذي صدر بالجريدة الرسمية يوم 7 يوليو 2016؛ رغم أن هذا التغيير يظل قاصراً ولا يرتب إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل تجييش الناخبين الذي أغرق اللوائح الانتخابية العامة.

هذا الفساد الذي شاب اللوائح المذكورة نهنا إليه أكثر من مرة، بل وأكثر من ذلك نهنا إلى أن الآلاف من المواطنين والمواطنات حرموا من المشاركة في الانتخابات المحلية السابقة بسبب التشطيب عليهم ونقل تقييداتهم إلى جماعات أخرى إلكترونيا دون موجب واقعي سليم، ولم يعلموا بذلك إلا بعد وصولهم إلى مكاتب التصويت للإدلاء بأصواتهم، لكن استحال عليهم ذلك بسبب انعدام أسمائهم باللوائح الانتخابية العامة المعنية بالجماعات التي همهم.

#### السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، نوكد على أن أهداف هذا المشروع تظل مبتورة، ولا يمكن الوصول عبرها تكريس نزاهة حقيقية في الانتخابات التشريعية المقبلة، ما لم يتم القيام بما يلي:

- تجديد اللوائح الانتخابية: إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل إغراق اللوائح الانتخابية العامة بالعديد من الأغلاط المتمثلة في التسجيل المجيش باللوائح المذكورة وتصحيح التشطيبات السابقة؛ أي بإجراء مراجعة استثنائية أخرى، انطلاقاً من اللوائح المحصورة في 31 مارس 2014؛

- منع الأحزاب السياسية بإجراء تقييدات في هذه اللوائح الانتخابية: وهوما يتطلب تغيير القانون المتعلق باللوائح الانتخابية العامة بالتنصيص صراحة على أن دور الأحزاب السياسية ينحصر فقط في القيام بعمليات تحسيسية، دون أن يكون لها الحق في القيام بعمليات التقييد بهذه اللوائح، وهذا ما يقتضي تغيير الفقرة الثانية من المادة 1 من القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة؛

- تمكين مغاربة العالم بالتصويت في بلدان الإقامة: تعديل المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب من خلال تنزيل سليم للفصل 17 من الدستور، عبر ضمان مشاركة حقيقية لمغاربة العالم في الانتخابات التشريعية المقبلة، وخاصة أن الواقع أبان عن أن تصويت هذه الفئة من المغاربة عبر آلية الوكالة لن يسمح لهم بممارسة حقوقهم الدستورية المكفولة بموجب الفصل 17 من الدستور؛

- تفعيل مبدأ حياد السلطات العمومية إزاء المترشحين: تعديل المادة 88 من القانون التنظيمي لمجلس النواب، وذلك تطبيقاً لمبدأ حياد السلطات العمومية إزاء المترشحين المنصوص عليه في الفصل 11 من الدستور؛

## 5. مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني لأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ومشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

في هذا الإطار لا بد أن أشكر السيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب في الداخلية وكذلك أطر وزارة الداخلية على إنجازهم لهذين المشروعين والذي تطلب أكثر من سنة ونصف من التهيء والتحضير والمشاورات الموسعة مع كافة الفاعلين السياسيين، حيث اعتمد هذان المشروعان على مقاربة تشاركية واسعة، نتج عنه التقليل من نسبة العتبة من 6% إلى 3%، لذا نعتبر داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذين المشروعين يعتبران إنجازا كبيرا يوسع المشاركة الواسعة لكافة الأحزاب الوطنية في تأطير المواطن وإشراكه في تدبير الشأن العام، وتجعل كافة الأحزاب سواسية لخوض غمار هذه الاستحقاقات التشريعية الثانية في العهد الدستوري الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

إن المراجعات التي عرفتها هاته القوانين فيما يتعلق بإعادة النظر في تخصيص كوتا للشباب والنساء يهدف بالأساس إلى السعي حو تمثيلية أوسع للعنصر النسوي في هذه المؤسسة الدستورية الشيء، الذي لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن هذه المبادرة ونزكها مادامت مشاركة النساء والشباب، التي ستعمل مستقبلا على تجديد النخب السياسية وضمان اكتشاف الطاقات الشابة والمبدعة.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنبر، أود أن أتوجه إلى كل الفاعلين السياسيين في بلادنا من أجل العمل على إنجاح التميز المغربي والحفاظ عليه وفق مبدأ القبول بالآخر واحترام الرأي والرأي الآخر، لأن ما يميز بلادنا هو تنوعها وحماية المشترك الذي يجمعنا مع إعمال الديمقراطية لأنها مفتاح كل الحلول لخلافاتنا كفاعلين سياسيين أساسيين والنأي بأنفسنا على كل ما من شأنه أن يسمم الأجواء السياسية ويقحمنا في تصفية الحسابات السياسية من أجل مكاسب سياسية زائلة، والتي لا تخدم بلدنا في شيء، وتسيء لمسارنا الديمقراطي.

السيد الرئيس المحترم،

من موقفنا داخل الأغلبية الحكومية، وبحكم الإجماع الذي طبع

الجميلة فهو متسلط.. فحينما نطرح الأمر بهذا الشكل حتما سنعتبر ضمن صف المناصرين للتحكم ومشتقاته. لا ثم لا، ينبغي لرئيس الحكومة أن يتخلى عن هذا المنطق الغريب والأساس الضعيف في إقناع مناصريه ومحبيه، لأنه يضعف من كاريزمتة التواصلية وتلقائيتها السلوكية من جهة، ويضيع عليه إضفاء وانتزاع الاحترام من منافسيه وخصومه السياسيين من جهة أخرى.

فكل عاقل وناضج سياسيا وفكريا لا يمكن أن يقبل بأسطورة التشكي وأحجية التباكي التابعة عن مفهوم التحكم ومشتقاته، وخصوصا أن الأمر يتعلق برئيس حكومة يمتلك من المساحات القانونية والصلاحيات الدستورية الهائلة ما يجعله أعلى هرم في سلم الدولة بعد ملك البلاد.

إن الممارسة السياسية الناضجة والمتعلقة تقتضي تسليح رئيس الحكومة لغة أخلاقية ومسؤولية سياسية تقوم على المصارحة والوضوح وتحمل المسؤولية، لا الاختباء خلف الأبواب المغلقة الآوية لتمايح وعفاريب التحكم والتجبر والتسلط في نظر بنكيران.

السيد الرئيس،

إن استفراد الحكومة وتحكمها بملف التحضير لهذا الورش المهم في بناء دولة المؤسسات بدا واضحا في تعامل رئيس الحكومة مع كل مقترحات المعارضة التي لم تكن تسعى إلا لتوفير الشروط والآليات القانونية الضرورية لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية. وقد عملت الحكومة، بداية على رفض مقترح القانون المتعلق بإحداث لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات، كما هو معمول به في مجموعة من الدول الديمقراطية، وأصرت على إحداث لجنة مركزية، تحت إشراف وزير الداخلية والعدل والحريات، في تحد لكل المقتضيات القانونية والدستورية.

كما عملت، بتعليمات وإرشادات رئيس الحكومة، على تجزيء القانون التنظيمي للجماعات الترابية، كما ينص على ذلك الدستور، إلى ثلاثة مشاريع قوانين تنظيمية، تقدمت بها للمؤسسة التشريعية بعد مشاورات صورية مع الأحزاب. وفي الوقت الذي اتفقت كل الأطراف السياسية أغلبية ومعارضة على استبعاد يوم الجمعة يوما للاقتراع، فوجئ الرأي العام بإصرار بنكيران على رفض هذا المطلب، الأمر الذي جعل المخالفين لرأي رئيس الحكومة، يشككون في إرادة الحكومة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وسبق أن أكدنا داخل حزب الاتحاد الاشتراكي أن الاستمرار في سياسة التحكم، سيجعل الحزب، في تنسيق مع حلفائه، أمام كل الاحتمالات الممكنة، معتبرة أن إشكالية استقلالية القضاء تأتي في هذا السياق، إذ تعمل الحكومة، ومن خلال وزارة العدل والحريات، على التحكم في السلطة القضائية، ومحاولة استعمالها في أغراض سياسية.

إصلاح أنظمة التقاعد ليس بالأمر الهين، بل يعد ملفا صعبا، ذلك أن جل النقابات وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفض مشروع الحكومة بالصيغة الحالية، وتعتبر هذه الأنظمة مكسبا للطبقة العاملة، وتحمل الحكومات المتعاقبة المسؤولية عن الأوضاع التي آلت إليها صناديق التقاعد، ومنها غياب المراقبة وسوء التدبير والاختلاسات.

ولذلك، فإن تحميل موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تبعات إفلاس صناديق التقاعد دون تحديد المسؤوليات عن سبب هذا الإفلاس خيار صعب وذو خطورة اجتماعية تنهجها الحكومة في غياب توافق بينها وبين الفرقاء الاجتماعيين.

وشكرا.

**ثانيا: مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 بقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11، المتعلق بمجلس النواب**

### 1. مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 المتعلق بمجلس النواب.

وفي البداية نود أن نغتنم هذه الفرصة لتأكيد أهمية هذا المشروع الهام الذي جاء وفق مقاربة تشاركية مع الأحزاب السياسية، والتي مكنت من حصر التعديلات وإعداد هذا المشروع الذي بين أيدينا والهادف إلى إدخال بعض التعديلات على نظام الانتخاب الخاص بمجلس النواب إلى جانب ملاءمة النص الحالي مع التعديلات التي تم اعتمادها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، والمتعلقة بإمكانية تقديم ترشيحات من طرف تحالفات الأحزاب السياسية وكذا تطوير الإطار المنظم للحملة الانتخابية.

كما نسجل أيضا اقتراح المشروع فتح باب الترشيح برسم الجزء الثاني من لوائح الترشيح الخاصة بالدائرة الانتخابية الوطنية، الذي يشمل على 30 مقعدا والمخصص حاليا للذكور فقط، أمام ترشيحات العنصر النسوي أيضا قصد دعم حضور الشابات بمجلس النواب كإجراء إضافي لدعم التمثيلية النسوية بالمجلس المذكور، وهو إجراء يندرج في إطار تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بالسعي إلى تحقيق المناصفة.

السيد الرئيس،

نسجل أيضا التفاعل الإيجابي للحكومة مع المطلب الذي عبرت عنه مجموعة من الهيئات السياسية الرامية إلى تخفيض المستوى الحالي للعبء من 6% إلى 3%، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار لأصوات أكبر

مناقشة هذين المشروعين، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت عليها بالإجماع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### 6. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عرض مشروع القانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ومشروع قانون رقم 21.16 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية بالجلسة التشريعية.

إن عرض المشروعين القانونيين في الأسابيع الأخيرة من عمر الولاية التشريعية يعتبر هدرا للزمن التشريعي، وإن المقاربة التشاركية التي تتحدث عنها الحكومة لم تكن حيثية، نظرا للارتباك والتردد الذي تتعامل معه الحكومة في القضايا الكبرى وضممنها ملف الانتخابات، خاصة وأن هذين المشروعين يتعلقان بالخصوص بتحالفات الأحزاب السياسية والحملة الانتخابية وإلى فتح لوائح الترشيح المودعة برسم الدائرة الانتخابية الوطنية أمام الشباب من الإناث، ونقترح بهذا الخصوص أن تتم بطريقة متتالية بين الجنسين وتخفيض نسبة العبء المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية من 6% إلى 3% وقبول لوائح الترشيح المشتركة المقدمة من لدن تحالفات الأحزاب السياسية.

وفي نفس السياق، نشير إلى عدم استحضار الحكومة للسياقين الدولي والوطني أثناء تحضيرها لهذه المشاريع ومدى انعكاس نتائجها، من حيث تمثيلية النساء وتخليق الحياة السياسية ببلادنا، لأن الغاية هوة تحسين المنظومة القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية ببلادنا وفق مقاربة قائمة على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا في المجالين السياسي والاجتماعي، بها يتاح توضيح الرؤية لدى الفاعلين السياسيين وتوفير الشروط اللازمة لإنجاح الاقتراع التشريعي ليوم 7 أكتوبر 2016، باعتباره محطة هامة على درب ترسيخ دعائم الديمقراطية والاتقاء بالممارسة الانتخابية الوطنية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إيماننا منا بضرورة إنجاح المرحلة الانتخابية المقبلة، ندعو الحكومة إلى تنقية الأجواء السياسية من الشوائب، باعتبارها مسؤولة على الانتخابات المقبلة للدخول في مناخ صحي بالرجوع للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية لإيجاد الحلول الملائمة للمطالب الاجتماعية لخلق السلم الاجتماعي وكذا إرجاع قوانين التقاعد إلى طاولة الحوار الاجتماعي، لأن



السيدات والسادة المستشارين المحترمين،  
السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة والمصادقة بالجلسة العامة على مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، وفي هذا الصدد لا فتوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم بسط خطوطه العريضة أمام أنظار مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب يهدف إلى ملاءمة أحكام النص الحالي مع التعديلات التي سبق اعتمادها سنة 2015 بخصوص فتح الباب أمام الأحزاب السياسية بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية الأخيرة، من أجل تأسيس تحالفات انتخابية لتقديم ترشيحات مشتركة فيما بينها، وينص المشروع على توسيع هذه الإمكانية لتشمل أعضاء مجلس النواب، إلا أنه، وللأسف الشديد، سجلنا على الحكومة استفرادها بإعداد مشروع هذا القانون وتكرها لإعمال المقاربة التشاركية.

كما أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل مستأؤون جدا بخصوص العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية المحلية، حيث إن خفضها إلى 3% بدل 6% سيساهم في بلقنة المشهد السياسي، وهو مؤشر سيؤدي إلى ترهل عملية بناء تحالفات أو أقطاب سياسية وازنة ومؤثرة داخل المشهد السياسي الوطني.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المشروع قيد المصادقة رسب في امتحان ضمان الرفع من تمثيلية النساء داخل مجلس النواب، كما أنه فشل في تجاوز المعوقات المرتبطة بضمان تمثيلية مغاربة العالم، وهو ما يناقض الشعارات الحكومية المرفوعة منذ انتخابها.

وعموما، فالقوانين لا تكفي لوحدها للقطع مع مظاهر إفساد العملية الانتخابية، ذلك أن الأمر يتطلب تظافر جهود الجميع من فاعلين سياسيين ومسؤولين ترابيين ومواطنين.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة أثناء مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، فإننا سنصوت على مشروع هذا القانون التنظيمي بالإيجاب، حتى تسير العملية التشريعية بشكل صحيح وحتى لا ننتع بعرقلة مشاريع تهم استحقاقات وطنية مهمة مستقبلا.

عدد من الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع وعدم إقصائهم من التمثيلية داخل المؤسسة النيابية، على ضوء خيار بلادنا لنهج التعددية السياسية.

وفي هذا السياق أيضا ننوه في الفريق الحركي باقتراح المشروع إدراج نفس الأحكام التي تم اعتمادها سنة 2015 بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية بهدف تجاوز الأنماط التقليدية في تنظيم الدعاية الانتخابية في الشق المتعلق منها بالإعلانات الانتخابية.

كما لا يفوتنا أن ننوه بتأكيد المشروع على حق جميع وكلاء لوائح الترشيح أو المترشحين في تعليق الإعلانات الانتخابية ضمنا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، إلى جانب حرص المشروع على تأطير الحملة الانتخابية من خلال إلزام أصحاب الإعلانات الانتخابية وكذا المؤسسات أو الأشخاص الذين يقومون بإعدادها أو تعليقها أو توزيعها بالتقيد بأحكام المادة 118 من القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية، وهي المادة التي ترمي إلى تخليق البرامج المعدة للحملة الانتخابية بما يضمن منافسة انتخابية سليمة بين الأطراف المتبارية.

السيد الرئيس،

إدراكا منا أن مجال التوسع في تعديل مضامين هذا القانون التنظيمي الهام غير وارد مادام الأمر يرتبط بتتميم وتعديل مواد محددة، فإننا نود، السيد الوزير المحترم، أن نقاسمكم بعض الاقتراحات التي نعتقد أن من شأنها تجويد وإغناء النظام الانتخابي من قبيل إعمال إجراء التناوب بين الجنسين في الجزء الثاني من اللائحة الوطنية واعتماد المعيار الجهوي في الترشيح بهذه اللائحة من خلال شهادة القيد في اللوائح الانتخابية.

وبخصوص موضوع التحالفات، ورغم أهمية هذا الإجراء وأبعاده الإيجابية، فإن مفعوله كان سيكون أكثر لوت تم فتح إمكانية بناء تحالفات جهوية أو إقليمية.

السيد الرئيس،

أملنا مستقبلا بناء ترسانة قانونية قارة، بدل اللجوء إلى تعديليها في كل مناسبة انتخابية، حتى يتم التركيز على توسيع المشاركة وصياغة برامج انتخابية بمفعول تنموي مستدام.

واعتبارا لكل ما سبق، وأهمية التعديلات المطروحة نؤكد تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**2.مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

وانطلاقا من الإيجابيات التي جاء بها هذا المشروع، والشروط التي يوفرها لإنجاح الاقتراع التشريعي ليوم 7 أكتوبر المقبل باعتباره محطة هامة على درب ترسيخ دعائم الديمقراطية والارتقاء بالممارسة الانتخابية الوطنية، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم.

## 2. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين بمناسبة المناقشة والمصادقة بالجلسة العامة على مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد لا تفوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم بسط خطوطه العريضة أمام أنظار مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية يهدف إلى تمكين الأحزاب السياسية من بناء تحالفات ذات طابع انتخابي فيما بينها بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب، إضافة إلى الضبط الدقيق للمقتضيات ذات الصلة بالتمويل العمومي الممنوح للأحزاب السياسية، إلا أنه وللأسف الشديد، فإن العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية المحلية، وبالرغم من خفضها إلى 3% بدل 6% ستكرس - لا محالة - أزمة استمرارية بلقنة المشهد السياسي، وهو مؤشر لن يكون بمقدوره إفراز مقومات بناء تحالفات أو أقطاب سياسية ذات صبغة انتخابية قادرة على أن تساهم في عقلنة المشهد السياسي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن مقتضيات المشروع قيد المصادقة، في شقه المتعلق بإعادة النظر في كيفية توزيع المساهمة المذكورة، كذلك تشجيع الأحزاب السياسية التي أسست تحالفا انتخابيا فيما بينها من الاستفادة من الدعم العمومي السنوي، علاوة على إلزام كل حزب سياسي معني بأن يرجع إلى الخزينة العامة للمملكة بكيفية تلقائية المبالغ التي لم يتم استعمالها برسم الدعم العمومي السنوي أو مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، مما سيفضي المزيد من الشفافية فيما يتعلق بأوجه استعمال التمويل العمومي.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة أثناء

ثالثا: مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16، يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

## 1. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 والمتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي البداية فإننا نشيد بهذا المشروع الهام والذي جاء في إطار مقارنة قائمة على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا في المجالين السياسي والاجتماعي، قصد تمكين الأحزاب السياسية من تأسيس تحالفات ذات طابع انتخابي فيما بينها بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب، إلى جانب ضبط المقتضيات ذات الصلة بالتمويل العمومي الممنوح لهذه الأحزاب، وذلك من أجل تحقيق الملاءمة مع التعديلات التي تم اعتمادها سنة 2015 والتي خولت للأحزاب السياسية إمكانية تأسيس تحالفات انتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية وأعضاء الغرف المهنية، علما أن تأسيس هذه التحالفات سيخضع لنفس المسطرة والقواعد التي سبق إدراجها سنة 2015 في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، سواء فيما يتعلق بإيداع تصريح بالتحالف لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية وبين طريقة ومسطرة تسليم التزكية للوائح الترشيح والجهاز المكلف بمنح التزكية باسم التحالف أو بأجل تقديم التصريح المذكور. ولإعطاء هذا المقتضى مفعوله نتمنى التفكير مستقبلا بإقرار إمكانية التحالف جهويا أو إقليميا بدل حصر هذه الإمكانية في بعدها الوطني.

كما نسجل أيضا أهمية اقتراح المشروع إعادة النظر في كيفية توزيع مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، من خلال التنصيص على تقسيم مبلغها الكلي إلى حصتين، حصة أولى جزافية توزع بالتساوي فيما بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، بغض النظر عن النتائج المحصل عليها، وحصة ثانية يراعى فيها عدد الأصوات والمقاعد التي يحصل عليها كل حزب سياسي أو تحالف أحزاب سياسية على الصعيد الوطني.

كما نسجل أيضا، وفي إطار التدابير الرامية إلى إضفاء المزيد من الشفافية والحكامة الجيدة فيما يتعلق بأوجه استعمال التمويل العمومي، إلزام المشروع لكل حزب سياسي معني بأن يرجع إلى الخزينة بكيفية تلقائية المبالغ التي لم يتم استعمالها برسم الدعم العمومي السنوي أو مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية.

كما لا يفوتنا مرة أخرى أن نسجل المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها مع الأحزاب السياسية والتي مكنت من حصر التعديلات وإعداد هذا المشروع الهام.

3- هذا المشروع قانون تنظيمي لم يعر أدنى اهتمام للإشكال المتعلق أساسا بمعايير التمييز بين المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، فكيف يعقل أن المركز الوطني للطاقة النووية مؤسسة غير إستراتيجية، والكل يعلم مدى أهمية هذه الطاقة بالنسبة لكل شعوب العالم؟! كيف يعقل أن الصندوق المغربي للتقاعد (CMR<sup>2</sup>) مؤسسة غير إستراتيجية، بينما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS<sup>3</sup>) مؤسسة إستراتيجية؟! وما هي معايير إدراج ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية: الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؟

السيد الرئيس،

لا يسعنا إلا أن نذكركم بأسفنا البالغ للسرعة التي مر بها مشروع القانون التنظيمي 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والذي تساءلنا بخصوص ذلك سنة 2012 عن السبب والباعث والمغزى من تسرع الحكومة في تقديمه للبرلمان لأول قانون تنظيمي في ولايتها، ونؤكد بأن هذا المشروع الرامي إلى تميم وتغيير بعض مواد القانون التنظيمي السالف الذكر اليوم ما هو إلا تجلي من تجليات هذا التسرع.

وعليه، يمكننا القول بأن هذا المشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا لم يرق إلى تجاوز الإشكالات الحقيقية المرتبطة بالقانون التنظيمي، خاصة فيما يتعلق بمعايير التمييز بين المؤسسات الإستراتيجية والغير الإستراتيجية.

السيد الرئيس،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعم كل المبادرات الجادة والإيجابية في إطار المعارضة المسؤولة والهادفة التي اخترناها، لكننا بالمقابل لن نتوانى عن تنبيه الحكومة إلى مواطن الخلل والقصور من أجل تداركها لما فيه مصلحة البلاد والعباد. وفي هذا السياق ندعوكم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى التشبع بثقافة الاعتراف والابتعاد عن ثقافة إقصاء وتهميش معارضيتكم، ونتمنى أن تكون الحكومة قد استوعبت أهمية النقد والنقد الذاتي في تدبير الشأن العام وأن الأعمال السليم لمقتضيات الدستور لم يكن مطروحا على جدول أعمالكم، وبالتالي يظل من الرهانات الملحة والمطروحة في أجندة الحكومة المقبلة.

2. مداخلة المستشار السيد محمد علمي رئيس الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإننا سنصوت على مشروع هذا القانون التنظيمي بالإيجاب.

II. مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12، المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسنا الموقر، قصد المشاركة في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 يتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

بعد مرور حوالي خمسة سنوات من عمرها، تنتصب أمامنا الحكومة مرة أخرى لتضع مشروع قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم قانون تنظيمي رقم 02.12 يتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الذي أتت به على بعد خمس أشهر من نهاية ولايتها، وقد سجلنا آنذاك، مجموعة من الملاحظات بخصوص مضامينه، كما توقفنا على العديد من الملاحظات الجوهرية المرتبطة بضعف أداء الحكومة، وتضارب المواقف بين مكوناتها إزاء قضايا عديدة، بل، والأخطر من ذلك، الابتعاد التدريجي عن روح الدستور وقواعد المقاربة التشاركية.

السيد الرئيس،

إن القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا على الرغم من علاته، يشكل لبنة مهمة في البناء المؤسساتي لبلادنا، ومن منطلق هذه الأهمية التي يشكها، لابد من إثارة بعض النقاط:

1- إن الإتيان بهذا المشروع على بعد شهور قليلة من نهاية ولاية الحكومة، يؤكد، وبالملموس ما سبق أن سجلناه في فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص المقاربة المعتمدة في صياغة مقتضيات مشروع القانون التنظيمي رقم 02.12 وفي الكيفية التي اعتمدت في إخراجه إلى حيز الوجود؛

2- هذا المشروع، كذلك، يبقى بعيدا عن ملامسة الإشكالات التي ارتبطت بالقانون التنظيمي رقم 02.12، والتي سبق أن سجلناها بخصوص مقتضياته، المتعلقة أساسا بعدم إدراجه الكفاءة كمبدأ من المبادئ الأساسية، وأوردها فقط في خانة الشروط عند ذكره لمبادئ ومعايير الترشيح للمناصب السامية على عكس ما نص عليه الدستور؛

<sup>2</sup> Caisse Marocaine des Retraites

<sup>3</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

الأكثر إثارة وسط مؤتمرات أحزابنا الوطنية الديمقراطية.

وإذا كان هذا التحول يجد تفسيره في الدينامية الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب إثر الربيع العربي، والتي رسخت التراكم النضالي الذي تواصل لسنوات عديدة وشاقة، والتي مكنت من رفع سقف المطالب الدستورية، فإن الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 نفسه قد أكد على هذا التحول، عندما تحدث في المرتكز الرابع للتعديل الدستوري الشامل عن "توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها"، من خلال "حكومة منتخبة بانفتاحها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية البرلمان... تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي المتصدر للانتخابات... تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة تنفيذ البرنامج الحكومي... دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته".

فالإطار القانوني لعمل الحكومة ولتدبير الشأن العام يعتبر الأساس العملي لسير المؤسسات الدستورية ولطرق تشكيلها وعلاقتها ببعضها البعض، سواء تعلق الأمر بطرق التعيين في المناصب العليا والسامية المنصوص عليها في الدستور، أو في علاقة هذه الهيئات والمؤسسات بالقطاعات الحكومية وبالبرلمان ورئيس الحكومة.

حيث أن الدستور الجديد منح رئيس الحكومة كامل الصلاحية في تدبير الشأن العام ورئاسة الإدارة العمومية والإشراف على جميع القطاعات التدييرية والتنمية، وخصص في عددا من فصوله أحكاما تتعلق بطرق التعيين في المناصب العليا والسامية وفق ضوابط محددة ونظم القواعد العامة الأساسية لطرق التعيين حتى لا تختلط التأويلات في هذا السياق، غير أن الإشكال الأساسي لا يتعلق بمنطوق فصول الدستور، بقدر ما يرتبط بالإرادة التي أريد بها تنزيل هذه القواعد الدستورية وبنوع القراءات التي أعطيت عبر هذا القانون لأحكام القانون الأسى للمملكة.

السيد الرئيس،

إن أحكام الدستور واضحة فيما يتعلق بمسألة التعيين في المناصب العليا والسامية، والتي يجب أن تتم كلها بمرسوم كما هو الشأن في جل الأنظمة الديمقراطية، باستثناء ما نص عليه الدستور صراحة من مناصب مخولة بشكل حصري للمجال الملكي، والتي يتم التعيين فيها بظهير بشكل منطقي ودستوري. وعلى هذا الأساس فإنه وبإستثناء مهام رئاسة الدولة والقضاء والشأن الديني، فإن التعيين في جميع المناصب يجب أن يتم بمرسوم، إما بعد التداول في المجلس الوزاري طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور إذا تعلق الأمر بالسفراء والعمال والولاة ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية أو بعد التداول في المجلس الحكومي طبقا للفصل 92 من الدستور إذا تعلق الأمر بباقي الوظائف العليا والسامية.

فالتعيين بظهير لم يعد مفتوحا وعاما كما كان في الدساتير السابقة، بل

إن المسار السياسي المغربي الذي بناه شهداء ومناضلو وشرفاء هذا الوطن، والذي توج عبر لحظات تاريخية من التعاقدات والتوافقات السياسية هي التي صنعت "الاستثناء المغربي" الذي جنب بلادنا كل المنزلقات والتصدعات والآلام التي عرفها محيطنا الإقليمي أثر الربيع العربي.

إلا أننا ومن باب التوضيح، نؤكد أن الاحتجاج الشبابي والحركات الاجتماعية التي عرفها المغرب، كانت في معظمها بدافع مناهضة الفساد والنضال من أجل الكرامة والعيش الكريم، وبالتالي المطالبة بإصلاح دستوري سياسي يضمن التوازن في السلطات وقادر على مأسسة الاستجابة لهذا الحراك المغربي المتميز.

وانطلاقا مما سبق، فإن توافق الشعب المغربي على دستور فاتح يوليوز 2011 وما تلاه من انتخابات تشريعية "سابقة لأوانها"، تتويجا بتعيين حكومة منبثقة عن صناديق الاقتراع وفي احترام تام للديمقراطية، كلها اعتبارات ومكتسبات عززت آمال المغاربة في نهوض حضاري وإقلاع اقتصادي، اجتماعي وثقافي حقيقي.

ومن هنا، وجب التنبيه والتأكيد على أن كل من يتشبع بروح الوطنية والمسؤولية لا يمكنه إلا أن يحرص على عدم تعرض هذه التجربة لأي تعثر أو فشل أو تدبير لا مسؤول أو شعبي.

السيد الرئيس،

تأسيسا على كل الاعتبارات السالفة الذكر، نأسف حقيقة ونحن نؤكد أن قانون التعيين في المناصب العليا في بلادنا يشكل بداية غير موفقة في مسألة التأويل الديمقراطي للدستور، حيث أن تنازل الحكومة عن التعيين في العديد من المناصب الإستراتيجية وتركها في منأى عن سلطة ومراقبة الجهاز التنفيذي هو بمثابة إرادة للعودة لمنطق الملكية التنفيذية ضدا على روح ومنطوق الدستور نفسه.

فلقد كنا نعتقد، كمعارضة اتحادية، أن مشروعا من هذا الحجم، وفي سياق سياسي وطني أطرته الرغبة الأكيدة في تصحيح الوضع وتدقيق ملامح النظام المؤسسي لبلادنا، سيرقى بالحكومة إلى مستوى من التعامل خارج المنطق العددي في تمرير القوانين المكملة للوثيقة الدستورية، فدستور يوليوز 2011 ليس دستور أغلبية عددية، ولا دستور معارضة، بقدر ما هو دستور المغاربة ككل.

إن تقوية السلطة التنفيذية كانت جوهر الإصلاح الذي حكم دستور البلاد الجديد، حيث تميزت التحولات الشكلية أساسا بانفتاح المسألة الدستورية على حوار عمومي واسع مكن من الانتقال من معادلة دستورية تقليدية، إلى معادلة جديدة تضمنت فاعلين جدد ممثلين بالحراك الشبابي والمجتمعي، الذي شكلته دينامية الحراك الشعبي، وبقوى المجتمع المدني بكل آفاقها وحساسياتها، فإنه على مستوى المضمون قد تميزت بالموقع الذي أصبح يحتله مطلب "الملكية البرلمانية"، الذي كان حاضرا داخل النقاش العام وأوساط المجتمع والإعلام والسياسة. بل كان نقطة النقاش

إطار دعم واستكمال بناء الصرح المؤسسي ببلادنا المرتكز على الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز الفعالية في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكومة باعتبارها سلطة تنفيذية تريد أن تنجح في عملها الإصلاحي العام وأدائها التنفيذي المباشر لفاعلية الإنجاز والمتقدم في تطوير وإصلاح الدولة وإنهاض المجتمع، يجب عليها، أولاً، أن تكون ناجحة في اختيارها لموظفيها وأطرها وخاصة الكبار منهم، أو ما يعرف بالمناصب العليا، بسبب أهمية المراكز التي يشغلها أصحاب تلك المهام والدرجات، وكبر مسؤولياتهم ودورهم الحاسم في تنفيذ السياسات العمومية وتفعيل مشاريع وخطط السلطة التنفيذية، فإذا ما فشلوا في إدارتهم وتدريبهم أصبح الفشل يشمل جميع الأطر المؤسسية التي تخضع لمسؤولياتهم والإدارات التابعة لسلطتهم التراتبية الإدارية والوظيفية، بيد أن المهادنة في هذا الأمر والاستهانة في التصدي له - الفساد الإداري للكبار - قد يزيد في إرباك عمل الحكومة الإصلاحي، وقد يوهن من عزمها في مجابهة مراكز الفساد الإداري والمالي، والتهاون في ذلك قد يخل بمنهجها الإصلاحي ذلك وشعارها العام المبني على المصداقية والصرامة في مجابهة قوى الفساد.

السيد الرئيس،

بالتأكيد فإن الإبطاء والتلكؤ في التصدي لتلك القوى والمراكز المصلحية قد يعطل من فعالية برامج الحكومة ويشل نجاعة خططها، وقد يصل إلى حجب الثقة عنها مجتمعيًا والإنقاص من مصداقيتها، بل ويمضي في اتجاه العصف بشرعيتها السياسية وتجذرها الشعبي في دولة تريد الانعطاف بثبات لمفادرة طابع السلطوية في التدبير والحكم والتخلف والركود السياسيين في الإنماء الاقتصادي، ويحول بينها وبين ارتياد آفاق الأنماط السياسية.

إن العديد من دول العالم الأوروبي المتقدم سياسياً واقتصادياً والقريبة منا في الضفة الأخرى انهارت بسبب الأداء الحكومي المرتبك والسياسات العمومية الفاشلة التي انتهجها كبار المسؤولين من موظفي الدولة فيها إزاء التعاطي مع مخلفات الأزمة المالية العالمية.

بجملة واحدة، فلا بد للحكومة من وضع برامج رقابية ومحاسبية واضحة والعناية بإنفاذها والتحقق من أعمالها في واقع الحياة الإدارية اليومية للمواطنين، عبر آليات تسهل متابعة ومحاسبة الموظفين الإداريين عن تقصيرهم، مع العمل على مكافأة ذوي الإنتاجية العالية والكفاءة المقتدرة والعطاء المبدع

السيد الرئيس،

خلاصة القول، فإن فعالية ونجاعة وسرعة الإصلاح الشامل والعام تظل متوقفة ومرتبطة بدرجة أولى بمستوى التقدم في دينامية الإصلاح الإداري وبكفاءة أعمال مقاييس ومعايير النزاهة والشفافية والكفاءة التدييرية في تسلم واكتساب المسؤوليات العامة المفصلية في الإدارة المغربية، فكسب رهان التخليق الإداري ورفع منسوب الأداء المهني الكفاء

تم حصره دستورياً في مجالات محفوظة للملك لتمييزها عن الاختصاصات المخولة دستورياً للحكومة ورئيسها.

ولا يخفى على كل الفاعلين والمتابعين أن كل هذه الإصلاحات جاءت لتصحح وضعاً غير سليم وضار باقتصادنا الوطني وضع يجعل الجزء الكبير من المالية العمومية خارج تصرف السلطة التنفيذية، عبر هيمنة الصناديق والوكالات والمؤسسات العمومية على تدبير المال العام والمشاريع الإستراتيجية، والتي لم نجن من معظمها سوى فضائح الفساد التي ضيعت على المغاربة ملايين الدراهم سنوياً، نظراً لضعف الرقابة والإشراف الحكومي عليها، إلا أننا وبعد دراستنا سابقاً لمشروع القانون رقم 02.12 المتعلق بتطبيق أحكام الفصلين 49 و92 من الدستور وللمشروع الحالي الذي يعدله، نتساءل باستغراب وأسف شديد، كيف لحكومة أكدت مراراً أن أولوية أولوياتها هي محاربة الفساد، تأتي اليوم لتخالف روح دستور يوليو 2011، وتزول قانوناً تنظيمياً يعدل مرة أخرى ويفتح المجال من جديد للممارسات السابقة، ويجعل الجزء الأهم من ماليتها ومن معظم استثماراتها العمومية، خارج سلطتها وتحكمها وخارج رقابة السلطتين التنفيذية والتشريعية.

### 3. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20، بتاريخ 27 شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

السيد الرئيس،

هذا المشروع يهدف إلى إضافة كل من الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ومؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية إلى لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي يتم تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري، طبقاً لأحكام الفصل 49 من الدستور.

كما ينص هذا المشروع على إضافة كل من مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة، والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأيلة للسقوط، بالإضافة إلى المفتشين العاملين للمالية إلى لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، طبقاً لأحكام 92 من الدستور.

وكما أشار السيد الوزير إلى أن هذا المشروع قانون تنظيمي جاء في

شهادات التعليم العالي، على اعتبار أن مسألة المعادلة تفرض شروط حسن التدبير لضمان الإنصاف، استجابة لتطلعات حملة الشهادات الأجنبية، ما دام أن اشتغال الوكالة يجب أن يتسم بإخضاع نظام التعليم العالي في مجمله لتقييم منظم ينصب على مردوديته الداخلية والخارجية، كما يهدف إلى خلق بيئة ملائمة يهدف وضع نظام تعليم عال يتصف بالجودة ويرتكز على التنافسية والتنوع والضبط، والتي تعتبر آلية فعالة تساهم في تحسين الجودة والرفع من أهمية التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم،

إن جودة التعليم العالي تعتبر موضوعا بالغ الأهمية ويحظى باهتمام المتخصصين وعموم المتدخلين في ميدان التعليم العالي، مما يفرض إيجاد حلول ناجعة لتفادي المظاهر السلبية التي يشهدها الميدان وتعزيز المكتسبات والطموح إلى غد أفضل، يتوفر فيه لكل الطلبة تعليم ذو جودة عالية، لأن ما حققته الجامعات المغربية من مكتسبات يبقى متواضعا، وما زال الطريق طويلا لتحقيق الجودة المرجوة ومحفوفًا بمجموعة من العقبات والتحديات مرتبطة أساسا بالأساتذة والمتعلمين والتقويم وحاجات الطلبة وانتظاراتهم وبيئات التعليم والتعلم والخدمات الجامعية، لذا لا يجب الوقوف عند الاختلالات فحسب، بل العمل على تداركها، على اعتبار أن تعبيد هذا الطريق يمر من خلال إرساء نظام وطني لضمان الجودة، يستثمر التجارب السابقة، ويهيئ البيئة المناسبة لتفعيل الوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي بالعمل على التفكير في مستقبل جودة التعليم العالي بالمغرب في ظل ما تؤكدته الدراسات الحديثة، مع التأكيد على الاستعانة بالأدعمة المغربية المقيمة بالخارج بالمجلس الإداري للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم،

إن العالم يعيش اليوم في إطار نظام كوني جديد يؤسس بصفة تدريجية لشروط ثقافة جديدة تركز لقيم ومفاهيم العولمة والشراكة والانفتاح والمنافسة.

ومن أجل تحقيق انخراط إيجابي في رهانات التحولات التي عرفها العالم، فإننا مقتنعين بأهمية تجديد البنيات والهياكل والمؤسسات وإصلاحها وترشيدها والتسريع بوتيرة انتقالها إلى أزمنة الحداثة والديمقراطية والتنمية المستدامة والشاملة، لذلك فإننا في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من إيماننا العميق بأهمية هذا المقترح، نؤكد على أن أحسن وسيلة لإرساء الجودة، هي إحداث تغيير جذري في البنيات الثقافية والفكرية للتعليم وفي المناهج وبرامج تكوين المدرسين والمراجع الأكاديمية والمقاربات البيداغوجية والتكنولوجيات التعليمية والتقويم، وبيئات التعلم وبنيات الحكامة والتدبير، بالإضافة إلى الشراكة مع المجتمع ومع القطاع الخاص. ولكل هذه الاعتبارات، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والجراة في تطوير البنيات والمؤسسات الإدارية هو نفسه رهين بشروط عدة، من جعلتها التقدم في إحداث ثورة في أداء وإنفاذ البرنامج الإصلاحي للحكومة في جملة من القطاعات والوزارات أي ربط المسؤولية بالكفاءة والجدارة والاقتدار لا بالولاء والقرب والزيونية والحزبية، فورش الإصلاح الإداري انطلق ولزم فيه الحزم والشجاعة والإصرار.

وتوخيا لكل ما سبقت الإشارة إليه، سنصوت بالإيجاب على نص المشروع.

**III. مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي:**

### **1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي. ويأتي هذا المقترح لتوسيع صلاحيات الوكالة لتشمل دراسة وإبداء الرأي في الملفات المعروضة على وزارة التعليم العالي بغية الحصول على الاعتراف بالدرجات الجامعية ومعادلتها بالشهادة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أولى المغرب موضوع جودة التعليم العالي أهمية مركزية، وهو أمر تمت ترجمته في الدستور الجديد الذي ينص على أحقية استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة، على اعتبار أن الرهان الذي يجب العمل على تحقيقه اليوم هو جعل التعليم العالي عامة، والجامعة على وجه الخصوص، قاطرة للتنمية لكونها "المنتج" للعنصر البشري المؤهل. الشيء الذي لن يتأتى إلا بربط الجامعة بالأوراش التنموية وانخراطها بكل اقتناع في دينامية التقييم الداخلي والتقييم الخارجي التي ستتمكن حتما من تحقيق الحكامة الجيدة وضمان الجودة في إطار رؤية مندمجة لتحقيق تعليم يستجيب لتطلعات المواطنين.

وفي هذا الاتجاه، جاء هذا المقترح الذي يروم تعويض لجان المعادلة المحددة بمرسوم 19 فبراير 2014، والتي عبر التجربة لم تستطع تحقيق الفعالية والنجاعة المطلوبة.

السيد الرئيس المحترم،

باستقراء هذا المقترح والذي تضمن تعديلين ضمن مادة فريدة نستشف أنه يهدف إلى تجويد عمل الوكالة عن طريق توسيع مجال صلاحياتها ليشمل دراسة وإبداء الرأي بشأن ملفات طلبات معادلة

**2.مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأبرز وجهة نظر فريقنا حول مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي مناسبة لفريقنا لإعادة التأكيد على عجز الحكومة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بخصوص تأهيل وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

أين نحن، السيد الرئيس، من الالتزام الخاص بتحسين حكمة تدبير قطاع التعليم العالي وملاءمة التكوين للرفع من فرص خريجي الجامعات؟ أين نحن من التزام الحكومة بتطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار لجعله قاطرة للتنمية؟

للأسف، عجزت الحكومة عن تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص؟ لماذا لم تستطع الحكومة لحد الساعة الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وجعلها ملائمة لمتطلبات التنمية؟

لماذا لم تنزل الحكومة التزاماتها المرتبطة بدعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة على أرض الواقع؟

إن واقع الجامعة المغربية يبين بشكل واضح عجز هذه المؤسسات على الانفتاح على محيطها الخارجي، بحيث لا زالت تعاني من ضعف الاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي كما أنها غير قادرة على الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أنتج بطالة الخريجين وهشاشة التكوين وقلة الأبحاث والدراسات التي تقدمها الجامعة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين وقلة طلبات القيام بخدمات من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لانعدام الثقة في القدرة البحثية لمؤسسات التعليم العالي، النقص الواضح في تمويل البحث العلمي... إلخ

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقترح القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، والذي جاء بتعديل المادتين 3 و8 من القانون رقم 12.80 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي ينص على أن تتكفل الوكالة بالإشهاد وإبداء الرأي في الملفات المعروضة عليها المتعلقة بتدبير طلبات معادلة الشهادات الجامعية، بحيث يقترح النص توسيع مهام الوكالة لتشمل دراسة الملفات المعروضة على السلطة الحكومية للحصول على اعترافها بالدبلومات والشهادات والدرجات الجامعية.

إن الصعوبات التي يواجهها حاملو الشواهد العليا في الحصول على

المعادلة أصبحت تشكل هاجسا حقيقيا، خاصة في ظل المستجدات المرتبطة بتزايد مؤسسات التعليم العالي الخاص وارتفاع عدد الحاصلين على الشواهد من دول أجنبية، هذه الصعوبات تتجلى في طول مدة دراسة الملفات وتعقيد المساطر رفض منح المعادلة للعديد من الشواهد المسلمة من الجامعات والمعاهد الوطنية والدولية وتفويت الفرصة لولوج سوق الشغل.

نتمنى، السيد الرئيس، أن يشكل هذا المقترح إجابة صريحة لهذه الصعوبات والإشكالات، كما نتمنى أن تواكب الوزارة هذا المقترح بتدابير واقعية لتبسيط المساطر وتسهيل إجراءات الحصول على المعادلة في إطار الاستحقاق.

السيد الرئيس،

انسجما مع الموقف الذي عبرنا عنه على مستوى اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

**3.مداخلة الفريق الحركي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي المحال من مجلس النواب.

السيد الرئيس،

إن هذا المقترح الهام الذي يستهدف تعديل المادتين 3 و8 من القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي يأتي في سياق إصلاح منظومة التعليم العالي الذي باشرته الحكومة الحالية مشكورة، فمضمون التعديلين المقترحين هو إضافة مهمة جديدة للوكالة تتمثل في القيام بأعمال الخبرة لملفات طلبات معادلة الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الأجنبية مع الشهادات الوطنية، قصد تسهيل عمل الوزارة التي تتلقى حوالي 5000 طلب معادلة سنويا، أما التعديل الثاني فمهم تحديد أعضاء مجلس إدارة الوكالة على غرار ما هو معمول به في مختلف القوانين المحدثه للمؤسسات العمومية، بحيث تم التنصيب في المادة 8 على عضوية ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة على أساس تحديدهم بمقتضى نص تنظيمي.

السيد الرئيس،

إنها فرصة سانحة لنا للتنويه بالنقاش الجدي والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المقترح، كما نعتبرها مناسبة لتقديم الشكر الجزيل للسيدة الوزيرة

والعمل على تسريع العمل في إطار تعاقدى ما بين الوكالة الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على تفاعلها مع مختلف مداخلات السيدات والسادة المستشارين من خلال الإجابة على تساؤلاتهم.

السيد الرئيس،

المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على تفاعلها مع مختلف مداخلات السيدات والسادة المستشارين من خلال الإجابة على تساؤلاتهم.

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت كفريق حركي إيجابا على هذا المقترح.

#### 5. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، فإن مجال الإسهام مجال حيوي فيه يتم الاعتراف بالشهادات الجامعية ومعادلتها بالشهادات الوطنية، وهو ما يتوقف عليه مصير مئات من حاملي الشهادات العليا الأجنبية، والذين يؤدون ضريبة تأخير مسطرة المصادقة أو عدم الاعتراف بالكامل بهذا المجهود العلمي والأكاديمي، وبالتالي حرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها حاملو الشهادة الوطنية، وبالتالي سد أفق البحث العلمي، مما أصبح يتطلب بالفعل عقلنته وإرساء الآليات والهياكل الكفيلة بالقيام بالتقييم الحقيقي للشواهد والدبلومات العلمية داخليا وخارجي، وضمان الإنصاف في مسألة معادلة الشهادات الأجنبية مع الشهادات الوطنية، ضمانا لحقوق كل المغاربة على قدم المساواة.

في هذا الإطار تكمن أهمية مقترح تعديل المادة الثالثة من القانون المنظم للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يرمي إلى توسيع اختصاصات الوكالة لتشمل القيام بأعمال الخبرة في دراسة ملفات المعروضة على السلطات الحكومية في طلبات معادلة الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الأجنبية مع الشهادات الوطنية، وذلك من خلال تحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح شهادات التعليم العالي، حيث ستصبح الوكالة بذلك مؤهلة لدراسة وتقييم هذه الملفات التي تحال عليها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

وكنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قد قدمنا بعض الملاحظات العامة التي يطرحها هذا الموضوع والتي رأيناها ضرورية من قبيل:

أن موضوع المعادلة لا يمكن عزله عن باقي جوانب منظومة التعليم العالي والتعليم عموما والتي تعاني من العديد من الاختلالات، وبالتالي فإن الإصلاح المنشود يجب أن يكون شموليا وفي إطار رؤية وإستراتيجية واضحة المعالم؛

أن حصر مهمة الوكالة في إنجاز أعمال الخبرة كما جاء في مقترح التعديل، وبعد ذلك إعادة ملفات طلبات المعادلات إلى الوزارة مصحوبة بتقارير الخبرة، قد يكون له انعكاسات سلبية، حيث بذلك يصبح مسلسل المصادقة مقسوما بين جهتين أو مؤسستين وبسرعتين مختلفتين؛

#### 4. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مقترح قانون لتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي تقدم به فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب وصادق عليه في جلسة عمومية بتاريخ 10 فبراير 2016.

هذا المقترح الذي يهدف إلى إدخال تعديلات على القانون رقم 80.12 من أجل توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، لتشمل كذلك مهمة دراسة الملفات المعروضة على السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

يعتبر المقترح من آليات إرساء أسس البحث العلمي ببلادنا من خلال الاعتماد على مبدأ الحكامة الجيدة في التعاطي مع الملفات المتعلقة بالحصول على اعترافات بالدرجات الجامعية، والألقاب والدبلومات والشهادات التي تختتم بها الدراسات العليا، والتي تخول لحاملها نفس الحقوق التي يستفيد منها حامل الشهادات الوطنية والتي تمت معادلتها بها وربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على استعادة الدور الريادي للجامعة المغربية في مجال التكوين والبحث العلمي من أجل توفير شروط الجودة والتنافسية، تزيلا للمادة 79 من القانون رقم 01.00 المنظم للتعليم العالي والتي دعت لضرورة إحداث أجهزة مراقبة متخصصة من أجل تطوير المنظومة التعليمية.

ولهذا فمجال الإسهام وتدريب طلبات معادلة الشهادات الجامعية يقتضي توفير جهاز فعال ودقيق من أجل معالجة تلك الطلبات، بشكل يمنح القيمة الحقيقية للشواهد والدبلومات العلمية، والحسم فيها داخل آجال زمنية معقولة، تفاديا لمعاناة طالبي المعادلة وعدم تفويت فرص الولوج لسوق الشغل عليهم.

السيد الرئيس،

إن دور الوكالة الوطنية المتمثل في إبداء الرأي في الملفات المعروضة عليها بخصوص طلبات معادلة شهادات التعليم العالي، وذلك من خلال القيام بأعمال الخبرة فيما يخص هذه الملفات، للبت فيها في وقت وجيز



- النهوض بممارسة حرية الاتصال السمعي البصري وضمان حرية التعبير الفردية والجماعية والالتزام بأخلاقيات المهنة واحترام حقوق الإنسان بما تحمله من احترام لكرامة الإنسان والحياة الخاصة للمواطنين والتعددية الفكرية والمبادئ الديمقراطية؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية وطنيا وجيوبيا ومحليا في إطار تنافسي يضمن تنوع عروض الخدمات وتعددية الاتجاهات والأفكار والمساهمة الفعالة لكافة المتدخلين في المشهد السمعي البصري في النهوض بهذا القطاع؛

- دعم وتطوير القطاع العمومي للاتصال السمعي البصري ومده بمقومات الجودة والمنافسة للقيام بمهام المرفق العام؛

- تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع وخلق اتصال سمعي بصري وطني منتج؛

- دعم وتطوير الإنتاج السمعي البصري الوطني والاعتماد بالأولوية على الكفاءات البشرية والمؤهلات الوطنية؛

- الحفاظ على التراث الثقافي للأمة في غناه وتنوعه عبر تشجيع الإبداع الفني والعلمي والتكنولوجي وضمان إشعاعه؛

- احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

- تشجيع ودعم إبداع الإنتاجات المتميزة وضمان التعبير الجهوي وتشجيع إعلام القرب وإبراز قيمة التراث الحضاري والإبداع الفني الوطني والمساهمة في إشعاعه وطنيا ودوليا مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية الإنتاج الوطني والكفاءات الوطنية العاملة في هذا المجال.

كذلك حرصا منا على التعاون والتشارك وفتح باب الحوار مع مختلف الفاعلين، على اعتبار أن الولوج إلى الخدمة العمومية الإعلامية حق لجميع المواطنين، كما تم التأكيد على أن هذا المقترح يأتي في إطار من التفاعل مع ما يشهده الإعلام العمومي من تحولات عميقة ودوره الإشعاعي الكبير ومسارته للتحولات الاجتماعية والاقتصادية وباعتباره مصدرا أساسيا للمعلومة، كما أن التطور التكنولوجي في مختلف المجالات وخاصة على مستوى الإعلام تم اعتباره سلاح ذو حدين على الناشئة، مما يتطلب توسيع النقاش مع مختلف الفاعلين في هذا المجال لتدبير مختلف الإشكاليات التي يعرفها مع مراعاة ما يتضمنه دستور 2011 من مقتضيات قانونية حول الصحافة والنشر واحترام حرية الرأي والتعبير.

كما ندعو إلى ضرورة العمل على استثمار الإعلام بشكل إيجابي خدمة للقضايا الوطنية والتنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان داخل المجتمع مع مراعاة المنافسة الشريفة المنصوص عليها في دفتر التحملات وتقديم منتج جيد يحترم خصوصيات المشاهد المغربي.

السيد الرئيس،

لقد قطع المغرب أشواطاً جدهامة في مجال القطاع السمعي البصري،

أن الحصول على معادلة الشهادات الجامعية حق لكن لا يجب أن يراد به باطل؛

وهو استنابت الجامعات الأجنبية الخاصة أو استبدال منتوج التعليم العالي الوطني بمنتوج أجنبي، وبالتالي ضرب الجامعة المغربية في العمق، ذلك أن الجامعات هي، قبل كل شيء، كيان اجتماعي لا يكتب له النمو إلا من خلال الارتباط الوثيق بمجتمعه والتفاعل الحي مع مشكلاته وتلبية طموحاته؛

أن تعدد المتدخلين (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي) يزيد الأمر تعقيدا، حيث تداخل المهام والاختصاصات وبالتالي تعقيد المساطر الإدارية.

وبعد المناقشة المفصلة للموضوع وقبول التعديلات التي تقدمنا بها فريقنا من أجل تخفيف المساطر القانونية المنظمة لعملية المعادلة ودون إثقال كاهل الوكالة أو تعطيل استفادة الطلبة الحاصلين على الدبلومات، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على مقترح القانون القاضي بتعديل القانون 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

**IV. مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال**

**السمعي البصري**

**أولا، تقديم الفريق الاشتراكي لمقترح القانون:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن المنطلقات التي تم الاستناد عليها لتقديم هذا المقترح قانون تركز أساسا على تفعيل دور المعارضة في تحيين وتجويد المنظومة القانونية والتنظيمية ومساهمتها الفعالة في تقييم السياسات العامة للدولة وملائمة أدوارها الطلائعية الممنوحة لها بمقتضى الدستور الجديد للبلاد تعزيزا للاختيار الديمقراطي وتمتيننا لأسس دولة الحق والقانون وتوسيع مجال الحريات العامة وتكريس التعددية وقيم الانفتاح والحداثة واحترام حقوق الإنسان وصيانة كرامته وتأهيل بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، في إطار تشييد المشروع المجتمعي الحدائي الديمقراطي الذي يقوده صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، حيث أكد جلالته على "وجوب ضمان الحق في الإعلام كعنصر أساسي لحرية التعبير عن الأفكار والآراء، ولاسيما عن طريق صحافة مستقلة وبوسائل سمعية بصرية يمكن أن تتأسس ويعبر من خلالها بكامل الحرية، وبواسطة مرفق عام للإذاعة والتلفزة، قادر على ضمان تعددية مختلف تيارات الرأي في دائرة احترام القيم الحضارية الأساسية والقوانين الجاري بها العمل في المملكة"، مضيفا أن هذا المقترح يروم تحقيق الأهداف التالية:

في أفق رسم سياسة إعلامية حقيقية لتحرير القطاع السمعي البصري. سياسة منفتحة على كل الإرهاصات والمشاريع المجتمعية التي تتفاعل وسط المجتمع المغربي.

وفي هذا الإطار شكل قانون الاتصال السمعي البصري 77.03 خطوة هامة في تطوير المشهد السمعي البصري، في ظل مرحلة جديدة قوامها التعددية السياسية، والفكرية وضمن الحق في الولوج للفضاء الإعلامي العمومي.

وإذا كانت أهم مرتكزات قانون 77.03 للاتصال السمعي البصري ابتغت في أهدافها المؤسسة على الفصلين 26 و58 من دستور 1996 النهوض بممارسة حرية الاتصال السمعي البصري وضمن حرية التعبير والرأي، في إطار احترام كرامة الإنسان والحياة الشخصية للمواطنين والتعددية في التفكير والرأي وترسيخ وتأمين وحدة الأمة المغربية، واحترام تطور حقوق الإنسان وحماية المبادئ الديمقراطية عن طريق المرفق العمومي للاتصال السمعي البصري، من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، فإن الدستور الجديد لبلدنا الذي توافقت عليه كل مكونات الشعب المغربي في يوليوز 2011، نص على هيئات ومؤسسات حيوية للحكامة الجيدة. ففي هذا الإطار خصص الفصل 165 منه لإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ونص على توليها السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

والأكيد أن هذا الجديد الذي حملته دستور 2011 أملت عدة اعتبارات أهمها التطور المستمر لإعلامنا العمومي وما عرفه من تغييرات في ظل التحولات التي عرفتها الإنسانية في هذا المجال، خاصة في ظل البث الرقمي، والتي فرضت تحديات ورهانات جديدة على بلادنا في مسار التنمية والتحديث، حيث من شأن ديمقراطية وسائل الاتصال السمعي البصري أن تسهم في إيجاد حالة من التوازن المطلوب والمحافظة على التعددية الثقافية والفكرية والسياسية وأن تستجيب لطموحات المواطنين بالحرص على الجودة في المضمون ووضع برامج سياسية وفكرية هادفة ووازنة، وتقديم خدمة إعلامية في مستوى تطلعات المشاهد المغربي، في ظل توافر عديد الإمكانيات أمام المواطن المغربي لولوج عوالم إعلامية أخرى أكثر تنافسية وتتيح مساحة أكبر للخبر والرأي.

وبناء على كل هذه المنطلقات والمستجدات الدستورية، فإنه قد أصبح من الضروري العمل على تحيين وتجويد المنظومة القانونية والتنظيمية التي توّظر الاتصال السمعي البصري ببلادنا، ملاءمة لها مع مقتضيات الدستور الجديد للبلاد الذي اعتمد فلسفة ومفاهيم ومقاربات جديدة، مبنية على الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون والمساواة والمشاركة والتعددية والشفافية والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مما يتطلب ملاءمة المنظومة التشريعية والتنظيمية كأساس ومرتكز أساسي لرسم سياسة إعلامية قائمة على تصور دقيق وواضح للإعلام ولأهدافه

وغاياته المجتمعية.

**ثانيا: مناقشة مقترح القانون:**

**1.مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق "بالاتصال السمعي البصري." وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المقترح الهام، الذي حافظ على نفس فلسفة القانون الأصلي رقم 77.03 مع ملاءمته مع مقتضيات الدستورية الجديدة.

السيد الرئيس،

إن قطاع الاتصال السمعي البصري يلعب أدوارا طلائعية داخل المجتمع، لذلك كان لابد من بلورة مقترح قانون ملاءمة التشريعات المرتبطة بالمجال السمعي البصري مع المستجدات الدستورية الجديدة، خاصة الفصل 165 الذي ينص على إحداث هيئات للحكامة.

بالرجوع لمقتضيات المقترح، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني سيتم من خلاله النهوض بحرية الاتصال السمعي البصري وضمن حرية الرأي والتعبير، كما يكفلها الدستور، وتحصين مبادئ الديمقراطية وتفعيل المقاربة التشاركية وتحيين المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع السمعي البصري، بما يضمن التجاوب مع التحولات المجتمعية والتطورات المتسارعة التي يعرفها هذا القطاع، والذي يعد من بين الأوراش الكبيرة التي سبق أن دشنتها حكومة التناوب التوافقي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، لعلى يقين أن هذا المقترح قانون سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي الذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية من قبيل الاهتمام بالعنصر البشري، كما أكد على قيمة الحرية وقيم منظومة حقوق الإنسان وعلى مقومات الشخصية المغربية بكل مكوناتها وقيمها وعلى ضرورة الانفتاح على الحضارات الإنسانية وصيانة كرامة المرأة ومكانتها ومكافحة كل أشكال التمييز وحماية الفئات الهشة في المجتمع (الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة).

فضلا عن ذلك فإن هذا المقترح جاء بمقتضيات تستهدف ما يلي:

- تدقيقه في المسألة اللغوية وحماية اللغة العربية، والأمازيغية واللهجات ومنع دبلجة الانتاجات الأجنبية بالتعبيرات الشفهية؛

- دعم دور القضاء في فض المنازعات إلى جانب الهاكا.

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أكدنا على أهمية هذا المقترح قانون والدور المنتظر منه في سياق إعادة تنظيم الاتصال السمعي البصري والاستجابة للحاجيات المتزايدة. ومن هذا المنطلق، وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه، سواء على مستوى مجلس النواب أو على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وذلك بالتعاطي الإيجابي مع هذا المشروع قانون، فإننا نؤكد هذا الموقف بالتصويت الإيجابي عليه.

**2. مداخلة الفريق الحركي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

السيد الرئيس،

إن هذا المقترح الذي سبق وأن تعمقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر في صيغته القديمة في دراسته ومناقشته قبل إحالته على مجلس النواب ورجوعه إلينا في إطار قراءة ثانية، يأتي في إطار تجويد الترسانة القانونية التي تنظم القطاع السمعي البصري الذي قطع فيه بلدنا أشواطاً هامة، ويعرف تطورا دائما ويشكل مجالا لرهانات مجتمعية واقتصادية أساسية وأرضية تكريس وتثمين مكتسبات وتراكمات النموذج الديمقراطي المغربي القائم على ترسيخ حرية التعبير وعلى التعددية والتنوع.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة للإشادة بالتفاعل والتجاوب الحاصل أثناء مناقشة هذا المقترح بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بين السيدات والسادة المستشارين والسيد وزير الاتصال الذي قدم توضيحاته وردوده المقنعة في كثير من الأحيان على مختلف تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

لكل ما سبق، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذا المقترح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**3. مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي، باسم فريق التجمع الوطني****للأحرار:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، وذلك انطلاقا من مساهمتنا في مناقشته داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر.

وننتهز هذه المناسبة لنشيد بالأجواء العملية التي ميزت دراسة هذا المشروع داخل اللجنة، كما ننوه بالتعاطي الإيجابي للحكومة مع الملاحظات التي أبدتها وأبداها السيدات والسادة المستشارون أثناء المناقشة العامة والتفصيلية لمواد هذا المقترح قانون، والتي تم من خلالها كذلك التطرق لمجموعة من القضايا المرتبطة بقطاع الإعلام والاتصال.

هذا ولا يفوتنا التنويه كذلك بالتعامل الإيجابي للجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب مع التعديلات التي أدخلها مجلس المستشارين على هذا النص.

السيد الرئيس،

إن تطوير قطاع الاتصال السمعي البصري أضحي ضرورة ملحة لمسيرة الركب الرقمي ولمواكبة انفتاح وتطور المجتمع المغربي على عدة مستويات، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وبناء على هذه المستجدات، وانطلاقا من أهمية تطوير المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع، والتي عرفت العديد من الإصلاحات بفضل التوجيهات الملكية السامية التي ساهمت في توسيع دائرة النقاش والحوار السياسي والثقافي، مما ساهم في فتح صفحة جديدة في مسار الإعلام المغربي، يأتي هذا النص ليشكل خطوة هامة باتجاه تطوير المشهد السمعي البصري، الذي انطلق تحريره في شتنبر 2002 من خلال إصدار الظهير الشريف المتعلق بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بكل إيجابية مقتضيات هذا المشروع التي تروم النهوض بحرية الاتصال السمعي البصري، فضلا عن تحصين مبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون. في إطار احترام التعددية وحقوق الإنسان وصيانة كرامته، بالإضافة إلى حرية التعبير والرأي كما يكفلهما الدستور، علاوة على تكريس مبدأ المناصفة والحكامة الجيدة مع ربط المسؤولية بالمحاسبة. هذا ونؤكد على أن من شأن ديمقراطية هذا القطاع، من خلال تجويد المنظومة القانونية، تطوير اقتصاد قوي للإبداع يعمل على خدمة الوطن وإشعاعه وتميزه الثقافي.

ونكتفي، السيد الرئيس، بهذا القدر من الملاحظات، اعتبارا للحيز الزمني المخول لنا لمناقشة هذا النص الذي نسجل بارتياح المقتضيات الواردة فيه. وبناء على ما سبق، سنصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع.

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فصلت على مفاص أناس بعينهم، من باب تجميع السلطات وتقديس مهمة المدير العام الذي لا قانون يلزمه بمقتضى هذا المشروع كما يلزم غيره في مؤسسات أخرى بتنظيم مباريات التوظيف بهذه المؤسسة، فهو يعين المستخدمين دون احترام المساطر الجاري بها العمل وهو المخطط والمنفذ دون أدنى حسيب ولا رقيب، بالإضافة إلى المدير العام، هناك السيد رئيس الهيئة الذي خصص له المشروع تعويضاً سميماً يوازي وزيراً في الحكومة، لنتساءل عن سر غياب مثل هذه التحفيزات لدى مؤسسات دستورية أخرى لا تقل شأننا عن الهاكا؟

إن التغي بالشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما ينص على ذلك الدستور، تقتضي إصلاح وتطوير المنظومة التشريعية القائمة، بتطهير وسد ثغرات القوانين الإدارية الجارية وابتكار قوانين أخرى أكثر ملائمة وفعالية، وحماية القائم على المسؤولية والمستفيد منها والوسيط بينهما بضمانات الحقوق والواجبات مع إصلاح وتحديث المنظومة الإدارية برمتها.

السيد الرئيس،

لكل ما سبق، فإننا في الفريق الاستقلالي نمتنع عن التصويت على مضامين هذا المشروع.

## 2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام، والذي -لا محالة- سيجيب على العديد من الإشكالات التنظيمية من أجل تطوير اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وجعلها تقوم بمهامها على أحسن وجه وذلك بهدف تعزيز ضمانات الحرية في الممارسة الإعلامية وتمكين المغرب من مؤسسة دستورية مستقلة حديثة وعصرية لتقنين وضبط مجال الاتصال السمعي البصري، تستجيب لمقتضيات الدستور الجديد والالتزامات الدولية وانتظارات المجتمع الدولي من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

يحظى قطاع الاتصال السمعي البصري بأهمية كبرى لما يلعبه من أدوار طلائعية داخل المجتمع، لذلك كان لا بد من بلورة مشروع قانون نوعي لجعل الممارسة الإعلامية سلطة رابعة حقيقية كاملة، ويفتح آفاقاً واعدة لتطويرها وملاءمتها مع المستجدات الدستورية الجديدة في مجال الحقوق والحريات وضمان حرية الممارسة الإعلامية وتمكينها من الأدوات القانونية والتنظيمية من أجل المساهمة في ضمان حق المواطنين والمواطنات في

## 7. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري:

### 1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

إننا اليوم مدعون للتصويت على مشروع قانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، من أجل تعزيز دور هذه الهيئة الدستورية، باعتبارها الساهرة على ضمان حرية ممارسة الاتصال السمعي البصري ببلادنا، من أجل الحق في الإعلام والتعددية اللغوية والثقافية والسياسية والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، في احترام تام للقيم الحضارية الأساسية ولقوانين المملكة.

إن الهدف من هذا المشروع هو ملاءمة تنظيم واختصاصات الهيئة مع مقتضيات الدستور الجديد، بالإضافة إلى تعزيز المكتسبات واستيعاب المستجدات التقنية والتكنولوجية وتكريس استقلالية الهيئة، لاسيما في مجال التصدي التلقائي لفرض احترام المتعهدين السمعيين البصريين العموميين والخواص للقوانين والأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمعي البصري وكذا تعزيز اختصاصات الهيئة لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها، كما يمكن الهيئة من أدوات جديدة قصد السهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع وتعددي ومتوازن ومتكامل ومراقبة مدى احترام قواعد التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي والسهر على احترام المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص والشفافية في مجال الاتصال السمعي البصري، كما يتضمن المشروع مقتضيات أساسية تتعلق بإمكانية تلقي المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري للشكايات في قطاع الاتصال السمعي البصري.

وتقدم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بهذه الصفة جميع الضمانات المتعلقة بالاستقلالية والحياد، مما يمكنها من القيام بالمهام الموكولة لها بمقتضى الظهير الشريف المحدث لها، بكل فاعلية ومصداقية ومهمتها الأساسية في السهر على الاحترام التام لمبادئ التعددية وحرية التعبير بقطاع الاتصال السمعي البصري، في احترام تام للقيم الحضارية الأساسية والقوانين الجاري بها العمل في المملكة.

إننا في الفريق الاستقلالي نحرص على أن تكون الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سلطة إدارية مستقلة، مكلفة بضبط وتقنين قطاع الاتصال السمعي البصري، الذي تم تحريره بوضع حد لاحتكار الدولة في هذا المجال، لمواكبة المسيرة الديمقراطية والحداثيّة للمغرب ولواجهة تحديات العولمة والتطور التكنولوجي العالمي الذي يعرفه مجال الإعلام والاتصال.

إلا أن الملاحظ، السيد الرئيس، أن بعد مواد هذا المشروع يخال أنها

إعلام حر ومسؤول وذو جودة وكذا الحق في الخبر، بالإضافة إلى تكريس حرية الاتصال السمعي البصري.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المشروع، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني ينظم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالنظر للمكانة الاعتبارية والرمزية للإعلام كسلطة رابعة، وذلك من أجل ملئ الفراغ القانوني الحاصل في هذا المجال، بالتركيز على المقتضيات الدستورية والتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي عناية خاصة للإعلام والاعلامي والملاءمة مع الآراء والتقارير المعدة من قبل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والتجارب الدولية وخلصات الكتاب الأبيض حول الإعلام والمجتمع الصادر سنة 2011 وخلصات تقرير المهمة الاستطلاعية البرلمانية حول قنوات القطب العمومي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالرغم من الملاحظات التي سبق لنا وأبديناها، نتمنى أن يساهم هذا المشروع في الإجابة على الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي الذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات مهمة من قبيل ملاءمة تنظيم واختصاصات الهيئة مع مقتضيات الفصول 28 و165 و171 من الدستور، تعزيز المكتسبات التي تحققت في قطاع السمعي البصري من خلال استثمار الاجتهادات التي راكمتها الهيئة منذ إحداثها.

السيد الرئيس،

من هذا المنطلق، وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، فإننا نؤكد هذا الموقف بالتصويت...

### 3. مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعتبر هذا النص القانوني من الأهمية بمكان، باعتباره سيمكن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من أدوات جديدة للسهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع وتعدد ومتوازن ومتكامل، يكرس ويعزز قيم الكرامة الإنسانية ومحاربة كامل أشكال التمييز، كما يضمن النص للهيئة أدوات تؤهلها لترسيخ الهوية الوطنية في إطار من التنوع اللغوي والثقافي للمجتمع المغربي.

السيد الرئيس،

إن الهيئة كمؤسسة دستورية مستقلة جاءت لتقنين قطاع السمعي البصري وفق مقتضيات الفصول 18 و165 و171 من الدستور، ستولى السهر على ضمان حرية ممارسة الاتصال السمعي البصري في إطار الاحترام الواجب للحق في الإعلام وللتعددية اللغوية والثقافية والسياسية وللحق في المعلومة في هذا الميدان، فالنص الذي نحن بصدد دراسته جاء بالأساس لملاءمة تنظيم الهيئة واختصاصاتها مع المقتضيات الدستورية وتعزيز وترسيخ المكتسبات المهمة التي حققها وراكمها المغرب في المجال السمعي البصري.

السيد الرئيس،

إنها فرصة متاحة لنا للإشادة بالنقاش البناء والمسؤول والجاد الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة ومناقشة هذا المشروع، وشكرنا موصول للسيد وزير الاتصال على تفاعله مع مختلف مداخلات السيدات والسادة المستشارين، من خلال تقديم ردوده بخصوص التساؤلات والاستفسارات المطروحة.

السيد الرئيس،

اعتبارا لما سبق، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذا النص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### 4. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مضامين مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

لقد اعتبرت كل القوى الحية ببلادنا إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في المغرب قرارا تاريخيا بكل المقاييس. فبعد عقود من احتكار الدولة لوسائل الإعلام السمعية البصرية أتى الظهير الشريف رقم 1.02.212 ليضع حدا لهذا الاحتكار الذي تجاوزته التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية.

وعكس الظهير الشريف القاضي بإحداث هذه الهيئة العليا بصفة أساسية الرغبة في خلق مؤسسة توفر جميع ضمانات التجرد والنزاهة والحياد والنفوذ المعنوي والتقني والقانوني لإدارة القطاع السمعي البصري الخاص والعام، وكذا الحرص على تأهيل قطاع الإعلام السمعي البصري ليهض بدوره كاملا في بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي ورفع تحديات العصرنة والمنافسة وتوفير ضمانات تعددية الإعلام وحرية

القدرات المؤسساتية، كما أن ضمان تفعيل هذا القانون رهين ب:

- تطوير الموارد البشرية القوية والقادرة على مواجهة التحديات والمنافسة؛

- ضرورة تحرير المشهد السمي البصري لمواجهة المنافسة الدولية في المجال الإعلامي، وتوسيع العرض الإخباري وكذا فتح المجال للإبداع الفكري والثقافي وخلق فرص الشغل، وإشراك القطاع الخاص والشركات الكبرى لتمويل وتسيير القطاع الإعلامي وإحداث قنوات إعلامية متميزة شبيهة بالقنوات العربية ذات الحرفية العالية كالجزيرة وغيرها؛

- التأسيس لثقافة الوضوح والشفافية في تناول الأخبار من طرف الإعلام العمومي.

**VI. مشروع القانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمي البصري ومقترح القانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمي البصري معا:**

**1. مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عرض مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمي البصري ومقترح قانون بتغيير وتنظيم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمي البصري.

في البداية، لا بد أن نذكر بأهم الإصلاحات والمستجدات التي تضمنها مشروع القانون، والتي جاءت لتعزيز حرية التعبير والاتصال من خلال التخصيص على:

- ضمان حرية ممارسة الاتصال السمي البصري في احترام للحق في الإعلام والتعددية اللغوية والثقافية والسياسية والحق في المعلومة في الميدان السمي البصري، وذلك في احترام للقيم الحضارية الأساسية ولقوانين المملكة؛

- ملاءمة تنظيمها واختصاصاتها مع مقتضيات الدستورية وتعزيز المكتسبات التي تحققت في قطاع الاتصال السمي البصري من خلال استثمار الاجتهادات التي راكمتها الهيئة منذ إحداثها وكذلك في ضوء التجارب الدولية؛

- تكريس استقلالية الهيئة، لاسيما في مجال التصدي التلقائي لفرض احترام المتعهدين السمعين البصريين العموميين والخواص للقوانين والأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمي البصري، وكذا تعزيز اختصاصات الهيئة لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها؛

ووضع الضوابط التنظيمية اللازمة في هذا الشأن.

وتسهير الهيئة العليا على تطبيق واحترام مبادئ حرية التعبير والتعددية وحياد الفاعلين في مجال الاتصال السمي البصري.

وتكمن صلاحيات الهيئة العليا في قيامها بمهام استشارية لدى كل من جلالة الملك والحكومة والبرلمان. ويمكن أن تكون هذه المهمة اختيارية مرتبطة بإرادة السلطات المعنية غير أن من الضروري الحصول على رأي الهيئة العليا في مشاريع المراسم ومشاريع القوانين ومقترحات القوانين المتعلقة بقطاع الاتصال السمي البصري، كي يتيسر لها التأكد من أن مضمونها يحترم مبادئ الحرية والحياة والتعددية.

هذا وتتولى الهيئة العليا، في انتظار صدور نصوص تشريعية عامة، تحديد كيفية ولوج المجال السمي البصري العام من لدن الأحزاب أو المترشحين للانتخابات وتقوم الهيئة العليا بأعمال المراقبة وتعاقد أو تقترح العقوبات المقررة في شأن المخالفات للقوانين أو الأنظمة أو دفاتر التحملات كما تكفل حق الرد للحكومة والمؤسسات والأشخاص.

وفي غياب تنصيب الدستور السابق على أحكام تتعلق بإحداث الهيئة المعنية وتحديد اختصاصاتها وعلاقتها مع الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، فإن مسألة استقلالية الهيئة حتمت إحداث هذه الأخيرة بمقتضى الفصل 19 من دستور 1996.

لكن، وبعد توافق مكونات الشعب المغربي على دستور 2011، خصص هذا الأخير الفصل 165 لإحداث الهيئة العليا للاتصال السمي البصري ونص على توليها السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر والحق في المعلومة في الميدان السمي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

السيد الرئيس،

نتيجة لهذه المستجدات الدستورية والأدوار والمهام التي تضطلع بها الهيئة العليا للاتصال السمي البصري، فإنه قد أصبح من الضروري، العمل على تحيين وتجويد المنظومة القانونية والتنظيمية التي تؤطر عمل هذه الهيئة ملائمة لها مع مقتضيات الدستور الجديد للبلاد الذي اعتمد فلسفة ومفاهيم ومقاربات جديدة، مبنية على الخيار الديمقراطي وأسس دولة الحق والقانون والمساواة والمشاركة والتعددية والشفافية والحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مما يتطلب ملاءمة المنظومة التشريعية والتنظيمية مع هذه المستجدات، تحصينا لهذا المكتسب التاريخي وتدعيما له.

السيد الرئيس،

إن النهوض بالقطاع السمي البصري يقتضي العمل على جهات متعددة، سواء فيما يتعلق بالمراجعة القانونية أو العمل على تقوية البنيات المرتبطة بالعالم الرقمي على مستوى المضامين وعلى مستوى الفضاءات، وهو مطلب دولي ملح يسير في اتجاه التوسيع الرقمي وتدعيم

- ضرورة الاهتمام أكثر بإنجاح الانتقال الرقمي باستيعاب المستجدات التكنولوجية ومن ضمنه التلفزة بحسب الطلب والتلفزة عبر الانترنت؛
- ضمان المنافسة الحرة وتكافؤ الفرض والشفافية في مجال الاتصال السمعي البصري وتتبع مدى احترام الخدمات الجديدة في مجال الاتصال السمعي البصري للمعايير الدولية للتلفزة الرقمية والسهر على تقييد أجهزة الاتصال السعي البصري بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان الإشهار؛
- تطوير المنظومة القانونية وجعلها تستجيب لمختلف المجالات التي يستوعبها المشهد البصري؛
- تحقيق زيادة المشهد السمعي البصري الوطني بما يخدم تامين الهوية المغربية؛
- حماية حقوق الأطفال والجمهور الناشئ والحفاظ على سلامته الجسدية والذهنية من المخاطر التي قد يتعرض لها إعلاميا علاوة على تمكين الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقة سمعية او بصرية، من متابعة البرامج التلفزية؛
- تحفيز الإبداع وتأمين التعددية والانفتاح، وذلك عبر الاستثمار الحي للإمكانيات التكنولوجية؛
- النهوض بحرية الاتصال السمعي البصري وضمان حرية الرأي والتعبير كما يكلفها الدستور.
- و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## VII. مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، في إطار قراءة ثانية.

### 1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، لأبرز وجهة نظر فريقنا حول هذا المشروع قانون.

السيد الرئيس،

في إطار السياق العام للوضعية الصعبة التي تعاني منها العاملات والعمال المنزليين ببلادنا، فإن مشروع هذا القانون جاء كجواب تشريعي عن غياب إطار قانوني واضح يضمن الحماية القانونية على العاملات والعمال المنزليين، علاوة على مقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال

- تضمين عدد من المقتضيات الهادفة إلى تمكين الهيئة من كل الأدوات القانونية والتنظيمية قصد المساهمة في ضمان حق المواطنين والمواطنات في الإعلام والحق في الخبر في الميدان السمعي البصري وفق التشريعات الجاري بها العمل؛

- محاربة كافة أشكال التمييز وترسيخ الهوية الوطنية في تعددية مكوناتها، مع احترام التنوع اللغوي والثقافي والاجتماعي والمجالي للمجتمع المغربي، والسهر على تجنب الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال السمعي البصري وإبراز الصور الإيجابية للمرأة والمساهمة في محاربة الصور النمطية السلبية لها؛

- مراقبة مدى احترام قواعد التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية في وسائل الاتصال السمعي البصري، وذلك في إطار احترام الإنصاف الترابي والتوازن وعدم الاحتكار والتنوع؛

- العمل على احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية، مع إمكانية إصدار العقوبات على المخالفات المرتكبة من لدن متعهدي الاتصال السمعي البصري أو تقديم اقتراحات في شأن العقوبات المترتبة عليها على السلطات المختصة وفقا للتشريع الجاري به العمل وطبقا لدفاتر تحملات المتعهدين وإبداء الرأي في كل مسألة تحال إليها من لدن جلالة الملك في ما يتعلق بقطاع الاتصال السمعي البصري، مع إبداء الرأي للحكومة والبرلمان في شأن مشاريع أو مقترحات القوانين أو مشاريع المراسيم المتعلقة بالقطاع.

وفي سياق آخر، فإن هذين النصين التشريعيين تعترهما مجموعة من النواقص أو الملاحظات والاستفسارات والمتمثلة أساسا في:

- ضرورة إرساء نظام طلبات العروض لتحقيق التنافسية والرقى بجودة الأعمال السمعية البصرية؛

- استيعاب المستجدات التقنية والتكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال، خاصة في بيئة إعلامية متعددة الوسائط؛

- تعزيز حرية الاتصال السمعي البصري وحمايتها ضمن القيم الحضارية الأساسية للمملكة؛

- السهر على ضرورة ضمان التعددية السياسية واللغوية والثقافية في صيغتها الكونية؛

- ضرورة تأهيل العنصر البشري الذي يعتبر محورا أساسيا فيها، مما يحتم بإيجاد رؤية إستراتيجية لدعمه وتطويره؛

- دعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في مجال الاتصال السمعي البصري، إضافة إلى تمكين الهيئة من أدوات جديدة قصد السهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع ومتوازن ومتكامل يكرس قيم الكرامة الإنسانية؛

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن مشروع قانون رقم 19.12 المتعلق بالعمال المنزليين قد أثار نقاشا كبيرا، إذ كان من المفروض أن يخرج إلى التطبيق منذ سنوات عديدة، لأنه يمس فئة مهمة من المواطنين الذين يساهمون في التوازن الأسري، إلا أن هذه الفئة ظلت محرومة من قانون يحميها ويضمن حقوقها ويرشد سلوكياتها بالشكل الذي يحقق مصالح الجميع أسرة وعمالا. خاصة وأن المجتمع المعاصر أصبح يعتمد على الأسرة النووية وليس الأسرة الممتدة، ولهذا كان في حاجة ماسة لوضع قانون يحل هذا الإشكال.

لقد كان للسيد وزير التشغيل شرف السهر على إخراج هذا القانون في عهد هذه الحكومة التي أبت إلا أن تستجيب لهذه الشريحة من المواطنين، على غرار اهتمامها بباقي الفئات من المجتمع، فجاء هذا القانون لتلبية هذه الحاجة الملحة والضرورية والتي كان حولها إجماع من الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية لتنظيم هذا المجال.

ونحن في العدالة والتنمية نفتخر بهذه الساعة التاريخية التي يتم فيها طرح قانون يعيد الاعتبار إلى شريحة مهمة من المجتمع هذه اللحظة التاريخية التي تستحق أن ننوه فيها بكل من اشتغل في هذا القانون، خاصة وأننا كنا نأمل أن يحظى بإجماع كل الأطياف، كما لا ننسى التنويه بعدد التعديلات التي قدمت سواء تلك التي قبلت أو التي تم التوافق عليها.

السيد الوزير،

لا يسعني إلا أن أشكر كل أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية الاجتماعية، ومن خلالها السيد الوزير والذين تفاعلوا مع هذا المشروع وساهموا في تطوير نقاشه وتقديم مجموعة من التعديلات أغلبية ومعارضة من أجل تجويد مواده وإخراجه في نص متكامل، ولعل من بين أهم ما تقدم به هذا القانون هو استبدال كلمة خادم بكلمة عامل أو عاملة لتصبح العبارة العمال المنزليين أو العاملات المنزليات، بدل خدم البيوت، كما تم تثبيت مجموعة من الحقوق لهذه الفئات، نذكر منها على سبيل المثال استفادتها من تحديد مدة العمل في الأشغال المنزلية في 48 ساعة في الأسبوع، يتم توزيع على أيام الأسبوع باتفاق الطرفين، وبالتالي يصبح العامل أو العاملة يستفيد من راحة أسبوعية لا تقل عن 24 ساعة متصلة، وكذلك استفادة من العطلة السنوية مدفوعة الأجر، إذا قضى ستة أشهر متصلة في خدمة المشغل، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من رخص التغيب المشروعة، الشيء الذي لم يكن يحظى به العامل المنزلي في السابق، كما ضمن هذا القانون لأصحابه حقوق التعويض عن الفصل أو فسخ العقد إضافة إلى فرض عقوبات في حالة الإخلال ببنود العقد أو عدم احترام الشروط الأساسية لولوج العمال المنزليين الشغل في البيوت.

ونظرا لأهمية هذا المشروع هو حساسيته المفردة، فلقد استغرق زمتنا طويلا في المناقشة وكان الوقوف عند بعض المواد خاصة منها المادة 6، حيث تأرجحت المواقف بينما من تبني سن 18 كحد أدنى لولوج العاملات والعمال ميدان الشغل في البيوت بناء على حيثيات وقناعات خاصة، وبين ما تبني سن 16 سنة كحد أدنى ليكون هناك انسجام بين ما نصت عليه

بكيفية متساوية ومتوازنة ومحااربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وكذلك التزام بلادنا بتطبيق اتفاقية العمل الدولية رقم 189 المتعلقة بالعمل اللائق للعاملات والعمال المنزليين، فضلا عن الالتزام إزاء شركائنا الدوليين.

إن التوفر على إطار قانوني ملائم سيضمن - لا محالة- الحماية القانونية ويصون حقوق هذه الفئة من الأجراء ويضمن لهم كرامتهم، وهو ما دفعنا في فريق الأصالة والمعاصرة لثمين مجمل مقتضيات هذا المشروع بالرغم مما سجل من هدر للزمن بسبب التأخر على مستوى مسطرة المصادقة منذ إعداد صياغته الأولى خلال سنة 2006 إلى اليوم، فنحن نعتبره طفرة نوعية ولينة أساسية للنهوض بحقوق فئات عريضة من المجتمع تشتغل داخل فضاءات مغلقة، بهدف تسليط الضوء على مناطق الظل بهذه الفضاءات وانتشال عدد من العاملات والعمال المنزليين من برائن الاستغلال وإنقاذهم من كل ضروب المعاملة القاسية، في التزام تام من طرف بلادنا ببنود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتقيد بأحكام دستور المملكة.

السيد الرئيس،

إذا كان الجميع قد اتفق بداية على ضرورة توسيع مجال تطبيق مشروع هذا القانون عن طريق إعادة تحديد سن التشغيل في 18 سنة كحد أدنى وتحديد ساعات العمل اليومية بالنسبة لهذه الشريحة، سواء مغاربة كانوا أم أجانب، أسوة بما هو معمول به في عدد من الدول المتقدمة في هذا الشأن، أو تلك الموازية لبلادنا.

إلا أن عملية التصويت والبت في التعديلات المتعلقة بهذا المشروع تميزت بتصلب موقف الحكومة وأغليبتها، لاسيما على مستوى مجلس النواب، الذي كان سيكرس شرعنة استغلال العاملات والعمال المنزليين ضدا على قيم الحداثة وفي خرق واضح للقانون الدولي، الذي يمنع استغلال الأطفال والطفلات في الشغل والتشغيل. لكن لحسن الحظ تداركت الفرق على مستوى مجلس المستشارين هذا الخلل من خلال تقديمها لتعديلات مهمة أبرزها منع تشغيل العاملات والعمال المنزليين أقل من 18 سنة عوض 16 سنة التي كانت منصوص عليها في الصيغة التي توصل بها مجلسنا الموقر من مجلس النواب، وكذا تحديد فترة انتقالية لمدة سنتين عوض خمس سنوات التي اقترحتها الحكومة.

السيد الرئيس،

ارتباطا بذلك، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه في اللجنة، فإننا نصوت على هذا المشروع كما عدل بالإيجاب.

## 2. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،



والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 4. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد طول انتظار لجمعية المجتمع المدني، وبعد تزايد حالات التعذيب المختلفة لخدمات البيوت، والتي يكشف عنها الإعلام المغربي باستمرار صدر مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

هذا المشروع الذي عمل على استبدال تسمية هذه الفئة بالعمال المنزليين، تكريسا لمفهوم العمل اللائق، وهو يواكب مجموعة من التحولات التي تعرفها بلادنا وضمنها:

- ضرورة تأهيل التشريع المغربي لملاءمته مع مقتضيات دستور 2011؛  
- مطابقته مع مضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛

- مصادقته على اتفاقية العمل الدولية رقم 138 حول السن المسموح به في العمل والاتفاقية رقم 182 التي تهدف إلى محاربة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نحن في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين مع هيكلة القطاعات الغير المنظمة، ومن بينها هذه الفئة التي يعنىها هذا المشروع، إلى تنظيم علاقة الشغل بين رب البيت والعامل، وإلى تحديد طبيعة العمل والأجر وساعات العمل والحق في العطلة، كما نص المشروع على مجموعة من العقوبات المالية والحسبية في حالة العود وأيضا قيد العلاقة بين المشغل والعامل بعقد عمل يخضع هذا الأخير لشروط العقود والالتزامات، يعده رب البيت وفق نموذج يحدد بنص تنظيمي يوقعه الطرفان معا.

كل هذه الشروط المنصوص عليها في القانون، تعد مكسبا، إلا أن المشروع ما زالت تعتره بعض النواقص، أهمها التعديل الذي أقره مجلس النواب بتمديد الفترة الانتقالية (المادة 6) إلى خمس سنوات، إضافة إلى سنة لنشره بالجريدة الرسمية، لنصل إلى ستة سنوات في مجموع الفترة الانتقالية، يستمر فيها تشغيل القاصرات ما بين 16 و 17 سنة، وهو أمر يتنافى مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الذي صادق عليها المغرب، وأيضا لانعدام الضمانات من أنها ستكون فترة انتقالية لانتقال ما هو موجود من القاصرات العاملات في البيوت والعمل على إعادة إدماجهن في النظام التعليمي، فلن تكون للفترة الانتقالية أية جدوى إذا ما استمرت عملية تشغيل الأشخاص القاصرين خلال تلك المدة.

مدونة الشغل وبين إلزامية التعليم المحدد في سقف 15 سنة، حتى لا يبقى هناك فراغ في حياة اليافع أو اليافعة بعد نهاية التمدرس الإجمالي، وإلا ستكون هذه الفئة معرضة للضياع والانحراف بشتى تشعباته.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى أن هذا القانون يتم تفعيله داخل البيوت، الشيء الذي يجعل مسألة تثبيت مجموعة من الحقوق التي نراها مهمة جد صعبة، وذلك راجع إلى ما تتمتع به البيوت من خصوصيات وقداسة، وبالتالي يجعل القائمين على تفتيش الشغل المنزلي مكتوفي الأيدي، أمام حالات متعددة، ومع ذلك لنا كل الأمل في تجويد هذا القانون، وتطويره.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### 3. مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في إطار قراءة ثانية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي سبق مناقشته بشكل مستفيض والتصويت عليه بمجلسنا الموقر في صيغته القديمة قبل إحالته على مجلس النواب يأتي تنفيذا للالتزام التشريعي ظل معلقا منذ صدور مدونة الشغل سنة 2003 (المادة 4)، ومواكبة لمعايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بضمان الحقوق الأساسية لفئة العاملات والعمال المنزليين، وكذلك ضمانا لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية التي أقرها الدستور، كما يهدف هذا المشروع إلى وضع حد لتشغيل الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم، تنفيذا للالتزامات المغرب الدولية بالقضاء الفوري على أسوأ أشكال تشغيل الطفلات والأطفال دون 18 سنة.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة للتنويه بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أثناء دراسة هذا النص في إطار قراءة ثانية، والشكر موصول أيضا للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية على تفاعله الإيجابي اللامشروط مع مداخلات وآراء السيدات والسادة المستشارين، عبر تقديم إجابات وتفسيرات حول مختلف التساؤلات والإشكالات المطروحة.

السيد الرئيس،

بناء عليه، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذا النص.

الإنسان، تنسيقيات المجتمع المدني، المرصد الوطني لحقوق الطفل... وهيئات دولية مثل منظمة اليونسيف التي صدرت تقريراً في الموضوع. السيد الرئيس،

إنها أهمية كبرى أعطتها هذه المرجعية لاتفاقيات الدولية، لحماية هذه الفئة وإعادة الاعتبار إليها ورفع الحيف الذي يطال وضعيتها القانونية والاجتماعية وضمان الحماية الاجتماعية لهذه الفئة الموجودة في وضعية هشاشة، والمتمثلة في الأطفال خدام البيوت، كما يشكل تقدماً ملموساً في تفعيل دستور 2011 في ترجمة المبادئ الأساسية خاصة منها مبدأ الحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم. كما يشكل استجابة لمطالب الحركة النقابية والحقوقية في تنفيذ المادة 4 من مدونة الشغل التي تنص على أن "يحدد قانون خاص شروط التشغيل والشغل المتعلقة بخدم البيوت الذين تربطهم علاقة شغل بصاحب البيت" وذلك من أجل تنظيم العلاقة المهنية للعمال المنزليين وتمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يقرها الدستور؛ ومناهضة ظاهرة تشغيل أطفال وطفلات دون السن القانوني، وبالتالي الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية للعمل المنزلي المأجور بإخراجه من التهميش القانوني والاجتماعي نظراً لمساهمته في توفير فرص العمل وإقرار عقوبات زجرية بالنسبة للمشغلين والوسطاء الذين ثبت في حقهم استغلال هذه الفئة من الأطفال الذي يفترض أن يكون مكانهم الطبيعي هو المدرسة.

السيد الرئيس،

كل هذه الإجراءات القانونية تبقى مؤقتة في انتظار تبني إستراتيجية شمولية لإلغاء هذه الظاهرة، انطلاقاً من الحماية الاجتماعية وتعبئة كل المتدخلين، تنطلق من فهم وإدراك عميقين للواقع وللإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع والبحث عن حلول جذرية من خلال مراجعة المناهج التعليمية ومضامين المدرسة والمضامين السمعية البصرية التي لا تزال تكرر صور نمطية بعيدة كل البعد عن المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والتزامات المغرب في هذا الشأن، بالإضافة إلى رصد الإمكانيات الكافية من أجل تدريب الفاعلين الاجتماعيين ومدعمهم بالصلاحيات الكافية للقيام بمهامهم كمساعدين اجتماعيين في مجال التدخل والوقاية واعتماد مقارنة على أساس الحقوق، تروم في نفس الوقت توضيح وتأمين الوضعية القانونية للعاملات والعمال المنزليين وإدماجها في السياسات القطاعية المتعلقة بالخصوص بالتعليم الأساسي والتكوين مدى الحياة، والمساواة وعدم التمييز والحماية الاجتماعية بمختلف مكوناتها من خلال ضمان استفادة هذه الفئة من كافة حقوقها كالاستفادة من تأمين صحي وإلزامه بضرورة إلحاق الخادم بالتمدرس إذا كان في سنها وتوفير الحماية الاجتماعية له وحمايته من العنف والاستفادة من الامتيازات الممنوحة للأجراء كالعطلة الأسبوعية، لا تقل عن يوم كامل والعطلة السنوية والراحة خلال أيام الأعياد الدينية والوطنية، وهي الإجراءات التي تضمن لهذه الفئة التي تتكون من القاصرات الحد الأدنى من الحماية القانونية

أيضاً، من نقائص هذا المشروع أنه لم يلزم المشغل بتوفير الحماية الصحية للعامل المنزلي وحمايته من شتى أنواع العنف الذي قد يتعرض له في المنزل، وهو الفضاء المغلق الممنوع قانونياً انتهاك حرمة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

فقد سبق لنا كفريق اشتراكي في ولاية سابقة أن نهنا إلى خطورة الموضوع، واليوم مع المعارضة بمجلسنا الموقر، بعيدون عن كل المزايدات السياسية، نؤكد مرة أخرى على عدم استجابة الحكومة لمجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها، هاجسها في هذا هو الإسراع بإخراج النص، ولو كان معلولاً على حساب فلذات أكباد فئة عريضة من الفقراء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**5.مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد من التأكيد على الأهمية القصوى التي يكتسبها إخراج قانون خاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين والانطلاق من مبدأ تجريم تشغيل الأطفال، انطلاقاً من مجموعة من المرجعيات الدولية والوطنية دولياً، تنفيذاً للالتزامات المغرب في احترام معايير العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين، كما هو الشأن في الاتفاقية الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها والاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والتوصية 190 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها من خلال التزام الدول باتخاذ تدابير شاملة وفعالة، تهم تحديد أشكالها وأماكن ممارستها، مع إدراج هذه الأنماط ضمن الجرائم الجنائية.

وتشمل الأعمال المحظورة تلك التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاوّل فيها إلى الإضرار بصحة الأطفال أو بسلامتهم والتوصية 201 التي دعت إلى تحديد أنواع العمل المنزلي التي تشكل خطراً على صحة الأطفال وسلامتهم وأخلاقهم، فضلاً عن حظرها والقضاء عليها. هذا مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الأطفال الذين يقل سنهم عن 18 سنة ويفوق السن الأدنى للمستخدمين، باتخاذ تدابير تؤمن حمايتهم، تشمل التحديد الدقيق لمدة العمل ضماناً لاستفادتهم من الوقت الكافي للراحة والتعليم والتكوين والتواصل مع أسرهم وحظر العمل الليلي والحد من العمل المرهق جسدياً ونفسياً، مع وضع آليات لمتابعة شروط حياتهم وعملهم. إلى التوصيات والمذكرات الصادرة عن الهيئات الوطنية المعنية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق

والاجتماعية.

ثم إن المشروع ليكتسي أهمية خاصة في ظل الوضعية المزرية التي يعرفها بعض العمال المنزليين دون السن القانوني للتشغيل، والذين غالبا ما يستثنون من تطبيق مدونة الشغل كعمال البستنة والحراسة وشؤون البيت واتساع مظاهر الاستغلال التي تطال بعض العاملات والعمال المنزليين الذين تتوقف معيشتهم ومأواهم على المشغل ومن بينهم الأطفال والأجانب.

لكل هذه الاعتبارات منذ سنة 2014 شكل دراسة مشروع قانون 19.12 في قراءته الأولى أمام غرفة المستشارين محطة اهتمام مختلف مكونات المجتمع المغربي الحقوقية والسياسية والمدنية بالنظر لتداعياته القانونية والاجتماعية والاقتصادية وأرضية لمذكرات ومطالب وملاحظات صادرة عن منظمات المجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين والمنظمات الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال المنزليين بصفة عامة وبشكل خاص الفتيات العاملات والأجانب.

السيد الرئيس،

إن أول وأهم ملاحظة تثيرها الصيغة النهائية الجديدة لمشروع القانون في قراءته الثانية وبعد التنصيص على 18 سنة كحد أدنى لسن الولوج إلى العمل المنزلي والتراجع عن 16 سنة في آخريعد تقدما مهما في تنفيذ التزامات المغرب الدولية وتفعيل روح الدستور 2011 واستجابة لمطالب الحركة النقابية الحقوقية والجمعية من أجل حضر تشغيل الأطفال واستغلالهم في عمالة المنازل، إلا أن هذا المشروع احتفظ بمرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات، والتي يمكن خلالها تشغيل القاصرات ما بين 16 و17 سنة في العمل المنزلي الذي يتميز بفضاء مغلق ومخاطر مواد النظافة على الأطفال، وهو ما يتناقض كليا مع الأسباب والدوافع التي أوجبت تحديد الحد الأدنى في 18 سنة مع المصلحة الفضلى للطفل، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أية مقتضيات تشريعية أو تنظيمية تتعلق به، في حين يحتم منطق الفعل التشريعي المؤسس منع تشغيل الخادمت القاصرات مباشرة بعد تبني القانون والقطع مع الظاهرة واجتثاثها من داخل بيوت المجتمع المغربي.

إن ترك فترة انتقالية مفتوحة لمدة خمس سنوات يؤكد ولا يدع مجالا للشك نية الحكومة في الالتفاف على المطلب النقابي والحقوق في تحديد 18 سنة كحد أدنى في تشغيل العمال والعاملات المنزليات، كما يوضح عدم وجود إرادة حقيقية للحكومة في القطع مع هذه الجريمة في حق الأطفال المغاربة، وخاصة الطفلات اللواتي يتم استغلال هشاشتهن وفقرهن واحتياجهن في أعباء منزلية شاقة وحرمانهم من حق التمدرس والتنشئة داخل الأسرة وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لهن في مرحلة عمرية جد حرجة.

إننا نعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن سن 18 سنة لا يخضع لأية مساومة في هذه القضية المجتمعية التي تهم أطفالنا وأن أي قانون ينظمها

لا بد من أن يوفر الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، ضمانا وحماية لحقوقها المهنية والمادية والاجتماعية وأن مسؤولية الدولة تكمن في دعم وتشجيع تنظيمها مهنيا لخلق إطار للتفاوض الاجتماعي بشأنها.

ونظرا لعدم تجاوب الحكومة مع تعديلنا القاضي بحصر الفترة الانتقالية في سنتين ومنع تشغيل ما دون 18 سنة خلال الفترة الانتقالية، فإننا سنصوت ضد المشروع.

## 6. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية بمناسبة عرض مقترح قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين بالجلسة العامة التشريعية.

لابد من التذكير بالمعاناة التي تعيشها العاملات والعمال المنزليين، حيث يتم تشغيلهم بطرق استغلالية واستبدادية لا يتم فيها احترام كرامة الإنسان بصفة عامة ولا تراعي الشروط الصحية المطلوبة في عملية التشغيل والمعاناة التي تعيشها هذه الفئة من جراء الممارسات العديدة من استغلال جنسي وتعنيف جسدي، وهذا ما يطرح السؤال حول دور المراقبة والعقوبات التي ينبغي أن تطال مرتكبي هذه الأفعال.

واعتبارا لأهمية هذا المشروع، نقترح مجموعة من الملاحظات والاقتراحات والمتمثلة أساسا في:

- اتخاذ تدابير فورية وحازمة لانتشال الفتيات العاملات خادمت منازل من ظروف العمل وتوفير التعليم لهن، بما فيه التدريب المهني؛

- السهر على إنفاذ فعال للقوانين التي تحظر أشكال عمل الأطفال دون سن 18 المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك الخدمة المنزلية، ومعاقبة من يشغلون الأطفال وفق القانون؛

- عدم الأخذ برأي أولياء الأمور نظرا لتفشي الأمية والسماسة، الأمر الذي يؤدي إلى الاتجار في البشر؛

- ضعف جهاز التفتيش؛

- الإشارة إلى دور الحكومة في حماية الأطفال وفي تدريسهم وليس تشغيلهم ضدا على كل المواثيق الدولية؛

- ضرورة ملاءمة هذا المشروع بعد المصادقة عليه مع مقتضيات مدونة الشغل؛

- ضرورة تشديد المراقبة على الأشخاص الذين يقومون بالوساطة والسماسة للزج بالأطفال في عالم من المعاناة عوض مكانهم الحقيقي بالمدرسة؛

انطلاقاً من تاريخ اعتماد القانون، مع التأكيد على أنه لا يجب أن يتعرض أي قاصر للاستغلال في العمل المنزلي بدأ من هذا التاريخ.

- ثالثاً: مراقبة المخالفات.

إن المقتضيات المقترحة في مشروع القانون 19.12 من أجل مراقبة استغلال الأطفال القاصرين في العمل المنزلي هي نسخة طبق الأصل لتلك المنصوص عليها في مدونة الشغل.

لكن، وكما لا يخفى علينا، فإن استغلال القاصرين يمارس في منازل خاصة مشمولة بمبدأ حرمة المنزل المضمونة بموجب الدستور، إذ يتوقف الولوج للمنزل على إذن من وكيل الملك في إطار مسطرة التبليغ.

من جهة أخرى، وبما أن الأمر يتعلق بالأطفال، فإن مهمة المراقبة يجب أن توكل لأشخاص ذوي كفاءات خاصة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها موظفو مفتشية الشغل الذين يعملون في وسط سوق شغل مفتوح لا يتطلب تكفلاً شخصياً خاصاً بالطفل، كما أن الموارد البشرية والمادية لمفتشية الشغل، المعروفة بكونها غير كافية الآن وفي المدى المتوسط، لا تسمح بتكليف هذا الجهاز بمهمة إضافية جديدة مع ما لها من خصوصية وما تتطلبه من تعبئة بشرية ومادية.

- رابعاً: الأطفال القاصرون الموجودون حالياً في وضعية استغلال.

كل الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية تجمع على أن هناك عشرات الآلاف من القاصرين يتم استغلالهم حالياً في العمل المنزلي، غير أن مشروع القانون صممت عن أي تدبير يتعين اتخاذه بخصوص هذه الفئة بعد المصادقة على القانون، والحال أن هؤلاء الأطفال يجب أن يتم انتشالهم من الاستغلال وإعادة تأهيلهم جسدياً ونفسياً وإعادة إدماجهم في أسرهم وفي المدرسة ومواكبتهم من أجل إنجاح عملية إدماجهم الاجتماعي.

من جهة أخرى، يتعين تحسيس الساكنة والفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين من أجل تيسير هذا المسلسل وضمان ديمومة النتائج المحصل عليها.

لهذا الغرض، يجب التأكيد على مسؤولية القطاعات الحكومية المكلفة بالطفولة والشباب والعدل والتعليم في تنفيذ البرنامج، المحدد، لفائدة هذه العشرات الآلاف من الأطفال.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- غياب الحماية الاجتماعية لهذه الفئة وافتقار هذا المشروع لأي إشارة واضحة، خاصة فيما يتعلق بالعتل والرخص في حالة المرض والولادة؛

- ضرورة تحديد الأجر وساعات العمل والعمل الأسبوعية.

واعتباراً لما سبق، قدمنا مجموعة من التعديلات لتجويد النص همت النقاط التالية:

- أولاً: منع تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم على 18 سنة كعاملات أو عمال منزليين.

تحديد سن 18 سنة بموجب المادة 6 من مشروع القانون رقم 19.12 لأن هذا المقتضى يشكل تقدماً كبيراً على درب ملاءمة تشريعنا الوطني مع التزاماتنا الدولية ومع روح ومنطوق الدستور، ذلك أنه يستجيب لانتظارات المجتمع المدني التي ما فتئ يجدد التذكير بها منذ سنوات عدة، وكذا لانتظارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، كما أنه يستجيب لما حثت عليه لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في شتنبر 2014 على إثر جلسة استماع لحكومة المغرب انعقدت بجنيف في إطار متابعة ظروف تطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

- ثانياً: يطبق المنع فور صدور هذا القانون بالجريدة الرسمية.

ينص التعديل الذي تم اعتماده من لدن مجلس النواب على سن فترة انتقالية من خمس سنوات يسمح خلالها باستغلال الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و17 سنة في العمل المنزلي.

إن هذا المقتضى يناقض بشكل تام الأسباب التي دفعت إلى تحديد الحد الأدنى لسن التشغيل في العمل المنزلي في 18 سنة، كما يناقض "المصلحة الفضلى للطفل" التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في المقام الأول في كل المقتضيات التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالطفل.

إن من شأن هذا المقتضى أن يضفي طابعاً قانونياً على استغلال الأطفال في العمل المنزلي، كما أنه يشير إلى تنازل الدولة أمام "السماسرة" في الأشخاص القاصرين وأمام المشغلين منعدمي الضمير.

ومن أجل إعطاء معنى لتحديد الحد الأدنى لسن التشغيل في 18 سنة والقطع مع هذه الممارسة المشينة يجب أن يدخل المنع حيز التنفيذ،